الثابت والمتحول في النحو العربي

إعداد

مصطفى عطا محمد شاويش

إشراف

الأستاذ الدكتور دريد العبيدي

حقل التخصص. النحو واللسانيات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها

.كلية الدراسات العليا.

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

٢٠١٠م

قرار لجنة المناقشة

(الثابت والمتحول في النحو العربي)

إعداد

مصطفى عطا محمد شاويش

ماجستير في اللغة العربية وآدابها

الجامعة الهاشمية

٢٠٠٦/ ٢٠٠٧

قُدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية عمّان/ الأردن.

وافق عليها:

التوقيع

ـدريد العبيدي (مشرفاً) ____________

(أستاذ اللغة والنحو في جامعة العلوم الإسلامية)

. عبد الرزاق السعدي (عضواً ورئيساً) ____________

(أستاذ اللغة والنحو في جامعة العلوم الإسلامية)

. إسماعيل عمايرة (عضواً) ____________

(أستاذ اللغة والنحو في جامعة العلوم الإسلامية)

. عودة أبو عودة (عضواً) ____________

(أستاذ اللغة والنحو في جامعة العلوم الإسلامية)

. نهاد الموسى (عضواً خارجياً) ____________

(أستاذ النحو واللسانيات في الجامعة الأردنية)

الإهداء

كم سلَبَ هذا العمل من وقتٍ كان من حق آخرين، إلى أصحاب الحقوق...

إلى أمي.. وأبي..

اللذين لم يقصّرا في الدعاء، فكان دعاؤهما بَرَكة.

إلى زوجتي...

التي أدين لها بهذا العمل، فكانت لتقاسمني أعباءه.

إلى عَدي ... ودانية...

إلى مكتبة عبد الحميد شومان، التي احتضنت هذا العمل من مَبدئه إلى مُنتهاه.

إليهم أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أدين بشكر جزيل لكل من ساهم في خروج هذا العمل، وأخصُّ:

الأستاذ الدكتور (دريد العبيدي) الذي تفضّل بالإشراف على هذا العمل، وقراءته، فكان له ملاحظات قيّمة، أَثْرَتْ هذا العمل.

والأستاذ الدكتور (عفيف عبد الرحمن) الذي كان له يدٌ طولى في هذه المرحلة من الدراسة، فكان أباً حانياً، وعالماً كبيراً.

المحتويات

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة:

(الثابت والمتحوّل في النحو العربي)

تقديم الطالب:

مصطفى عطا محمد شاويش

إشراف الدكتور:

دريد العبيدي

هذا العمل قراءة في التراث النحوي، يقوم على افتراضٍ نظريٍّ قوامه أن النحو يقوم على ثنائية الثابت والمتحوّل، وهي مقولة دفعت الباحث إلى صياغة النحو العربي صياغة جديدة بناءً على هذه الثنائية، إذ إن النحو العربي يضمّ مجموعة من التراكيب وُسمت بالثبات في أدائها الوظيفي، أو في بنتيها التصريفية في سياقها النحوي، وجاءت موزَّعة بين التراكيب أو المفردات أو الأدوات من وجهات مختلفة كالرتبة والإعراب والبنية التصريفية، وقد عولج هذا الباب؛ باب الثابت في نظرية النحو العربي في سياق المنزع النحوي الدلالي؛ لاعتقاد الباحث أن لا انفصال بينهما.

ثمّ جاءت معالجة المتحوّل في نظرية النحو العربي، وهي معالجة تتناول العناصر الحرّة في السياقات المختلفة، وتناوَلَها هذا البحث في أُطر مختلفة، كتحولات العلامة الإعرابية، وتحولات الوظائف النحوية، والتحولات الجارية عن مطابقة الأصل...، وكنّا في كل ذلك حريصين على إحداث مزاوجة بين الدرس النحوي والدرس الأسلوبي حيناً، والتداولي حيناً آخر، إذ إن هذه التحولات تجري تبعاً لغايات يستهدفها المتكلم، وتدخل إلى حدّ كبير في مقاصد الخطاب.

ثم تناول البحث في الباب الثالث الثابت والمتحول من منظور اللسانيات الاجتماعية، من خلال وصف درجات الانفصال والاتصال بين (المثال المنشود) المتمثل في نظرية النحو العربي، و(الواقع المستعمل) من خلال الأحداث الكلامية الجارية عند أبناء العربية.

Abstract

The Constant and TheChangeable in The Arabic Syntax

Written by: Mustafa Atta Mohammad Shaweesh

Supervised by: Professor Duraid Al-Obaidi

This paper is meant to be a reading in the syntactical heritage of Arabic Language. It is based on the theoretical hypothesis of that syntax is based on the duality of the constant and the changeable elements. This hypothesis has led the researcher to restructure the Arabic syntax on the basis of this duality; as Arabic language syntax contains a group of phrases that featuresconstancy in their functions, or in their deriving syntactical structure distributed among phrases, words or even tools according to different perspectives such as order, derivative structure or explanation (Earab). The chapter of 'the Constant in Arabic Language' is handled through a syntactic and semantic perspective as the researcher believes that there is no distinction between them.

Then the changeable in the Arabic syntactical theory has been processed; as the free elements have been handled through various contexts, meanwhile this paper has handled the changeable in different frameworks, as the change of the Earab mark, syntactical functions and the changes resulted from the original word identification…etc. However, we were keen on applying that to the syntactical and stylistic lessons once, and the daily interaction another time as these changes happen according to the speakers various purposes and goes, to some extinct, under the purposes of speech.

The paper, in its third chapter, has handled the constant and the changeable according to sociolinguistics, by describing the degrees of attachment and detachment between the (theoretical example) represented in the Arabic syntax theory and the (applied language) through the spoken happenings in the reality.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، وبعد:

لابدّ، بدايةً، من رفع اللبس الذي قد يوقِع فيه عموم نصّ العنوان، ذلك أنه قد تراءى لي أثناء عرض العنوان لبعض الزملاء ما فيه من إشكالية، فقد استقرّ في أفهامنا أن النحو، بالعموم، ثابت، فهو هو منذ عهد سيبويه حتى اليوم، ولكننا في هذا البحث نفترض أن نظرية النحو العربي تقوم على ثنائية الثابت والمتحوّل، من خلال ما قدّمنا آنفاً.

ويتجلّى من هذا العنوان، عنوان (الثابت والمتحوّل في النحو العربي)، أنه درْسٌ نَحْوي يحمل على عاتقه دراسة التركيب، بدايةً، في بُعْدَين: الثابت والمتحوّل، ويداخل الدرس النحوي في هذين البعدين درسان آخران هما: الدرس الدلالي، وسنتحسس آثارَه وملامحَه في الباب الأول خصوصاً، من خلال علاقة التركيب الثابت بالناتج الدلالي. والدرس الأسلوبي، ويتجلّى في الباب الثاني أثناء دراسة مقاصد المتكلم والخطاب في تحوّل التراكيب، وأثر ذلك في الإبداع اللغوي. ثم يمتدُّ هذا العنوانُ ليلقي بظلاله على اللسانيات الاجتماعية من خلال دراسة لغة الخطاب اليومي وما جرى فيها من تحوّلات نحوية، وتنازع أبناء العربية بين المثال المنشود والواقع المستعمل، وكلّ هذا يتحقق، فيما نرجو، في البُعْد الثالث وهو: (الثابت والمتحوّل/ المثال والواقع).

ويمكن القول إن هذا المشروع يعدُّ من قبيل الدراسات النحوية، يمتزج فيه الدرس الدلالي، والأسلوبي من جهة، واللسانيات الاجتماعية من جهة أخرى.

موضوع الدراسة:

تخضع النصوص لأعراف لغوية، يمكن وسمها بأنها المعايير المتمثلة بالنحو، وما دامت الوحدات اللغوية تسير ضمن إطار العلاقات المعيارية فهي موسومة بالثبات، والنماذج الآتية مثال على ذلك:

فعل + فاعل + مكملات الجملة

مبتدأ + خبر + مكملات الجملة

كان + اسمها + خبرها + مكملات الجملة

وعلى شاكلة هذه النماذج تجري تراكيب العربية، ووجه ثبات هذه النماذج هو توافقها مع ما جاءت به قواعد النحو العربي، ولكنها، مع ذلك، تعدُّ وحدات قابلة للتحوّل من طرق مختلفة، كالتقديم والتأخير مثلاً، فهي، إذن، وحدات حرّة، تكون ثابتة في مكان، ومتحوّلة في مكان آخر.

إن سؤال (الثابت والمتحوِّل) هو محلّ عناية هذا البحث، أما (**الثابت**)، فبما نقدّمه من نماذج، يشكّل حيّزاً ليس بالقليل فيما وقعنا عليه في نظرية النحو العربي، تشغلها، بدءًا، **التراكيبُ** المتمثلة بـ:

. بعضِ الإنشاءات الثابتة (أسلوبي المدح والذم، والتعجب، وأسماء الأفعال).

. وتراكيبَ أخرى جمعناها على صعيد واحد تأتلف ملامحها في سياق (الثابت) من التراكيب، ومنها: الجمل المبدوءة بما له صدر الكلام، والأمثال، وما جاء في أسلوب الاستثناء.

ثم وجدنا، بعد ذلك، أن ثمة عناصرَ لغويةً وُسمت بالثبات **من جهة الإعراب،** ارتضينا أن نصنّفها كالآتي:

. الثابت من مكمّلات الجملة، وفيها: المصادر، والظروف، والأدوات الثابتة.

. ألفاظ تأتلف، أيضاً، ملامحها في سياق (الثابت)، وفيها: أسماء لازمت النفي، وأسماء لازمت التعريف، وأسماء لازمت النداء، وما جاء في التوابع، وألفاظ أخرى لا تقع إلا في مواطنَ خاصةٍ.

وفي إطلالة على بعض **المفردات،** وجد الباحث أن منها ما جاء ثابتاً في بنيته التصريفية الذي أفضى إلى ثبات الاستعمال النحوي في بعض الأحيان، وقد قسّمناها قسمين:

. الثابت من جهة المركبات، التي تميّزت بثبات البنية، مع احتمال ثبات بعضها في البنية والوظيفة كالمركبات الحالية، والظروف المركبة..

. الثابت من جهة الأدوات، ومنها ما جاء ثابتاً باعتبار الموقعية، وأخرى ثابتاً باعتبار المعنى المنشئة له.

وقد جاءت هذه الوحدات موزَّعة بين التراكيب والمفردات والأدوات من وجهات مختلفة كالرتبة والإعراب...، فهناك ما جاء ملازماً للوظيفة الحالية، وهناك ما لازم الوظيفة الظرفية، أو المصدرية، وهناك ما لازم النفي...، وعلى صعيد آخر، فهناك ألفاظ لازمت إنشاءات ثابتة، فمنها ما لازم النفي، أو النداء. وقد رأى الباحث أن يتنزّل البحث في (الثابت) في سياق المنزع الدلالي النحوي لضرورة المزاوجة بينهما.

وإذا كان النحو العربي قد سعى، بكثير من الصرامة، إلى بناء القاعدة النحوية للمحافظة على البنية الأساسية للغة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود وضعيات الخروج، فذهب في كثير من أوجهه، إذا ما نظرنا إلى البناء الداخلي للنحو العربي، إلى ضروب شتّى من **(التحوّل)**، وهذا التحول يَجري تبعاً لغايات مختلفة يستهدفها المتكلم، وسيفضي ذلك إلى انخراط النحو بالاتجاهات الأسلوبية والبلاغية؛ خصوصاً حين يكون التحول في التراكيب؛ لأن اللغة بنت الاستعمال، والاستعمال سابق للمعيارية.

إن التحولات النحوية من أهم الآليات اللغوية التي لها أثر في مقصدية الخطاب، فهي تركز على الصلة بين التركيب، ودلالته على المعنى، فالنحو علم يبحث في الصلة بين النمط التركيبي ومدلوله، لذا فقد حاول هذا البحث أن يحقق هذا الربط بتنحية الأمثلة المصنوعة، واعتماد الأمثلة المنزَّلة في سياقات ومقامات كالسياق القرآني ولغة العرب، فكان القرآن الكريم وقراءاته يلقي بظلاله في كثير من فصول هذا البحث وأبوابه، إلى جانب ما قدمناه من لغة العرب.

إذن، ينهض هذا البحث على دراسة ثنائية (الثابت والمتحوّل) مقسّمة في بابين:

الأول: الثابت في نظرية النحو العربي.

والثاني: المتحوّل في نظرية النحو العربي.

وقد حقق النحاة في دراساتهم هذه السمات، ولكنها جاءت منثورة هنا وهناك في مظانها، ونحاول في هذا البحث تفهّم آرائهم، وتنظيرهم، ساعين إلى الربط بين المظاهر التركيبية والدلالية، حيث يسعى البحث إلى إحداث مزاوجة بين القديم والحديث في الدراسات اللغوية.

ثم جاء الباب الثالث، ليدرس (الثابت والمتحول) من منظور اللسانيات الاجتماعية، من خلال بحث ظاهرة الانفصال والاتصال بين (**المثال المنشود**) الذي يتجلّى بالنظام اللغوي الذي قامت عليه العربية . ولا أقول صورة العربية، حتى لا يدخل في ذلك الأساليب؛ إذ إن التمايز الأسلوبي حاصل، وهو ظاهرة إنشائية لا تمس بنية اللغة . وأداء أبناء العربية المشخَّص بـ(**الواقع المستعمل**)، هذا الانفصال بين المثال والواقع قد أفضى إلى ظهور العامية؛ بل العاميات، مما أفضى إلى ازدواجية ملحوظة، حتى انتهى الأمر إلى ولادة مستويات لغوية داخل اللغة الواحدة، فخرجت العربية في أدائها عن المثال على أنحاء شتى وبدرجات متفاوتة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

. البحث في نظرية النحو العربي وفق ثنائية الثابت والمتحوّل بحثاً نحوياً دلالياً.

. المزواجة بين الدراسات اللغوية في وصف الظاهرة النحوية، من خلال تقديم ثنائية الثابت والمتحوّل من منظور نحوي دلالي أسلوبي لسانيّ.

. وضع نظرية النحو العربي التي قدّمها النحاة في موضعها الذي يستحق، فقد تشكّلت على أسس تركيبية دلالية، وتداولية في كثير من إشاراتهم كما سنرى عند سيبويه وابن يعيش والرضيّ.

دوافع الدراسة:

إن مما زاد في إغرائنا بدراسة (الثابت والمتحول في النحو العربي) بوصفه مفهوماً يشوبه شيء من التمازج والاختلاط، ذلك أن الصبغة العامة التي يُطبع بها النحو العربي هو الثبات، وهو، كما يقول نهاد الموسى: (بطيء الاستجابة لنواميس التطور)[١]، ومع ذلك فإننا أثناء دراستنا له، وممارستنا لتحليل الجمل والنصوص أثناء التدريس، وتعرّضنا لبعض الأساليب والنماذج اللغوية، لاحظنا أن ثمة مواضعَ يتعامل معها الدارس بوجهٍ قطعيٍّ ثابتٍ من وجوه عدّة، كأسلوبَيْ المدح والذم، والتعجب، فهي من التراكيب الثابتة إعراباً ورتبة، وأحياناً يكون بثبات المبنى كما هو الحال في الأمثال العربية، إلى غير ذلك مما قُدّر لنا أن نقع عليه. وقد ظلّت مثلُ هذه التراكيب فكرةً حتى تهيّأ للباحث جمع عدد منها رأى أنها نماذجُ صالحةٌ تنتظمُ في نسق

---

١ الموسى، نهاد: اللغة العربية بين الثبوت والتحول: حوليات الجامعة التونسية، تونس، العدد ١٣، ١٩٧٦م. ص٧

واحد، وهو الثبات، من شأنها أن تشكّل ظاهرة تستحق الدراسة، ومن هنا تشكّلت فكرة الباب الأول وهو (الثابت في نظرية النحو العربي).

وفي المقابل، كان لابدّ من تحقيق التوازن لهذا البحث، فرأى أن دراسة (المتحوّل في نظرية النحو العربي) هو الجناح الآخر الذي من خلاله يتحقق التوازن، وتكتمل الصورة، فجاء الباب الثاني يحمل قضايا تناولتها النظرية النحوية العربية في سياقات مختلفة موزَّعة في أبوابها النحوية، كما عرَض لبعضها الدرسُ اللغوي الحديث في إطار (النظرية التحويلية) عند تشومسكي، على أن ثمّة مسافةً تقترب حيناً، وتبتعد حيناً بين ما قدّمته النظرية التحويلية الحديثة، وبين ما قدّمناه في بحثنا هذا، عرضنا لبعض جوانبها في مدخل الباب الثاني؛ لتكتمل صورتها بعد ذلك في ثنايا البحث.

وإلى جانب ما سبق، فإن من أهم الدوافع إلى إنجاز هذا البحث إنجازاً نحوياً، دلالياً، أسلوبياً، لسانياً، غياب دراسة مستقلة تنظّم مفرداته وكلّ ما يوسم به، فيما نعلم، وقد أفضى هذا السبب إلى محاولة دراسة التراث النحوي من وجهةٍ نظريةٍ باشر بها النحاة سابقاً، إلى جانب الدراسة التطبيقية في كثير من مواضع هذا البحث.

مشكلة الدراسة (الأسئلة والفرضيات):

تحاول هذه الدراسة، فيما أرجو، أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

. هل يمكن أن نقسّم النحو العربي إلى ثنائية: الثابت والمتحوّل؟

. هل للثبات، بأنواعه المختلفة، في التراكيب والمفردات والأدوات، دورٌ في إنتاج الدلالة؟ أو: هل ثمة علاقة بين الشكل المتمثل بالثبات، بالمعنى؟

. ما أثر هذا التقسيم في الناتج الدلالي والعملية الإبداعية؟

.كيف يمكن تفسير العلاقة بين ثبات البنية التصريفية والتركيبية بما تفرزه من ناتج دلالي؟

. كيف يمكن تفسير العلاقة، على المستوى التداولي، بين طبيعة التركيب الثابت ودوره في بناء الخطاب ومقاصد الكلام؟

. ما التحولات النحوية التي تقع في النظرية النحوية العربية؟

. هل للتحولات النحوية دور في الناتج الدلالي؟

.كيف يمكن للتحولات النحوية أن تُسهم في توجيه مقصدية الخطاب؟

.كيف يمكن الربط بين التحولات النحوية والعملية الإبداعية؟

. ما أهم التحولات النحوية في لغة الخطاب اليومي؟

. لماذا تتباين مواقف العلماء في ظاهرة التحوّل عن الفصحى، وما المرتكزات التي يعتمدون عليها؟

. كيف يمكن التوفيق بين المنهج المتشدد في اعتبار النحو ذا معيارية صارمة لا يجوز التحوّل عنها، وبين منهج آخر متساهل ينظر إلى اللغة على أنها واقع قائم على سعة الاختيار، وهكذا حالها على مرّ التاريخ من خلال لغة القرآن واستيعابه للهجات الأخرى؟

. كيف يمكن وصف الصراع القائم بين المستويات اللغوية في وقتنا المعاصر، وما النتائج التي ترتبت على هذا الصراع؟

. هل اختفت السليقة عند أبناء العربية؟ أم أننا نملك سليقةً من نوع آخر؟

الدراسات السابقة:

كانت هناك دراسات عرضت لبعض مفردات هذا الموضوع، مع اختلافٍ بين ما قدمناه في تحليلنا، وما جاء في تلك الدراسات، بسبب طبيعة البحث وأهدافه، أما تلك الدراسات:

. أساليب نحوية جرت مجرى الأمثال، عائشة الصالح: عرضت الباحثة للأساليب: المدح والذم، والتعجب، وأسماء الأفعال، والندبة..، والفرق بين الدراستين، هذه الدراسة ودراستنا، هو في طرائق النظر إلى الموضوع، وتحليله، بالإضافة إلى أنها تُعدّ دراسة جزئية إذا ما قورنت بهذا البحث.

. كتابا فاضل صالح السامرائي (الجملة العربية تأليفها وأقسامها/ الجملة العربية والمعنى): ومما جاء في هذين الكتابين: (الجمل غير المتصرفة، والأسماء غير المتصرفة)، وقد أفدت منه كثيراً في جمع مفردات البحث، والفرق أن الدكتور فاضل السامرائي يعرض لغير المتصرف على سبيل الذكر، بخلاف ما جاء في بحثنا من تحليل، وعلاقة عدم التصرف بالناتج الدلالي.

. اللغة العربية بين الثبوت والتحول، نهاد الموسى: وهو بحث نُشر في حوليات الجامعة التونسية عرض الباحث خلالها لمظاهر التطور الجاري على العربية ودرجة التحول والثبوت في قواعدها، ولكننا في بحثنا نوسّع هذه الدائرة لنتناول أنماطاً مختلفة من النحو العربي تمثّل لظاهرة التحول عن المثال المنشود.

أهم مراجع الدراسة:

أما مصادري في هذا البحث، فيُغني في الدلالة عليها ذلك الثبت في النهاية، فقد تشعّبت بي السبل في استقصائها تشعُّباً اقتضته معطيات البحث وطبيعته، فعمدتُ في استقراء مادتها من مظانها المتنوعة، فاستندت لبلوغ غايتنا إلى كتب التراث النحوي والبلاغي، وما قدّمته الدراسات اللغوية الحديثة، وهي كثيرة يتعذّر حصرها، ولكنّ متقضياتِ البحثِ العلميِّ وتقاليدَه تقتضي ثبتها، فرأيت أن أقسّمها إلى مجموعات، هي:

١. كتب التراث اللغوية، متمثلة بالكتب الأصول كالكتاب، والمقتضب، والخصائص، وشرح المفصل، وشرح الرضي..، وقد كانت هذه المصادر المادة الأولى التي اعتمد عليها الباحث، فهي التي تمثل الواقع اللغوي في صورته الأولى.

٢. كتب التفسير، وكان لها حضور في هذه الدراسة، لا سيما تلك التي تجعل من الظاهرة النحوية ركيزة مهمة لها، وأذكر منها: الكشاف، والبحر المحيط، والدر المصون.

٣. كتب القراءات القرآنية، فقد اعتمد الباحث على بعض كتب القراءات القرآنية التي تمثّل العربية في عصرها الأول واختلاف وجوهها من خلال ما جاءت به القراءات القرآنية.

٤. كتب إعراب القرآن، كإعراب القرآن للنحاس، والعكبري..

٥. بعض كتب اللسانيات الحديثة، حيث كانت مطلباً ضرورياً لهذا البحث، فمن غيرها يظل البحث يفقد حلقة قد بلغها الدرس اللغوي الحديث، لذا فقد اعتمد البحث على بعض المصادر اللسانية المترجمة حيناً، والعربية التي استفادت من مناهج البحث اللساني الحديث، وكانت ركيزة مهمة اعتمد عليها الباحث، وأخصّ مؤلفات نهاد الموسى: (الثنائيات، وندوة الازدواجية)، وكتاب خليل عمايرة (في نحو اللغة وتراكيبها)، ومحمد حماسة (القواعد التحويلية)...

٧. ولا يفوتني أن أشير إلى بعض المراجع التي كان لها أثر في توجيه مباحث الباب الأول، تجلّت آثارها في الربط بين الشكل الخارجي للفظ، وأثره في إنتاج الدلالة، ومن هذه المراجع: (الإشارات النحوية) للأزهر الزناد، و(الإنشاء في العربية) لخالد ميلاد، و(إنشاء النفي) لشكري المبخوت.

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة بالأساس على المنهج المعياري من خلال رصد حركات الجملة العربية وتحولاتها فيما قدمته نظرية النحو العربي، ثم دراسة درجات الاتصال والانفصال بين المثال والواقع.

وأخيراً، كان من أشق مراحل هذا البحث تحقيق المعادلة الصعبة بين الجزئيات والكليات، والدقة في استخلاص الأسس الكلية وعناصرها الجوهرية دون السقوط في وَهْدة السرد الجزئي التفصيلي وما يسلم إليه من فقدان الرؤية الشاملة.

وقد تحرّيت تصحيح ما وقع في هذا البحث من أخطاء نحوية أو إملائية غاية وسعي، وأشكر في هذا المقام الأستاذَ الدكتور دريد العبيدي صبرَه الجميل في تتبع ما كُتب، وتسجيله تصويبات وملاحظات حول البحث، التي أخذتها على محمل الجدّ، فكان لها أثر ملموس، ولكن الباحث أثناء المراجعة، في كثير من الأحيان، قد يركن إلى ما في ذهنه فيضلّ عنه بعض الفوائت.

تمهيد

الثابت والمتحول: المصطلح والظلال

إن تتبع أيِّ مصطلح يقتضي ضرورة طرق أبواب المعاجم للإحاطة بالمنطلقات الأساسية التي من شأنها أن توضح مدى اتصالها بالاستعمالات اللغوية عموماً، ثم ما يتصل منها بهذا البحث على وجه الخصوص، ثم تتبع استخدامات هذا المصطلح قديماً وحديثاً، وبعد ذلك وضع حدٍّ مانع جامع لهذا المصطلح حتى لا يداخله إيُّ ملابسات.

(**الثابت**):

(ثَبَتَ) الشيء، يثبُت (ثباتاً) و(ثبوتاً)، ويُقال: ثَبَتَ فلان في المكان، إذا أقام به، فهو ثابت، و(المثبَت) من لا حَرَاك له من المرض، وقوله تعالى: (ليثبتوك أو يخرجوك) [الأنفال ٣٠] أي: ليجرحوك جَراحةً لا تقوم معها، في أحد الآراء، ومن المجاز: (أُثبت فلان) فهو مُثبَت إذا اشتدت به علَّته، أو أثبتته جِراحه فلم يتحرَّك[١].

(**المتحول**):

(أحال الشيء) تحوّلَ من حالٍ إلى حال، أو (أحال الرجل) تحوّل من شيء إلى شيء، والاسم (الحَوَالة)، وكلُّ ما تحرَّك وتغيّر فقد حال، قال الراغب: أصل الحَوْل تغيُّر الشيء وانفصاله عن غيره[٢].

وبالنظر إلى هذين المصطلحين في مظانّهما يمكننا أن نتلمّس العلاقة بينهما، والتي تقوم على التضاد، فالتحوّل عكس الثبات، ومن هنا يُفهم أن (الثابت والمتحوّل) في اللغة، من حيث الدلالة الاصطلاحية المقصودة في هذا البحث، هما إجراءن يلحقان الصياغة سواء كان في المفردات أو التراكيب، فأما (الثابت)، فهو في تقديرنا، موجود في بنية اللغة الداخلية، وهو من سماتها وخصائصها، وقد نصّ النحاة على أنها كالأمثال لا تتغير، ولذا فلا يملك المتكلم إلا أن يأخذها كما هي بما لها من وجوه صرفية، ورتبة، وتركيب نحوي، وأي خروج عن ذلك هو دخول في دائرة الخطأ، لأن اللغة بنت الاستعمال، والاستعمال سابق للمعيار، ولم يختلف النحاة في معيارية هذه الجانب اللغوي على نحو ما سنرى، فربما اختلفوا أحياناً في تفسيراتهم لها، لكنهم، في الغالب، لم يختلفوا في وجوه الاستعمال.

---

١ الزَّبيدي، محمد مرتضى بن محمد الحسيني (ت١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧م. مادة (ثبت).

٢ تاج العروس مادة (حول).

وأما (المتحول) فهو من إنتاج المتكلم، لغايات يقصدها، وأحياناً هو نتيجة التحليلات والتقنيات اللغوية يحدثها اللغوي كما هو الحال في تحولات الوظائف النحوية، وفي كلِّ حال، فإن هذا يؤول إلى ناتج دلالي يُسهم في تغيّر المعنى، وفي هذا الوجه تظهر إبداعية اللغة العربية وخصائصها الفنية، ونظامها المحكَم.

وقد كان لهذين المصطلحين حضورٌ عند علمائنا، ولكن بمسميات مختلفة، فقالوا في الثابت تسمياتٍ مختلفةً، منها: أفعال جامدة (كما هو الحال في التعجب والمدح والذم)، وغير متصرفة، كما أطلقوا عبارات نحو: (لا تتغير لأنها جرت مجرى الأمثال)، وتراكيب مسكوكة. وأما المصطلحات التي تقترب كثيراً من مفهوم (المتحوّل)، فقولهم: الخروج عن الأصل، العدول، الصرف[١].

وقد كان للسانيات المعاصرة إسهاماتٌ في وضع مصطلحاتٍ تقترب كثيراً من مصطلح (المتحول)، من ذلك مصطلح (الانزياح)، الذي استُخدم على نطاق واسع في الدراسات الأسلوبية والبلاغية والنقدية، وظلّ يتسع حتى دخل في الدراسات النحوية[٢]، ورغم انتشار هذا المصطلح إلا أنه ـ كما يرى الدكتور عبد السلام المسدي ـ عسير الترجمة لأنه غير مستقر في متصوره، ولذلك لم يرضَ به كثير من رواد اللسانيات والأسلوبية، فوضعوا مصطلحات بديلة[٣].

وقد تمخضت مصطلحات كثيرة في مستوى العمل النقدي قريبة من مصطلح الانزياح، ولا نستبعد أن يمتد بها الزحف، إن لم يكن قد حصل، إلى الدراسات اللسانية، ومن هذه المصطلحات: التجاوز، والانحراف، والمخالفة، وخرق السنن، والكسر، والغرابة...[٤]، حتى فقدت المقولة التي تداولها القدماء بينهم أن (لا مشاحة في الاصطلاح) قيمتها، وغدا المصطلح يشكل عقبة كؤود، فصُنفت في ذلك المصنفات، وعقدت الندوات[٥].

إلا أننا نجد هذا مصطلح التحول صريحاً عند عبد القاهر الجرجاني حين تحدّث عن التقديم والتأخير فقال: «باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولَطُف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[٦].

فلا ضير في استخدام مصطلح (المتحول) ذلك أن بعض المصطلحات ك(العدل) و(الصرف) لم يكونا مستخدمَين عند عيسى بن عمر، ولا ابن أبي اسحق ومَن قبلهما، فهما لم يعرفا هذين المصطلحين

---

١ كقولهم: صرفه عن وجهه إلى وجه آخر.

٢ كما هو في دراسة الدكتور عبد الفتاح الحموز (انزياح اللسان العربي).

٣ المسدي، عبد السلام: الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، ط٣، ١٩٨٢م. ص١٠٠

٤ انظر: ويس، أحمد محمد: الانزياح وتعدد المصطلح، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، الكويت، يناير/ مارس، ١٩٩٧م، ص٥٨

٥ انظر: الانزياح وتعدد المصطلح، ١٩٩٧م، ص٥٧

٦ الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن، (ت٤٧١هـ): دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، ص١٠٦

بمعناهما الفني، وإن كانوا يعرفون ذلك استعمالاً، وهذا ما يؤكد أن النحو كان معروفاً، ولكن المبتدع هو الاصطلاحات[١] .

وحتى لا يدخل مصطلحا (الثابت والمتحول) في معمعة المصطلحات الحديثة أرى أن أوضّح أمراً. إن الإبداعيّة اللغويّة تتمثل في التعبير عمّا يدور في خَلَد الإنسان، وهو ما يعطي الإنسان قدرة لا متناهية على التعبير اللغوي بوجهيه: الشفهي والكتابي؛ منطلقاً في ذلك من قواعدَ محدودةٍ، ثم تأخذ اللغة بعد ذلك شكلاً آخر في بنيتها الداخلية، يتمثل في ظاهرتين لغويتين:

ظاهرة الثبات اللغوي، وتتجلى باستخدامات لغوية معيّنة سواء كانت مفردات أو تراكيب، حيث تفقد هذه العناصر حركتها اللغوية، وتأخذ إعراباً واحداً أينما وُجدت إن كان هذا الثبات في المفردات، كما تأخذ شكلاً واحداً إن كانت هذه المفردات مركَّبة، أما إن كان الثبات في التراكيب كالأمثال، والجمل الإنشائية، فهي تفقد حركتها اللغوية، ولا تعود تظهر إلا بشكل صرفي معيّن لا يتغيّر، وبتركيب نحوي واحد لا يقبل أي تغيير في الموقعية، أو الوظيفة النحوية، أو الحركة الإعرابية، إن كانت هذه العبارات الثابتة تستعمل للتعبير عن المعاني الكامنة وراءها.

والظاهرة الثانية: ظاهرة عدم تطابق النماذج اللغوية المنتَجة مع قواعد اللغة، وهي إما أن تكون نتيجة استعمالات لغوية خاطئة، أو أن تُصنَّف ضمن الخروج عن المألوف في النظام اللغوي، لغاية يقصدها المتكلم، ليصرف الكلام من وجه إلى آخر، وهو ما أعطيناه اسم (المتحوّل)، وقد عالجنا هذا النوع في مستويات متعددة، كالوظيفة النحوية، والعلامة الإعرابية، والتحول عن المطابقة، والتحوّل في الدلالات الزمنية...، وسنجري كثيراً من إسقاطاتنا في هذا النوع على آي الذكر الحكيم وقراءاته القرآنية؛ فهو أفصح نص عربي، وهو المعجز بلفظه ومعناه، وأي تغيّر في قراءاته هو تغيّر يصرف المعنى إلى معنى آخر مقصود. كما لا يفوتنا أن نجري إسقاطاتنا على لغة العرب، باعتبارها لغة تواصل.

---

١ انظر: القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، ١٩٨١م. ص٧١

الباب الأول

الثابت في نظرية النحو العربي

" دراسة في التركيب والدلالة "

الفصل الأول

التراكيب الثابتة من جهة الرتبة

وفيه:

أولاً: الإنشاءات الثابتة:

أ. أسماء الأفعال

ب. إنشاء التعجب

ج. إنشاء المدح والذم

د. نزعة المعاني المخصوصة إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة

ثانياً: تراكيب أخرى:

أ. الجمل المبدوءة بما له صدر الكلام

ب. الأمثال

د. ما جاء في أسلوب الاستثناء

أولاً: الإنشاءات الثابتة

(أ) أسماء الأفعال

في اللغة العربية عدد من الوحدات لها خصائص الاسم الصرفية والتركيبية، وتدل على معنى الفعل، وهو ما جعل النحاة في قلق في تصنيفها ووصفها في أقسام الكلم، إذ لا تدخل بسهولة ضمن المعايير التي أُقيمت عليها أقسام الكلم، إلا أن الغلبة تبدو للاسمية، ولذلك درجت الكتب النحوية على إيرادها في باب الاسم، في قسم خاص سموه (أسماء الأفعال والأصوات).

البنية والتركيب:

وثبات هذه الألفاظ يأتي من عدة أوجه[١]:

أ) أنها سماعية جامدة، إلا نوعاً واحداً قياسياً هو (فَعَالِ) على أن تتحقق فيه شروط ثلاثة: أن يكون له فعل ثلاثي[٢]، تامّ، متصرف، نحو: حذارِ العدوّ بمعنى: احذر، ونزالِ إلى ميدان الجهاد، وزحامِ في مجال الإصلاح، بمعنى: انزل، وازحمْ. وما عدا هذا النوع فيجب الوقوف فيه عند حدّ السماع الوارد عن العرب، فيلزم الصورة كما هي، سواء في الإفراد والتثنية والجمع، أو التذكير والتأنيث، أو الخطاب وغير الخطاب[٣]، فاسم الفعل (صه) مثلاً، يلزم صورة واحدة، لكن فاعله المستتر قد يكون: أنت، أنتما، أنتم...

ب) أنها أسماء مبنية ليس فيها معرب، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة، ويجب التزام حركة البناء المسموعة، فمنها مبني على الفتح نحو: (شتانَ، هيهاتَ) عند كثير من القبائل، ومنها المبني على الكسر، نحو: (كتابِ، حمَادِ) بمعنى اكتبْ، احمدْ، ومنها المبني على الضم كالغالب في: (آهُ)، ومنها المبني على السكون نحو: (مهْ). وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر[٤].

---

١ انظر:

ـ أبو حيان، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م، ٥/ ٢٣١٠ ـ ٢٣١١

ـ الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ): شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ٢/ ٢٩٠ إلى ٢٩٤

ـ حسن، عباس: النحو الوافي، مصر، دار المعارف، ط٣، ٤/ ١٥٣ ـ ١٦٠

٢ وأما ما جاء من فعل غير ثلاثي في قولهم (دراكِ) من (أدرك) فهو شاذ.

٣ إلا إذا أباح السماع الاختلاف، كاسم الفعل المختوم بكاف الخطاب المتصرفة، فقد سُمع: ويكَ، رويدكَ، والكاف حرف خطاب متصرف لا محل له من الإعراب، ولا يجوز أن تكون مفعولا به لأن الأفعال السابقة لا تنصب مفعولاً به.

٤ يعتمد ذلك على السماع واللغات التي جاءت عليها، فقد سُمع في بعضها ستّ وثلاثون لغة مثل (هيهات)، وأربعون لغة مثل (أفّ). (انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٨، الأزهري: شرح التصريح ٢/ ٢٨٣)

ج) إن التنوين لا يدخل جميع هذه الألفاظ، فمن الألفاظ التي لا يدخلها التنوين: (آمينَ، شتانَ، صيغة فعالِ القياسية، وبعضها يلازم تنوين التنكير، نحو: (واهاً) بمعنى أتعجب، وبعضها يدخلها تنوين التنكير حيناً، ويفارقها حيناً، بحسب الغرض، نحو: (صه) فإذا طُلبَ من المتكلم السكوت عن كلام خاص معيَّن نقول: (صهْ) من غير تنوين، أما إذا كان المراد طلب الصمت عن كل كلام فنقول: (صهٍ) بالتنوين. ومثلها (إيهِ، إيهٍ) بمعنى: زدني.

د) جميع أسماء الأفعال ليس لها محلٌ إعرابيٌّ مطلقاً، مع أنها أسماء مبنية عاملة، فلا تكون في محل مبتدأ، ولا خبر، ولا فاعل...، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب.

هـ) لا يجوز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها[١]، وعلة ذلك كما يرى الأزهري: «لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل»[٢].

و) تلحق الكاف أسماء الأفعال سماعاً، وتعتبر الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، ومما ورد به في السماع: (ويْ) بمعنى: أعجب، (حيَّهل) بمعنى: أقبلْ، (والنّجاء[٣]) بمعنى: أسرعْ، (رُويْدَ) بمعنى: تمهّلْ، فقالت العرب: (وَيْكَ، وحيهلك، والنجاءك، ورويدك) والكاف في كل هذا حرف خطاب متصرف[٤].

تصنيفها في الجدول الدلالي:

تقسم أسماء الأفعال من حيث الدلالة إلى:

أولاً: قسم يمكن تصنيفه في الكلام الإنشائي، وهي ما سماه النحاة اسم فعل أمر، وهي أكثرها وروداً في الكلام المأثور، وهي: صهْ، مهْ، هلُمَّ، آمين...

ثانياً: وقسم يُصنَّف في الكلام الإخباري، وهي ما سماه النحاة: (اسم فعل مضارع)، نحو: أفّ، ويْ، واهاً، أوه..، و (اسم فعل ماضٍ)، نحو: هيهات، شتان..

---

١ اتفق النحاة على ثبات الرتبة في أسماء الأفعال إلا ما جاء عن الكسائي، فقد أجاز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها، مستدلاً بقراءة من قرأ في قوله تعالى: (كتابَ الله عليكم). النساء ٢٤ . بنصب (كتابَ) على أنها مفعول به لاسم الفعل، (عليكم) بمعنى: الزموا. وذهب النحاة في هذه الآية أن (كتابَ) مصدر منصوب بفعل محذوف، و(عليكم) متعلق به أو بالعامل المحذوف، والتقدير: كتب الله ذلك كتاباً عليكم، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعليه على حد قوله تعالى: (صبغة الله). البقرة ١٣٨ .، ودلّ على ذلك المحذوف قوله تعالى: (حُرّمت عليكم أمهاتكم). النساء ٢٣ . لأن التحريم يستلزم الكتابة.

٢ شرح التصريح ٢/ ٢٩١

٣ اسم لأَنْجُ (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠١)

٤ بمعنى أنه يتصرف حسب المخاطب تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنية وجمعاً

واختلف النحويون في تصنيفها في مواضع الكلم، وليست من غايات هذا البحث الخوض فيها، ولذا سنخصص الحديث في ثباتها، وعلاقاتها بالجمل الإنشائية، وما تحتويه من دلالة.

دور أسماء الأفعال في بناء الخطاب، وعلاقتها بأفعال الأمر الحقيقية:

نبدأ من مقولة الرازي في تقسيمه الكلام إلى قسمين: قسم خارج عن الإرادة والآخر عن الاعتقاد، يقول: «الكلام عبارة عن فعل مخصوص يفعله الحي القادر لأجل أن يعرّف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات، وعند هذا يظهر أن المراد من كون الإنسان متكلماً بهذه الحروف مجرد كونه فاعلاً لها لهذا الغرض المخصوص»[١]، وإن كان هذا التقسيم أقرب إلى الفلسفة، إلا أننا سنقف عنده قليلاً لأهميته.

يوضح البصري[٢] مفهوم الإرادات والاعتقادات بأن «الطلب لا يكون إلا مع الإرادة... وطريقه العقل؛ لأنه كلام في المعقول من معنى الطلب»[٣].

فنحن إزاء مبدئين مهمين:

١ . العامل الحقيقي هو المتكلم، وهو أمر أشار إليه ابن جني وابن مضاء القرطبي، على أننا نفرق بين المتكلم كونه عاملاً حقيقياً، وبين فعل المتكلم باعتباره عاملاً في تغيير معنى و(مضمون الكلام)[٤] من طبيعته الخبرية إلى طبيعة إنشائية باستخدام عناصر لفظية كالاستفهام مثلاً، أو عناصر لا توسم باللفظ إن دلّ عليها دليل مقامي، كما هو الحال في أسماء الأفعال الآمرة، وهو أمر يقودنا إلى النظر إلى اللغة باعتبارها «وسيلتنا للتأثير في العالم، وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية»[٥] كما يرى أوستن، بالإضافة إلى اعتبارها أداة أو وسيلة للتخاطب والتفاهم والتواصل.

---

١ الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن (ت٦٠٦هـ): التفسير الكبير، بيروت ـ لبنان، دار إحياء التراث، ط٢، ١٩٩٧م. ١/ ٤٠

٢ أبو الحسين محمد بن علي البصري (ت٤٣٦هـ).

٣ البصري، أبو الحسين محمد بن علي (ت٤٣٦هـ): كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: محمد حميد الله، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٦٤م، ص٥٤

٤ يفرّق الدارسون بين معنى الكلام ومضمون الكلام، فـ(مضمون الكلام) يعني التعبير عن معنى الكلام بتركيب إضافي يكون رأسه مشتقاً، فمضمون الجملة (جاء زيد) هو (مجيء زيد)، ومضمون الجملة (زيد قادم) هو قدوم زيد. (انظر: المبخوت، شكري: توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٨ حاشية ١)، وأما (معنى الكلام) فيعني تغيير جهة الكلام من الجملة البسيطة المثبتة إلى إنشائية كالاستفهام أو النفي أو النداء. وسوف نجاري هذه التفرقة لأنها ستكون مفيدة في حديثنا عن الحروف التي تحتل صدر الكلام إذ إنها، على حدّ تعبير الرضي، تغيّر في معنى الكلام ومضمونه.

٥ أوستن، نظرية الأفعال الكلامية، ترجمة: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، ط٢، الدار البيضاء، ٢٠٠٨م، ص٧

٢ . يقسم الكلام إلى: إرادة (خبر)، واعتقاد (إنشاء)، كما يُفهم من قول الرازي وتفسير البصري، والطلب جزء من الإرادة، ويسميها ابن هشام بـ(الإنشاء الإيقاعي)[١].

وأسماء الأفعال الطلبية (الآمرة)[٢] هي مجموعة من الألفاظ تحمل طبيعة اختزالية، بمعنى أنها تختزل في بنيتها السطحية بنية أخرى، على نحو ما سنرى بعد قليل، والمتكلم يحتل وسطاً مهماً في عملية البناء التخاطبية في هذا النوع من الألفاظ، وإذا كان المتكلم هو العامل الحقيقي للكلام، فهذا يدعونا إلى طرح التساؤل الآتي: أيّ فرق لمكانة المتكلم في الأعمال الإخبارية، أو الأعمال الإنشائية الإيقاعية؟ الفرق نتبينه في المثالين الآتيين:

	تغيير مجرى الكلام[٣]	محل الإحالة الخارجية
(أ) القلوب بين يدي الرحمن	Ø	Ø
(ب) صهْ	✓	من الداخل إلى الخارج

حيث إن حركة البنية النحوية الدلالية في النظام النحوي في جملة الطلب (ب) والجملة الإخبارية (أ) حركة ذات اتجاهين[٤]:

فالجملة (أ) تمثل اتجاهاً من الخارج إلى الداخل، لتثبت مضمون الجملة، فهي لا تعدو أن تكون صادرة عن اعتقاد إثباتي، في إعلام المخاطب لأمر ما متحقق في الخارج، ولا يسعى إلى تغييره، وهي تشبه قولك: (شتان بين الثرى والثريّا)، ولذا فإن مضمون الجملة الإثباتي سيبقى على ما هو عليه، ولأن التركيب يتجه من الخارج إلى الداخل فإن هذا يعني أن الإحالة الخارجية ستختفي منه، والتركيب لا يعدو أن يكون (مسند + مسند إليه) خالياً من أي إحالة خارجية.

أما الجمل (ب) فتمثل اتجاهاً من الداخل إلى الخارج، وتظهر فيها الإحالة الخارجية؛ لأنها صادرة عن إرادة المتكلم المتمثلة في طلب أمر ما لم يكن موجوداً في الخارج، لذا فإنه يسعى إلى وجوده، فقولك (صه) هذا يعني أن المخاطب ما زال مستمراً في الكلام، فالسكوت غير متحقق في الخارج، والمتكلم يطلق هذا اللفظ من الداخل (ذات المتكلم باعتباره العامل في الكلام) ليحققه في الخارج (المخاطب)، ولذا فإن المتكلم باستخدامه الصيغة الإيقاعية يسعى إلى التغيير في معنى الكلام، وهذا يتماشى مع مفهوم الإنشاء

---

١ انظر: ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ): مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، مكتبة سيد الشهداء، ١/ ١٣٦

٢ نحو: : صهْ، مهْ، هلُمَّ، آمين..، وسنكتفي بالحديث عنها باعتبارها الأكثر.

٣ نقصد بذلك تغيُّرها من الجملة البسيطة المثبة (الأولية) إلى إنشائية كالاستفهام، أو الأمر، أو النداء...

٤ وذلك حسب ما يراه محمد صلاح الدين الشريف في كتابه: الشرط والإنشاء النحوي للكون، تونس، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، ٢٠٠٢م. ص٥٢٢ وما بعدها)

في تغيير معنى الكلام، «ويجعل عمل الأمر إنشاء يحدثه المتكلم في لحظة القول بواسطة الصيغة المخصوصة الموضوعة آلة للمتكلم ينجز بها أعماله اللغوية ووصلة إلى غرضه من طلب الفعل من غيره المخاطب»[١].

شأن أسماء الأفعال في بناء الخطاب هو ذاته في أفعال الأمر، إلا أن أسماء الأفعال جاءت على وجه مخصوص، وفق بنية صرفية ثابتة، فصارت كل واحدة منها عَلَماً لمعنى بعينه، اختصت في عمل إنشائي مباشر وهو الأمر، وهي تسير مع أفعال الأمر من ناحية، وتخالفها من ناحية أخرى: فهما يتوافقان في الناحية الدلالية، فتتجه بالإحالة من الداخل إلى الخارج، والدلالة على الزمان. ويختلفان في الناحية اللفظية (التصريفية)، حيث ينفصلان انفصالاً كلياً يتمثل بثبات الصيغة في هذه الألفاظ، وهذا تشترك فيه الأصوات الصادرة عن الاعتقاد الإثباتي، والأصوات الصادرة عن الإرادة أو (أسماء الأفعال الإنشائية وغير الإنشائية)، بل إن بعض الباحثين يعتبر «إنشاء الأمر باسم الفعل أبلغ منه حادثاً بالأفعال الصريحة الموضوعة إزاءه»[٢]، وهذا يتفق مع ما نذهب إليه من نزعة الألفاظ المخصوصة إلى معان مخصوصة، حتى وإن اتفقت لفظتان في الدلالة، إلا أن اللفظ المخصوص أبلغ في أداء المعنى من غيره.

أضف إلى أن أفعال الأمر يلحقها ضمير المثنى والجمع ونون التوكيد، بخلاف أسماء الأفعال. ومن الطبيعة التي تنفرد فيها أسماء الأفعال الآمرة عن الأفعال الآمرة (العادية) أنّ فعل الأمر لأسماء الأفعال قد استُغني عنه لشيوع هذه الألفاظ، فحُذف لفظ الأمر فيها لغاية الإيجاز[٣]، ولا يقاس عليها، بل يقتصر فيها على السماع[٤].

وإذا نظرنا إلى هذه التراكيب من وجهة تركيبية صوتية فإننا نستطيع أن نصف العملية التخاطبية فيها بالآتي:

{لفظ مخصوص (صه...) + تنغيم مخصوص (نبرة صاعدة) + قرينة زمانية + ضمير (مسند إليه/ إحالة خارجية)}

وإذا كانت الخلافات النحوية بلغت مبلغها في تصنيف هذه الألفاظ بين الاسمية والفعلية وأصناف أخرى، فالراجح، في تقديري، أن يُنظر إليها من خلال الطبيعة الوظيفية التي تؤديها في سياقها التركيبي، بوصفها ألفاظاً استثنائية، لها مدلولات إيقاعية انفعالية، يبرز معناها في سياقها أو من خلال موقف اجتماعي ترد فيه «لا تخضع لموازين الاسم أو الفعل»[٥]، على أن يُنظر إلى القرائن بوصفها عناصر تؤدي وظيفة دلالية هامة، فقولك: (إليك الكتاب) مكوّنة من:

---

١ ميلاد، خالد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، تونس، كلية الآداب، جامعة منوبة، ط١، ٢٠٠١م ، ص٥٩٤

٢ الزناد، الأزهر: الإشارات النحوية، منوبة، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، ٢٠٠٥م، ص٣٦٠

٣ السامرائي، إبراهيم: النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق. ص١١٨

٤ السامرائي، إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٣م. ص١٢١

٥ انظر: عمايرة، خليل: في نحو اللغة وتراكيبها، جدة، عالم المعرفة، ط١، ١٩٨٤م ، ص ١٦٥

أ . (إليك الكتابَ) : حرف الجر + الضمير + الاسم المعرّف بأل + حركة إعرابية (فتحة)

ب . (إليك الكتابُ):حرف الجر + الضمير + الاسم المعرّف بأل + حركة إعرابية (ضمة)

فالمكوّن (أ) هي عبارة عن جملة خبرية/ إثباتية، والمكوّن (ب) جملة إنشائية طلبية/ إيقاعية، «فالفتحة تعبّر هنا عن معنى، وليست أثراً لعامل محذوف سدّت مسدّه (إليك) التي هي بمعناه وهو (خذ)»[١].

الطبيعة الاختزالية لهذه الألفاظ:

نحن أمام مجموعة من الألفاظ التي ربما تكون في بنيتها السطحية بسيطة، إلا أنها صيغة ذات طبيعة اختزالية مكثفة، إذ إنها[٢]:

١ . تدل بنفسها على المتكلم العامل المعرب الذي أنشأ القول، والذي يتعيّن مقامياً.

٢ . دلالتها على الزمان.

٣ . تدل على عمل الإنشاء (إنشاء الأمر)، والذي يمثل معنى فعل المتكلم في لحظة زمان القول.

٤ . تدل على الضمير (المسند إليه)، الذي يمثل الإحالة الخارجية باعتباره مطلوباً غير حاصل وقت الطلب.

واسم الفعل في منظور النحاة عَلَم على لفظ الفعل، يرتبط استعماله بالاختصار والمبالغة، وهو أبلغ وآكد في أداء المعنى من الأفعال المباشرة، وهذا ينسحب على أسماء الأفعال الإنشائية الآمرة، وغير الآمرة (الماضية والمضارعة)، ذلك أن (هيهات) تختلف عن الفعل (بَعُد)، ذلك أنها (أي هيهات) تمثل «شكلاً إشارياً، يدلّ على إحداث معان تصاحبها حركة بالإشارة بالعضو الفاعل لها، فأكسبت هذه الحركة الإشارية قوة الفعل»[٣].

ومما يلاحظ في هذه الألفاظ إقصاء الضمير من البنية السطحية للكلام، وتوحّد اللفظ فيها، وهو ما دعا عباس حسن إلى تحديد وظيفة هذه الألفاظ بأنها « إزالة الضمير وغيره، والانصباب على خالص المعنى»[٤]، سواء كان الضمير مذكّراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أوجمعاً، فحين تقول (صه) فهي تصلح لـ: المفرد المذكر والمؤنث، المثنى المذكر والمؤنث، الجمع المذكر والمؤنث. وإذا ما جمعنا بين مجيء هذه الألفاظ بصورة واحدة على اختلاف المخاطب، وكثرة استعمالها في صيغة الأمر من غيره كالمضارع والماضي، فإن هذا يعنى أن هذه الألفاظ ليست مجرد صورة من صور الكلم أو الجمل، بل يؤدي وظيفة كلامية تكمن في أداء

---

١ انظر: المرجع السابق، ص ١٦٦

٢ انظر: الإنشاء في العربية، ص٥٩٧

٣ الإشارات النحوية، ص٥٢٤

٤ النحو الوافي، ٤/ ١٤١، ١٤٢

اللفظ والمعنى بسرعة[١]، أو ما يمكن أن نطلق عليه بـ(الاقتصاد اللغوي)، وابن يعيش يدعم هذه الفكرة، ففي حديثه عن كثرة أسماء الأفعال في الأوامر لا يفتأ يربطها بغايتها الوظيفية وهي الاختصار الذي يقتضي حذفاً، يقول: «والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف، وهذا حكم مختص بالأمر... لأن الأمر يُستغنى فيه .... عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الأفعال»[٢].

ومما يضاف على الطبيعة الانخزالية لهذه الألفاظ، تلك النبرة الصاعدة التي تشير دلالياً إلى عمل إيقاعي طلبي، والذي من شأنه أن يحدث توتراً على نحو ما بين المتكلم والمخاطب؛ إذ إن هذا النوع من الأعمال اللغوية يفرض تعديلاً جديداً لسلوك ما، فالأساس في الأمر، حسب ما يرى (ديكرو)، باعتبار ما يكون له من نتائج التأثير في المخاطب في المقامات المعينة، وتعديل لسلوك في الخارج[٣].

من أجل ما سبق، يمكننا أن نفسر سبب جعل الأمر من أقوى الإنشاءات، كما يمكننا أن نضيف اعتبارات أخرى تعزز هذه الظاهرة، ذلك أن الأمر لا يكون إلا بالفعل الذي «ينخزل إلى محل المتكلم فيصبح فعله المجسد لمعنى إنشاء الطلب»[٤]، بخلاف الاستفهام، والنداء، والنهي.. فالإنشاء فيها ـ في الأغلب ـ يكون بالحروف.

(ب) التعجب

البنية التركيبية للتعجب:

والحديث هنا عن الصيغ القياسية (ما أفعلَ و أفْعِلْ بـ)؛ فهي التي بُوّب لها في كتب النحو، وهي «من الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحداً...ولا يدخلها حروف المضارعة ولا يبنى منها اسم الفاعل»[٥]، فهي من الأنماط الثابتة في النظام اللغوي، وثباتها يأتي من ناحيتين:

الأولى: التركيب، ونخص ثبات الرتبة، فلا يجوز أن يُقدَّم عليها شيء مما عملت فيه، كما امتنع أن يفصل بينها وبين معموليهما بغير ظرف أو مجرور[٦]، فهي تحافظ على رتبتها.

الثانية: العناصر المكوّنة للتركيب، والتركيب على النحو الآتي:

---

١ انظر: المرجع السابق، ٤/ ١٤١، ١٤٢

٢ ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي النحوي (ت٦٤٣هـ): شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م. (٣/ ١٩)

٣ انظر: الإنشاء في العربية، ٣٤٩ وما بعدها

٤ المرجع السابق، ص٥٩٧

٥ ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩م. ١/ ٩٨

٦ المرجع السابق، ٢/ ٢٢٨

التركيب (أ): (ما أفعلَ...):

(ما + أفعلَ + عنصر اسمي + الحركة الإعرابية للاسم الذي بعدها + النغمة الصوتية للتركيب + ثبات التركيب)

التركيب (ب): (أفعلْ + بِ...)

(أفعل + بـ + عنصر اسمي + النغمة الصوتية للتركيب + ثبات التركيب)

حيث تتضافر عناصر التركيب لتشكل معنى دلالياً هو التعجب، والباء في المكوّن (ب) لها قيمة دلالية، فبغيرها يصبح التركيب طلبياً معتمداً على الفعل الأمر (أفْعِلْ) المتعدي إلى مفعوله مباشرة، وفاعله واجب الاستتار[١] .

يقول ابن يعيش: «صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما) ولا على الفعل، فلا يجوز: (زيداً ما أحسن)، ولا (ما زيداً أحسن)، كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو: (زيداً عبدُ الله أكرمَ)، و(عبدُ الله زيداً أكرمَ) ذلك لضعف فعل التعجب»[٢] .

إنشاء معنى التعجب وربطه بالإبهام:

هناك إجماع على الربط بين التعجب والإبهام من خلال تعريفات النحاة، يقول الرضي: «واعلم أن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بَطُلَ العَجَب»[٣]، ويعرّفه الدماميني: «انفعال يحدث في النفس لأمر يجهل سببه»[٤]، ويقول الصبان: «التعجب إنما يكون فيما فيما خفي سببه... المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء معنى التعجب خفاء السبب، والإبهام يناسب الخفاء»[٥] .

والإبهام في تركيب التعجب حاصل في العنصر (ما)، وهو متأتٍّ من وجهين: تركيبي، وإحاليّ:

---

١ انظر: عمايرة، خليل: رأي في بناء الجملة الاسمية، ضمن كتاب: (المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي)، عمّان، دار وائل، ط١، ٢٠٠٤م.

٢ ابن يعيش، ٤/ ٤٢٢

٣ الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٨هـ): شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٩٦م، ٤/ ٢٢٨

٤ الصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ٣/ ٢٣

٥ حاشية الصبان ٣/ ٢٤

. الوجه الإحاليّ: حيث يضع النحاة مصطلح الإبهام مقابل مصطلح (التعيين)، ويميزون بينهما بنوع الإحالة المرجعية لكل منهما، فالمعيّن ما انطبق عليه حدّ الاسم في دلالته على معنى في نفسه غير مقترن بزمن[١]، في حين أن العنصر (ما) في تركيب التعجب مبهم، إذ إنه . إزاء المفهوم السابق . يختص في إحالته المرجعية على المعنى العام المجمل، والذي فسّره النحاة بكلمة (شيء)، وهو لا يدلّ على معنى في نفسه.

. الوجه التركيبي: فإذا ما وازنا بين (ما) التعجبية وهي عنصر اسمي، مع عنصر اسمي آخر مثل كلمة (رجل)، سنجد أن (ما) التعجبية أكثر احتياجاً إلى تركيب يفسرها.

وهذا من شأنه أن يقودنا إلى نتيجة مفادها: إنّ تمام الإحالة المرجعية في البنية السطحية تُضعف الحاجة إلى التركيب، ونقصان الإحالة المرجعية في البنية السطحية تقوّي الحاجة إلى التركيب، وهذا يعني أن هناك تناسباً عكسياً بين الخاصية الإحالية (الدلالية)، والخاصية التركيبية[٢].

وتتضح طبيعة العلاقة بين التعجب والإبهام من خلال العلاقة بين البنية السطحية والعميقة للتركيب، فالبنية السطحية الإنشائية هي اختزال لبنية سطحية إخبارية، وتحليلُ التركيب بالمفهوم الذي قدمه النحاة قد يجعل التوفيق بين البنية الإنشائية والخبرية فيها شيء من الانسجام، حيث ذهب سيبويه إلى أن (ما) مبتدأ مع كونها نكرة، وهذا التنكير من وجهةٍ أسلوبيةٍ دلاليةٍ يتناسب مع مضمون التعجب الذي إنما يكون فيما يَخفى ويُجهل سببه، وإلى مثل هذا أشار ابن يعيش حين تحدث عن تخصيص التعجب بـ(ما) فقال: «...لإبهامها، والشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوّقة إليه لاحتماله أموراً»[٣]، وهذا التركيب المتحوّل من البنية العميقة إلى السطحية تركيبٌ ثَبُت لإنشاء التعجب، على أنه لا يفيد طلباً، إلا أنه انفعال متبادل بين المتعجِّب والمتعجَّب منه، في فضل زيادة من حُسن أو قبح، والوظيفة الرئيسة للتعجب هي كما نصّ عليها الرضي: «هو محض إنشاء التعجب»[٤].

وفي تفسير العلاقة بين الإبهام وإنشاء التعجب، فقد جاءت إحدى الصيغتين مخصصة بـ(ما) وذلك، «لإبهامها، والشيء إذا أُبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوّقة إليه لاحتماله أموراً»[٥]، والإبهام

---

١ الإبهام، معناه وتفسيره: كم نموذجاً، ص١٣١

٢ المرجع السابق، ص١٣١

٣ شرح المفصل، ٤/ ٤١٢

٤ شرح الرضي ٤/ ٢٣٤

٥ شرح المفصل، ٤/ ٤١٢

والإبهام كما نص سيبويه يقع على كل شيء[١]، فنحن أمام أمر يثير الانفعال وهو امتزاج التعجب بالإبهام، والإبهام أو الغموض سبب لدفع السامع إلى معرفة ما وراءه، وهذا يتناسب مع الوظيفة المباشرة للتعجب من إظهار انفعالٍ نفسيٍّ لأمرٍ ما، ثم يقتضي سعي السامع إلى معرفة ما وراء هذا الإبهام المختلط بالتعجب، وقد أكد المبرد ذلك فقال: «(ما أحسن زيد) تقديره: شيء أحسن زيد، إلا أن التعجب دخله مع (ما)، ولا يكون ذلك في شيء غير (ما)»[٢]، ويمكننا إزاء ذلك تعميم الأمر على سائر (ما) الاسمية، حيث إنها في الجزاء والاستفهامية نكرة مبهمة، ففي (ما تصنع يا فتى؟) أنت تستفهم عمّا هو مُبهم عليك، وكذلك في (ما تصنع أصنع) فأنت في الجزاء لا تقصد شيئاً بعينه.

علاقة دلالة التعجب بثبات التركيب:

إن التعجب بصيغتيه يبدأ بألفاظ الصدارة (ما/ أفعِلْ)، والصدر يغّير الكلام، كما نص الرضي[٣]، في أمرين: معنى الكلام، ومضمون الكلام، يقول الرضي: «كل ما يغيّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر...»[٤]، ولسنا متأكدين إن كان الرضي يفصل بين مصطلحي (معنى الكلام) و(مضمون الكلام)، أم هما شيء واحد، إلا أن خالد ميلاد في كتابه (الإنشاء في العربية) يفصل بين المصطلحين على النحو الآتي[٥]:

أولاً: التغيير في معنى الكلام، فجملة: (ما أحسنَ زيد) جملة منقولة، أو متحولة من جملة بسيطة هي: (حسُن زيد) التي تخلو من عناصر الزيادة، ثم قاد هذا التحول إلى إحداث معنى جديد وهو التعجب.

ثانياً: التأثير في مضمون الكلام، وهو مرتبط بالصورة الإعرابية والدلالية، أما الأثر الإعرابي فهو ما تحدثه هذه العناصر من تغييرات إعرابية للعناصر التي تليها، ثم يترتب على ذلك تغيرات دلالية كالتحول من الخبر إلى الإنشاء غير الطلبي.

وفي عرض سيبويه للتعجب في رأي ينسبه للخليل، فقد قابل بين البنية السطحية في الجملة (أ): (ما أحسنَ عبدَ اللهِ)، والبنية العميقة المحدثة الأثر الإعرابي والمتمثلة بالجملة (ب): (شيء أحسنَ عبدَ اللهِ)،

---

١ الكتاب ٤/ ٢٢٨

٢ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م، ٤/ ١٧٣

٣ سيأتي الحديث عن ذلك بتفصيل في بحث الصدارة.

٤ انظر: شرح الكافية، ٤/ ٣٣٦، وأمّا فيما يتعلق بالأفعال التي تغيّر مجرى الكلام كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فقول الرضي: إنها، وإن أثرت في مضمون الجملة، لم تلزم الصدر، إجراءً لها مجرى سائر الأفعال.

٥ انظر: الإنشاء في العربية، ص٢٥٦ . ٢٦٢

ثم قال عن الثانية: «وهذا تمثيل ولم يُتكلم به»[١] مشيراً في ذلك أن الاستعمال اللغوي يتم من البنية السطحية، والبنية العميقة ما هي إلا حدس لدى المتكلم، والمتكلم الواعي على وجه الخصوص[٢]. والسؤال الذي يُطرح: إذا كانت الجملة (أ) تساوي الجملة (ب) من حيث التركيب والأثر الإعرابي، فمن أين جاء التعجب في الجملة (أ)؟

إن هذا التداخل أو استرسال معنى التعجب بين الخبر والإنشاء حيّر كثيراً من النحاة، فاختلط التعجب لديهم بالخبر، رغم أنه يلازم طريقة واحدة، فابن السراج يذهب إلى أن التعجب خبر دخله معنى التعجب، «ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب.... وإنما لزمه الفعل الماضي وحده؛ لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت، ليس مما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون»[٣].

لم يجب سيبويه عن هذا التساؤل، ولكن ربما نستطيع أن نفسر ذلك من خلال كلامه بعد ذلك، فيقول:

«ولا يجوز أن تقدّم (عبدَ الله) وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحسنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا»[٤] وهذا ما نسميه بـ(ثبوتية التركيب)، فهو يشير بشكل أو بآخر إلى أن معنى التعجب هو نتيجة لعدم تصرّف هذا التركيب من تقديم أو تأخير، أو حتى تصرّف الفعل نفسه، فالمعاني المخصوصة تنزع إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة، وهو دليل على تلك العلاقة المتينة بين التركيب والدلالة، وهو ما نادى به تمام حسان حين سماها بـ(التعبيرات المسكوكة) والدلالة الإفصاحية التي تؤديها.

ويفسر المبرد دخول التعجب على البنية السطحية مع أنها ناتجة عن بينة خبرية هي (شيء أحسن زيداً) بقوله: «قد يدخل المعنى في اللفظ، ولا يدخل في نظيره. فمن ذلك قولهم: (عَلِمَ الله لأفعلنَّ). لفظه لفظ: (رزق الله)، ومعناه القسم، ومن ذلك قولهم: (غفر الله لزيد) لفظ لفظ الخبر، ومعناه الدعاء، ومن ذلك أنك تقول: (تالله لأفعلنَّ)، فتقسم على معنى التعجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم؛ لأن المعنى إنما وقع ها هنا، وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرّف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك»[٥]، فلزوم

---

١ الكتاب ١/ ٧٢

٢ المتكلم الواعي هو المدرك للعملية الإعرابية، فالكثير يستخدم صيغة التعجب من غير إدراك للبنية العميقة.

٣ الأصول في النحو، ١/ ٩٩

٤ الكتاب ١/ ٧٣

٥ المقتضب، ٤/ ١٧٥

الألفاظ والتركيب لطريقة واحدة، وعدم تصرفه يجعل منها تراكيبَ مسكوكةً لمعنى بعينه لا يحيد عنه، وهذا يعني أن لزوم اللفظ أو التركيب لمعنى من المعاني فقياسه ألا يتصرف، وهو ما عناه ابن يعيش في قوله: «الذي منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمّن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب، والأصل في إفادة المعاني هو الحروف، فلمّا أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في امتناع التصرف مجراها» [١]، ولذلك فإن من صيغ التعجب السماعية ما لزمت طريقة واحدة في التركيب، نحو قولهم: لله دره..، كفى به..، يالك من..، على أنها استعملت للتعجب (مجازاً) على حد تعبير الصبان، ويوضح الرضي هذا المعنى بقوله: «كل لفظ صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام» [٢].

وفي سبيل البحث عن حقيقة العناصر الدلالية المكوّنة للجملة التعجبية، فهناك توافق بين ما قدمه سيبويه من حقيقة (ما) من أنها عنصر مبهم تقع على كل شيء [٣]، وما قدمه الخليل من تأويل لـ(ما) بأنها نكرة مبهمة بمعنى (شيء)، فهل يكون لموضع الإبهام علاقة في التعجب؟ يبدو أن الأمر كذلك من وجهة نظر سيبويه، لا سيما أنه يربط بين التعجب والإبهام في غير موضع، ففي قولك (ويحه رجلاً) يقول سيبويه: «إذا قلت: ويحه، فقد تعجبت وأبهمت، من أيّ أمور الرجل تعجبت، وأي الأنواع تعجبت منه، فإذا قلت فارساً وحافظاً فقد اختصصت ولم تبهم وبنيت في أي نوع هو» [٤]، وقد يؤكد مثل هذا التصور خروج (ما) الاستفهامية إلى معنى التعجب نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾ [الانفطار ١٧] يقول الرضي فيها: «وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب» [٥].

ولكن هذا التصور لا نستطيع أن نسلّم به على إطلاقه، فليس كل ما يفيد التعجب يرتبط بالإبهام ضرورة، وليس كل ما هو مبهم يفيد التعجب، فالصيغة الثانية (أفعل بـ) لا تشمل عنصراً مبهماً، كما أن من أنواع (ما) أن تكون نكرة مبهمة نحو قولك: (قرأت كتاباً ما)، ولا تفيد التعجب أيضاً.

وقد لاحظ سيبويه تلك العلاقة بين مدّ الصوت في التعجب والدلالة الإفصاحية التي يقوم بها، فكما أنهم أرادوا أن يمدّوا في النداء والاستغاثة لشيء متراخٍ، مُعرِض أو غافل لا يُقبِل عليهم إلا باجتهاد،

---

١ شرح المفصل، ٤/ ٤١٣

٢ شرح الرضي، ٤/ ٢٢٨

٣ انظر: الكتاب، ٤/ ٢٢٨

٤ المرجع السابق، ٢/ ١٧٤

٥ شرح الرضي، ٤/ ٢٣٤

يقول سيبويه بعد هذا: «والتعجب كذلك»[١] ، أي يلزمه المد للحاجة الدلالية التي يستدعيها، مثل قولك: يا لك من كريم! ما أكرمه رجلاً!

ونخلص، من كل ما سبق، إلى أنّ معنى التعجب قد داخل التركيب من خلال جملة من الأمور[٢] :

. دلالة (ما) على الإبهام، وهي تمثل عمدة في التركيب، بحيث تصبح عنصراً صوتياً ينجز بنفسه معنى التعجب، وهذا بدوره قد قرّب المسافة بين الجملة الخبرية المتمثلة بالبنينة العميقة، والجملة الإنشائية المتمثلة بالبنية السطحية كما بيّنا آنفاً.

. ثبوتية التركيب في الصيغتين، وانقطاعه في شكل خاص بحيث أصبح تركيباً قياسياً جامداً يدل على التعجب مباشرة، وهو ما أطلقت عليه روديكا بوبوروزان بـ(آلية الاستلزام) التي يدخل بمقتضاها معنى التعجب أبنية تركيبية مخصوصة دون أخرى[٣]، فـ«كل لفظ صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام»[٤] .

. الامتزاج المتولد من فعل المتكلم والأداء الصوتي الصادر عن انفعال، بحيث صار «كل لفظ منها علماً لمعنى من المعاني»[٥] ، وذلك من خلال التقاء الصورة المتمثلة لصيغتي التعجب مع الصورة المكونة لها، من خلال العنصر (ما)، وهو ما عنى به الدكتور خالد ميلاد بقوله: «استرسال العنصر الاشتقاقي المفرغ (ما) بين موضع فعل المتكلم الإنشائي ومحل البنية الإحالية المرجعية»[٦] .

. تضمن العنصر (أفعل) الأفضلية، والزيادة في الشيء، يقول سيبويه: «وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به)، ولا (هو أفعل منه)؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت (ما أفعله) فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في (أفعل به) و(ما أفعله) واحد، وكذلك (أفعل منه»[٧] .

---

١ الكتاب، ٢/ ٢٣١

٢ انظر: الإنشاء في العربية، ٥٨٢، ٥٨٣

٣ في بحث بعنوان: (التعجب والأعمال اللغوية عند سيبويه)، انظر: الإنشاء في العربية، ص٤٠

٤ شرح الرضي، ٤/ ٢٢٨

٥ المقتضب، ٤/ ١٧٣

٦ الإنشاء في العربية، ٥٨٣

٧ الكتاب، ٤/ ٩٧

وإذا تم لنا أن نخلص إلى أن البنية التعجبية تتم من خلال مجموعة من العناصر التي تتضمن الثبات في ذاتها من جهة، وفي التركيب الكائنة فيه من جهة أخرى، فإن هذا يعني ضرورة إلى أنه يحتل وسطاً في التراكيب المسكوكة التي تقع ضمن سلسلةٍ تربط بينها شحنات انفعالية

(ج) المدح والذم

البنية التركيبية والصرفية للمدح والذم:

استخدم العرب صيغاً مخصوصة ثابتة للمدح والذم، ونص سيبويه والمبرد وغيرهما على أنها صيغ ثابتة لا تتغير، تتكوّن من:

ألفاظ المدح/ الذم + الفاعل + المخصوص

ولا خلاف بين النحاة في نظرهم إلى التركيب وثباته في بنيته السطحية، ولكنّ خلافاتهم تركّزت في البحث عن حقيقة العناصر المكونة للتركيب، كفعلية أو اسمية (نعم وبئس)، وإعراب المخصوص. وإن كان المخصوص عنصراً متحركاً في هذا التركيب، إذ يجوز له أن يتقدم ألفاظ المدح أو الذم إلا أنه تقديم مقيّد له ضوابط حسب ما جاء عن سيبويه كما سنرى.

وقد جاء هذا التركيب في إطاره العام ثابتاً، وربما اختلفت العناصر المكوّنة له، وقد ورد على عدّة صور في الاستعمال القرآني:

١ . نِعْمَ/ بِئْسَ + اسم مرفوع معرف بـ(أل) + المخصوص بالمدح أو الذم

قال تعالى: (فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ) [هود ٩٨]، (فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ) [هود ٩٩] ، (بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) [الحجرات ١١]

٢ . نِعْمَ/ بِئْسَ + اسم مرفوع محلّى بـ(أل) + Ø

وهي أكثر الصور وروداً في القرآن الكريم، والمخصوص فيها ضمير مستتر يمثله الرمز Ø، ومن أمثلته: قوله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ)[١] [الحج ٧٨]، وقوله تعالى: (لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ)[٢] [الحج ١٣].

٣ . نِعْمَ/ بِئْسَ + اسم مرفوع مضاف إلى ما فيه (أل) + Ø

قد جاء على هذه الصورة أيضاً آيات كثيرة، كقوله تعالى: (وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) [آل عمران ١٥١]، وقوله تعالى: (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) [النحل ٢٩].

---

١ انظر أمثلة أخرى (نِعْمَ) المتمثلة في هذه الصورة: البقرة ١٢٦، الكهف ٣١، المرسلات ٢٣...

٢ انظر أمثلة أخرى لـ(بِئْسَ) المتمثلة في هذه الصورة: النور ٥٧، الملك ٦، آل عمران ١٦٢...

٤ . نِعْمَ/ بِئْسَ + ∅ + اسم منصوب على التمييز + ∅

فالفاعل مضمر يمثله الرمز الأول، والمخصوص بالمدح أو الذم مضمر يمثله الرمز الثاني. ومما جاء فيه قوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) [الكهف ٥٠].

٥ . (أ) نِعْمَ/ بِئْسَ + ∅ + (ما) + اسم (مخصوص)

مثال الاسم قوله تعالى: (إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) [البقرة ٢٧١]، والفاعل محذوف يمثله الرمز، و(ما) نكرة مبهمة بمعنى شيء، تعرب تمييزاً منصوباً.

(ب) نِعْمَ/ بِئْسَ + ∅ + (ما) + فعل

مثال الفعل قوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ) [البقرة ٩٠]، (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء) في محل نصب على التمييز[١].

والأمر في (حبذا/ لا حبذا) لا يختلف كثيراً عن (نعم/ بئس)، فـ(حبّذا) تقارب في المعنى (نعمَ) لأنها للمدح، إلا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريباً للمذكور من القلب وليس كذلك نعم، و(لا حبذا) تتضمن أيضاً بعد المذموم من القلب[٢]. وهما مركبان من (حبّ + ذا)، وأكثر النحاة على أن (حبّ) أصلها (حبب) لِمَا رأوا من تقارب في المتَّجه اللفظي والدلالي.

والتركيب في هاتين اللفظتين موسوم بالثبات، لتتماشى بذلك مع القاعدة التي ارتضيناها: (نزعة المعاني المخصوصة إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة)، وهو بهذا يجري مجرى الأمثال التي لم تتغيّر كما نص ابن يعيش، وهو من التراكيب المسكوكة، فلا يجوز تأنيث الفعل، كما لا يثنى ولا يجمع، يقول ابن يعيش: «لما رُكّب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة

---

١ اختلف النحاة في (ما) الواقع بعدها فعل:

. فذهب سيبويه إلى أنها معرفة تامة، وتكون فاعلاً، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، أي: نعم الشيءُ شيءٌ اشتروا.

. وذهب بعضهم إلى أنها نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نعمَ) ضمير مستتر.

. ورأي آخر يرى بأن (ما) كافة كفت هذين الفعلين عن العمل، كالتي تدخل على (قلّ وطال..). وآخرون يرون بأنها مصدرية، ولا حذف، والتقدير: نعم صنعك، وبئس شراؤهم. (انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م. ٣/ ٣٤)

٢ انظر: شرح المفصل، ٣/ ٤٢٣

لا يجوز فيه شيء من ذلك»[١] ، وكذلك لا يجوز أن تفصل بين الفعل و (ذا) فجُعلا شيئاً واحداً، فلا يُقال: حبّ في الدار ذا، ولا: حبّ اليوم ذا[٢] .

وأما العناصر المكوّنة للتركيب، فلئن كان النحاة قد اختلفوا في تصنيف (نعم/ بئس) في أقسام الكلام[٣] ، أو أصل (حبذا)[٤] ، إلا أنهم متفقون على أن صورتها الأخيرة موسومة بالثبات، ولذا قالوا: أفعال جامدة، غير متصرفة.

أثر ثبات التركيب في الناتج الدلالي:

والحديث عن المدح والذم هو حديث عن انفعال نفسي، يدخل فيه التعجب بشكل مباشر، إذ معناهما الزيادة في المدح أو الذم، يقول ابن السراج: «وهما [يعني المدح والذم] يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف»[٥]، وتركيب المدح والذم له ألفاظ تحتفظ بحق الصدارة، وهذه الألفاظ تغيّر في (معنى الكلام)، من خلال إحداث معنًى جديدٍ يحققه المتكلم وهو المدح أو الذم بالألفاظ الموضوعة له، وتغيير (مضمون الكلام) المتمثل بتغيير الصورة الإعرابية والدلالية، أما الصورة الإعرابية فيتمثل بتغيير الأثر الإعرابي للعناصر التي تليها في التركيب، وأما الصورة الدلالية، من خلال تحويل الجملة من خبرية إلى إنشائية، على أن هناك خلافاً بين النحاة بشأن العنصر المحدث للإنشاء في هذا التركيب، ولكنّ الراجح أنّ (نعم وبئس) وإن كانا العمدة في الإنشاء إلا «أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها، لا نعم وبئس فقط»[٦] .

ولا ينفي تقدم المخصوص، أحياناً، من احتفاظ هذا الألفاظ بحق الصدارة، كقولك: (خالد نعم القائد)، إذ إن هذا التقدم ليس أصلاً في التركيب، فالتركيب يسير وفق طبيعة خطية ثابتة، أو وفق قانون الاستدعاء، أي أنك حين تبدأ بعنصر المدح أو الذم فإن ذلك يلزمك استدعاء فاعل (وإن كان مستتراً/

---

١ المرجع السابق، ٣/ ٤٢٦

٢ انظر: المرجع السابق، ٣/ ٤٢٦

٣ يرى البصريون والكسائي إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، ويرى الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن. (انظر: ابن الأنباري، أبو البركات (ت٥٧٧هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م، ١/ ٩٨، ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤١، شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨)

٤ ذهب فريق ومنهم الفراء أنها مأخوذة من (حَبُبَ) مثل: (ظَرُفَ)؛ لأن اسم الفاعل منه (حبيب).

٥ الأصول في النحو، ١/ ١١١

٦ حاشية الصبان، ٣/ ٣٨

مبهماً) ثم مخصوص، وإذا كان الأمر كذلك فنحن أمام تركيب ثابت، غير متصرف، لزم طريقة واحدة، مما جعل منه تركيباً عَلَمَاً لمعنى من المعاني، يسير وفق مبدأ (نزعة المعاني المخصوصة إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة)، إلا أن سيبويه في هذا التقدم يجد ملحظاً دلالياً دقيقاً، فيه من اللطف والذكاء ما فيه، يقول: «وإذا قال: (عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ)، فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذهب أخوه)؛ كأنه قال:

(أ) (نِعْمَ الرجلُ) فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبدُ الله.

وإذا قال:

(ب) (عبدُ الله) فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْمَ الرجلُ»[١]

فالتركيب على أصله يتضمن التفسير (أ)، أما إن تقدم المخصوص فهو يمثل التفسير (ب)، على أننا يجب أن نتنبه إلى أن تقديم المخصوص مقيّد، وليس على إطلاقه، فإذا لم يكن (عبدُ الله) هو نفسه الرجل بطل هذا التقديم، ولذا يقول سيبويه: «واعلم أنه محال أن تقول: (عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ)، والرجلُ غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول عبدُ الله هو فيها، وهو غيره»[٢].

وبناءً على هذا التصور، فإننا نصل إلى حقيقة مفادها أن إنشاء المدح والذم يقوم على أصل مهم، هو (الإبهام)، كما هو الحال في التعجب، وإن لم يصل الإبهام في المدح والذم إلى درجة الإبهام ذاتها الحاصلة في التعجب، فالإبهام في التعجب متأت من خلال (ما) والتحامها بالإحالة المرجعية، ولكن الأمر مختلف بعض الشيء هنا، ذلك أن الإبهام متعلق بالتركيب، من خلال مجموعة من العناصر:

أولها: إبهام الضمير الواقع بعد عنصري المدح والذم باعتبارهما فعلين غير متصرفين، وهو أصل ثابت في التركيب، كما أن الإضمار لازم فيه «فلا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر»[٣]، نحو: (نعم رجلاً عبد الله)، «فبدؤوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير»[٤] بعد ذلك، يقول الرضي في هذا الضمير: «الضمير المفرد المذكر، أشد إبهاماً من غيره؛ لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه، إلا معنى (شيء)»[٥].

وثانيها: إبهام حاصل بعده التفسير، كما أسلفنا من خلال قول سيبويه في المثال (أ) و(ب)، إلا أن للرضي في هذا النوع من الإبهام رأياً دقيقاً، ففي: (نعم الرجل عبدُ الله)، يقول: «أوردوا الفاعل في صورة

---

١ الكتاب، ٢/ ١٧٦، ١٧٧

٢ المرجع السابق، ٢/ ١٧٧

٣ السابق، ٢/ ١٧٦

٤ السابق، ٢/ ١٧٥، وفي عبارة أخرى قال: «لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير»

٥ شرح الرضي، ٤/ ٢٤٧، ٢٤٨

المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغاً على وجه لا يُنكر؛ لأن مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمه، لا فائدة فيه، فبنَوا أمر المدح والذم من أول الأمر على وجه يصح في الظاهر، والجملة الفعلية (نعم الرجل) كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث»[١]. والرضي يؤكد على أنّ الإبهام أصل في المدح/ الذم، إذ يختزل في صورة المعرفة صورة أخرى (إحالة مرجعية) وهي النكرة، وعلّة ذلك، في تقديري، نستخلصه من خلال فهمنا لقصد سيبويه: (بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير) على أننا لا نعني هنا الإضمار الحقيقي وإنما هو الإبهام المتمثل في الإحالة المرجعية، وهذا يدفعنا إلى أن ننظر إلى التركيب على أنه مكوّن من بنيتين: فوقية (سطحية)، وتحتية (عميقة)، وهو ما يُفهم من كلام الرضي، والله أعلم.

وإذا كان الإبهام حاصل في التركيب، فإن الأثر النفسي سيكون أفخم، «فالشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوّقة إليه لاحتماله أموراً»[٢].

وإذا كان الإنشاء كما عرّفه النحاة والبلاغيون هو ما لا يحتمل التصديق أو التكذيب، فما الذي يبرر قول الأعرابي فيما روي لمن بشره بمولودة فقال: (نعم المولودة)، فأجابه الأعرابي: والله ما هي بنعم الولد[٣]، تكذيباً له في المدح.

يجيب عن ذلك الصبان قائلاً: «لا يمكن تكذيبه فيه، وإنما هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها خارجاً ليست بحاصلة، فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من إخبار بحصول الجودة، فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من خبر لا عليه نفسه، وكذا الإنشاء التعجبي..»[٤]، وهذا يجعلنا ننظر إلى جملة المدح والذم باعتبارين:

الأول: مطابقة الإنشاء للواقع أو عدمه، وفيه خبر الإنشاء بحصول جودته أو عدمه.

الثاني: إسناد الجودة إلى معنى الإنشاء في التركيب، وهو ما لا يحتمل التصديق أو التكذيب.

وكأن جملة الإنشاء تقسم إلى قسمين، فجملة: (نعم القائد خالد) تتضمن:

(أ) معنى الإنشاء، وهي خبر، وهي: خالد قائد.

(ب) الإنشاء، وهي: كمال خالد في القيادة.

---

١ المرجع السابق، ٤/ ٢٤٤

٢ شرح المفصل، ٤/ ٤١٢

٣ حاشية الصبان، ٣/ ٣٩

٤ المرجع السابق، ٣/ ٣٩

فالتكذيب والتصديق إنما يتسلط على جملة (أ)، وأما الجملة (ب) فلا تحتمل التصديق والتكذيب، وهذا معنى قول الرضي: «هو إنشاء جزؤه الخبر»[١].

وقول الأعرابي: (والله ما هي بنعم الولد) تكذيب للاعتبار الأول، أو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من خبر، وهذا جائز في سائر الأخبار، ولا يمس الاعتبار الثاني، إذ إنه لا ينفي كمال الجودة عن المولود الأنثى، بل ينفي الجودة عن الخبر.

أثر ثبات البنية الصرفية في الناتج الدلالي:

ألفاظ المدح والذم محلُّ خلاف بين النحاة في تصنيفها بين الفعلية والاسمية، وعلى أية حال، فهي ألفاظ تفرّغت من الدلالة على الحدث والزمان، وهي غير متصرفة في بنيتها، ويعلل الصبان عدم تصرفها؛ «لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف»[٢]، وإن اعتبرها البعض أفعالاً إلا أنها تختلف في بعض الوجوه عن سائر الأفعال؛ لأنها تضمنت معنى الحرف فشابهته في عدم التصرف، ويعلل الصبان سبب عدم التصرف هو «لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة»[٣]، والعلاقة بين البناء وعدم التصرف من شأنه أن يعيدنا إلى أصل يتصل بدلالة الحرف في النظرية النحوية العربية، ذلك أن من الأفعال ما شابه الحروف في عدم التصرف، وهي «خصيصة تؤهل تلك الأفعال لاحتلال مواضع الحروف فتنشئ ما تنشئه الحروف من معان في غيرها»[٤]، ومن أمثلة هذه الأفعال (عسى)، يقول الرضي: «وإنما لم يتصرف في عسى، بل لم يأت منه إلا الماضي، لتضمنه معنى الإنشاء، أي إنشاء الطمع والرجاء، كلعلّ، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يُصرّف فيها»[٥]، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا من شأنه أن يؤسّس لنا أصلاً في المدح والذم، ذلك أنها تحتفظ بمجموعة من المبادئ المؤسسة للدلالة:

أولاً: إذا كانت هذه الألفاظ تشبه الحرف في عدم التصرف، فإنها أيضاً أشبهت الحرف في دلالتها على معنى، يقول العكبري معلِّلاً عدم تصرفها: «أنّه لما أُخرج إلى معنىً، أشبه الحرف في دلالته على المعنى،

---

١ شرح الرضي، ٤/ ٢٣٨

٢ حاشية الصبان، ٣/ ١٣٨

٣ المرجع السابق، ٣/ ٣٩

٤ الإنشاء في العربية، ص٢٦٣

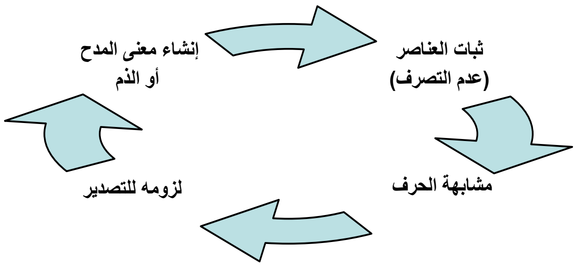
٥ شرح الرضي ٤/ ٢١٣، ٢١٤

فجمد كما جمد الحرف»[١]، ويقول في عدم جواز تقديم (ذا) على (حبّ) في (حبّذا): «لأن (حبّذا) صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل»[٢].

ثانياً: وكما شابهت ألفاظ المدح والذم، بما فيها (حبذا) و (لاحبذا)، الحرف في عدم التصرف والدلالة، فإنها كذلك شابهته بتغيير معنى الكلام ومضمونه لوقوعها في الصدر، تماشياً مع ما نص عليه النحاة بأن كل ما يغيّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر.

ثالثاً: وبعد الأصلين السابقين نستطيع أن نفسر سبب إلحاق المدح والذم في الإنشاء، ذلك أن فيهما معنًى زائداً عن معنى الخبر، وهو المدح العام، أو الذم العام، بل هما موضوع للمبالغة في المدح أو الذم، كما نص العكبري[٣]، وربما كان ذلك سبب جمودهما كما ذكر ابن الخشاب: «فأما جمودهم فلِما تضمنتاه من الزيادة على معنى الخبر، ذلك هو المبالغة، فأشبهتا الحروف الموضوعة للمعاني، فألزمتا طريقة واحدة، وذلك هو الجمود وعدم التصرف»[٤].

وهذا يعني أننا إزاء حلقة متصلة يتكاتف فيها التركيب مع الدلالة، والرسم الآتي يبين هذه الحلقة:



حصوصة (د)

بعد هذا السعي في دراسة وتحليل بعض الأساليب الإنشائية المتعلقة بالتعجب، والمدح والذم، وأسماء الأفعال، ننتهي إلى نتيجة مفادها أن: (المعاني المخصوصة تنزع إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة)، مستمدّين ذلك من مقولة للرضي، وهي أن «كل لفظ صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام»[٥].

وهناك تراسل بين هذه الأساليب في المجال النحوي والدلالي والصرفي، نجملها بالآتي:

---

١ ١ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، بيروت ـ لبنان، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١م. ١/ ١٨٣

٢ المرجع السابق، ١/ ١٨٨

٣ السابق، ١/ ١٨٣

٤ ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.

٥ شرح الرضي ٤/ ٢٢٨

١ . إن الأساليب اللغوية الإفصاحية[1] ومنها (التعجب والمدح والذم وأسماء الأفعال) هي أعمال صادرة عن انفعالات تقوم البنية التركيبية فيها بإمداد الناتج الدلالي، فهي غير متصرفة في مجالهاالتركيبي، والتركيب فيها يمثل «دوراً تطريزياً»[2] علماً لمعنى يدلّ عليه.

٢ . تسير الأساليب اللغوية الإفصاحية في بنيتين: فوقية وتحتية، فالفوقية تصنف ضمن الأعمال الإفصاحية الإنشائية، أما البنية التحتية فتصنف ضمن الأخبار، وربما هذا ما أوقع النحاة في حيرة في تصنيف بعضها كالتعجب إلى خبر وإنشاء، إلا أن كلتا البنيتين تسير وفق حركة منسجمة تقوم العميقة فيها بدور المفسِّر في التحليل اللغوي، أما في المجال الخطابي، فالتباين واضح بينهما، فالبنية السطحية عمل إنشائي، أما العميقة فعمل خبريّ. ولذا، فقد ذهب النحاة إلى أن المدح والذم إنشاء جزؤه الخبر[3]، وكذا التعجب[4].

٣ . تتداخل الأساليب الإفصاحية في بنيتها، مما يعني أن هناك تراسلاً بين هذه الأساليب على المستوى النحوي والدلالي والصرفي، ومن لطيف الملاحظة أنها تختلط جميعها، تقريباً، بمعنى التعجب، وقد لاحظ سيبويه التداخل بين المدح والذم والتعجب، فقال: «(نِعْم رجلاً عبدُ الله) كأنك قلت: (حسبك به رجلاً عبدُ الله؛ لأن المعنى واحد... و(حسبُك به رجلاً) مثل: (نِعْمَ رجلاً) في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنهما ثناءٌ في استيجابتهما المنزلة الرفيعة»[5]، فالتعجب والمدح والذم يحملان الدلالة ذاتها، والمعنى نفسه، وكلاهما يحمل البنية ذاتها في أنهما يقومان على الإبهام ثم التفسير، «فلا يجوز أن تقول (نِعْمَ) أو (ربّه) ثم تسكت؛ لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير»[6]، ويقول ابن يعيش: «أنت حين تمدح تمدح

---

١ نقصد بالأعمال الإفصاحية التي تدل على انفعالات نفسية. (تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١١٣)

٢ الحناش، محمد: ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية، مجلة التواصل اللساني، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٩٩١م، ص٢٩

٣ وهي عبارة الرضي، يقصد بها أن الإحالة المرجعية لها متضمنة جملة خبرية، فحين تقول: (نعم القائد خالد) فالإحالة المرجعية لها: أمدح القائد خالد.

٤ انظر: شرح الرضي ٤/ ٢٣٨

٥ الكتاب ٢/ ١٧٥، ١٧٦

٦ المرجع السابق، ٢/ ١٧٦

وأنت متعجب»[١]، وقال: «التعجب باب مبالغة مدح أو ذم»[٢]، وقد قسّم الرضي معاني أسماء الأفعال إلى طلبية وخبرية، وبيّن أنّ «كل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب»[٣].

وحتى أسماء الأفعال التي لم توضع للأمر، فالرضي يرى أن كل ما ورد منها بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب، فمعنى هيهات، أي: ما أبعده، وشتّان، أي: ما أشدّ الافتراق، وسرعان ما أسرعه، ورُبطآن ما أبطأه[٤].

٤ . تتشابه هذه الأساليب في ترك التصرف؛ لأن كلاً منهما عَلَم في المعنى الذي يؤديه، يقول الرضي: «وإنما لم يُتصرَّف فيهما لكونهما عَلَمَيْن في المدح والذم، كما ذكرنا في باب التعجب»[٥].

٥ . إن الوحدات التصريفية في الأعمال الإفصاحية ليست جامدة صماء، وإن كانت كذلك في بنيتها الظاهرة، إلا أنها تعمل في تجانس من خلال تراسل البنية الظاهرة مع الإحالة المرجعية، وهو خلاف لما فسّره بعض الباحثين من تعارض بين البنيتين[٦]، ولذا فإن فهم هذه الأبنية لازم لفهم الدلالة النحوية، والعلاقة بين البنية والدلالة كما أشرنا في معنى الإبهام، وما تختزلها من معانٍ أخرى تجعل الصلة وثيقة بينهما، فالعمل الإفصاحي يستمد قوته من البنية الظاهرة المنبثقة من البنية العميقة.

٦ . إن الأساليب اللغوية الإفصاحية في التعجب قد تنزاح في بنيتها الظاهرة عن الصيغتين القياسيتين إلى صور أخرى، نحو: (سبحان الله، يا لشجاعته..)، وقد تتداخل في معناها مع أساليب أخرى كالاستفهام المفيد للتعجب مثلاً، إلا أن هناك ما يجمع بينها حيث «يتجه إلى اعتبار لفظة غائبة في البنية السطحية ولكنها حاضرة في البنية الدلالية، إذ بها يتعلق البعد الانفعالي، وأن هذه اللفظة المقدّرة تسمّى فعلاً إنجازياً مجرّداً لا يتحقق صوتياً»[٧].

٧ . إن نزعة الألفاظ المخصوصة إلى معان مخصوصة يتفرع عنه أن تكون لهذه الألفاظ قوة في بابها تفوق ألفاظاً أخرى متحركة، فإنشاء الأمر باسم الفعل أبلغ منه بالأفعال الصريحة الموضوعة إزاءه.

٨ . وأخيراً، فلا بدّ من الإشارة إلى أصلٍ انطلق منه النحاة في تحليلهم للجملة العربية، ذلك أن الجملة العربية تتكون من مكوّنين: المسند والمسند إليه، ثم لاحظوا أن الاستعمال اللغوي يقتضي خروجاً

---

١ شرح المفصل، ٤/ ٤١٥

٢ المرجع السابق، ٤/ ٤١٤

٣ شرح الرضي ٣/ ١٠٧

٤ انظر: المرجع السابق، ٣/ ٩٠

٥ شرح الرضي، ٤/ ٢٣٩

٦ منهم إبراهيم السامرائي الذي ينكر تفسير النحاة للجملة التعجبية الإنشائية مثلاً بجملة خبرية.

٧ روديكا بوبوراوزان . التعجب والأعمال اللغوية عند سيبويه (انظر: الإنشاء في العربية، ص٤٠)

عن هذا الأصل (أصل الإسناد)، والتعجب، والمدح والذم، وأسماء الأفعال، هي أمثلة للخروج عن الأصل، ذلك أن هذه التراكيب تمثّلت في عبارات مستقلة ثابتة، تؤدي ناتجاً دلالياً مستقلاً كذلك، «بيد أنّ قلق الصيغة الصرفية لهذه الأفعال وتأرجحها بين النمط الفعلي والنمط الاسمي قد أخرجها على ما يتلخّص به الإسناد، ومن ثَمّ قاد ذلك إلى تعدُّد الأوجه في تحليل مثل هذه الأنماط المطردة»[1] على نحو ما نراه عند النحاة.

ثانياً: تراكيب أخرى ثابتة

(أ) الجمل المبدوءة بما له صدر الكلام

تشترك اللغات بأنها ذات طبيعة خطّيّة[2]، وفي العربية أسماء وأفعال وحروف تختص بالوقوع في أول الكلام، فلا يتقدم عليها ركن من أركان الجملة، كما لا تتقدم عليها العوامل، ولا تدخل عليها النواسخ، كأسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبرية، ولام الابتداء...

والتصدير إحدى ظواهر العربية، تكاد تلمسها في كثير من الأبواب النحوية، وأي ظاهرة، في تقديري، لا بدّ وأن تحمل دلالة أو وظيفة ما، والتصدير انحراف في الجملة عن أصلها من بدايتها في مجالها الدلالي والتركيبي، فيحمل السامع فهم المقصود من بداية الأمر، فلو تمّ تأخير المغيِّر، كما يسميه الرضي، لوقع إبهام، كأن تبدأ بجملة خبرية ثم تنقض الخبر باستفهام، يقول الرضي: «وإنما لزم تصدير المغيِّر الدال على قِسم من أقسام الكلام[3]؛ ليبني السامع على ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلم، إذ لو لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر. والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيّرات. لتردد ذهنه في أنّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدِّم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع التغيُّرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيِّر،

---

١ حسين، وليد، ٢٠٠٦م، نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل اللغوي، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ص٢٢٧

٢ انظر: طحان، ريمون: الألسنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٢م. ص٤٩

٣ يعني الحرف الذي يغيّر معنى الكلام، وهو قسم من أقسام الكلام، فالرضي يرى أنه متى غيّر الحرف في مضمون الجملة الجملة فله الصدر. (انظر: شرح الرضي، ٣٣٦)

فيبقى في حيرته»[١]، ويُفهم من مقولة الرضي، وبشكل صريح، «جميع الحروف التي في الصدر مغيّرات لمعاني الكلام الذي هو في أصله الخبر، إلا (إنّ) فإنها تؤكد معنى الجملة، والتوكيد توكيد الثابت لا تغيير المعنى»[٢]، وسنجد أن هذه العبارة ستتكرر بألفاظ مختلفة.

ولا بد من تأطيرٍ لمفهوم (الصدارة)؛ فلم يُعرف هذا المصطلح عند سيبويه أو المبرد أو نحاة تلك الحقبة، بل استخدموا (الابتداء) كرديف له[٣]، وأول من استخدم مصطلح (الصدارة) فيما وقعنا عليه ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) حيث أورد باباً سماه: (الحروف التي لها صدور الكلام)، ناهيك عن أن هذه الظاهرة لم تحظَ بباب مستقل في كتب التراث.

لا يشترط في ألفاظ الصدارة أن تقع في أول الكلام، ولكن لا بد لها أن تقع في بداية الجملة، فتقول في لام الابتداء: (لمحمد أخوه خير منه)، فوقعت لام الابتداء هنا في صدر الكلام، وتقول: (محمد لأخوه خير منه)، فوقعت في صدر جملة الخبر، وتقول: (محمد هل حضر أخوه) فوقعت (هل) في صدر جملة الخبر[٤].

ولألفاظ الصدارة أحكام، وضعها النحاة، ثم بنوا آراءهم عليها[٥]:

١ . لا يعمل ما قبلها بها، فلا تقع فاعلاً ولا مفعولاً لما قبله، ولا تدخل عليها (إنّ) وأخواتها، ولا غير ذلك مما يؤثر في إعرابه، فلا تقول: إنّ من يدرسْ ينجحْ، ولا جاء من يدرسْ ينجحْ...، قال تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾[طه ٧١]، فلم يؤثر (تعلمنّ) في اسم الاستفهام (أيّنا)، فلو أثر فيه لنصبه.

والألفاظ التي لها صدر الكلام قد يعمل ما بعدها بها، كقوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء ٢٢٧] فعامل النصب في (أيّ) هو ينقلبون، وهي مفعول مطلق[٦]، إذن فهي ألفاظ تحتفظ بموقعيتها في نظام الجملة العربية.

فإذا قلت: سل من حضر؛ فإذا جعلت (من) اسم استفهام فهي حينئذ مبتدأ، والجملة:

فعل + Ǿ + (مبتدأ ....

---

١ شرح الرضي، ٤/ ٣٣٦

٢ الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/ ٥٢٠

٣ انظر: محمد، عزمي، حق الصدارة في النحو العربي، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧م. ص٤. وانظر أمثلته عند سيبويه (الكتاب، ١/ ١٢٦)

٤ انظر: السامرائي، فاضل صالح: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، عمّان، دار الفكر، عمّان، ط١، ٢٠٠٢م. ص٧٠

٥ انظر: المرجع السابق، ص٧٠

٦ انظر: السابق، ص٧٠

وأما إن جعلت (من) اسماً موصولاً فهي حينئذ مفعول به للفعل (سل)، والجملة:

فعل + Ø + مفعول به

ويخرج من ذلك ضمير الشأن، فإنه تدخل عليه النواسخ فقط، فتقول: (إنه محمد مسافر)، و (وظننته محمد مسافر)، وأسماء الشرط والاستفهام فتدخلها حروف الجر، والمضاف.

٢ . قد يتقدم عليها حرف الجر والمضاف فيعملان فيه ويكون لها صدر الكلام، كقوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾[النبأ ١]، فحرف الجر مع اسم الاستفهام لا يتعلق بما قبله، بل بما بعده، ولذلك لا تقول: سمعتَ الخبر عمّن؟، ولا يتساءلون عمَّ؟، وأما قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾[الطارق ٥] فالجار والمجرور متعلقان بـ(خُلق).

وهي من الاستثناءات التي تغاضى عنها النحاة، حيث إن هذا الحكم يتناقض، للوهلة الأولى، مع الحكم الأول؛ لعمل ما قبلها بها، وقد ناقش الرضي وابن يعيش هذه المسألة، فذهبا إلى أنهما كالكلمة الواحدة، بمعنى أن الجار مع مجروره وحدة لغوية واحدة، وسيأتي عرض ذلك في أسماء الاستفهام والشرط بعد قليل.

٣ . لا يعمل ما بعده فيما قبله، ولا ما قبله فيما بعده، ففي جملة: (أأكرمتَ محمداً؟)، لا يجوز أن تقول: (محمداً أأكرمت . أكرمت أمحمداً) على اعتبار (محمداً) مفعولاً لـ(أكرمت).

٤ . أنها ألفاظ محفوظة الرتبة، فلها صدر الكلام، لا يتقدم ما بعدها عليها.

الألفاظ التي لها الصدارة في الجملة العربية:

وهذه بعض ألفاظ الصدارة في الجملة العربية سأقدمها كما هي عن النحاة، ثم سأخصص بعد ذلك معالجة للحروف المشبهة بالأفعال (إنّ وأخواتها) أنموذجاً من منظور دلالي تركيبي، رابطاً الموقعية بالوظيفة والمجال الدلالي:

١ . ضمير الشأن، وقد عرض النحاة لخصائص هذا الضمير فذكروا منها: وجوب تصديره، وهذا يعني أن تقديمه على الجملة التي تشكل خبره ومفسره واجب، يقول ابن جني: «وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده، ولو تقدّم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سمّاه الكوفيون المجهول»[١] .

وأما الفائدة من تقديمه فهي الإبقاء على الإبهام، فلمّا كان الموضوع هو تعظيم الشأن أو القصة المذكورة بعده فقد بدأوا بالإجمال ثم فسّروه بعد ذلك، ذلك أن الشيء إذا بدأ مبهماً ثم فُسّر كان أثره أعظم في النفس من مجيئه مفسراً واضحاً من أول الأمر[٢]، وقد نصّ ابن يعيش على أن هذا الضمير

---

١ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية. ٢/ ٣٩٧

٢ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني. ١/ ٤٧٢

يستخدم في موضع التفخيم والتعظيم كقولك: هو زيد قائم[١]، وقال التهانوي: «إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس، ثم يفسرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسَّراً»[٢]، وقد أشار الجرجاني إلى مثل هذا المعنى فقال: «إن الشيء إذا أُضمر ثم فُسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار»[٣]، وقال الرضي: «والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يُعتنى به، فلا يُقال مثلاً: هو الذباب يطير»[٤]، وقال أبو حيان: «هو ضمير الغائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه»[٥].

إن تقدم ضمير الشأن على خبره هو تقدم ثابت، مطلق، ولذا فقد غلّط ابنُ هشام يوسف بنَ السيرافي حين جوّز ذلك في قول الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا — تميماً بجوّ الشام أم متساكر[٦]

حيث ذهب ابن السيرافي إلى أن في (كان) ضمير شأن، و (ابن المراغة سكران) جملة اسمية، مفسّرة لهذا الضمير[٧]، وقد خرّج أبو علي الفارسي البيت على تقدير فعل محذوف تُفسِّره (كان) الموجودة، وتدل عليه[٨]، فيكون (سكران) بذلك مرفوعاً. وأمّا ابن هشام فخرّجه على أساس زيادة (كان)[١].

---

١ انظر: شرح المفصل ٢/ ٦٥

٢ التهَانَوي، محمّد علي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م. (١/ ٢١٩) يفنّد الدكتور فوزي الشايب حقيقة التفخيم الذي يفيده الإضمار قبل الذكر الذي يحدثه ضمير الشأن في الجملة، وذهب إلى أن النحاة قد انطلقوا في ذلك من اعتبارات منطقية وانطباعية لا يسندها الواقع اللغوي؛ فلغوياً لا نجد هذا الحكم يصدق ويطرد في هذا النوع من التركيب، بل على العكس نجد أن ما ورد عن العرب يردّه، بل ينقضه، فأي تفخيم في مضمون ما حُكي عنهم قولهم: (إنه أمّه الله ذاهبة)، و(هو زيد منطلق)، و(ما هو زيد منطلق). وينتهي إلى أن «الفخامة أو القوة في هذه التراكيب لا علاقة لها بمضمون الجملة من قريب أو بعيد، وإنما يرجع ذلك إلى ناحية أسلوبية تركيبية صرفة، ألا وهي الإبهام والإجمال ثم البيان والتفصيل». (انظر: الشايب، فوزي:= = ضمير الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية السابعة والعشرون، ٢٠٠٦م. ص٢٢)

٣ دلائل الإعجاز، ص١٣٢

٤ شرح الرضي، ٢/ ٤٦٥

٥ همع الهوامع، ١/ ٢٢٤

٦ مغني اللبيب ٢/ ٥٤٣

٧ انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٥٤٣

٨ البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩١م. (٩/ ٢٩١)

٢ . أدوات الاستفهام الاسمية والحرفية.

فقد نصّ النحاة بأن أدوات الاستفهام هي من ألفاظ الصدارة ف«لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ لأن أداة الاستفهام لها صدر الكلام، إذ كانت تفيد في الجملة معنى لم يكنْ، فلو أعملت فيها ما قبلها لصارت وسطاً وذلك ممتنع كما يمتنع قولك: لأضربنّ أزيداً في الدار»[٢].

والتصدير من أبرز خصائص الاستفهام، ومن ذلك أنهم جعلوا للهمزة الصدارة أبداً، وذلك بتقدمها على حروف العطف والاستئناف، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾[البقرة ٤٤]، و ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾[الروم ٩]، و ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ﴾[يونس ٥١]، ولأن التصدير أصل في أدوات الاستفهام، والهمزة خاصة، فقد راعوا هذا الحق فقدموها[٣]، كما راعوا فيها حقاً آخر وهو دخولها على كلمات الشرط، فالقياس ألا تدخل عليها، ولكن جعلوا لها في الاستعمال سَعة، فجاز: أمَن يضربك تضربه، وأمَن لقيته شتمته[٤].

وفي حالة اتصالها بحرف الجر، أو المضاف، فلا يفقدها ذلك حق الصدارة، لأنها، كما يرى النحاة، تصبح ككلمة واحدة، يقول الرضي: «قد تحذف ألف (ما) الاستفهامية . في الغالب . عند انجرارها بحرف جرّ أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فقُدّم عليها، ورُكّب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجُعل الألف دليل التركيب، ولم يُحذف آخر (مَن) و (كمْ) الاستفهاميتين مجرورتين؛ لكونه حرفاً صحيحاً، ولا آخر (أيّ) لجريه مجرى الصحيح في تحمّل الحركات»[٥]، وهو بهذا يجيب عن سؤال: هل تفقد أسماء الاستفهام الصدارة في حال سبقها حرف جر أو مضاف، كقولك: نحو: (بكم دينارٍ اشتريت هذا)، (كتاب مَن قرأت)؟ والجر عامل قوي في الأسماء، لا يمكن تجاهله، لا سيما أن من شروط الصدارة أن لا يعمل ما قبله فيما بعده.

---

١ انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٥٤٣

٢ اللباب في علل البناء والإعراب، ١٣٢/٢

٣ تقديم الاستفهام على العطف والاستئناف خاص بالهمزة، أما سائر الأدوات فإن العاطف يتقدم عليها. والزمخشري يقدر جملة بين الهمزة وحرف العطف، وبهذا التقدير يكون كل من الهمزة وحرف العطف في موضعه.

٤ شرح الرضي ، ٤/ ١٠٤

٥ شرح الرضي ٣/ ٥٠ وقوله (وجعل حذف الألف دليل التركيب) ربما للتفريق بينها وبين (ما) الشرطية التي لا تحذف ألفها في حالة الجر، كقولك: (بما تنطق أنطق).

ونطمئن إلى ما قدمه الرضي، وما ذهب إليه ابن يعيش، وهو أن الجار (سواء بالإضافة أو بحرف الجر) «يتنزّل منزلة الجزء مما يعمل فيه»[١]، وهذا يعني أننا سننظر إلى (الجار + الاستفهام) كوحدة لغوية واحدة لها حق الصدارة.

فالأصل في ألفاظ الاستفهام التصدير، وإن خرج شيء عن هذا الأصل فهو خروج شكلي[٢]، والحديث مخصوص عن اللغة العربية، ذلك أن لتصدير ألفاظ الاستفهام وظيفة دلالية يوضحها ابن الشجري، يقول: «وإنما لزم تصديره؛ لأنك لو أخرته تناقض كلامك، فلو قلت: (جلس زيدٌ أين؟) و(خرج محمد متى؟)، جعلت أوّل كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تُقدّم الاستفهام، فتقول: (أين جلس زيد؟)، و(متى خرج محمد؟)؛ لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد، فزال بتقديم الإبهام التناقض»[٣].

٣ . أدوات الشرط الاسمية والحرفية.

وقد جمعنا أدوات الشرط الاسمية والحرفية هنا لأنها تحمل الوظيفة والرتبة ذاتها في التصدير والدلالة الشرطية، وأمُّ هذه الأدوات (إنْ)[٤]، وقد نصّ النحاة على وجوب صدارة أدوات الشرط في الجملة الشرطية، وهو كالاستفهام في ذلك، يقول الزمخشري: «والشرط كالاستفهام في أنّ شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه، ونحو قولك: (آتيك إن تأتني) و(قد سألتك لو أعطيتني) ليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف، وحذْفُ جوابِ (لو) كثير في القرآن والشعر»[٥]. ويعلل العكبري صدارة ألفاظ الشرط؛ لأن «أداة الشرط تُثبِت فيما بعدها معنىً»[٦]، وأمّا قول الشاعر:

إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْه وأعْصِه في الخُطُوبِ[٧]

---

١ شرح المفصل، ٤/ ٩٧

٢ كتقدم حروف الجر عليها، نحو: (بمن، عمَّ..)، أو الإضافة، نحو: (كتاب من قرأت)

٣ ابن الشجري، هبة الله بن عليّ بن محمد (ت٥٤٢هـ): أمالي ابن الشجري، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩م. (١/ ٢٦٤)

٤ انظر: شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٨٦

٥ شرح المفصل، ٤/ ٩٧، فمن حذف الجواب في القرآن: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد ٣١]، والجواب تقديره: لكان هذا القرآن ..، وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام ٢٧] والجواب تقديره: لرأيت سوء منقلبهم.

٦ اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٥٦

٧ البيت للأعشى، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٥٦

فقد جعلوا في (إنَّ) ضمير الشأن، و(مَنْ) مبتدأ، لأن أسماء الشرط لها الصدارة، فلا يعمل ما قبلها بها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾[طه ٧٤].

وأما تقديم العامل الخافض على أدوات الشرط كقولك: (بمَن تمرر أمرر) و(على مَن تنزل أنزل)، فالأمر ذاته الذي قيل في الاستفهام يقال في الشرط، فالجار يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه، فيصبحان وحدة لغوية واحدة لهما حق الصدارة.

يقول الرضي: «لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل، والثاني: أن يُحدث في الجملة التي هو من تمامها معنىً من المعاني، وذلك مثل: إنّ، وكأنّ، وظنّ وأخواتها، وما النافية؛ لا تقول: ما مَن يضرب أضرب، وما إنْ تقعد أقعد، وأمّا (لا) فليست كذلك؛ لأنها تلغى في اللفظ، نحو: كنت بلا مال[١]، ومررت برجل لا كريم ولا شجاع[٢]، فلذا تقول: لا مَن يعطك تعطه، ولا مَن يكرمك تكرمه..»[٣].

وحفظاً لحق الصدارة، فقد نصّ النحاة على أنّه لا يجوز أن يتقدم جواب الشرط على الأداة، فلا تقول: (آتك إن أتيتني)، و(أُحسنْ إليك إن أكرمتني) بجزم (آتك، أحسنْ) على أنهما جوابا الشرط، فإذا رفعت جاز لك ذلك، وأمّا قولهم: (أنت طالق إن دخلت الدار) فلم يكن قوله (أنت طالق) جواباً، بل هو كلام مستقل بدليل عدم اتصاله بالفاء، والجواب محذوف[٤]، بخلاف الكوفيين الذين أجازوا التقديم، معتمدين في ذلك على شواهد شعرية.

وما كان فيه معنى الشرط فله الصدارة أيضاً، كالاسم الموصول أو المبتدأ، كقولك: (الذي يأتني، أو في الدار، فله درهم)، و(كلُّ رجل يأتيني، أو في الدار، فله درهم)، وهو مذهب النحاة ذلك أن دخول الفاء على الخبر لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدير، ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛ لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة[٥].

٤ ـ كنايات العدد:

---

١ يبطل عمل (لا) إذا كانت مجرورة.

٢ يبطل عمل (لا) إذا تكررت.

٣ شرح الرضي، ٤/ ١٠٢

٤ انظر: شرح المفصل، ٤/ ٩٧، الكوفيون يجيزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط؛ لأن حق الجواب التقديم، التقديم، فقالوا في نحو: (إنْ تضربْ أضربْ) الأصل فيه: (أضربُ إن تضربْ)، فلمّا تأخر الجواب انجزم على الجِوار. (انظر: همع الهوامع، ٢/ ٤٦٥)

٥ انظر: شرح الكافية، ١/ ٢٧٠.

(كم) الاستفهامية، والخبرية، ويكنّى بهما عن العدد، وكم الخبرية كناية عن العدد المبهم الكثير أو القليل، وهي تشبه كم الاستفهامية، ولأن الأصل في الاستفهام الإبهام، فقد عدّ النحاة (كم) الاستفهامية هي الأصل، فليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك أخذت (كم) الخبرية شيئاً من أحكام الاستفهامية، ومن هذه الأحكام أن لها صدر الكلام كالاستفهامية[١]، وجاء في شرح الأشموني أنهما «يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر»[٢]، وقد ألزموا (كم) الاستفهامية التصدير حملاً على همزة الاستفهام، وأما الخبرية (لتكثير الجنس) فحملاً على (ربّ) لتقليل الجنس، فكل جنس فيه قليل وكثير، فالكثير مركب من القليل، والقليل بعض الكثير، فهما شريكان بذلك[٣].

ومن الألفاظ التي يُكنّى بها عن العدد (كأيّن)، وهي اسم مركّب من (كاف التشبيه + أيٍّ المنونة)، ولذلك رسم في المصحف نوناً[٤]، قال ابن هشام: «وتوافق (كأي) (كم) في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب نحو ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[آل عمران ٤٦] والاستفهام أخرى، وهو نادر»[٥].

٥ . الحروف المشبهة بالفعل، وكلها لها صدر الكلام عدا (أنّ)، فليس لها صدر الكلام، حيث يعمل ما قبلها بما بعدها، فتقول: علمت أنّك مسافر، ولم يذكرها سيبويه من بينها[٦]، ربما لأنهم جعلوها «فرعاً من إنّ المكسورة»[٧]، وهذه الحروف تحفظ رتبة التركيب بعدها، إلا إنْ كان الخبر شبه جملة جاز أن يُقدَّم على اسمها، وفي كل ذلك لا يجوز أن يتقدم عليها شيء من معمولاتها، كما لا يعمل بها ما قبلها، وعلّة الصدارة، كما ذكر الرضي، أن كلَّ ما يغيّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، وإنما لزم تصدير المغيِّر الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتلكم، وسيأتي تفصيل الكلام في هذه الأحرف.

---

١ انظر: شرح المفصل ٢/ ٣٠٩، وجاء في حاشية الصبان أن كم الخبرية والاستفهامية تتفقان في سبعة أمور وتختلفان في ثمانية أمور، تتفقان في: أنهما اسمان، مبنيان، وبناؤهما على السكون، وأنهما يفتقران إلى مميّز لإبهامهما، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليهما دليل، ولهما صدر الكلام، وأنهما على حدّ واحد في وجوه الإعراب. (انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤/ ١١٧، ١١٨، وانظر: مغني اللبيب ١/ ٢٤٣، ٢٤٤)

٢ حاشية الصبان، ٤/ ١١٧، وقد أشرنا في الاستفهام والشرط ما يسوّغ لذلك.

٣ انظر: شرح المفصل ٢/ ٣١٠، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ١١٨، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٠٤

٤ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٤٦

٥ مغني اللبيب، ٢٤٦ ومجيئها للاستفهام لم يثبته إلا ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك، واستدل عليه بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود . رضي الله عنهما .: (كأيٍّ تقرأ سورةَ الأحزاب آيةً؟) فقال: ثلاثاً وسبعين.

٦ انظر: الكتاب، ٢/ ١٣١

٧ مغني اللبيب، ١/ ٥٩

وأمّا علة إخراج (أنّ) من صدر الكلام فيفسرها الرضي: «فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد لكونها مصدرية، وجبَ وقوعها مواقع المفردات، كالفاعل والمفعول والمضاف إليه، ولا تتصدَّر، وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر»[١].

٦ . أحرف النفي (ما)، (لا)، (إنْ):

و«النفي صدر»[٢] في الكلام، فهو حرف يغيّر في مجرى الكلام، ويؤثر في مضمونه، ولكن ليس كل حروف النفي تلزم الصدارة، فجائز أن تقول: (قائماً لم يزل زيدٌ)، و(منطلقاً لن يبرح بكر)، و(خارجاً لا يزال خالد)، ويعلل ابن يعيش ذلك بقوله: وإنما ساغ ذلك مع (لم ولن ولا) ولم يسغ مع (ما)؛ لأن (لم ولن) لما اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقدُّم منصوب الفعل عليه؛ لذلك يجوز التقديم مع (لم ولن)؛ لأنهما كأحد حروفه[٣]. وأما (لا) فهي العاملة عمل (إنّ)، النافية للجنس، والتركيب يزداد ثباتاً بها، فلا يجوز في: (لا رجل مسافر غداً) أن تقول: غداً لا رجل مسافر، ولم توضع مع (إنّ) لفروق تجري بينهما، فلا يجوز تقديم خبر (لا) على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً[٤].

وأما (ما)[٥] في نحو: (ما زيدٌ آكل طعامَك) فالبصريون يمنعون (طعامَك ما زيدٌ آكلاً)، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك، فيشبهونها بـ(لم) و(لن)[٦]، وحجة الكوفيين: لأن (ما) نافية بمنزلة (لم) و(لا) و(لن). والبصريون يرون أن معناها هو النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت في ذلك حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده بما قبله، وكذلك (ما)[٧]، وسواء أكانت عاملة أم مهلمة فهي من ألفاظ ألفاظ الصدارة، فلا تقول في: (ما ضرب محمد خالداً)، أن تقول: خالداً ما ضرب محمد.

٧ . لام الابتداء، نحو: (لغدوة في سبيل الله أو روحة ...)[٨]، فلها حق الصدارة[٩]، ووظيفتها تأكيد تأكيد مضمون الجملة، ولا تدخل هذه اللام على الخبر إلا دخلت على الجملة (إنّ) المثقلة[١]، فتلزم تأخير

---

١ شرح الرضي، ٤/ ٣٣٦

٢ الأصول في النحو، ٢/ ١٦٨

٣ انظر: شرح المفصل، ٥/ ٣٥.

٤ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣١٤

٥ إذا دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل (ليس) نحو: (هنّ أمهاتِهم)، وأما التميميون فلا يعملونها؛ لذلك فقد قرأ عاصم بالرفع (ما هنّ أمهاتُهم). انظر: مغني اللبيب ١/ ٣٩٩

٦ انظر: الأصول في النحو، ٢/ ٢٣٥

٧ الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٠، ص١٤٤

٨ والداخلة على المضارع، نحو: (لَيقوم زيد)، والداخلة على الفعل الجامد، نحو: (لبئس ما كانوا يعملون)، والداخلة على (قد)، نحو: (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل)..انظر: شرح الرضي، ٤/ ٣٥٧، ٣٥٨

٩ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣٠١

اللام إلى الخبر، وذلك نحو قولك: (إنّ زيداً لمنطلق)، وعلّة تأخيرها أنّ أصل الجملة (لأنّ زيداً منطلق) فاجتمع حرفان بمعنى واحد، وهو التوكيد، وكلاهما حرف ابتداء، فأُخرت اللام إلى الخبر، وصدّروا (إنّ)، لكونها عاملة، والعامل حريّ بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً[٢].

قال الرضي: «كان حق اللام ألّا تجامع (إنّ) المكسورة؛ لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر، لكن جازت مجامعتها لها لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد، فاغتُفر لذلك سقوطها عن مرتبتها»[٣].

ولأن لام الابتداء تحتفظ بحق الصدارة فقد علّقت العامل في (علمت لزيدٌ منطلق)، ومنعت النصب على الاشتغال في نحو: (زيدٌ لأنا أكرمه)، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: (لزيد قائم)، والمبتدأ في نحو (لقائم زيدٌ).

٨- حروف العرض والتحضيض[٤]، وحروف التحضيض أربعة، هي: (هلّا، ألّا، ولولا، لوما): فإذا دخلت على الماضي فمعناها التوبيخ واللوم على ترك الفعل، وإذا دخلت على المضارع فمعناها الحض على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر، ولهذه الألفاظ صدر الكلام[٥]، وقد تلزم الفعل لفظاً كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[طه ١٣٤]، ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[الحجر ٧]، وقد تلزم الفعل تقديراً، كقول جرير:

تعدّون عَقر النيب أفضل مجدكم بَني ضَوْطَرَى، لولا الكمى المقنَّعا[٦]

والتقدير: ولولا تعدون الكمى المقنّعا؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي.

وأما العرض فأداته (ألَا) بتخفيف اللام، وتُلحق بألفاظ التحضيض «لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب»[١]، كما أنهما يشتركان في اختصاصهما بالدخول على الفعل.

---

١ ألحق الكوفيون بها (لكنّ) مستدلين بقول الشاعر: (لكنني من حبها لعميدُ)، قالوا: إن ذلك لأنها لا تغيّر معنى الابتداء، كـ(إنّ) ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع. انظر: شرح الرضي، ٤/ ٣٦٣

٢ وتدخل اللام في خبر إنّ في ثلاثة مواضع باتفاق، وثلاثة مواضع باختلاف، أما مواضع الاتفاق: الاسم، نحو (إنّ ربي لسميع الدعاء)، والمضارع لشبهه به، نحو: (إن ربك ليحكم بينهم)، والظرف، نحو: (وإنك لعلى خلق عظيم). وأمّا مواضع الاختلاف فثلاثة: الماضي الجامد، نحو: (إنّ زيداً لعسى أن يقوم)، أو (لنعم الرجل)، والماضي المقرون بـ(قد)= = نحو: (إنّ زيداً لقد قام)، الماضي المتصرف المجرد من (قد)، نحو: (علمت أنّ زيداً لقام). انظر: شرح الرضي ٤/ ٣٥٧، شرح المفصل ٤/ ١٢٤، مغني اللبيب ١/ ٣٠١

٣ شرح الرضي، ٤/ ٣٦٤

٤ الفرق بين العرض والتحضيض؛ أن العرض طلب بلين ورفق، والتحضيض طلب بحث. (حاشية الصبان ٤/ ٧٢)

٥ انظر: شرح الرضي، ٤/ ٤٤٣

٦ النيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنّة/ ضوطرى: المرأة الحمقاء/ الكمى: الشجاع المتكمي في سلاحه/ المقنع: الذي على رأسه بيضة حديد. البيت لجرير، شرح الرضي ٤/ ٤٤٣، حاشية الصبان ٤/ ٧٣

٩ . أحرف التنبيه، نحو: ألَا، أمَا، يقول الرضي: «اعلم أن (ألَا) و(أمَا) حرفا استفتاح يُبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة... تختصان بالجملة، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به»[٢]، ويقول: «ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام، كما الاستفهام، إلا (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون إمّا في الأول، أو الوسط، بحسب ما يقع اسم الإشارة»[٣].

ويوضح ابن مالك علّة صدارة هذه الحروف بأنها تتضمن معنى الاستفهام، والصدارة أصل في الاستفهام، يقول ابن مالك: «هي مستحقة للتصدير؛ لأن فيها معنى الاستفهام، إذ في (هلّا فعلتَ) معنى: (لِمَ لَمْ تفعل؟)، ولذلك يسميها الكوفيون حروف استفهام»[٤].

ولما كانت أحرف التنبيه مما يحوّل الجملة من الخطاب الإخباري المجرد، إلى تنبيه المخاطب على ما تحدِّثه به، كان الأولى أن تقع في صدر الجملة، فتتناسب الموقعية مع الوظيفة.

وأمّا الفرق بين (أمَا) و (ألّا) أنّ «(أمَا) للحال، و(ألَا) للاستقبال، فتقول: (أمَا إنّ زيداً عاقل) تريد أنه عاقل على الحقيقة، لا على المجاز»[٥].

١٠ . ربّ، والأصل فيها التقليل، وقد تستعمل للتكثير[٦]، وهي حرف واجب التصدير[٧]، وأما العلة في جعل (ربّ) في صدر الكلام؛ لشبهها بالنفي في إفادتها التقليل، والنفي له صدر الكلام، يقول الرضي: «وكما أن نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن

وقولهم: خطيئة يوم لا أصيد فيه[٨]، لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام، فكذا لا تدخل على (ربَّ)، لأن القلة، عندهم، تجري مجرى النفي، فمن ثَمَّ، كان لـ(ربَّ) صدر الكلام»[٩].

---

١ حاشية الصبان، ٤/ ٧٤

٢ شرح الرضي، ٤/ ٤٢٠

٣ المرجع السابق، ٤/ ٤٢٤، (ها) من ألفاظ التنبيه، ولكن ليس لها صدر الكلام، فتدخل على أسماء الإشارة (هذا، هؤلاء..) وعلى الضمائر: (ها أنتم أولاء).

٤ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ): شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العانب، ١٩٧٧م. ص٣٢٠

٥ شرح المفصل، ٤/ ٢٢

٦ انظر: شرح الرضي، ٤/ ٢٨٨

٧ ابن السراج، الأصول، ١/ ٤١٧

٨ معناه: يخطىء يوم لا أصيد فيه، والمراد: لا يمرّ يوم إلا ويحدث فيه صيد.

٩ شرح الرضي ٤/ ٢٩٠، ٢٩١

ولأن (ربّ) تشبه النفي؛ فقد أخذت بعض أحكامه، فالنفي لا يعمل فيه عامل، وكذلك (ربّ)، والنفي يطلب فعلاً بعده، فاقتضى مجرور (رب) أن يطلب فعلاً، قال الرضي: «قال أبو عمرو[١]: (ربَّ) لا عامل لها؛ لأنها ضارعت النفي، والنفي لا يعمل فيه عامل، ولتضمنها معنى النفي، كان القياس ألا يجيء وصف مجرورها إلا فعلية، كما في: أقلُّ رجل، المتضمن معنى النفي، وذلك لأن النفي يطلب الفعل؛ إلا أن (ربّ) لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها: اسمية كما في قوله:

يا ربَّ هيجا هي خير من دَعه»[٢].

وتشترك (ربّ) مع (كم) بأنهما مختصتان بالنكرات، وقد اختصت (ربّ) بالنكرة؛ لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة[٣].

١٠ . ما أُضيف إلى ما له صدر الكلام، وحرف الجر الذي يدخل عليها: نحو: (غلام مَن تضرب أضرب)، فقد اتحدت كلمة (غلام) بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط يقول الرضي: «فسرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف»[٤].

١٧ . (بينا . بينما) الظرفية، مكوّنة من (بين + الألف أو ما)، فهما ظرفا زمان يُضافان إلى جملة، ويحتاجان إلى جواب يتمّ بها المعنى.

ومن ألفاظ الصدارة في العربية: (لا) النافية الواقعة في جواب القسم، نحو: (والله لا أذهب)، ولام القسم، نحو: (لَأساعدنّ المظلوم)، و(ما) التعجبية، وقد فصّلنا فيها القول في باب التعجب، و(نِعْم) و(بِئس)، ونكتفي بهذا القَدْر.

أثر الاحتفاظ بالصدارة في الناتج الدلالي: الحروف الناسخة أنموذج

في هذه الفقرة نحاول تفسير العلاقة بين موضع الصدر (كرتبة/ موقعية) وتلك الألفاظ التي احتلت مرتبة الصدارة، ودورها في الناتج الدلالي، ولسنا نستطيع أن نغطي كل هذه الألفاظ، لذلك ستكون الحروف الناسخة أنموذجاً للدراسة.

نقف مرة أخرى مع نص الرضي:

---

١ أبو عمر بن العلاء، إمام في القراءات، وأحد القراء السبع.

٢ شرح الرضي ٤/ ٢٩١

٣ نحو: وهذا يختص بـ (كم وربّ)، تقول: جاءني رجل، ما جاءني رجل، فلو لم تحتمل القلة والكثرة لم تستعمل فيهما، والمعرفة إمّا دالة على القلة فقط، كالمفرد والمثنى المعرّفين، وإمّا دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرّف؛ و(ربّ) و(كمْ) علامتان للقلة والكثرة. انظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٢

٤ المرجع السابق، ٤/ ١٠٢

«وإنما لزم تصدير المغيِّر الدال على قِسم من أقسام الكلام[١]؛ ليبني السامع على ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلم، إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر . والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيّرات . لتردد ذهنه في أنّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدِّم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع التغيُّرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيِّر، فيبقى في حيرته»[٢]، وتضمن القول على وظيفتين للحرف الذي له الصدر:

الأولى: تغيير معنى الكلام، وهذا يعني أن الأصل في الجملة البسيطة أن تكون ابتدائية (خبرية)، تخلو من أي معنى يحدثه عنصر زائد على الجملة، وما عدا ذلك إنما هو فرع، كالتأكيد في (إنّ)، والتمني في (ليت)، والاستدراك في (لكنّ)، والترجي في (لعل). فالجملة الابتدائية (البسيطة) المثبتة لا تحتاج إلى علامة؛ لأن الإثبات هو الأصل والسابق كما ذهب الجرجاني[٣]، بل يكفي سلامة الصدر من أي عنصر حرفي. وهذا بدوره يقودنا إلى أمر آخر؛ أن الصدر موضع للكشف عن المقصود من بداية الأمر، أو ما عبر عنه المحدثون «موضع القوة اللاقولية» أو ما يمكن أن نسمية: موضع فعل المتكلم، فالحروف التي في الصدر تغيّر معنى الكلام من إثباتي إلى إنشائي لذا كانت حروفاً إنشائية مغيّرة. على حدّ تعبير الرضي.

الثاني: التأثير في مضمون الكلام، وهو مرتبط بالصورة الإعرابية والدلالية، أما الأثر الإعرابي فهو ما تحدثه هذه الحروف من نصب ثم رفع، ثم ينشأ عن ذلك تحول في الكلام من خبري ابتدائي إلى خبري طلبي (توكيد)، كما يقول البلاغيون، وأحياناً إلى إنشائي غير طلبي كما هو الحال في (لعل).

وإذا كانت حروف الصدارة تتضمن وظائف تغيّر في معنى الكلام ومضمونه فإن ذلك إنما يكون للطبيعة التي يحملها الحرف في النظام النحوي والدلالي، وخصائصه في أنه كلمة تدل على معنى في غيره كما ذهب النحاة.

---

١ يعني الحرف الذي يغيّر معنى الكلام، وهو قسم من أقسام الكلام، فالرضي يرى أنه متى غيّر الحرف في مضمون الجملة فله الصدر. (انظر: شرح الرضي، ٣٣٦)

٢ شرح الكافية، ٤/ ٣٣٦

٣ انظر: الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـ): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر كاظم، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م. ٢/ ١١٠٥

وبالعودة إلى نص الرضي، فإن الوظيفة التي يُبنى التصدير عليها إنما هي وظيفة تخاطبية، ترتبط إلى حدٍّ كبير بالإبانة عن المقصد، وإمداد المخاطب بخبر أو إعلام[١]، وهذا يعني أن عدم تصدّر مغيّر الكلام للكلام قد يحمل المخاطب إلى تشويش في فهم قصد المتكلم، حتى وإن ذُكر ذلك المغيِّر متأخراً عن صدر الكلام، فالوظيفة الأساسية للتصدير، كما ما هو في نص الرضي، تتركز في عملية التواصل بين المتكلم والسامع لفهم المقصد من أول الأمر، فإذا تأخر المغيّر (الحرف) والذي يمثل معنى الكلام الجديد، فإن ذلك يحمل السامع على الالتباس، ومن ثم إلى الحيرة والتردد وتشويش خاطر السامع.

والتحويل في الخطاب جعل لهذه الألفاظ علاقة مباشرة بالأسلوب، «إذ يتقدم عنصر من عناصر الجملة على غيره؛ لأن الناموس اللغوي يقضي بتقديمه، ولكن هناك ألفاظ تأتي حكماً في صدر الكلام وفي مطلع الجملة، وتحمل شحنة أسلوبية معينة، وتشبه المفاتيح الموسيقية التي تكون فاتحة القطعة الموسيقية والتي تحدد تنغيمها، وتتوزع هذه الألفاظ على فئتين: فئة الأسماء (الضمائر، وأسماء الشرط، والاستفهام، والكناية) وفئة الحروف (أحرف القسم والحصر والشرط والاستفهام والجواب والنفي والجزم والتحضيض والتنبيه والنداء..)»[٢].

وفي تأملنا لنص آخر للرضي يقول فيه: «كل ما يغيّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، وإنما لزم تصدير المغيِّر الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم»[٣]، ويقول في موضع آخر: «والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف»[٤]، وجدنا بأن الحرف يشكل قوة في الجملة الإنشائية، وهذا لا يعني أن الجملة الإنشائية لا تتشكل إلا بالحرف، فقد تصاغ بالفعل كما هو الحال في أفعال الرجاء (عسى، حرى، اخلولق) وتركيب التعجب (ما أفعل، أفعل بـ) والمدح والذم، فهذه العناصر وغيرها تقوم بالوظيفة ذاتها التي يؤديها الحرف، والتشابه في الوظيفة أو الشكل نجده كثيراً في النحو العربي، بل قد يصل إلى ما هو أبعد من ذلك، فالكلمة الواحدة تكون في وجه من الوجوه اسماً، وفي آخر حرفاً، مثل (ما)، ولذا كان تصوّر الرضي للمسألة دقيقاً حين قيّد المسألة بـ(غالباً).

---

١ وقد تقوم بوظيفة انفعالية كالنفي، أو التعظيم، أو التعجب، أو الاستفهام... وللتنغيم دور هامّ في كل هذا، فالنبرة الصاعدة والهابطة تؤدي دوراً دلالياً قد تغني في بعض الحالات عن أدوات الاستفهام أو التعجب، كأن تقول: خالد ناجح؟ تستغني عن أداة الاستفهام الذي له حق الصدارة: أخالد ناجح؟ (انظر: ريمون طحان، الألسنية العربية ٨٦)

٢ ريمون طحان، الألسنية العربية، ص٨٦

٣ انظر: شرح الكافية، ٤/ ٣٣٦، وأمّا فيما يتعلق بالأفعال التي تغيّر مجرى الكلام كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فيقول الرضي: إنها، وإن أثرت في مضمون الجملة، لم تلزم الصدر، إجراءً لها مجرى سائر الأفعال.

٤ شرح الرضي، ٤/ ٢١٤

وما ذهب إليه الرضي يقوم على أصل دلالة الحروف كما أطّر لها النحاة، وهو أنها موضوعة لإفادة المعاني في غيرها، ثم اعتبر أن ذلك يقتضي أن تكون لها الصدارة في الكلام؛ لأنها تغيّر في معنى الكلام. وقد يقوم الحرف على أصل آخر لا يغيّر مضمون الكلام، وإنما يفيد الزيادة في التأكيد وإثبات ما هو موجود (تقوية الثابت)، كما هو الحال في (إنّ)، يقول الرضي: «فـ(إنّ) موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط، غير مغيّرة لها..»[١]، ويؤكد ذلك أيضاً الجرجاني فيقول: «إنه [الحرف إنّ] لا يغيّر معنى الابتداء، ألا ترى أن (إنّ زيداً منطلق) بمنزلة قولك: (زيد منطلق)، إذ لا يفيد (إنّ) غير التوكيد، وليس كذلك (ليت)؛ لأن بين قولك (ليت زيداً منطلق) و (زيد منطلق) فصلاً قوياً في المعنى»[٢]، أو معنى آخر يؤديه الحرف من خلال علاقته بما قبله أو ما بعده إن لم يكن له الصدر، كمعاني حروف الجر مثلاً، فهي لا تغيّر في مضمون الجملة، وإنما يتغيّر معنى الحرف الواحد منها بتغيّر علاقتها بالعناصر التي بعدها، أو ربما التي قبلها، وهو أصل البنية الإعرابية[٣].

والإطار العام للحروف المشبهة بالفعل أنها حروف، من خصائصها، بصفة عامة، أنها تتطلب جملة بعدها، فإن لم تكن الجملة ظاهرة في البنية السطحية، وجب تقديرها كما هو الحال في حرف الجواب (نعم، لا). والحروف المشبهة بالفعل مقيدة بجلمة اسمية، وأنها تحتل موقعاً مصدّراً في بنية تركيب ثابت لا يتقدم خبرها على اسمها إلا وفق قانون يحكم هذا التقدم كأن يكون شبه جملة.

وإذا كان الحرف لا يدل على معنى في نفسه، بل في التركيب الذي يوضع فيه، فإن هذه الفكرة تجعل للحرف (في أصل دلالته) قوة في التركيب بحيث يغيّر في مضمون الجملة، وتحوّل دلالته عن مساره، فتكون الدلالة مستفهماً عنها إن كان الحرف للاستفهام، وتكون الدلالة مطلوباً ممكناً إن كان الحرف للترجي، وغير ممكن إن كان للتمني، وتشبيهاً إن كان الحرف للتشبيه، فالدلالات التي تتصدر الجملة هي التي تحدد أسلوبها، وكأنه يؤدي المعادلة التالية[٤]:

الأسلوب = الأداة + {الجملة ...}

⬅ الحروف المشبهة بالفعل/ الصدارة + {اسمها + الأثر الإعرابي/ النصب + خبرها + الأثر الإعرابي/ الرفع}

---

١ شرح الرضي، ٤/ ٣٤١

٢ المقتصد، ١/ ٣٢٤

٣ خصص عبد القاهر الجرجاني باباً لـ(إنّ)، فتتبع مواقعها، والمعاني المتحصِّلة فيها. (انظر: دلائل الإعجاز، ص٣١٥ . ٣٢٧)

٤ ريمون طحان، الألسنية العربية، ص٩٠، مع شيء من الإضافة.

تركيب ثابت

ثم إن حروف الصدارة هي عناصر مكثَّفة، ذلك أنها اختزال لفعل المتكلم، فـ(إنّ/ أنّ) تنوب عن (أؤكد) وإن كان البعض يرى أن إثبات المثبت ليس تغييراً للمعنى، و(كأنّ) تنوب عن (أشبّه)، و(لعل) تنوب عن (أترجى)، و(ليت) تنوب عن (أتمنى)، و(لكنّ) تنوب عن (أستدرك)[١].

وإذا صح ذلك، فإن هذا، ربما، يسوّغ توسيع مفهوم الجملة الإنشائية ليصل إلى كل ما له صدر الكلام في الجملة؛ لأنه بطبيعة الحال سيغير معنى الجملة البسيطة (الإثباتية)؛ لأن كل ما يغيّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، وعلّة التصدير كما يرى النحاة «بما تضمنته (الحروف) من المعنى الإنشائي»[٢]، فكل حرف وجب تصديره يتضمن معنى إنشائياً، يقول الرضي: «وإنما وجب تصدير متضمن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام، مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة، خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيّر في آخرها تشوّش خاطره؛ لأنه يجوّز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها، ويجوّز بقاء الجملة على حالها فيترقّب جملة أخرى يؤثر ذلك المغيّر فيها»[٣].

والرضي لا يزال في أكثر من موضع يلح على القيمة التخاطبية للصدر، وما تحدثه الحروف الإنشائية في عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب، «ذلك أن للتواصل أركاناً ثابتة قارّة أبرزها المتكلم والمخاطب. ثم إن الوحدة التواصلية الأساسية هي النص، وهو متتالية من الجمل فإذا تأخّر المغيّر الذي يمثل معنى الكلام عن الصدر التبس بين تغيير معنى الجملة السابقة وتغيير معنى الجملة اللاحقة، وهو ما يؤدي إلى حيرة المخاطب وتردده»[٤].

(ب) الأمثال

يعرّف المرزوقي المثل بأنه: «جملة من القول، مُقتضبةٌ من أصلها، أو مرسلةٌ بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما

---

١ انظر في هذا الموضوع: الخصائص، ٢/ ٢٧٤

٢ شرح الرضي، ٣/ ١٥٥

٣ المرجع السابق، ٣/ ١٥٧

٤ الإنشاء في العربية، ص٢٥٨

يوجبه إلى أشباهه من المعاني، فلذلك تضرب، وإن جُهِلَتْ أسبابها التي خرجت عليها، واستُجيز من الحذف ومضَارع ضرورات الشعر ما لا يُستجاز في سائر الكلام»[١].

فالأمثال أشكال تعبيرية متداولة عند كل الشعوب، وهي بنىً تركيبية مختصرة، شُبّه مضربُه بموردِه، وتجتمع فيها خصائص «لا تجتمع في غيرها من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية»[٢].

الأمثال تراكيب ثابتة:

في دراستنا للأمثال يجدر بنا أن نفرق بين نوعين من التراكيب: التراكيب الثابتة (ونقصد بها هنا الأمثال)، والتراكيب غير الثابتة (العادية).

أما التراكيب غير الثابتة (العادية) فنقصد بها تلك التراكيب التي لا تخضع لجدول توزيعي صارم، فهذه التراكيب تملك القدرة على التبادل مع عناصر أخرى في جدول عامودي، ففي جملة:

أكرم خالد ضيفه

تنتظم هذه الجملة في البناء النحوي المكوّن من: فعل + فاعل + مفعول به + ضمير (مضاف إليه)

ولكن عناصر هذه الجملة يمكن أن تتبادل مع عناصر أخرى في المستوى المعجمي، وفق النظام النحوي نفسه، فتقول:

		خالد		غلام		ه
ضرب	+	الرجل	+	صديق	+	نا
		المعلم		طلاب		ي
		الولد		صاحب		ك

حيث يقبل المحور العامودي تبادلاً في قائمة الفاعلية، والمفعولية، والمضاف إليه في النظام النحوي نفسه وفق قانون الاستبدال، بحيث تكون لها نفس الخصائص الدلالية، دون انحراف في المعنى، وفي مثل هذا التركيب فإن النظام النحوي يتيح للمستوى الدلالي فرصة في تقديم جمل لا حصر لها، وبعبارة أخرى، إن مثل هذه الجمل تقوم على أساس أن «النظام اللغوي يقوم على عمل المستوى التركيبي في المستوى

---

١ السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ): المزهر في علوم العربية، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، ١/ ٤٨٦

٢ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت٥١٨هـ): مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروا . لبنان، دار القلم، ص٦

الدلالي»[١]، ويظل البناء مرتبطاً بالمجال الدلالي، «كما أن عناصر هذا النوع من البناء تستجيب وبشكل عادي لسائر التغيرات المورفوتركيبية من تقاليب وحركات إعرابية وأدوات تعريف وغيرها»[٢]، ولا يؤدي ذلك إلى تغيير في المجال الدلالي، وقد يكون هناك تغيير في المجال الدلالي إذا كان الاستبدال من حقل دلالي آخر، كأن أضع مكان قائمة المفعولية المتمثلة بالإنسان عندنا، أضع مكانها حقلاً آخر، فتصبح الجملة على سبيل المثال:

(ضرب خالد في الأرض)

وإن كان هذا التركيب ينفصل في دلالته عن المعنى المعجمي، فالفعل ضرب في معناه المعجمي يترتب عليه إلحاق الضرر المادي بالآخرين، ولكنه يفقد تلك الدلالة ليتحول إلى معنى السفر براً[٣]، إلا أن التركيب هنا أصلٌ في إمداد المجال الدلالي، حيث سيحدث تغيّرات جديدة في المعنى، وهذا من شأنه أن يجعلها قريبة من العلوم البلاغية المرتبطة أصلاً بالاستعمال اللغوي للخطاب.

أما في التراكيب الثابتة (الأمثال) فالأمر مختلف، فالوحدات الصرفية فيها سيكون لها موقعٌ ثابتٌ لا تقبل الخضوع لجدول توزيعي مع وحدات صرفية أخرى في المحور العامودي، وقد يكون ما هو أبعد من ذلك، فقد تتمرد بعض هذه الأنماط على النظام النحوي كما سيأتي، أو أساسيات الخطاب.

فالمثَل يبقى على أصل تركيبه في صيغة الخطاب، فإن كان الخطاب في المثل موجَّهاً لأنثى فإنه يبقى كذلك وإن كان المخاطب مذكراً، وإن كان المثل في أصله موجَّهاً إلى المفرد فإنه يبقى كذلك وإن كان المخاطب مثنى أو جماعة، ومن ذلك قولهم: (الصيفَ ضيعتِ اللبن)، يقول التهانوي: «ثم إنه لا تُغيَّر ألفاظ الأمثال تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً، بل إنما يُنظر إلى مورد المثل. مثلاً إذا طَلَبَ الرجل شيئاً ضيّعه قبل ذلك نقول له (ضيعتِ اللبن بالصيف)[٤] بكسر تاء الخطاب، لأن المثل قد ورد في امرأة، وذلك لأن الاستعارة يجبُ أن تكونَ لفظُ المشبَّه به المستعمَل في المشبَّه، فلو تطرّق تغيّر إلى الأمثال، لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا تكون استعارة، ولا يكون مثلاً، وتحقيق ذلك أن المستعار يجب أن يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به، أخذ منه عارية للمشبه، فلو وقع فيه تغيير، لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به، فلا يكون أخذ من عارية»[٥].

---

١ ملاحظات حول التراكيب المسكوكة في اللغة العربية، ص٢٩

٢ المرجع السابق، ص٢٩

٣ انظر: السابق، ص٣٢

٤ هكذا وردت

٥ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ٢/ ١٤٤٩، ١٤٥٠

وقال التبريزي: «تقول: الصيفَ ضيّعتِ اللبن، مكسورة التاء، إذا خوطب بها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع؛ لأن أصل المثل خوطب به امرأة، وكذلك قولهم: أطرّي فإنك ناعلة[١]، يضرب للمذكر والمؤنث والاثنين والجمع على لفظ التأنيث»[٢].

ويشير العسكري إلى أن الأمثال تجري على سبيل الحكاية، فتُنقل كما هي، يقول: «ويقولون: الأمثال تحكى، ويعنون بذلك أنها تضرب على ما جاءت عن العرب، ولا تغيّر صيغتها، فتقول للرجل: (الصيف ضيعتِ اللبن) فتكسر التاء لأنها حكاية»[٣].

وقال المرزوقي: «من شرط المثل ألا يغيّر عما يقع في الأصل عليه، ألا ترى أن قولهم: أعط القوس باريِها، تُسكّن ياؤه، وإن كان التحريك الأصل؛ لوقوع المثل في الأصل على ذلك، وكذلك قولهم الصيفَ ضيّعتِ اللبن، لما وقع في الأصل للمؤنث لم يُغيّر من بعد، وإن ضرب للمذكر»[٤].

ولهذا فإن الأمثال «مثبتة في القدرة بالشكل الذي تنطق به، أي على صورة أشكال هندسية غير قابلة للتفكيك أو إعادة البناء كما هو الحال في التعابير العادية»[٥]

ولأصالة هذه التراكيب، وثباتها، فإن السيوطي يضع عنواناً: (الأمثال لا تتغيّر)[٦]، فلا يجري عليها تبديل، ولها مكانة نصية، ولذلك نجد عبارات تتكرر كثيراً في كتب النحاة، كقولهم: (جارية مجرى الأمثال) و (الأمثال لا تتغير)، ويقول سيبويه حين استشهد بالمثل (عسى الغوير أبؤسا): «..وإنما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم (عسى الغوير أبؤسا)»[٧].

وكما يحافظ المثل على صيغته التخاطبية فإنه كذلك في شكله النحوي، فإذا كان شكله النحوي هو البناء للفاعل فإنه يبقى على ذلك، «وتحويل المثل من الشكل النحوي... هو تغيير في البنية يذهب

---

١ الإطرار: أن تركب طرر الطريق وهي نواحيه، ومعناه: اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه.

٢ المزهر، ١/ ٤٨٨، وانظر: همع الهوامع ٣/ ٣٠، ٣١

٣ العسكري، أبو هلال (القرن الرابع): كتاب جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل، عبد المجيد قطامش، بيروت . لبنان، دار الجيل، ط٢. ١/ ٧

٤ المزهر، ١/ ٤٨٨

٥ ملاحظات حول التراكيب المسكوكة في اللغة العربية، ص٣٣

٦ انظر: المزهر، ١/ ٤٨٧

٧ الكتاب، ١ / ٢٥٥

بروح المثل ويطمس معالمه»[١] وربما يغيّر في دلالته، والمثل الآتي يوضح المقصد[٢]، قالت العرب: (بَلَغَ السَّيلُ الزُّبى) والزُّبى جمعٌ، مفرده (زُبْية) وهي حفرةٌ تُحفر للأسد إذا أرادوا صيده. وأصلها الرابية يعلوها الماء، فإذا بلغها السيل كان جارفاً مُتلفاً، ويضرب هذا المثل لما جاوز الحدّ وعند اشتداد الأمر، ومثل: (بَلَغَ السِّكِّينُ العَظْمَ)، ومن الممكن بناء المثل الأول للمفعول فيصبح: (بُلِغَتِ الزُّبى)، ومعنى هذا القول أن الحُفَر الموضوعة لصيد الأسد قد وصلها الناس وأدركتها الأقدام، وهو معنى جديد، لا أثر فيه لمعنى المثل ولما يُضرب له.

فالاستعمال المتواتر للأمثال يجعل منها قوالب متحجّرة، ترفض إدخال أي تحويلات تركيبية عليها، وإذا تمّ ذلك فإنه يفضي إلى إضرارٍ في بالمعنى، أو فسادٍ في التركيب، فهي تراكيب مجمَّدة من أهم خصائصها الثبات، والمثال الآتي يقدّم معالجة وتوضيحاً أكثر:

جاء في الأمثال العربية: (على نفسها جنت براقش)، فالفعل (جنى) تتوفر فيه سمة التعدية، وهذا يعني أنه يقبل الدخول في جدول تصريفي ليصبح مبنياً للمجهول، والمبني للمجهول، كما هو معروف، معيار في تعريف التعدية، إلا أن الفعل (جنى) في المثل السابق يمتنع من الدخول في البناء للمعلوم، فلا يقال: (على نفسها جُنيتْ براقش)، إذ إنها غير مقبولة نحوياً؛ بالإضافة إلى ما قدمناه من أن الأمثال لا تقبل الدخول في جدول تصريفي.

وقد تجاوزت الأمثال الصفة من كونها كلام لا يتغيّر، فجعلوا لها منزلة قريبة من الشعر في الضرورة، ففي المثل (تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه) استشهد به سيبويه على مخالفة (معيدي) الأصل لأنه مثل، «وهو أكثر في كلامهم من تحقير معدِّيّ في غير هذا المثَل، فإن حقّرت (معدِّيّ) ثَقَّلتَ الدال فقلت مُعَيْدِّيٌّ»[٣]. ويقول المبرّد: «والأمثال يُستجاز بها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها»[٤].

وقد استشهد المبرد، أيضاً، في باب (حبذا) على أنها قد جُعلت اسماً واحداً، فلا يجوز أن تقول (حبذه) كما يكون ذلك في الأمثال نحو: (أطِرِّي إنك ناعلة وأجمعي) ونحو: (الصيفَ ضيعتِ اللبن)؛ لأن أصل المثل إنما كان لامرأة، كأنما يُضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل، فإذا قلته للرجل فإنما تعني: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا[٥].

---

١ الشاذلي الهيشري، المنصف عاشور: قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، ٢٠٠٥م. ص١٣٥

٢ انظر: المرجع السابق، ص١٣٥

٣ هكذا وردت في كتاب سيبويه، وهي صعبة اللفظ. الكتاب ٤ / ٤٤

٤ المقتضب، ٤/ ٢٦١

٥ انظر: المرجع السابق، ٢ / ١٤٥

ويقول سيبويه في حبذا: «وزعم الخليل . رحمه الله . أن حبَّذا بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن (ذا) و (حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبَّذا ولا تقول حبَّذهِ، لأنه صار مع (حبَّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل»[١]

ويقول الزمخشري في (حبذا): «وأصله حبب وهو مسند إلى اسم الإشارة إلا أنهما جريا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا تُغيَّر فلم يضم أول الفعل ولا وضع موضع (ذا) غيره من أسماء الإشارة، بل التزمت فيهما طريقة واحدة»[٢].

ويعلق ابن يعيش على ما قاله الزمخشري: «فأما إذا ركبت مع (ذا) فإن الحاء لا تكون إلا مفتوحة؛ لأنه لما أسند إلى (ذا) ولزم المعنى جرى مجرى الأمثال، فلم تغيّر الأمثال، بل يؤتى بها على لفظها وإن قاربت اللحن نحو قولهم: (الصيف ضيعتِ اللبن) تقوله للمذكر بكسر التاء على التأنيث لأن أصله للمؤنث»[٣].

ويقول المبرد في نِعْمَ وبئس: «... إلا أنهما أصلان في المدح والذم، فلما كثر استعمالهما أُلزما التخفيف، وجريا فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة»[٤]

ويقول ابن جني: «الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمّل الشعر»[٥]. وينقل السيوطي عن أبي عبيد قوله: «لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها»[٦]. ويقول ابن السراج في باب نعم وبئس: «وهذه الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه»[٧]. ويقول أبو عبيد في المثل: (أجناؤها أبناؤها): «... لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها»[٨]

إن كثرة الاستعمال هو الذي دفع النحاة أن يقبلوا الأمثال كما هي، وأن يجعلوها بمكانة الشعر بحيث تقبل الضرورات، فإذا علمنا بأن ما يزيد على نسبة ٨٥% من شواهد الأمثال كانت على مخالفة

---

١ الكتاب، ٢/ ١٨٠

٢ شرح المفصل، ٣/ ٤٢٣

٣ المرجع السابق، ٣/ ٤٢٧

٤ المقتضب، ٢/ ١٣٨

٥ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م. ١/ ١٩

٦ المزهر، ١/ ٤٨٧

٧ الأصول في النحو، ١/ ١١٩

٨ المزهر، ١/ ٤٨٧ ، وسيأتي الحديث عن هذا المثل بعد قليل.

القواعد اللغوية[1] فهذا يعني أن غالبية الأمثال التي وردت في كتب النحاة جاءت مخالفة للقياس، ومع هذا فقد جاءت شواهد بحيث تبقى على ما هي عليه من غير تغيير أو زيادة أو نقصان، ولذلك أطلق النحاة عبارات عليها كقولهم: يحفظ ولا يقاس عليه.

أضف إلى ذلك، أن قاعدة (الأمثال لا تتغير) صارت مضرباً يقاس عليه تلك التراكيب التي خرجت عن القياس، حتى قالوا بأنها (جارية مجرى الأمثال)، ومن ذلك قولهم: (اذهب بذي تسلم):

قال الزجاجي في الإيضاح: «وأما القول في إضافة (ذي) إلى الفعل في قولهم (اذهب بذي تسلم) فإن هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل»[2].

وقال الأصمعي: تقول العرب (اذهب بذي تسلم) والمعنى: اذهب والله يسلمك، دعاء له بالسلامة، واذهبا بذي تسلمان، والمعنى: اذهبا والله يسلمكما، واذهبوا بذي تسلمون، والمعنى: والله يسلمكم، وإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فإن الأمثال تحتمل ما يحتمل في غيرها، وتزال كثيراً عن القياس، كذلك مجراها في كلامهم، واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام[3].

وخلاصة هذا كله، أن الأمثال غير قابلة لأي فصل بين عناصرها، أو تقديم وتأخير، أو غير ذلك من المؤثرات، ودلالتها تبقى ملازمة لتكوينها الذي لا يقبل أي تغيير في شكله.

أثر الثبات التركيبي والتصريفي للأمثال على الناتج الدلالي:

الأمثال هي قوالب لغوية تُحفظ عن ظهر قلب، تستخدم في مقامات محددة، وهي تختلف عن التعبيرات العادية في أن المعنى المعجمي للفظة لا يشكل وظيفة رئيسة في الدلالة، ولذا فالاعتماد على المجال المعجمي سيكون ثانوياً، ففي المثل: (مِلحُه على رُكبته)[4] يقال للرجل إذا كان سيء الخلق يغضب من كل شيء، ولنتصور أننا لا نعرف دلالة هذا المثل، أو المناسبة التي يُقال فيها، فإن أول عملية من المفروض أن نقوم بها هي الرجوع إلى المعجم، لنتعرف إلى معنى المفردات المكوّنة للمثل، لكنّ هذه العملية ستعطينا ما الناتج الآتي: (وضع الملح على ركبته)، وهو كما نرى بعيد كل البعد عن المجال الدلالي المقصودة من المثل، وبهذا فلن نستفيد من المعجم في فهم وتحديد دلالة البنية، ذلك أن هذه القوالب تتداخل فيها مجموعة من

---

١ انظر: الشريقي، فواز: الأمثال في القواعد اللغوية، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٤م. ص١١

٢ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة. ١/ ٩٩

٣ المرجع السابق، ١/ ٩٩، ١٠٠

٤ انظر: الضبي، أبو سلمة الكوفي بن عاصم (ت٢٩١هـ): الفاخر في الأمثال، تحقيق: قصي الحسين، بيروت، دار ومكتبة الهلال. ص٣٠

العناصر لتشكّل ناتجها الدلالي باعتباره الغاية، وأهم هذه العناصر المعنى الوضعي التداولي للمثل، المعتمد على التأويل أكثر من اعتماده على المعنى المعجمي، وهذا بدوره يجعل دراسة الأمثال قريبة جداً من علوم البلاغة كالمجاز والكناية، فهي ترتبط بالاستعمال أكثر من ارتباطها بالمستويات اللغوية الأخرى، وهذا المبدأ بدوره سيقصي الجانب المعجمي، والصرفي، والتركيبي إلى حدٍّ ما، ويطغى الجانب الدلالي عليها جميعاً، أضف إلى ذلك أنها ترتبط بعوامل ثقافية تراثية، وإحالات مرجعية، فقد تكون العناصر الكلميّة المكوِّنة للمثل واضحة في مستواها المعجمي، ولكنها غامضة في دلالتها، وهذا نلاحظه في أمثال الأقطار الأخرى.

ولكننا مع هذا يجب أن نوضح أن ثبات هذه الأنماط اللغوية إنما يكون فيما أُقصي منها، (أعني الجانب المعجمي والصرفي والتركيبي)، إذ إن الأمثال لا تستجيب للنظام اللغوي في الأغلب، الذي يقوم على أساس أن «النظام اللغوي (في الجمل العادية) يقوم على عمل المستوى التركيبي في المستوى الدلالي»[1]، والمعادلة ستصبح معكوسة على مستوى الأنظمة اللغوية، ذلك أن المجال الدلالي هو المسيطر في الأمثال، وهو الذي يمدّ المستوى التركيبي، ولذا فإن دراستنا للمستوى التركيبي سيكون صورياً، لا يمثل إلا «دوراً تطريزياً»[2].

والحاصل أنّ ثمة فرقاً بين التركيب الثابت، والمتمثل بالأمثال، والتراكيب العادية، وهذا الفرق يُنظر إليه من جانبين:

الأول: صورته المتمثلة بثبات المورفوتركيبية.

والثاني: بروز الجانب الدلالي فيها، وإلا فإن الأمثال كغيرها من التراكيب تسير وفق قواعد نحوية، يُسيّرها العامل الإعرابي.

أضف إلى أن الأمثال تعتمد وبشكل كبير على الاكتساب اللغوي (الحفظ)، ولذا فإن كلَّ فردٍ يملك مخزوناً منها لا يشترك فيها مع الآخرين، وإن كانا ينتميان لنفس المجموعة اللسانية، فضلاً عن مجموعة لسانية أخرى[3]، ذلك أنها تعتمد على المعايشة والاستعمال، فالحفظ ربما لا يكون كافياً، إذ إن الاستعمال أيضاً له دور في حضور الأمثال في عملية التواصل؛ لأنها تقوم أساساً على الاستعمال.

والأمثال بصفة عامة موسومة بأمرين مهمين: العمومية والإحالة. أما العمومية، نحو:

(كل الطرق تؤدي إلى روما)

يستعمل المثل في مناسبات عامة، على تساوٍ بين عملين دون أن يكون ذلك مرتبطاً بروما أو بغيرها من المدن، بل ليس من الضروري أن يرتبط بأي مكان، فالمثل يستخدم من غير قيود دلالية، فيكفي

---

١ ملاحظات حول التراكيب المسكوكة في اللغة العربية، ص٢٩

٢ المرجع السابق، ص٢٩

٣ سواء كانت في طبقة أخرى، أو مدينة أخرى، أو بلد آخر...

أن يتوفر السياق العام الدال على فكرة التساوي لننطق بهذا المثل[١]، وهذا من شأنه سيقودنا إلى الإحالة في المثل، ذلك أنه يحيل دائماً إلى واقعة تاريخية ترتبط بحدث معين، ولذا فإن تأويله يتسم بالإحالة التاريخية، وغالباً لا تُعرف الإحالة التاريخية لدى الأفراد، ويكفي في استعماله أن تتوفر دلالة المثل لدى الفرد لاستخدامه في سياق خطابي لا لُبس فيه حتى يتأتّى له القيام بوظيفته الخطابية التواصلية.

وخلاصة القول، الأمثال شكل من أشكال العبارات الثابتة التي فقدت حركيّتها اللغوية، فلم تعد تظهر إلا بشكل صرفي محدد، وبتركيب نحوي واحد في كل المواقع التي تستخدم فيها للتعبير عن المعاني الكامنة وراءها، وقد درسها الباحث من خلال ثلاثة مجالات:

الأول: المجال الصرفي: حيث تنتفي كلّ الفروقات الصرفية في الأمثال، وتتوقف على مميزّات معينة. ففي المثل: (ذهب أدراج الرياح) فقد ثبتت هذه العبارة في صيغة الجمع والمفرد للوحدة اللغويّة أدراج ودَرَج، وفي صيغة الجمع للوحدة اللغويّة الرياح.

الثاني: المجال المعجمي، وستتوقف الأمثال على صورتها، ولا إمكانية لإدخال وحدة لغوية جديدة، أو حذف وحدة لغوية منها، فلا تحتمل أي شكل من أشكال التغيّر الصرفيّ، ففي المثل: (رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة) لا نتصور أن يُقال هذا المثل: (رحلة الألف ميل ستبدأ بخطوة)، فالأمثال تتميز بتلازم الوحدات التركيبية.

الثالث: المجال النحوي، حيث يتوقف المثل على أنموذج واحد لا يتغيّر، وتنعدم الحرية النحوية للوحدات اللغوية، ففي المثل: (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) لا يُقال: (تسمعُ بالمعيد...) بالرفع.

الرابع: المجال الدلالي، تخرج الأمثال عن الدلالات المعجمية لوحداتها اللغوية، لتتجه إلى معنى مقصود، يدركه الأفراد بالتواضع، ففي المثل: (عاد صفر اليدين)، يُفهم منه أنه عاد بخيبة أمل.

بعض الأمثال التي خالفت القياس:

ومخالفة القياس مظهر من مظاهر ثبوتية الأمثال، وحتى تكتمل معالجة البحث، فقد ذكرنا بأن للمثل مكانة نصية، تحتفظ بها، وقد يجعلها هذا كافياً للوقوف عليها من دون تغيير، أرى أن أُدرج بعض هذه الأمثال التي خالفت القياس، وهي مع مخالفتها للقياس فقد حافظت على صيغتها من غير تغيير أو خضوع للقاعدة النحوية؛ لأن الأمثال ثابتة لا تتغيّر:

. قولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)[٢]

١ انظر: ملاحظات حول التراكيب المسكوكة في اللغة العربية، ص٣٦

٢ أهرّه: حمله على الهرير، والهرير: صوت الكلب دون النباح، ذو الناب: السبع، يضرب في ظهور أمارات الصوت ومخايله. (مجمع الأمثال، ١/ ٣٧٠)

و(شر): رفع بالابتداء، وهو نكرة، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا: رجل من بني تميم فارس، وابتدؤوا بالنكرة هنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر، يقول السيوطي: «فابتدؤوا بالنكرة وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تُغيَّر»[١]. واستشهد سيبويه به باب (يُختار فيه أن تكون المصادرة مبتدأة مبنيّاً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات)، ذلك بعد أن أورد قولهم "شيء ما جاء بك" وقال: ويحسن هذا وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأن فيه معنى: ما جاء بك إلا شيء، وقال: ومثلُه مَثَلَ للعرب (شرٌّ أَهرَّ ذا ناب) وقال: وقد ابتُدِئَ في الكلام على غير ذا المعنى، وعلى غير ما فيه المعنى المنصوب وليس بالأصل.

فالمثل خرج عن القياس، ولكنّ النحاة أوّلوه حتى يستقيم مع القاعدة.

. قولهم: (أصبِح ليلُ) و(أطرِق صبح)، (افتدِ مخنوقُ):

استشهد سيبويه بعدد من الأمثال في باب الحروف التي يُنبَّه بها المدعّو، وقال: إن الاسم غير المندوب يُنبَّه بخمسة أشياء بـ: (يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) و (بالألف)، أي هي حروف النداء، وأضاف إنه يجوز حذف حرف النداء (يا) من النكرة في الشعر، واستشهد بقول العجاج:

جاري لا تستنكري عذيري

يريد يا جارية. وعلّق فقال: ليس هذا بكثير ولا بقويّ[٢].

وقال السيوطي: «بحذف حرف النداء من النكرة؛ لأنها أمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها، قال المبرد: الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها»[٣].

. (أجناؤها أبناؤها):

يقول السيوطي: «قال أبو عبيد في المثل: أجناؤها أبناؤها، أي الذين جَنَوا على هذه الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها، قال: وأنا أظن أن أصل المثل: جُناتها بناتُها لا أبناؤها؛ لأن فاعلاً لا يُجمع على أفعال إلا أن يكون هذا من النوادر؛ لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها»[٤].

. (هذا ولا زعماتك):

أي: هذا هو الحق ولا أتوهم زعامتك، قال ابن يعيش: «ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو (أتوهم) وشبهه؛ لأنه جرى مثلاً، والأمثال لا تغيّر، وظهور عامله ضرب من التغييّر»[١].

---

١ الأشباه والنظائر في النحو، ١/ ٩٩

٢ الكتاب ٢ / ٢٣١

٣ الأشباه والنظائر في النحو، ١/ ٩٩

٤ المزهر، ١/ ٤٨٧

ومثله قولهم: (كليهما وتمراً)، قال سيبويه: « فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكر الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمرا»[٢]، وقدره **أبو حيان**: أعطني كليهما وزدني تمراً[٣].

و(امرأً ونفسه) أي: دعه، و(وأهلَكَ والليل) أي: بادرهم، و(كل شيء ولا شتيمة حر) أي: ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر. قال ابن يعيش: «ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها لأنها أمثال»[٤]. وقال سيبويه في المثل الأخير: «أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه»[٥].

. هالك في الهوالك:

ذكر المبرد هذا المثل في جمع (فاعل) على (فواعل) شذوذاً، "لأنه مثل مسموع، والأمثال تجري على لفظ واحد"[٦].

. عليه رجلاً ليسني:

استشهد به المبرد على أن ما كان "في موضع الفعل ولم يكن فعلاً فلا يجوز أن تأمر به غائباً، ولا يجوز أن تقول: على زيدٍ عمراً، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر، فتقول: زيداً عليك، وزيداً دونك، وإنما قالوا: عليه رجلاً ليسني؛ لأن هذا مَثَل، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً"[٧].

. (الكلابَ على البقر)، (أحشفاً وسوء كيلة):

استشهد به أبو حيان على وجوب إضمار الناصب (العامل) لأنه مثل[٨]. وقال الأَستراباذي: «ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالاً أو كالمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تغيّر»[٩].

---

١ شرح المفصل، ١/ ٣١٦

٢ الكتاب ١ / ٢٨٠، ٢٨١

٣ انظر: ارتشاف الضرب ١٤٧٤

٤ شرح المفصل، ١/ ٣١٦

٥ الكتاب ١ / ٢٨١

٦ المقتضب ٢ / ٢١٩، إذ الأصل أن يجمع (فاعلة) على (فواعل)، فأما (فاعل) فيجمع على (فُعَّلْ) مثل: شاهد ـ شُهَّد، أو (فُعَّال) مثل: ضارب ـ ضُرَّاب، وقالوا (فارس وفوارس) لأن هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمنوا الالتباس من جهة المعنى فجاؤوا به على الأصل. (انظر المقتضب: ٢/٢١٨، ٢١٩)

٧ المقتضب ٣ / ٢٨٠

٨ ارتشاف الضرب ١٤٧٧

٩ شرح الكافية، ١/ ٣٤٣

(ج) ما جاء في أسلوب الاستثناء

(ليس، لا يكون) أدوات استثناء، وهي متصدرة لجملة غير متصرفة، فلا تأتي (يكون) منفية إلا بـ(لا)، كما لا تأتي إلا بهذه الصيغة وإن كان المخاطب مؤنثاً، فلا تقول: (كافأت الطالبات لا تكون زينب)، كما لا تقول: (أقبلت النساء ليست هنداً)، فالصيغة محفوظة ثابتة.

. (ليس، لا يكون): البنية والدلالة

أثارت دراسة هاتين الأداتين عند النحاة قضايا متنوعة، فتأتيان في تركيب متشابه، أحدهما للاستثناء، والآخر أجرَوْها للصفة.

فإذا جاءتا للاستثناء ففيهما إضمار، وهو شرط وقوع معنى الاستثناء، وهذا ما نصّ عليه سيبويه[١]:

(أ) ما أتاني القوم ليس زيداً.

(ب) أتوني لا يكون زيداً.

والمحذوف هو (البعض)، والتقدير: (...ليس بعضهم زيداً، ...لا يكون بعضهم زيداً)، ويفصح سيبويه عن الغاية في هذا المحذوف: «كأنه حين قال: (أتوني)، صار المخاطب عنده قد وقَعَ في خَلَده أنّ بعض الآتين زيد، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استغناء، كما ترك الإظهار في (لات حين)»[٢]، فسيبويه ينظر إلى الجملة البسيطة في هذا التركيب وهو:

(أ) أتاني القوم. (ب) أتوني.

وبناءً على هذين النموذجين فإن (زيداً) من بعض الآتين، فأصبحت:

(أ) أتاني القوم بعضهم زيد. (ب) أتوني بعضهم زيد.

فلمّا كان التخاطب مقصد الكلام، كان لابد في تفسير هذه الأدوات بقاء هذا المحذوف في البنية العميقة حتى لا يدخل لُبس في الكلام فيحيده عن مقصده.

ثم إن هذا المحذوف يؤدي وظيفة دلالية، ذلك أن إثباته في البنية العميقة يحوْل دون أن تكون هاتان الأداتان صفة.

ومجيء هاتين الأداتين صفة هو قول الخليل[٣]، نحو:

---

١ الكتاب، ٢/ ٣٤٧

٢ المرجع السابق، ٢/ ٣٤٧

٣ انظر: السابق، ٢/ ٣٤٨

. ما أتاني أحد ليس زيداً.

. ما أتاني رجل لا يكون بشراً.

وذلك إذا كانت (ليس، لا يكون) بمنزلة: (ما أتاني أحد لا يقول ذاك).

ولئن أوردنا احتمال مجيء هاتين الأداتين للصفة، فإنه لا يمثل غاية في ذاته عندنا، بل هو جسر نتوسل به دعم كون هاتين الأداتين تشكلان عناصر ثبات.

ذلك أن سمة الثبات لهاتين الأداتين لا تكون إلا في استعمالهما للاستثناء، يقول سيبويه في استعمالهما للصفة: «ويدلك على أنه صفة أن بعضّهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةَ. فلولم يجعلوه صفة لم يؤنثوه؛ لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكّرٍ. ألا تراهم يقولون: أتيتني لا يكون فلانةَ وليس فلانة، يريد: ليس بعضُهن فلانةَ، والبعض مذكر»[1].

والملاحظات التي نسجلها من خلال هذا النص:

ـ استعمال هاتين الأداتين للاستثناء يجعلهما موسومتين بالثبات، فلا يؤنثان فتقول (ليست)، وقياساً عليه لا تجري (لا يكون) في الاستعمال بغير النفي. فهما مخصوصتان في الاستعمال.

ـ إن المحذوف المقدَّر بـ(البعض) يؤدي دوراً وظيفياً في التفريق في استعمال هاتين الأداتين بين أن تكون للاستثناء، أو صفة.

---

١ السابق، ٢/ ٣٤٨

الفصل الثاني

التراكيب الثابتة من جهة الإعراب

وفيه:

أولاً: الثابت من مكملات الجملة:

أ. المصادر الثابتة

ب. الظروف الثابتة

ج. الأحوال الثابتة

ثانياً: ألفاظ لا تقع إلا في مواطن خاصة:

أ. أسماء لازمت النفي

ب. أسماء لازمت التعريف

ج. أسماء لازمت النداء

د. ما جاء في التوابع

هـ. ألفاظ لا تقع إلا في مواطن خاصة

أولاً: الثابت من مكمّلات الجملة/ المنصوبات

والحديث هنا عن المنصوبات من الفضلات، فقد يشتبه بالمنصوبات بعض العُمَد كاسم إنّ، وخبر كان وأخواتها، وخبر (ما) و (لا)، وما كان مجروراً في الأصل منصوباً في المحل [١].

وحقيقة هذه المجموعة (المنصوبات) أنها لا تقع إلا في حيّز النصب، فلا تكون إلا بعد عامل رافع ومرفوعه باعتبار الأصل، وفي النحو العربي مجموعة من العناصر الاسمية وُسمت بالثبات، وعبّر عنها النحاة بأنها (غير متصرفة)، فلا تأتي في موضع رفع أو جر، وربما تعددت القراءات التأويلية لبعض هذه العناصر، إلا أن هذا التعدد لا يخرجُ من حقل المنصوبات، وسيأتي بيان ذلك.

(أ) المصادر الثابتة:

لاحظ النحاة أن في العربية مجموعة من الكلمات لا تقع إلا منصوبة على المصدرية، فلا تقع في موضع رفع أو في موضع جر، وجعلها سيبويه في قسمين:

القسم الأول: ما انتصب من المصادر في باب الدعاء، وقسمها إلى أقسام:

١. ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره:

ومثّل عليها سيبويه بـ: سَقْياً، ورَعْياً، ونحو قولك: خيبةً، ودفْراً، وجَدْعاً وعَقْراً، وبؤساً، وأُفّةً وتُفّةً، وبُعْداً وسُحْقاً. ومن ذلك قولك: تعْساً وتبّاً، وبَهراً [٢].

---

١ صنّف النحاة المنصوبات إلى ثلاثة أنواع: ١ـ أصلية: وهي المفاعيل الخمسة ٢ـ فرعية: ما كان أصله عمدة، كاسم إنّ وخبر كان ٣ـ المحمول على المفعول: وهي الحال، والتمييز والمستثنى، ويمكن أن يضاف قسم رابع وهي التوابع المنصوبة. (انظر: شرح الرضي ١/ ٢٩٤).

٢ الكتاب، ١/ ٣١١

وحقيقة هذه المصادر أنها تحتفظ بلفظها كما جاء، فلا يُذكر فعلها إلا على سبيل التمثيل، دون الاستعمال، يقول سيبويه في انتصاب (بهراً) على المصدرية: «وما جاء منه لا يظهر له فعلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ، كأنّك جعلتَ بهراً بدلاً من: (بَهَرَكَ الله)، فهذا تمثيل ولا يُتكلم به»[١].

٢. ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها:

وهناك بعض الكلمات ليس لها فعل يؤخذ منها المصدر، فأجراها النحاة في الدعاء مجرى المصادر، من ذلك (ترباً، وجندلاً)[٢]، فقدرها سيبويه: ألزمك الله وأطعمك الله ترباً وجندلاً، واختُزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَتْ يداك، وجُندلتَ[٣]، قال السيرافي: «اعلم أن هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعال منها، نحو: التراب والترب والجندل، وليس لشيء من ذلك فعل يصير مصدراً له، ولكنهم أجروه في الدعاء مجرى المصادر التي قبل هذا الباب، وقدّروا الفعل الناصب لها بما ذكره المؤلف (يعني سيبويه)، وحُذف لأنهم جعلوه بدلاً من قولهم: تربت يداك، فعبّر عنه بفعل قد صُرف من التراب»[٤].

٣. ما جرى من الصفات مجرى المصادر المدعوّ بها:

نحو: (هنيئاً مريئاً) ، كأنك قلت: ثَبَتَ لك هنيئاً مريئاً، وهنأَه ذلك هنيئاً، فاختُزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنَأَكَ[٥].

٤. ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المدعوّ بها:

نحو: (ويلَكَ، وويحَكَ، وويسَكَ، وويبَكَ)، وحقيقة الإضافة هنا تقوم على أساس وظيفة خطابية وضّحها سيبويه في قوله: «لتبيّن مَنْ تعني»[٦]، وجاء في حاشية الصبان أن «النصب واجب عند الإضافة، ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له، ويجوز عند الإفراد النصب والرفع على الابتداء»[٧].

القسم الثاني: ما انتصب من المصادر في غير الدعاء.

---

١ المرجع السابق، ١/ ٣١٢

٢ الترب: التراب، والجندل: الحجارة ومفردها جندلة، وهما كناية عن الخيبة، وكأنه أُلقم الترب والجندل.

٣ السابق، ١/ ٣١٤، وقد رفعها بعض العرب فجعلها مبتدأ، مبنياً عليه ما بعده، قال الشاعر:

لقد أَلَبَ الواشون أَلْباً لبَيْنِهمْ ... فتُرْبٌ لأفواه الوشاة وجَنْدَلُ

٤ انظر: السابق، ١/ ٣١٤ حاشية (٢)

٥ السابق، ١/ ٣١٧

٦ السابق، ١/ ٣١٨

٧ حاشية الصبان ٢/ ١٧١، جاء في التسهيل جواز الرفع ولم يقيّده بعدم الإضافة ولا مانع من تقدير الخبر، وزاد الدماميني أنه قد يرفع مبتدأ أو خبر المفيد طلباً كقوله: (فصبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى) أي: صبر جميل أجمل، أو: أمري صبر جميل، ثم أضاف أن الرفع غير مطرد وهو ظاهر كلام سيبويه.

سبحان الله، وريحانه أي استرزاقه[١]، معاذ الله، وعمرَك الله، وقِعدَك الله، «وخُزل الفعل ها هنا لأنه بدل من اللفظ: أسبّحك وأسترزقك ... وأعوذ ... وعمّرتك عمراً...وقِعدك الله بمنزلة نِشْدَك الله وإن لم يُتكلَّم بنِشْدَك الله»[٢]، وكل هذه المصادر لا تتصرف، كما أضاف سيبويه: حمداً وشكراً، لا كفراً، وعجباً، في غير الدعاء[٣]، قال ابن عصفور: «لا يستعمل (كفراً) إلا مع (حمداً وشكراً)، ولا يقال: (حمداً) وحده أو أو (شكراً) إلا أن يظهر على الجواز، ولا يلزم الإضمار إلا مع (لا كفراً)، فهذه الأمور جرت مجرى الأمثال، ينبغي الالتزام فيها ما التزمت العرب»[٤]، ويضيف الصبان على ما سبق: «فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال: (حمدت الله حمداً، وشكرته شكراً)، مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبراً لا إنشاء»[٥].

ومن هذه المصادر ما يلزم التثنية منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، كما سماه سيبويه، نحو: لبّيك وسعديك (إجابة بعد إجابة)[٦]، وحنانيك (كأنه قال تحنُّناً بعد تحنُّن)، ودواليك، وحذاريك (كأنه قال ليكن منك حذر بعد حذر)، فهذه الألفاظ تلزم المفعولية المطلقة ولا تتصرف في إعرابها[٧].

وفي كل ما سبق، فلا بد من أن تحتفظ المصادر بخصائصها التركيبية، والضابط في هذه المسألة كلام العرب، فلم يُسمع (سقيك) بإجراء القسم الثاني مجرى القسم الأول؛ لأن العرب لم تدعُ بها، ويفسّر السيرافي ذلك بقوله: «ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجز (سقيك) لأن العرب لم تدعُ به. وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهبٍ أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه»[٨].

وجه الثبات في هذه المصادر:

وأما وجه الثبات في هذه المصادر، أنها لا تجري بوجوه الإعراب، فلا تكون في محل رفع أو جر، ولا يجري عليها تغيير في البنية الصرفية، فهي على ما سُمعت به عن العرب، يقول القرطبي في سبحان:

---

١ معنى الريحان الرزق

٢ الكتاب ١/ ٣٢٢

٣ الكتاب ١/ ٣١٨

٤ شرح التصريح، ١/ ٥٠٣

٥ حاشية الصبان، ١/ ١٧٢

٦ يقول سيبويه: «كما أنه أراد بقوله (لبيك وسعديك) إجابة بعد إجابة، كأنه قال: كلما أجبتك في أمر فأنا في الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشدّ توكيداً» الكتاب ١/ ٣٥٠

٧ انظر: الكتاب، ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ومنها أيضاً (دواليك) إلا أنها قد تقع حالاً.

٨ انظر: المرجع السابق، ١/ ٣١٨ حاشية (٢)

«سبحان: اسم موضوع موضع المصدر؛ لأنه لا يجري بوجوه الإعراب، ولا تدخل عليه الألف واللام، ولم يجْرِ منه فعل، ولم ينصرف لأن في آخره زائدتين، تقول: سبّحتُ تسبيحاً وسبحاناً، مثل: كفّرت تكفيراً وكفراناً، ومعناه: التبرئة لله عز وجلّ من كلِّ نقص، فهو ذكر عظيم لله تعالى لا يصلح لغيره»[١].

الطبيعة الاختزالية للمصادر الثابتة:

إن المصادر التي نحن بصددها على اختلاف تصنيفها عند سيبويه، هي ذات طبيعة اختزالية، حيث تنوب عن الأفعال، فلا يوسم فعل المتكلم باللفظ، ولكن يدل عليه دليل مقاميّ، وسيبويه يكرر في مواضع كثيرة تلك الخاصية الاختزالية، لا سيما في ألفاظ الدعاء وما يكون بمنزلته، وتلك النزعة التي تحملها من خلال إضمار أفعالها وإبدالها بالمصادر النائبة عنها، فقال: «وإنّما اختُزِل الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعلوا الحَذَرَ بدلاً من احذرْ، وكذلك هذا كأنّه بدلٌ من سقاك الله ورعاك الله، ومن خيّبك الله»[٢].

والأصل في الجملة العربية أن تنهض بدعامتين أساسيتين: المسند والمسند إليه، والغاية من هاتين الدعامتين تكوين الفكرة الصغرى التي يمكن أن يفهمها متداولو اللغة، وهذا الهدف ممكن التحقيق بوجود العنصرين أو بحذف أحدهما أو الاثنين معاً بالاستناد إلى ملابسات الموقف الكلامي وعناصره السياقية واللفظية على سبيل الاقتصاد بالجهد اللغوي[٣]، وبناء على ذلك، فإن هذه المصادر (الدعائية خاصة) تشكّل خزلاً لدعامتَيْ الجملة (المسند والمسند إليه)، ففي (سقياً لك) خزل للمسند والمسند إليه:

(Ø + Ø) + مصدر...

(مسند + مسند إليه) + فضلة...

(سقاك + الله) + سقياً لك

أضف إلى أنه خزل لفعل إنشائي يُحدث به المتكلم علاقة بين مكوّنين في كلامه، المصدر المذكور، والفعل المحذوف، ففي (سقياً لك) يكون الفعل المحذوف هو (سقاك) أو (أدعو) فقام المصدر مقامه قي الوظيفة.

---

١ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت ـ لبنان، دار الكتاب العربي، ط٤، ٢٠٠١م. ١٠/ ١٨٠

٢ الكتاب ١/ ٣١٢

٣ انظر: الملخ، حسن: التفكير العلمي في النحو العربي، عمّان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م. ص١٨٧

وإذا كنّا نتحدث عن المفعول المطلق، فهو بطبيعة الحال حديث عن المصدر، على أن هناك فرقاً بينهما، فالمفعول المطلق خاص لا يكون إلا مصدراً، والمصدر عام يكون مفعولاً مطلقاً وغيره، والمصدر بشكل عام «يتضمن شبكة مكثفة من المعاني المبهمة المتصلة بنوعه الاسمي ودلالته غير المقيدة، وهو مدلول اسم الحدث... فهو مُنطلَق سائر الدلالات وأنواعها المترّعة عن المخزون في المصدر من معلومات نحوية مختزلة»[١]، فالاختصار في المعاني هو من أهم خصائص المصدر، فقولك[٢]: (ضربت زيداً ضرباً)، هو اختزال لجملة أخرى: (ضربت زيداً ضربت زيداً)، هذا فيما كان يفيد التوكيد، وهذه الخصيصة تُكسِبه مزيداً من الاختزال إذا أخذنا بجانبها ما تحدثنا عنه من اختزال لفعل المتكلم (عامل النصب).

أثر ثبات المصادر في الناتج الدلالي:

نستطيع بعد ذلك أن نربط بين دراسة سيبويه، واهتمامه بالمصادر النائبة عن أفعالها المفيدة للدعاء وما يكون بمنزلته، وما تحمله من نزعة اختزالية لازمة[٣] في بنيتها العميقة من جهة، وتصريحه في غير موضع من عدم جواز تصرُّف هذه المصادر، والتي صرّح بها ابن عصفور من أنها جارية مجرى الأمثال من جهة أخرى، نستطيع القول بأن إحداث الدعاء إنما هو متأتٍّ من عدم تصرُّف هذه المصادر، وإنما صحّ لنا قول ذلك تماشياً مع ما ذكرناه سابقاً من أنّ المعاني المخصوصة تنزع إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة، يقول سيبويه: «وجب لزوم استعمال العرب إياها، لأنها أشياء، قد حذف منها الفعل وجعل بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس من قياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه»[٤]، على أن هناك بعض المصادر التي تفيد الإخبار (لا تفيد الدعاء) مثل: حمداً وشكراً لا كفراً، فهي مصادر يخبر المتكلم بها عن نفسه بتقدير: (أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، ولا أكفره كفراً)، وإن كان بعض النحاة كالشلوبين وابن مالك يرى بأنها إنشاء[٥]، ومع ذلك فإنها لا تخلو من معنى التزجية[٦] الذي تختص المنصوبات بإفادته، ومن أهم هذه المنصوبات ما كانت «أفعالها الناصبة لها، المضمرة، أخباراً يُخبِر بها المتكلم عن نفسه، وليست بدعاء لأحد أو عليه»[٧]، حتى إن

---

١ عاشور، المنصف: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، تونس، منشورات كلية الآداب، منوبة، ط٢، ٢٠٠٤م. ص٣٨٢

٢ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص٣٨٣

٣ أعني بلازمة أن أفعالها المختزلة لا يجوز ذكرها.

٤ الكتاب، ١/ ٣١٨

٥ حاشية الصبان، ٢/ ١٧٠

٦ تكرر هذا المصطلح كثيراً عند سيبويه، يُقصد به: دفع المخاطب لنقله من حال إلى حال، كقولك: (قعوداً) فهي طلب الانتقال من حال إلى حال.

٧ شرح المفصل، ١/ ٢٨١

إن سيبويه نفسه يرى بأن (سمعاً وطاعة) تزجية السمع والطاعة، يقول: «وإذا قال: (سمعاً وطاعةً) فهو تزجية السمع والطاعة، كما قال: (حمداً وشكراً)»[١].

وإذا كان كذلك، فإن المصادر الثابتة تحمل مجموعة من الخصائص التركيبية والدلالية، تسهم كلها في الناتج الدلالي، وهذه الخصائص هي:

. الطبيعة الاختزالية.

. عدم جواز تصرُّفها.

. التزجية.

. المعنى الإنشائي عموماً (على اختلاف بين النحاة في بعضها)، والدعاء خصوصاً.

والخصيصة الأولى والثانية هما تركيبيتان، أما الثالثة والرابعة فهي خصائص دلالية، والأمر الذي يُذكر أن الاختزال والثبات النحوي يشكلان عاملاً مهماً في الناتج الدلالي، ذلك أن تغيير عنصر في البنية الظاهرة، أو إظهار ما هو مختزل قد يحوّل التركيب من حال إلى حال، والصبان يوضح هذه القضية حين تناول: (حمداً وشكراً لا كفراً)، فقال: «وجوب الحذف [يعني حذف الفعل] خاص باجتماع الثلاثة؛ لجريان التركيب مجرى الأمثال، فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال: (حمدت الله حمداً، وشكرته شكراً)، مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبراً لا إنشاء، وكلامنا عن قصد الإنشاء»[٢].

وإذا كان سيبويه قد انتهى إلى أن هذه المصادر الدالة على الإنشاء والتزجية والدعاء تكون في المصادر المختزِلة لأفعالها، وقد يكون للمصادر الظاهرة أفعالها، إلا أن «النزعة العامة لمثل هذه الألفاظ إنما هي نزعة إلى إضمار الأفعال، وكأن في الاختصاص المتمثل في الإضمار دليلاً على الاختصاص في المعنى المتمثّل في الطلب»[٣]، كما في (سقياً لك) من معنى الدعاء، أي: سقاك الله سقياً.

إن الطبيعة الاختزالية التي تنشأ عن هذه المصادر تؤكد حقيقة لغوية، وهي تلك العلاقة الناشئة بين المصدر والفعل، أو ما يسمى بنظام الارتباط في التركيب، فإذا كان ثمة «علاقة ارتباط بين الفعل والمفعول المطلق المبيّن للنوع أو للعدد.. وهي الحالة التي وصف فيها ابن مالك المفعول المطلق بالمختصّ. أمّا المفعول المطلق الذي يصفونه بالمبهم، وهو المؤكد لفعله، فيدخل ضمن علاقة الارتباط بطريق التأكيد.. ويبدو أن العربية تريد من خلال علاقة التحديد بين الفعل والمفعول المطلق أن تُبيّن الحدث الكامن في الفعل، وتزيل

---

١ الكتاب، ١/ ٣٤٩

٢ حاشية الصبان، ١/ ١٧٢

٣ الإنشاء في العربية، ص٤٥٠

الإبهام، وذلك بوصفه، أو بإضافته، أو ببيان عدد مرّات حدوثه..»[١]، والنحاة يرون أن المفعول المطلق يتصّل مباشرة بالفعل لفظاً ومعنى، كما أنه المفعول الحقيقيّ[٢]، ولا يقيّد مصطلحه بمركّب حرفيّ أو ظرفي كما هو الأمر بالمفاعيل الأخرى (به، فيه، معه، له).

فإذا كانت هذه العلاقة . بين المصدر والفعل . ناشئة في البنية السطحية للكلام، فإنها . بطبيعة الحال . يمكن وصفها بالتزايد في حال اختزال المصادر لأفعالها، ذلك أن قوة الربط بين الفعل والمصدر قد أخذ منحى آخر، بحيث صار المصدر . وهو الأصل على رأي كثير من النحاة . يحلّ محلّ فعله.

دور العلامة الإعرابية في توجيه المعنى في المصادر:

ورد عن بعض العرب، كما ذكر سيبويه، رفع بعض المصادر على الابتداء، نحو: عجباً، فقد سُمع أن رؤبة بن العجاج كان ينشد البيت الآتي رفعاً:

عَجَبٌ لتلكَ قضيّةً وإقامتي فيكمْ على تلك القضيّة أعجبُ[٣]

فرفع (عجبٌ) على إضمار مبتدأ.

كما سُمع عن بعض العرب، يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يقول: أمري حمدُ الله وشأني ثناءٌ عليه.

ومثلُه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف ١٦٤]، قرأ حفص بالنصب على المصدر (معذرةً)، وقرأ الباقون بالرفع. فأيّ فرق في المتجّه الدلالي بين الرفع والنصب على المصدرية؟

يقول مكي بن أبي طالب: كأنهم لما قيل لهم: (لِمَ تعظون) قالوا: نعتذرُ من فعلهم اعتذاراً إلى ربكم، فكأنه خبر مستأنف وقوعه منهم، ويجوز أن يكون قد وقع ذلك منهم على معنى: اعتذرنا اعتذاراً.

وأما من قرأ بالرفع (معذرةٌ) فعلى إضمار مبتدأ دلّ عليه الكلام، كأنهم لما قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً؟ قالوا: موعظتنا معذرةٌ لهم، فهو أمر قد مضى منهم فعله[٤].

---

١ حميدة، مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٧م. ص١٧٥، ١٧٦

٢ يقول الجرجاني: «المصدر أولى الأشياء أن يطلق عليه لفظ المفعول. ألا ترى أنك إذا قلت: (قمت قياماً) كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود وفعلته على الحقيقة، وليس كذلك سائر المفعولات، فقد ثبت أن سمة المفعولية بالمصدر أولى منها بغيره من الأقسام» المقتصد ١/ ٥٨٠

٣ البيت لبعض مُذحج وهو هُنَيُّ بن أحمر الكنانيّ. الكتاب ١/ ٣١٩

٤ انظر: ابن أبي طالب، أبو محمد مكي (ت٤٣٧هـ): الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ووجوهها، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م. (١/ ٤٨١)

قال سيبويه: «ولو قال رجل لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب»[١].

وقد ورد من المصادر بالرفع نحو (سلامٌ عليك ولبيك، ويلٌ لك، وويسٌ، وويحٌ لك)[٢] فالمعنى في هذه الألفاظ «أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى»[٣]، فالرفع يدلُّك على أن الخبر واقع وثابت حدوثه، فلست تعمد من حديث إلى إثبات أو تزجية أمر ما، في حين أن النصب له وظيفة التزجية، وهذا من دقة العربية.

(ب) الظروف الثابتة

أطلق سيبويه على الظرف مصطلح «الوعاء»[٤]، وسمّاه الكوفيون (صفات ومحالّات)، إلا أن أبرز ما تشير إليه هذه التسميات تلك العلاقة بين الاسم والفعل من جهة المعنى النحوي، وهو عند النحاة قسمان بحسب ما يدل عليه: زمان ومكان، «وكلاهما ينقسم إلى مبهم ومؤقت.. ومستعمل اسماً وظرفاً، ومستعمل ظرفاً لا غير»[٥]، «أما المؤقت فهو ما دلّ على زمان ومكان معيّن، مخصوص، فتعتقب عليه العوامل العديدة، فتتعدد علاقاته التركيبية، والنصب واحد منها»[٦]، وأمّا المبهم فهو الدال على مطلق الظرفية في الزمان والمكان، فهو «أحاديّ الدلالة والتعليق»[٧]، وهو تبعاً لذلك يلزم حالة إعرابية واحدة، وهي النصب على الظرفية، وإن تغيّر التركيب، وهذا الصنف من الظروف هو موضع دراستنا، ومنها:

. (سحر) إذا أُريد من يوم بعينه نحو: (جئت يوم الجمعة سحر) فهو لا يتصرف، فإن عُرّف بـ(أل) أو نُكّر تصرّف نحو: (طاب السحر) و (سمعت صوتاً في السحر) و (سأجيئك في سحر من الأسحار) و (سير عليه سحرٌ من الأسحار)[٨].

---

١ الكتاب، ١/ ٣٢٠

٢ المرجع السابق، ١/ ٣٣٠

٣ السابق، ١/ ٣٣٠

٤ السابق، ٤/ ٢٢٦

٥ شرح المفصل، ١/ ٤٢٣

٦ الإشارات النحوية، ص٩١

٧ المرجع السابق، ص٩١

٨ المقتضب، ٤/ ٣٥٣

ـ (صباحاً ومساءً وضحىً وعشية وعشاء): وذلك إذا أردته من يومك أو من يوم بعينه، فلم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفاً[١]، من غير أن يتصرف، فلا يقال: (جئت في صباح) وأنت تريد صباح يومك، ولا (جئت يوم الخميس في صباح) بل لا بد أن تقوله منصوباً على الظرفية[٢].

ـ (دونك، ومكان[٣]، وحواليك، وقط، وعَوْض، ولدى، وإذا، إذا، ومع، وذو وذات مضافين إلى الزمان[٤])[٥]

ـ وظروف أخرى مثل: تحت، حول/ حوالي، حذو، نحو، حين، حيث، أين، أنّى، هنا، الآن، هنيهة، بعد، قبل، وعند، عَوْض، أمسِ، أمام، خلف.

ـ ومنها الظروف المركبة غير المضافة، نحو: صباح مساء، ويوم يوم، فتقول: (هو يزورنا صباح مساء) أي: كل صباح وكل مساء، و(يزونا يوم يوم) أي: كل يوم، فإذا أُضيف الصدر إلى العجز تصرف ووقع ظرفاً وغير ظرف[٦]، وسيأتي عرض هذا النوع في المركبات.

◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈

مقارنة بين الظروف المتصرّفة والظروف الثابتة:

أطال المبرد في مسائل الإخبار بالظروف والمصادر، وعقد لها أبواباً، أما فيما يخص الألفاظ التي لا تقع إلا ظرفاً فيقول: «فلا يجوز الإخبار عن شيء منها؛ لأنك إذا جعلت شيئاً منها خبر ابتداء، أردت أن

---

١ انظر: المرجع السابق، ٤/ ٣٥٣

٢ انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١١٥

٣ بمعنى بدل نحو: (خذ هذا مكان هذا)

٤ نحو: جئت ذات مرة وذات ليلة، وخرجت ذا صباح وذا مساء.

٥ انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ): المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م. ١/ ٤٩٤، ٤٩٥

٦ المرجع السابق، ١/ ٤٩٤

ترفعه، والرفع فيها محال؛ لأنها لا تكون أسماءً غير ظروف لأنك تقول: مكان واسع، ولا تقول: عندك واسع، ولا: ذات مرّة خير من مرّتين، لفساد ذلك المعنى»[١] .

إن المعالجة التي يقدمها المبرد في الظروف تقوم على أساس قانون الإسناد، وذلك حين يجعل الإخبار معياراً لقبول الظرف أو عدمه، فإن صلح الظرف للإخبار، فهو اسم متمكّن متصرّف، يقول: «اعلم أن كل ظرف متمكّن فالإخبار عنه جائز»[٢] ، وعلى هذا المبدأ يمضي في تحليل النماذج اللغوية، ففي: (القتال يومَ الجمعة)، فإن الظرف يسير في حركة حرة في وظيفته النحوية، ذلك أنك تستطيع أن تجعله في موضع المسند إليه فتخبر عنه، أو في موضع المسند، فيكون خبراً لغيره، يقول: «فإن أخبرت عن (القتال) وضعت مكانه ضميراً يكون (يوم الجمعة) ظرفاً له، وجعلته خبرَ الابتداء، ولا يكون بـ(الذي)؛ لأن الألف واللام إنما تلحقان الفعل؛ لأنك تبني من الفعل فاعلاً، ثم تدخلهما عليه، وذلك قولك: (الذي هو يومَ الجمعة القتال) كان (القتال) ابتداء، فجعلت (هو) في موضعه، فإن أخبرت عن (يوم الجمعة) قلت: (الذي القتال فيه يومُ الجمعة) تكنّي عن (يوم الجمعة) بقولك (فيه)»[٣] .

مما يلفت الانتباه عند المبرد، والنحاة من بعده، أنه يجعل (في) ركيزة أساسية في حال كون الظرف ظرفاً إسنادياً، وليس ذلك من قبيل المصادفة، فقد قدّم لجملة: (القتال يومَ الجمعة) نموذجين:

أ . (الذي القتال فيه يومُ الجمعة): الإخبار عن (يومُ الجمعة)، لذا يثبت حرف الجر (في).

ب . (الذي هو يومَ الجمعة القتال): الإخبار هنا عن القتال، لذا نأتي بضمير، و(يومَ الجمعة) ظرفاً للضمير.

فإذا علمنا أن (في) استغراقية، ودلالتها الظرفية، وهي تشكل قوة دلالية كامنة، وجعل سيبويه معناها الوعاء، والظرفية هي إحاطةٌ واشتمالٌ يقتضيان مفهومين أساسيين، هما: الظرف والمظروف، يحلّ الثاني في الأول حلول الاندراج، فتنشأ بينهما نسبة تقوم على الإحاطة، فالظرف محيط بالمظروف، والمظروف مُحاط به بالظرف، ويجري التعبير عن هذه النسبة بحرف الجر (في)[٤] ، فإذا علمنا ذلك، فإنه ينشأ ينشأ لدينا ارتباط من نوعين:

الأول: ارتباط بين الظرف وما يمثله من إحالة مرجعية في بنيته العميقة من خلال اختزاله لحرف الجر (في) من جهة، وما يحمله هذا الحرف من دلالة يتماشى مع الظرف الظاهر في البنية السطحية (القتال

١ المقتضب، ٤/ ٣٥٣

٢ المرجع السابق، ٣/ ١٠٢

٣ السابق، ٤/ ٣٥٣

٤ الفارابي، أبو نصر: كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ط٢، ١٩٩٠م، ص٨٨، ٨٩

يومَ الجمعة) في نموذج (أ) من جهة أخرى، فإن هذا الربط سيسمح بجعل (في) بنية وركيزة أساسية نعتمد عليها في جعل الظرف أحد طرفي الإسناد، فقد جعل النحاة تفسير الاسم المنصوب على الظرفية على تقدير (في)، وهم يعتبرونه دائم الحضور، وإنما حُذف «لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به»[١].

فالظرف المنصوب يقوم على معنًى يقدّر فيه حرف الجر بحيث يمكن إظهاره، فإن أُظهر فإنه ينقل الموضع إلى جار ومجرور يخرج لفظاً عن النصب، وتحتفظ بالظرفية معنىً.

الثاني: ارتباط الظرف بالفعل، وهو ارتباط وثيق؛ «لأن الفعل دال على الحدث، ولا يخلو الحدث عن زمان ومكان، ومقولتا (متى) و (أين) هما من المقولات العَشْر عند أرسطو، ولذلك كانت علاقة ارتباط الحَدَث بزمانه من علاقات الارتباط المنطقيّ بين المعاني»[٢].

أضف إلى أن النموذج (ب) حتى يتحقق فيه الإسناد، فإن ذلك يلزم إدخال عنصر آخر وهو الضمير، وهذا سيجعل التركيب (ب) ينحرف كثيراً عن المسار الذي بدأ به مع (أ)، ثم يكون الظرف بعد ذلك متعلقاً بالضمير، إلا أن الظرف (يومَ الجمعة) في هذا النموذج لا يشكل أحد طرفي الإسناد في التركيب العام، غير أنه طرف إسنادي لجملة صغرى أحد طرفيها الضمير، والظرف هو الطرف الآخر.

ولذا، فإن التركيب في النموذج (ب) يتضمن دلالة ظرفية من جهتين: المعنى المعجمي للظرف (يوم)، وتضمنه معنى (في) سواء في البنية السطحية أو العميقة.

إن هذا التحديد لخصائص الظرف يُنظر إليه بصورة عامة في الظروف غير المقيّدة، أو ما سماه النحاة (الظروف المتصرّفة) ولكننا عند إسقاط تلك المقولة على الظروف التي بين أيدينا فإننا سنعجز عن تحليلها بالصورة التي قدمها المبرد في نموذجيه، وهي (أي الكلمات التي لازمت الظرفية) على حد تعبير المبرد، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، يقول: «وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه؛ لأنه لا يرتفع»[٣]، وحتى نكون أكثر دقة فإن هذه الظروف لا تكون إلا وفق ما جاء عليها النموذج (ب)، ذلك أنك إذا أردت من الظرف (عندَ أو عشيةً أو سحراً أو ذاتَ مرّة...) مثلاً، أن تكون خبراً للابتداء، فإن ذلك يلزم رفعها، وهو محال؛ «لأنها لا تكون أسماءً غير ظروف؛ لأنك تقول: مكانٌ واسعٌ، ولا: (ذاتُ مرّة خيرٌ من مرّتين) لفساد ذلك في المعنى»، ويُحكم على هذه الظروف بأنها تسير وفق حركة مقيّدة.

أضف إلى ما قدمناه من ربط بين (في) وكونها تمثل إحالة مرجعية من جهة، ودلالتها من جهة أخرى، سيتلاشى في هذه النماذج في البنية السطحية:

---

١ شرح المفصل، ١/ ٤٢٣

٢ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص١٧٤

٣ المقتضب ٣/ ١٠٢

ألقاك عشيّةً = لا يُقال في هذا التركيب: ألقاك في عشية

لذا سينحصر معنى الظرفية على البنية السطحية، ومن ثَمّ أمكننا وسْم هذه الظروف بأنها تحمل قوة اختزالية لحرف الجر (في) معنى، لا لفظاً، وما سماه ابن يعيش في حذف (في) من المنطوق إنما هو خزل لهذا العنصر.

فالمعنى الوظيفي المتحقق في المفعول فيه (الزماني أو المكاني) إنما يكون على صورتين من الإنجاز:

١ . الأداء بالظروف البحتة (المقيّدة) التي لا تكون إلا في موضع المفعول فيه.

٢ . استعمال أسماء يظهر حرف الجر (في) والذي يُعتبر علامةً على الزمان والمكان.

انتظام الحروف الحلقية في الظروف الثابتة:

لعل من الطريف الإشارة إلى ظاهرة لفتت انتباهي تتمثل في جريان الحروف الحلقية في الظروف الثابتة، وهو قاسم تشترك فيه أغلب الظروف في التعبير عن الزمان والمكان، وقد شكلت هذه الظاهرة نسبة (٩٥%) تقريباً، وهي تنتظم كالآتي:

. العين:

عشية = ع	عوض = ع	عَوْض = ع
عشاءً = ع	مع = ع	عند = ع
بعد = ع		

تحت، حول/ حوالي، حذو/ حذاء (بمحاذاة)، نحو، حين، حيث

سحر = ح	ضحى = ح
صباحاً =ح	حواليك = ح

. الهمزة:

مساءً = ء

أمسِ = ء

إذ = ء

إذا = ء

و الظروف تتوزع دلالتها إما على زمان وهي أكثرها، أو على مكان (أين، أنّى، هنا، حيث)، ولما كان الزمان مقترناً بالمكان، فهما وعاء الفعل، فقد اتخذت هذه الظروف من الحيّز الحلقي أصلاً يجري فيها، ونمثل على ذلك بالحاء.

في محاولة للأزهر الزناد في تفسير العلاقات بين انتظام الحرف ودلالته، يلاحظ أن الحاء (ح) «تختص بالتعبير عن العلاقات الفضائية[١] . الزمانية الأفقية التي تطلب المركز»[٢] فأما الأفقية، فيمثلها:

ـ حول/ حوالي: تعيين الموقع في الفضاء أو الزمان محيطاً بمعلم ما هو جسم حالّ في مكان أو حدث في زمان، أو هو مكان أو زمان: الإحاطة والتحليق، وهو اتجاه دائري.

ـ حذو/ حذاء: تعيين الموقع في الفضاء من زاوية اتصال الجسم الكائن في موقع ما، بمعلم ما يتحدد به ذلك الموقع: المحاذاة.

. نحو: الاتجاه إلى معلم ما.

وأما العمودية فيتمل في الظروف الدالة على الصعود والنزول، نحو:

. تحت: حيث تمثل اتجاهاً صاعداً.

. فوق: ويمثل اتجاهاً نازلاً.

يقول الأزهر الزناد: «ولكن اتفاق هذه الصيغ في اشتمالها على (ح) يجعلنا نذهب . حدساً . إلى اقتران هذا الأصل بتعيين الموقع في المكان أو الزمان، ويشاركه في ذلك (ع) و(هـ) و(ء)»[٣]، ويقول: «أبرز العلاقات التي يجري (ح) في التعبير عنها هي العلاقات الفضائية . الزمانية»[٤].

لقد عرفت العربية انتظام الحروف في عناصر كلمية تنتمي إلى حقل واحد، كانتظام اللام في حروف جزم المضارع: (لم، لما، ولام الأمر، ولا الناهية)، وانتظام السين في حرفي الاستقبال: (السين وسوف)، وانتظام الهمزة في أدوات النداء: (أ، أيْ، أيها، أيا)[٥].

والظروف التي عرضناها، بما فيها من انتظام الحروف الحلقية، تشكل جزءاً في هذه الظاهرة، ولكنه انتظام مَخْرَج، لا انتظام حرف بعينه، وهذا يقتضي أن ننظر إلى ثبات هذه الألفاظ ضمن اعتبارات ثلاثة:

الأول: النظام النحوي، باعتباره نظام مترابط، وهو قانون اللغة.

---

١ يقصد بالفضائية: الدلالة الزمانية.

٢ الإشارات النحوية، ص٥١٨

٣ المرجع السابق، ص٥٠٧

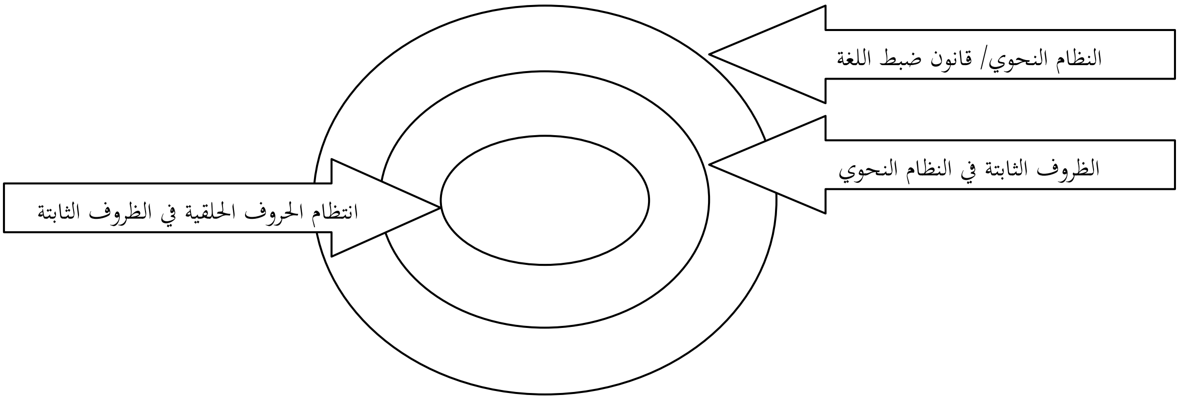
٤ السابق، ص٥٠٨

٥ ولكنه انتظام غير مطرد، حيث تخرج منه (يا، هيا)، ولكنه . في ظننا . يشكل ظاهرة.

الثاني: ثبات الظروف، من خلال انتظام هذه الظروف ضمن مصفوفة ثابتة في النظام النحوي.

الثالث: صوتي، من خلال انتظام الحروف الحلقية في هذه الظروف.

والرسم الآتي يوضح المقصد:



وتقع هذه الاعتبارات الثلاثة في عملية الكلام، ونلاحظ من خلال العلاقات القائمة بين هذه الثلاثية: (الصوتية، الكلميّة، النظام النحوي) أن اللغة تتجه من الكل إلى الجزء (المورفيم) الذي يشكل الوحدة الصغرى في الكلام، وليس من قبيل الصدفة، في تصورنا، أن يكون هذا الثبات في الانتظام عشوائياً، وربما إذا ما تمّ دراسة مثل هذه الظاهرة دارسة صوتية نحوية دلالية من خلال الاستناد إلى ما يدعمها من معطيات لغوية، كالخصائص الصوتية للحرف المنتظم، وربطه بمجاله النحوي والدلالي، قد يصل بنا ذلك إلى نتائج جديدة.

(ج) الأحوال الثابتة

وهي كلمات لزمت النصب على الحال، فلا تفارقه، ومن هذه الكلمات:

. (وحده)، فهي مصدر يلزم النصب على الحال كأنه في معنى (إيحاد)، جاء على حذف الزوائد، كأنك قلت: أوحدته بمروري إيحاداً في معنى: موحد، أي: منفرد، فإذا قلت: مررت به وحده، فكأنك قلت: مررت به منفرداً [١].

يقول الرماني: «وتقول: (مررت به وحده) فينتصب على معنى أفردته بمروري وحده، واختصصته بمروري وحده، ثم تحذف هذا الفعل؛ لأن وحده يقتضي الاختصاص به دون غيره، إذ فيه معنى التوحيد في هذا الوجه» [٢].

١ انظر: شرح المفصل، ١/ ٣٨٧

٢ الكتاب، ١/ ٣٧٣، حاشية ٤

وخصص المبرد للأسماء الموضوعة في مواضع المصادر، فذكر منها (وحد)، قال: «وذلك قولك: (مررت بزيد وحده) و(مررت بأخويك وحدهما) ... أمّا قولك: (مررت بزيد وحده) فتأويله: أوحدته بمروري إيحاداً، كقولك: أفردته بمروري إفراداً، وقولك (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب»[١].

وقد التزمت (وحد + الضمير) الثبات في كونها تلزم النصب على الحال مع أنها مضافة، يقول ابن يعيش: «واعلم أن (وحده) لم يستعمل إلا منصوباً إلا ما ورد شاذاً، قالوا: هو نسيج وحده، وعُيَيْر وحده، وجُحَيْش وحده»[٢].

ـ (طراً، قاطبةً، جميعاً) وكلها بنفس المعنى، وهي ألفاظ لا تتصرف، فلا تدخلها الألف واللام، جاء في الكتاب: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف [يقصد الجماء الغفير] وتكلّموا به على نيّة تكرار الألف واللام، وهذا جُعل كقولك: مررت بهم قاطبة، ومررتُ بهم طُرّاً، أي: جميعاً، إلا أنّ هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنّه ليس كلُّ المصادر بمنزلة العراك، كأنه قال: مررتُ بهم جميعاً، فهذا تمثيل وإن لم يُتكلّم به. فصار طرّاً بمنزلة (سبحان الله) في بابه؛ لأنه لا يتصرف كما أن (طرّاً وقاطبةً) لا يتصرّفان، وهما في موضع المصدر ولا يكونان معرفة»[٣].

ـ (كافة) وتلزم الحالية عند أكثر النحاة.

ـ ومن الأحوال ما رُكّب نحو: (أخولَ أخولَ) و(شذر مذر) و(شغر بغر) أي متفرقين، وهي تلزم الحالية في حال تركيبها، فإن خرجت عن الحالية تعينت الإضافة، وامتنع التركيب. وأمّا (شغر بغر) فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر؛ فلذلك لم يكن فيهما وفيما أشبههما إلا البناء، نحو: أيادي سبا، وبادي بدا[٤].

---

١ المقتضب، ٣/ ٢٣٩

٢ شرح المفصل، ١/ ٣٨٧، (نسيج وحده): مدح، وأصله أن الثوب إذا كان رفيعاً فلا يُنسج على منواله معه غيره، فكأنه قال نسيج إفراده، ويقال هذا للرجل إذا كان أفرد بالفضل. (عيير وحده، جحيش وحده): فهو تصغير عير وهو الحمار، والجحيش ولد الحمار، فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي، ولا يدخل في معونة أحد، ومعناه: أنه ينفرد بخدمة نفسه.

٣ الكتاب، ١/ ٣٧٦

٤ انظر: المقتضب، ٣/ ١٨٤، ٤/ ٢٩

ومثلها أيضاً قولهم: لقيته كفّةَ كفّةَ، وبيتَ بيتَ، فإنها تلزم الحالية في التركيب، فإن خرجت عن التركيب تعيّنت الإضافة، فتقول: (لقيته كفّةً لكفّةٍ)، أي: وجهاً لوجه، و(هو جاري بيته إلى بيتي)، والمعنى: وهو جاري دنوّاً[1]

◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈

هذا المفردات ملازمة للنصب على الحالية، كما أنها ملازمة لاختزال عاملها، وهي في ذلك شبيهة بقولك لمن أزمع سفراً أو أراد حجاً: (راشداً مهدياً)، وتقديره: اذهب راشداً مهدياً، فدلت قرينة الحال على الفعل، وأغنت عن اللفظ به، وأمثلة انتصاب الحال بعامل مضمر أكثر من أن تحصى، فهي جارية في كلامنا كثيراً، من ذلك:

مجموعة (أ):

. تقول لمن خرج إلى سفر: مصاحباً معاناً = سافر أو اذهب مصاحباً معاناً.

. تقول لمن قدم من حج: مأجوراً مبروراً = قدِمْتَ مأجوراً مبروراً.

. تقول لمن أنشد شعراً أو حدثك حديثاً: صادقاً والله = قاله صادقاً.

مجموعة (ب):

. مررت به وحده = اختصصته بمروري وحده.

. مررت بهم قاطبة، ومررتُ بهم طُرّاً، ومررت بهم جميعاً = اختصصتهم بمروري جميعاً.

ومع أن ثمّة تشابهاً بين المجموعة (أ) و (ب) إلا أن هذا التشابه لا يعدو أن يكون في الشكل المتمثل أمامنا، ذلك أن المجموعة (أ) قابلة للتحوّل من النصب إلى الرفع، وهو كما يقول ابن يعيش «جيداً عربياً»[2]، فتقول:

. راشدٌ مهديٌّ = أنت راشدٌ مهديٌّ.

. مصاحبٌ معانٌ = أنت مصاحبٌ معانٌ.

. مأجورٌ مبرورٌ = أنت مأجورٌ مبرورٌ.

. صادقٌ والله = أنت صادقٌ والله.

فالرفع في كل هذا جائز على إضمار مبتدأ، وهذا التحوّل محال في المجموعة (ب)، فهي مفردات ثابتة، غير متصرفة، قد لازمت النصب على الحالية. وأما ما جاء من المركبات الحالية فقد أفردنا لها حديثاً في المركبات.

---

١ انظر: المرجع السابق، ٤/ ٣٠

٢ شرح المفصل، ١/ ٤٠٠

ثانياً: ألفاظ لا تأتي إلا في مواطن خاصة

(أ) أسماء لازمت النفي

في العربية ألفاظ خاصة بالنفي، فلم تستعمل في الإثبات، منها[١] :

. (أحد، عَريب، ديّار، كرّاب، أرم، وكتيع، طوريّ) وكلها بنفس المعنى وهو (أحد)، فلا تقال بغير النفي، فتقول: (ما في الدار أحد)، و(ما في الدار عَريب)، فـ(أحد) بمعنى: إنسان، وهي غير (أحد) التي بمعنى (واحد) والتي تستعمل في الإثبات، وفي العدد، نحو: (قل هو الله أحد)، ونحو: (قال أحدهم)، (أحد عشر..)، فـ(أحد) اسمٌ بُني لنفي ما يُذكر معه، تقول: (ما جاءني أحد).

يقول سيبويه: «ولا يجوز أن تضعه [أي كلمة أحد] في موضع واجب، ولو قلت: كان أحد من آل فلان، لم يجز؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفياً عاماً»[٢].

ويقال: (ما بهذا الموضع كتيع) أي: أحدٌ، قال ابن عمرو بن معدي كَرِب:

وَكَمْ مِنْ غائطٍ من دونِ سَلْمى ... قليلِ الإنسِ ليس به كتيعُ[٣]

ويقال: (ما به أَرَمٌ) أي: ما به أحدٌ، فلا تستعمل إلا في الجحد (النفي) ، قال زهير بن أبي سلمى:

دارٌ لأسماء بالغَمْرين ماثلةٌ ... كالوَحْي ليس بها من أهلها أَرَمُ[٤]

ومثله:

تلك القرون وَرِثنا الأرضَ بعدَهمُ ... فما يُحَسُّ عليها منهُمُ أَرَمُ[٥]

ويُقال: (ما في الدار كرّاب) أي: أحد.

---

١ انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٣٨، ويُنظر: تاج العروس في المواد الآتية: (أحد)، (عرب)، (دير)، (كرب)، (أرم)، (كتع)، (بدد)، (جرم)، (عوض)، (قطط).

٢ الكتاب، ١/ ٥٤، ٥٥

٣ تاج العروس، مادة (كتع).

٤ تاج العروس، مادة (أرم).

٥ بلا نسبة في تاج العروس، مادة (أرم).

. (بدّ): ولا تستعمل إلا في النفي، نحو: (لا بد من كذا)، أي: لا محيد عنه، أو لا محالة، وقالوا: (ليس لهذا الأمر بدّ) أي: لا محالة، جاء في تاج العروس: «ولا يُستعمل إلا في النفي، واستعماله في الإثبات مُوَلّد»[١].

ويحللها النحاة كالآتي: (لا) نافية للجنس، و(بدّ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والمصدر المؤول بعدها من (أنّ) ومعموليها، أو من (أنْ) والفعل المضارع في محل جر بحرف الجر، تقديره: (من أو في)، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا)، نحو: (لا بدّ أنّ أخاك مسافر) أو: (لا بدّ أن يسافر أخوك)، أي: لا بدّ من سفره، وإن كان الخبر اسماً ظاهراً فذكر حرف الجر (من) واجب، نحو: لا بدّ من العمل الجادّ، أو: من عملٍ جادٍّ، ومثلها: لا شك، ولا ريب، ولا جرم، ولا محالة، ولا غرو...[٢] إلا أن هذه الكلمات غير ملازمة للنفي باستثناء (لا جرم).

. (لا جرم): وتأتي على (فَعَل) أو (فَعُلَ)، وقد يُقال: (لا جرَ) بحذف الميم لكثرة الاستعمال وهو قول الكسائي، كما هو في (حاشا . حاشَ)، وهي بمعنى: (لا بدّ)، ثم كثر استعمالهم إياه حتى تحوَّل إلى معنى القسم، قال الفراء: (لا جرم) كلمةٌ كانت في الأصل بمنزلة (لا محالة) و(لا بدّ)، فجرت على ذلك، وكثُرت حتى تحوّلت إلى معنى القسم، وصارت بمنزلة (حقاً)، فلذلك يُجاب عنه[٣].

قال ابن الأثير: (لا جرم) كلمة ترِدُ بمعنى تحقيق الشيء، وقد اختُلف في تقديرها فقيل: بمعنى (حقاً)، وقيل: جرمَ بمعنى: كَسَب، وقيل: بمعنى: وجبَ وحقَّ، و(لا): ردٌّ يُبتدأ بها كقوله تعالى: ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ الْنَّارَ﴾[النحل ٦٢]، أي: ليس الأمر كما قالوا، ثم ابتدأ وقال: وجب النار لهم.

ولم يرد استعمال (جرم) منفصلة عن (لا) في القرآن الكريم، وهذه بعض المواضع:

﴿لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ﴾[هود ٢٢]، ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾[النحل ٢٣].

. (عَوْض): وهي ظرف لاستغراق الزمن المستقبل، مثل: (أبداً)، تقول: (لا أفعل عَوْض)، وهي خاصة بالنفي بخلاف (أبداً) فإنها لا تختص به، بل هي تقع في الإثبات والنفي نحو قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[البينة ٨].

---

١ تاج العروس، مادة (بدد).

٢ انظر: الحمد، علي/ الزعبي، يوسف جميل: المعجم الوافي في النحو العربي، عمّان . الأردن، منشورات دائرة الثقافة والفنون، ١٩٨٤م. ص٢٧٤

٣ انظر: تاج العروس، مادة (جرم).

. (قَطُّ): وهي ظرف لاستغراق الزمان الماضي، مبني على الضم، تقول: (ما فعلته قطُّ)، أي: فيما مضى من حياتي، ولا يصح أن تقول: لا أفعله قطُّ، كما لا يصح أن تقول: ما فعلته أبداً، بل تقول: لا أفعله أبداً.

جاء في تاج العروس: «قال ابن كيسان: قطُّ وعَوْضُ، حرفان مبنيان على الضم، قطُّ لما مضى من الزمان، وعَوْضُ لما يستقبل...وهو مختص بالنفي» [١].

. (عاج) بمعنى: انتفع، وهو ملازم للنفي، فتقول: (ما عاج فلان بالدواء ولا يعيج به)، أي: ما انتفع ولا ينتفع، وما عاج بالماء، أي: لم يرْوَ به، وقد يستعمل في الإثبات قليلاً.

◈ ◈ ◈ ◈ ◈

الأسماء الملازمة للنفي: قراءة وتفسير

في ضوء ما تقدّم في خصائص حروف النفي، ومراتب النفي، نحاول في هذه الفقرة تفسير العلاقة القائمة بين الأسماء الملازمة للنفي، وحروف النفي، وننطلق في هذه الفقرة من ثلاثة منطلقات:

الأول: النفي صنو الإثبات، وفرع له، وملحق به على ما قرر الرضي، ويعدّ النفي أحد الأعمال اللغوية [٢]، بل هو أحد الأعمال الإنشائية، إذ يوسم بالحرف الذي يمثل دلالة إنشائية خالصة، ولأن النفي مُنطلَقُه الإثبات، لم يحتج الإثبات في اللغة إلى علامة، خلافاً للنفي الذي يحتاج إليها، ويوسم بها.

الثاني: ذكرنا فيما سبق أن الصدر هو موضع الإنشاء، ومعنى الإنشاء هو بالحروف غالباً [٣]، فحروف النفي تشكل قوة في الجملة الإنشائية.

الثالث: من أبرز المبادئ التي قامت عليها الدراسات اللغوية تطور الدلالة اللغوية عموماً من البسيط إلى المركّب، فتبدأ بالفونيم، ثم المورفيم...

وإذا كان الإثبات أصل في اللغة، والنفي فرع منه، فهذا يعني ضرورة أن ما نحن بصدده من أسماء لازمت النفي كانت في أصلها مثبتة، ثم جرى عليها نظام التغيير والتطور اللغوي، فأحالها إلى تراكيب منفية، إلا أن الغريب في مثل هذه التراكيب أنها لازمت النفي، فلم تعد تتصل بشكل أو بآخر بأصلها الإثباتي، بل لا يمكن أن تردّ ولو افتراضاً إلى أصلها الإثباتي

---

١ تاج العروس مادة (عوض).

٢ العمل اللغوي مصطلح فلسفي لغوي حديث، ويستعمله بعض الباحثين بمصطلح (المعنى المراد) أو (الإنشاء)، إلا أن هذه المصطلحات بمفهوم الدرس اللغوي الحديث جزء من العمل اللغوي، وأحد فروعه، فالعمل اللغوي:

أ. عملية إنجاز قول في مقام ما (أي عملية القول في حدّ ذاتها) ب. القوة اللاقولية (الإشارية بالعين أو اليد...)

ج. المعنى الذي يدرك من كلام المتكلم. د. إنشاء البنية النحوية في العملية القولية. (انظر: إنشاء النفي ١٥٦)

٣ يقول: «والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف» شرح الرضي ٤/ ٢١٤

أ. لا + { أحد/ عَريب/ كرّاب.... } (كلها بمعنى أحد)

. لا + بُدَّ

. لا + جَرَمَ (نخص هذا التركيب في ملازمته للنفي في الاستعمال القرآني)

. لا + (عَوْض)

. لم + قط

. (ما/ لا) + عاج، بمعنى: انتفع.

وبناء على التصور السابق، نسوق النموذجين الآتيين:

أ. لا بدّ من المحاولة

ب. بدّ من المحاولة

فلا يتصل النموذج (أ) مع النموذج (ب) بعلاقة النفي والإثبات باعتبار الأصل والفرع، فلا يقوم تقابل بين النفي والإثبات في مثل هذا التركيب، وإذا صحّ ذلك فهذا يعني أن الصلة بين النفي والإثبات لا تقوم في مثل هذه التراكيب، بخلاف ما هو في (ج) و (د):

ج. لا رجل في البيت.

د. رجل في البيت.

فالاستعمال اللغوي في (أ، ب) يفرض نفسه بقوة، فالنموذج (ب) يعدّ فاسداً عند النحاة بناءً على ما قرروه من وجوب ملازمته للنفي، ويستدعي ذلك بطبيعة الحال تغيُّراً ولو بسيطاً في أمرين:

الأول: في قانون الاستدعاء اللغوي، ذلك أن اللغة تسير وفق طبيعة خطّيّة[١]، والسابق هو عامل في اللاحق، ولكننا في هذه الألفاظ سنلحظ أن الاستدعاء سيكون عكسياً، فالاسم (بدّ) مثلاً يستدعي حرف نفي قبله، وبمعنى آخر: صار هناك تسلّطٌ من الأسماء على حروف النفي، وليس العكس، وفرق بين الأمرين.

. لا بدّ من المحاولة: تسلّط الاسم (بدّ) على حرف النفي.

. لم أكذب قطُّ: تسلّطَ الاسم (قطُّ) على حرف النفي.

وهذا يعني أن سير الجملة سيكون عكسياً (←——)، والتسلّط الذي نعنيه أن هذه الأسماء هي التي تطلب النفي، فلا يُتصوّر (بد) أو (أحد) أو (قطّ)... من غير نفي.

الثاني: في تصدير النفي، فالموضع القابل للملء بالحرف (صدر الكلام) في مثل:

أ. لا + { أحد/ عَريب/ كرّاب.... } (كلها بمعنى أحد)

. لا + بدّ

---

١ انظر: الألسنية العربية، ص٤٩

. لا + جرم (وإن كنّا نخص هذا التركيب في ملازمته للنفي في الاستعمال القرآني)

. لا + (عَوْض)

. (ما/ لا) + عاج، بمعنى: انتفع.

فمثل هذا التلازم بين حرف النفي وهذه الأسماء يلزم أن نتعامل معها ككتلة لغوية واحدة، وستأخذ هذه الأسماء خصائص حرف النفي في التصدير.

ومن الملاحظات التي نسجلها في هذا التلازم (الأسماء الملازمة للنفي):

١ . وجدنا أن (لا) أكثر هذه الحروف حضوراً، وهي تختص بالنفي، ولكنها تسير في حركة حرة بين الأسماء والأفعال، على خلاف بقية أحرف النفي، وربما هذا يدفعنا إلى القول بأن (لا) أصلٌ ل(لم، لن)، ف(لم) أصلها (لا)، ثم أُبدلت ألفها ميماً، كما أُبدلت نوناً في (لن) على رأي الفراء القائل بأن أصلها (لا)، ولكنّ الخليل يرى أن حرف النفي (لا) يتركب مع (أن) على النحو الآتي: (لا + أنْ) = (لن) نظراً إلى الشبه الحاصل بين (لن) من جهة، و(أن) المصدرية و (لا) النافية من جهة أخرى في المعنى والعمل[١]، وهو ما أيّده بعض المستشرقين الألمان من غير الإشارة إلى ما ورد عن النحاة والخليل في هذا الشأن[٢].

وبإننا نلمح من خلال التحليلات السابقة أن (لا) تؤدي دوراً محورياً في تشكيل حروف النفي، وإذا وسّعنا دائرة البحث في أدوات النفي الأخرى فإن ذلك سيدعم ما نذهب إليه، فثمّة خلاف في أداة النفي (لات) ، حيث يرى كثير من النحاة أنها مكوّنة من (لا) النافية، (تَ) التأنيث الزائدة، ويرى أبو عبيد القاسم فيما أورده الأنباري يقول: «التاء في (ولات حين) متصلة ب(حين)، لا ب(لا)... وحكى أنهم يزيدون التاء على (حين، وأوان، والآن) فيقولون: (فعلت هذا تحين، وتأوان كذا، وتالآن) أي: حين كذا، وأوان كذا، والآن»[٣]. وكذلك أداة النفي (ليس) موضع خلاف، فعلى اتفاق النحاة بأنها مركّبة، حيث يعود قسم منها إلى (لا) إلا أن القسم الثاني موضع خلاف، نتركه دون الخوض فيها.

---

١ احتجّ سيبويه لدفع هذا الرأي بامتناع تقدّم مكوّن من صلة (أن) عليها، وهو أمر ممكن مع (لن)، فلو كانت (لن) مركبة من (لا + أن) لانتفى ذلك معها، وهذا أمر موجود في الاستعمال (..زيداً أن أضر، زيداً لن أضرب)، وقد تابع النحاة رأي سيبويه متناسين مبدأ عامّاً يتواتر في مطارحاتهم مفاده أن الأدوات يحدث لها بالتركيب من الخصائص الدلالية والإعرابية ما لم يكن لها في الإفراد والبساطة، فإذا ما مثّلت (أن) المفردة حاجزاً يمنع مكوّناً تابعاً لها في صلتها من مجاورته بالتقدّم عليه فإنها بحكم التركّب في (لن) تدخل في نظام النفي تبعاً لما حدث فيها من دلالة وعمل جديدين، فيسقط وقتها ما تقتضيه مفردة ناصبة، فتكون (لن) حادثة في تصوّر الخليل بالتركّب في (لا + أن)، ثم يجري سبك المكوّنين في بنية واحدة بحذف الهمزة وحركتها، ثم بتقصير الحركة الطويلة. (الإشارات النحوية، ص٣٧٩)

٢ المرجع السابق، ص٣٨٠

٣ الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١٤

وكان للأزهر الزناد إشارات مهمة تمسّ هذه الفكرة، فكرة الدور المحوري الذي تشكله (لا) في تشكيل حروف النفي، حيث يرى أن «الحرف (لا) غير مختص بصيغة واحدة، وإنما يدخل على الماضي كما يدخل على المضارع، وهو يرفع الفعل المضارع فيفيد النفي، ويجزمه فيفيد النهي، فتكون العربية بذلك قد استوفت الإمكانيّات التي يوفّرها إجراؤه في النفي، ولذلك كان ظهور شكلين آخرين متولّدين منه هما (لم) و(لن). أمّا (لم) فمختصة بالنفي والجزم، وتختص (لن) بالنفي والنصب، فيكون بهذا الاختصاص قد استوفت العربية إمكانيّات الإعراب في الفعل المضارع، كلّ واحدة مقترنة بمعنى النفي الذي يفيده حرف مخصوص... وإجمالاً يمكن أن نفترض أن العربية قد خصصت للنفي شكلاً حرفياً قديماً هو (لا) من جملة ما خصصت للنفي[1]، والدليل على قِدَمه أنه غير مختص بقسم واحد من الكلام، فهو يدخل على الاسم كما يدخل على الفعل، وهو في الفعل غير مختص بصيغة دون أخرى، ثم إنه يرد للنفي والعطف نافياً كذلك..»[2].

فإذا ربطنا كل ذلك بما ذهبنا إليه سابقاً من أن (لا) تؤدي دوراً وسطاً في قوة النفي، فهي تقع بين (لن، لم) من جهة، و(لما، ما) من جهة أخرى، فإن ذلك يدفعنا إلى القول بأن أصل حروف النفي يبدأ ب(لا)، وربما هذا يفسّر جريانها بكثرة في أغلب الأسماء الملازمة للنفي كما استعرضناها سابقاً، إذ إن من أبرز المبادئ التي قامت عليها الدراسات اللغوية تطور الدلالة اللغوية عموماً من المفرد البسيط إلى المركّب المعقّد، ولما كان المكوّن (لا) في أصله البسيط أصلاً للحروف النافية، كان من البدَهيّ بروزُه من بين سائر المكوّنات النافية، وانتشاره في الأسماء الملازمة للنفي أكثر من غيره.

٢ . واستكمالاً لما بدأناه من أن اللغة تسير في تطورها من البسيط إلى المركّب، فإن ذلك يلزم أن نتناول اللام في أصلها الأحادي، كمكوّن أساسي في حروف النفي، حيث تجري اللام في معظم هذه الحروف، واللام في أصلها الأحادي من حيث وظيفتها النحوية يتحقق فيها التوكيد سواء في الإثبات أو النفي، فاللام الجارة في بعض أنواعها: كالزائدة للتوكيد[3] والجحود التي تفيد توكيد النفي أو الإنكار، ولام الأمر الجازمة، ولام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، واللام الواقعة في جواب لو ولولا والقسم....

---

١ تناول إسماعيل عمايرة لقِدَم النفي بـ(لا) في الساميات، حيث تقوم الأكادية على استخدام الأداة (لا)، وكذلك السيريانية التي تتكيء كثيراً على (لا) في النفي..(انظر: عمايرة، إسماعيل: خصائص النفي في الأفعال والأسماء، عمّان، دار حنين، ط٢، ١٩٩٢م. ص٥١ . ٥٤)

٢ الإشارات النحوية، ٣٨١

٣ يا بؤس للحرب التي وضعَتْ أراهطَ فاستراحوا

(مجزوء الكامل) والبيت لسعد بن مالك. (يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م، ٢/ ٧٩)

وربما دلالة اللام على التوكيد في أصلها الأحادي يؤهلها أن تجري في حروف النفي (لا، لم، لما، لن) بشكل انتظامي، وانصراف اللام عن (ما) ربما لما يحمل هذا المكوّن من صفة زئبقية في جريانه في غير النفي، فقد أشرنا إلى أن (ما) تجري في الأسماء والأفعال والحروف، وجريانها في الأسماء متنوع؛ فتأتي استفهامية، وشرطية، وموصولة، وتعجبية. وجريانها في الأفعال متنوع؛ فتدخل على الماضي والمضارع. وجريانها في الحروف متعدد؛ فتأتي للنفي، وزائدة، ومصدرية، وكافة.

ومع أن (لما) أيضاً تستعمل في غير النفي، فقد تأتي أداة استثناء في بعض الآراء[١]، كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق ٤]، وقد تستعمل ظرفية زمانية بمعنى (حين)، كقول عنترة:

لما رأيتُ القومَ أقبلَ جمعُهُم يتذامرون كَرَرْتُ غيرَ مُذمَّمِ[٢]

إلا أن الأمر مختلف عما هو الحال في (ما)، فـ(لما) مركبة من (لم + ما)، وانطلاقاً من المبدأ الذي جرى عليه النحاة من أن الأدوات يحدث لها بالتركيب من الخصائص الدلالية والإعرابية ما لم يكن لها في الإفراد والبساطة، فإنّ (لما) قد اكتسبت حركتها الحرة بسبب دخول (ما) عليها، والله أعلم.

واللام تسير باتجاهين متعاكسين: النفي وتأكيد الإثبات، فالنفي من خلال جريانها في حروفه: (لا، لم، لما، لن) و أدوات نفي أخرى (لات، ليس). أما تأكيد الإثبات فمن خلال مسارها في: اللام الجارة في بعض أنواعها: كالزائدة للتوكيد والجحود التي تفيد توكيد النفي أو الإنكار، ولام الأمر الجازمة، ولام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، واللام الواقعة في جواب لو ولولا والقسم.... ولما كان الإثبات أصل في اللغة، والنفي فرع منه، فقد احتاج النفي إلى مكوّن يوسم به، والمكوّن هو حروف النفي، وإذا كانت اللام تجري في كثير من المؤكدات الإثباتية، فإنها كذلك تجري في النفي، وبطبيعة الحال فإنها ستكون كذلك في الأسماء الملازمة للنفي، ويخرج من هذه المقولة المكوّن (ما) لِما ذكرنا من طبيعتها الزئبقية.

(ب) أسماء لازمت التعريف

في اللغة أسماء تقترن بأل التعريف اقتراناً لازماً، فلا تُستخدم إلا معها ولا يجوز إسقاطها، ومن هذه الأسماء:

---

١ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣١١، وقد وردت (لما) بمعنى (إلا)، حسب تفسير النحاة، في ثلاثة مواضع أخرى من القرآن الكريم، وهي: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [هود ١١١]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس ٣٢]، ﴿وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف ٣٥]، وقد فنّد عودة أبو عودة هذا التفسير، مجيء (لما) بمعنى (إلا) في بحث نُحيل إليه، إذ لا يتسع المقام لعرضه. (انظر: عودة، أبو عودة: لما بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد السابع والسبعون، الجزء الثاني، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ص٢٣٣ - ٢٧٦)

٢ ديوانه ص٢١٦

(١) **ألبتة:**

لا تستعمل إلا مقترنة بـ(أل)، وهو ما قرره سيبويه حين قال: «ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام»[١] واتبعه النحاة في ذلك[٢]، ولكن ابن منظور في لسان العرب قد استعملها نكرة، متبعاً الفراء في ذلك فيما نقله ابن برّي، فقال: «لا أفعله بتةً، ولا أفعله البتة، لكل أمر لا رجعة فيه، ونصبه على المصدر، قال ابن برّي: مذهب سيبويه وأصحابه أن البتة لا تكون إلا معرفة البتّة لا غير، وإنما أجاز تنكيرَه الفراءُ وحده، وهو كوفيّ»[٣]، وتحليل النحاة لها كالآتي:

. إعرابها: مصدر حُذف عامله وجوباً.

. التاء للوحدة وليس للتأنيث.

. أل: للعهد، أي: البتّة المعهودة، أي: القطعة المعهودة التي لا تردّد فيها.

وهي تفيد استمرار النفي المتقدم عليها، ولا تجيء في الإثبات مطلقاً، وتلزمها (أل) خلافاً للفراء، والأفصح في همزتها القطع.

ونلمس في هذه المفردة معنى التوكيد من خلال إفادتها القطع الذي لا تردد فيه، ويُضاف إلى ذلك ما تحويه من خاصية اختزالية من خلال إضمار فعلها.

(٢) **لفظ الجلالة (الله):**

وأل فيه لازمة لا تفارقه[٤]، وقد ذكر بعض النحاة أن الألف واللام في لفظ الجلالة للتعريف، قال الزجاجي: «..وكذلك قولنا (الله) عز وجل إنما أصله (إله) دخلت عليه الألف واللام للتعريف، وحذفت الهمزة. وقال سيبويه: أصله (لاه)، ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف»[٥].

ورأى آخرون أنه علم، والألف واللام فيه عوض من الهمزة. قال ابن السراج: «.. والألف واللام عوض عن الهمزة التي في (إله)، وهو على هذا عَلَم»[٦].

---

١ الكتاب ١/ ٣٧٩

٢ جاء في شرح التصريح، ١/ ٥٠٦: «و(أل) في (البتة) لازمة الذكر».

٣ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ): لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م. مادة (ب ت ت)، وكذا قال عبد القادر المكي في حاشيته على شرح التصريح (انظر: شرح التصريح، ١/ ٥٠٦)

٤ الكتاب، ١/ ١٩٥

٥ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ): كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م. ص٤٨، وانظر: شرح المفصل، ١/ ٣٤٣

٦ الأصول في النحو، ٢/ ١١٣

(٣) الآن:

وقد ذكر النحاة أن هذه اللفظة خالفت نظائرها من جانبين[١] :

أولهما: أنها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام. الثاني: أن الألف واللام دخلت على اسم مبني، ومما قرروه أن الألف واللام إذا دخلت على اسم مبني عاد معرباً مثل (أمس)[٢] .

وقد ذكر السيرافي أنها مبنية على الفتح، ونُقل عن المبرد قوله: «الذي أوجب بناءها أنها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة أو ألف ولام، فخالفت (الآن) سائر أخواتها الأسماء بأنها وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعاً واحداً، فبُنيت لذلك المعنى»[٣] ، ورأى ابن هشام أن «الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة؛ لأنها لازمة»[٤] ، ورأى ابن يعيش أن حرف التعريف لزمه لأنه معرفة به أبداً، قال: «والذي أراه أن تعريفه بما بما فيه من اللام الظاهرة، وأما لزومها فعلى حسب إرادة معنى التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام، فإنه لم تلزمهما اللام؛ لأنهما يستعملان معرفة ونكرة، فإذا أُريد به المعرفة البتة لزمت أداته»[٥] .

والذين يرون أن الألف واللام فيه للتعريف يرون أنها لتعريف الحضور، والذين يعدون الألف واللام زائدتين لا تفيدان التعريف يرون (الآن) معرفة؛ لأنه علم جنس للزمان الحاضر، وهم جمهور النحاة[٦] .

(٤) الأسماء الموصولة:

فمذهب النحاة أن الألف واللام فيها لازمتان لا تفارقان الموصول أبداً، قال الزجاجي في ملازمة الألف واللام للأسماء الموصولة: «...ولم تُسمع قط معرّاة منها، كدخولها على التي والذي واللذيْن واللتين واللاتي واللائي وما أشبه ذلك، فإن إجماع النحويين كلهم على أن الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف، ولم تعرَّ قط منها»[٧] .

---

١ انظر: نحلة، محمود أحمد: التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة، دار التوني، ١٩٩٧م. ص١٣٠

٢ الزجاجي، كتاب اللامات، ص٥٥، ٥٦

٣ السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. ١/ ١٧٩

٤ مغني اللبيب، ١/ ٥٠

٥ شرح المفصل، ٣/ ١٣٣

٦ التعريف والتنكير، ص١٣١

٧ كتاب اللامات، ٤٨

وقد خاض النحاة في بنية هذه الأسماء، فزعم ابن السراج أن أصل الذي عند البصريين هو (لَذِيَ) مثل (عَمِيَ)، ولزمته الألف واللام فلا تفارقانه[١]، وزعم السهيلي أن (الذي) تطورت عن (ذو) التي كانت وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس في نحو قولك: (جاء رجل ذو علم أو ذو مال)، وذلك أنهم أرادوا وصف المعارف بالجمل فقالوا: (هذا زيد ذو قام أبوه)، وهذه لغة طيء، وهي عنده الأصل، فلما رأواه اسماً وُصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها في الإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف، فصارت (الّذو)، ثم قُلبت الواو ياء؛ إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتقلب ياء، فلما انقلبت الواو ياء، والضمة كسرة، صار اللفظ (الذي)[٢].

وقد اختلف النحاة في تعريف الأسماء الموصولة، هل هي بالألف واللام وهو مذهب الزجاجي وأبي علي الفارسي، أو أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة[٣]، وذكر ابن يعيش أن المراد بهما لفظ التعريف لا معناه، وقال: والذي يدل على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران: أحدهما أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة، والأمر الثاني أن كثيراً من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة مثل (من) و(ما) و(أي)، فإذا ثبت أن الألف واللام هنا لا يفيدان التعريف كانت زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ، وذلك أن (الذي) وأخواتها مما فيه لام استخدمت توصُّلاً لوصف المعارف بالجمل، لكن لفظ (الذي) قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه، فيطابق اللفظ المعنى[٤]

(ج) أسماء لازمت النداء

قال السيوطي: «من الأسماء أسماء لازمت النداء، فلم يتصرّف فيها بأن تستعمل مبتدأ، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً، بل لا تستعمل إلا في النداء»[٥].

وهي قسمان[٦]:

---

١ انظر: الأصول في النحو، ٢/ ٢٦٢

٢ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١هـ): نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد البنا، دار الاعتصام، ص١٧٨، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ١٣٤

٣ انظر: حاشية الصبان، ١/ ١٨٣، ١٨٤

٤ شرح المفصل، ٢/ ٣٧٤

٥ همع الهوامع، ٢/ ٤٤، ٤٥ ، شرح الرضي ١/ ٤٣٠

٦ انظر: الكتاب ٢/ ١٩٨، حاشية الصبان ٣/ ٢٣٦، ٢٣٧، همع الهوامع، ٢/ ٤٥ ـ ٤٨

(١) مسموع:

- (**فُل**) للرجل، و(**فُلَة**) للمرأة، يقال: يا فُل، ويا فُلة، وملازمتها للنداء حال ترخيمه، وإلا فهو غير ملازم للنداء، فتقول: جاء فلانٌ، ورأيت فلاناً. وقد سُمع (فُل) مجروراً على الضرورة:

في لجّةٍ أمسِكْ فُلاناً عن فُلِ [١]

واختلف فيهما، فقيل: هما منقوصان من (فلان) و(وفلانة) فرُخّما، وقيل: هما كنايتان عن علم مَنْ يعقل.

. (**هناه**)، يقال للمنادى المصرّح باسمه في التذكير: يا هنُ، ويا هنان، ويا هنون. وفي التأنيث: يا هنَتْ، ويا هنَتَان، ويا هنَات.

. (**ملأم، ولُؤْمان، ونوْمان**)، وهي في نداء: كثير اللؤم، وكثير النوم، ولا يُقاس عليها، ولعدم تصرّف دلالتها وثباتها قالوا في الشعر:

إذا قلت: يا نومانُ لم يجهل الذي   أريدُ، ولم يأخُذْ بشيء سوى حِجْلِي

. ما جاء على صيغة (**مفعلان**) في المدح والذم، والغالب السبّ، وهو مسموع على الأكثر، لا يقاس عليه، والذي سُمع منه ستة ألفاظ: **يا مَكْرمان للعزيز المُكرم، ويا مَلأمان، ويا مخبثان، ويا مَلْكَعان، ويا مَطْيبان، ويا مَكذَبان**.

. ما جاء على صيغة (**فُعَل**) المعدول في سبّ المذكر، فلا يُقاس عليه، والمسموع منه: **يا لُكَع** [٢]، **يا فُسَق، يا خُبَث، يا غُدَر**، وهي معدولة عن: ألكع، وفاسق، وخبيث، وغادر.

. (اللهمّ)، وهي من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً، وشذّ استعماله في غير النداء، قال الأعشى:

كَحَلْفَة من أبي رِياحٍ   يَسْمَعُها لاَهُمَ الكبَارُ [٣]

فشذّ حذف أل التعريف منه، ولا يدخل عليها أداة النداء إلا عند الضرورة، وهو مذهب البصريين، كقول أميّة بن الصلت:

---

١ البيت: إذا عَصَبَتْ بالعَطَنِ المغَرْبَلِ   تدافَعَ الشيبُ ولم تقْتلِ

في لجّةٍ أمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٤٤١)

٢ وأما حديث: (لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لُكَع بن لُكَع) فليس هذا المختص بالنداء، ولا معدولاً؛ لأنه مصروفاً، فهو وصف كـ(حُطَم)، وأما قول الشاعر (البيت لأم عمران بنت الحارث):

يدعو سرّاً وإعلاناً ليرزقه   شهادةً بِيَدَيْ مِلْحادة غُدَرِ

فضرورة.

٣ ويروى: (اللهُمَ) و (لاهُهُ) مكان (لاهُم)، (المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣/ ١٧٨)

إنّي إذا ما حدثٌ ألما   أقول: يا اللهمّ يا اللهمّ

ولسيبويه والخليل مذهب آخر في هذا الاسم، فهي مع الميم بمنزلة الصوت، يعني غير متمكن في الاستعمال، ولذا فهي عندهما لا توصف، وقالا في قوله تعالى: (اللهمّ فاطر السماوات والأرض) إنه نداء آخر، أي: يا فاطر[١].

وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ، ومنصوب على الموضع، وجعلا: (فاطر) صفة له.

وقال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه، لأنه لم يُسمع فيه مثل: اللهم الرحيم ارحمنا، والآية ونحوها محتملة للنداء.

قال المطرزيّ: وقد يستعمل (اللهم) لغير النداء تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: (آللهُ أرسلك؟ قال اللهمّ نعم)[٢] ودليلاً على الندرة، كقول العلماء: (لا يجوز أكل الميتة اللهمّ إلا أن يُضطر، فيجوز)

. (أبتِ، أمتِ)، ذكرها الصبان في حاشيته، فقال: «هناك ألفاظ أخر تختص بالنداء كأبت وأمت»[٣].

(٢) مقيس: وهو ما جاء على صيغة (فَعَالِ) المعدول في سبّ المؤنث، نحو: يا لَكَاعِ، ويا خَبَاثِ، ويا فَسَاقِ، وهذا النوع مبني على الكسر لمضارعته (حذامِ) من جهة: العدْل، والتأنيث، والوزن.

◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈

معالجة هذه الألفاظ في العمل الإنشائي:

وذلك من خلال مقارنتها بالنداء بالأدوات على النحو المعهود في الكلام، فالنداء بوجه عام يمثل معنىً أساسياً عند النحاة، فهو ركن من أركان الكلام، وسيبويه يبيّن الوظيفة الخطابية للنداء فيقول: «أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تَدَعَه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كلام لك به تعطف المكلَّم عليك»[٤]، وهذا يعني أن النداء فاتحة كل تخاطب، أو قول، ينبه المخاطب للقيام بعملية الخطاب من خلال تعيين المخاطَب لا من حيث هو جثة في المكان، وإنما من حيث هو طرف التخاطب[٥]، فالوظيفة التي ينهض بها النداء أن يجعل المخاطَب مُقبلاً متيقظاً، منتبهاً، وبناءً على هذا التصور فإن أدوات النداء تعدّ

---

١ انظر: الكتاب، ٢/ ١٩٦

٢ جزء من حديث رواه البخاري في كتاب العلم، (باب ما جاء في العلم) حديث رقم ٦٢.

٣ حاشية الصبان ٢/ ٢٣٦

٤ الكتاب، ٢/ ٢٠٨

٥ انظر: الإشارات النحوية، ص٤٨٣

«أصلاً إشارياً تتجسد فيه المظاهر الأولية لنشأة الوظيفة التنبيهية، وليس من قبيل الصدفة أن يجعل سيبويه النداء أول الكلام»[١]، ولذا فإن النحويين يفسرون حروف المد في النداء بمظهرين: صوتيّ، ووظيفيّ، وكلاهما يصبُّ في ناتج واحد وهو التنبيه الذي ينجزه المتكلم؛ لأن النداء، في تصورنا، جزء من التنبيه الذي يعدُّ وظيفة أساسية في اللغة لتتم عملية التواصل مع الآخرين[٢]، ودليل هذه الصلة أن كلمة التنبيه كثيرة الدوران على ألسنة النحويين عند حديثهم عن النداء وأدواته، من يقرأ في باب النداء في كتاب سيبويه يجد أن كلمة (التنبيه) كثيرة الدوران في هذا الباب[٣].

ومرة أخرى، قلنا، إن النحويين يفسرون حروف المد في النداء بمظهرين: صوتيّ، ووظيفيّ على النحو الآتي:

. أما الصوتي: ذلك أن حروف النداء تُلازِمُ المد في أغلبها: (يا، أيْ، أيا، هيا) ويتراجع هذا الامتداد الصوتي في الهمزة، والتلازم المديّ لهذه الحروف حاصل؛ «لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها»[٤]، ويوضح الفارابي خصائص حروف النداء فيقول: «وإنما يكون حرفاً من الحروف المصوّتة التي يمكن أن يُمدّ الصوت بها إذا احتيج به إلى ذلك لبعد المنادى أو الثقل في سمعه أو لشغل نفسه بما يذهله عن المنادي»[٥].

المنادي»[٥].

. وأما الوظيفي فبرفع الصوت بالاسم المنادى، للتوجّه إليه وقصده.

وإذا كان الأمر كذلك في النداء بوجه عام، فإنه ينسحب أيضاً على ما نحن بصدده باعتباره جزءاً منه، بل هو أصل مُتجذّرٌ فيه، فمن الثابت **أن للنسق** الذي تجري فيه هذه الألفاظ (وهو النداء هنا)، مع ربطه بدورانها في فلك المستويات اللغوية (النحوية، أو المعجمية، أو الصرفية، أو الدلالية)، **دوراً** في تحديد وضبط المعالَجة الوظيفية للعناصر المكوّنة لها (وهي هنا: أداة النداء + المنادى)، فإذا كانت اللغة ذات مراتب دلالية متفاوتة، والجملة هي الوحدة الدلالية الصغرى لها، فإن الجملة كذلك ذات مراتب دلالية لا تتساوى فيها جميع العناصر المكوّنة لها، فنحن . إذن . إزاء مقارنة بين نوعين من الألفاظ:

---

١ المرجع السابق، ص٤٨٤

٢ للتنبيه في العربية صلة بأساليب كثيرة، لعل أبرزها: النداء، والدعاء، والتوكيد، والإشارة، والاستفهام. (انظر حول هذا الموضوع بحث: محمد، عبد الفتاح: التنبيه في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٢٥، العدد٦١، ٢٠٠١م، ص١١ وما بعدها)

٣ انظر مثلاً: الكتاب ٢/ ٢١٨، فقد ذُكرت كلمة (تنبيه، أو نبّه..) ثلاث مرات.

٤ شرح المفصل، ٥/ ٤٨

٥ الفارابي: كتاب الحروف، ص١٦٢

الأول: ألفاظ تسير في حركة حرة، فتقع تارة في حيّز الرفع، وتارة في حيّز الجر، وأخرى في حيّز النصب، والنداء منها، وهو شائع وكثير في اللغة.

الثاني: ألفاظ تسير في حركة مقيّدة، فلا تقع إلا في النداء.

وإذا كنا نرى في الألفاظ التي لزمت النداء أنها تنضبط في المتَّجه النحوي والدلالي بشكل خاص، فهذا يعني أن وظيفة هذه الألفاظ تصبح أكثر خصوصية عن سائر الأسماء التي تخضع لقانون النداء تارة، ولغيره تارة أخرى، كما تخضع للقانون الذي سميناه سابقاً: نزعة الألفاظ المخصوصة إلى معانٍ مخصوصة، فتصبح هذه الألفاظ عَلَماً في بابها، وكل ما ينشأ عن النداء من وظائف تخاطبية، تنبيهية، يصبح أيضاً علماً لهذه الألفاظ.

وإذا تجاوزنا خلاف النحاة في مسائل النداء[١]، إذ ليس من صميم بحثنا، سنجد أنّ سيبويه يأخذ بعين الاعتبار كثرة الاستعمال اللغوي، ويجعل منه مسوّغاً في احتزال أداة النداء أولاً، وفعل النداء (أنادي، أدعو) ثانياً، فهو احتزال مركّب، فإذا كان النداء إنشاء ينجزه المتكلم مباشرة لتنبيه الطرف الآخر، إلا أننا نجد أنّ النحاة في تفسيرهم لنصب الاسم المنادى قد أحالوه إلى تركيب خبري، فالرأي الشائع في ذلك هو رأي سيبويه والبصريين، إذ جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به على تقدير (أدعو) أو (أنادي)، مما دعا بعض الدارسين إلى الاعتراض على ذلك[٢]؛ لأنه يحيل التركيب من إنشائي إلى خبري، والحقيقة أنه أمر سبق النحاة لعرضه ومناقشته[٣]، والأمر، في رأينا، أبسط من أن يُعترض عليها، ذلك أن النحويين أنفسَهم قرروا أن «ذلك على جهة التمثيل والتقريب؛ لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر»[٤]، إذ يستحيل في العملية التخاطبية تحقيق المعنى الإنشائي باستخدام فعل يعوّض عن أداة النداء، وإن كان يؤدي المعنى ذاته، وقد صور بعضهم هذه الاستحالة تصويراً طريفاً، يقول ابن الخشّاب: «ولِأنّ هذا الفعل لا يمكن تمثيله وهو باقٍ على معناه، شبهّه بعضهم بجذر عشرة إذ كان جذرها لا يمكن النطق به»[٥]، وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى فاعلية الحرف في التركيب، لا سيما إن كان له صدر الكلام، وهو ما عرضناه في ألفاظ الصدارة، فإذا

---

١ ثمة خلاف بين النحاة في تفسير نصب المنادى، أهو الأداة وهو رأي المبرد، أم الفعل المتروك إظهاره وهو رأي سيبويه.

٢ منهم مهدي المخزومي، ففي استبدال (أدعو) بأداة النداء (يا) في قولنا (يا عبد الله) يصبح الكلام (أدعو عبد الله)، يقول المخزومي: «ألسنا نحسُّ بأن هذا الكلام عاد ولا أثر فيه لتنبيه أو نداء؟ أولم يَعُدْ الكلام خبراً بعد أن كان إنشاء» (المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه، صيدا ـ بيروت، منشورات المكتبة العصريّة، ط١، ١٩٦٤م. ص٣٠٣)

٣ انظر: شرح المفصل ٥/ ٥١

٤ وهو كلام السيرافي، الكتاب ٢/ ١٨٢

٥ ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق: علي حيدر، ص١٩١، ١٩٣، ذلك أن جذر الرقم عشرة لا نهائي.

علمنا بأن أحرف النداء له حق الصدارة في الكلام، فإن هذا يعني أنها ستغيّر في معنى الكلام، وتؤثر في مضمونه؛ لأن «كل ما يغيّر معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر»[١]، والكلام حتماً سيكون إنشاء؛ لأن «والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف»[٢]، فالوظيفة التي يُبنى التصدير عليها إنما هي وظيفة تخاطبية، ترتبط إلى حدٍّ كبير بالإبانة عن المقصد، وإمداد المخاطب بخبر أو إعلام، ووضحنا الوظيفة التنبيهية للنداء، والتي أشار إليها سيبويه.

وفي عرضنا لمجموعة من الألفاظ التي لازمت النداء، فإننا إزاء حيّزٍ من التراكيب لها خصائص مستقلة، تؤدي أدواراً مختلفة في الكلام على مستويات مختلفة، نلخصها بالآتي:

. المستوى التخاطبي: لما ذكرناه من أن النداء فاتحة كل تخاطب، أو قول، ينبه المخاطب للقيام بعملية الخطاب من خلال تعيين المخاطَب لا من حيث هو جثة في المكان، وإنما من حيث هو طرف التخاطب.

. المستوى الدلالي: ويتحقق في أمرين:

الأول: من خلال ما تمثله ألفاظ الصدارة من تحويل الكلام من خبر إلى إنشاء.

الثاني: استقلال هذه الألفاظ بالنداء، ونزعتها إلى معانٍ مخصوصة.

. المستوى المعجمي: من خلال عدم تصرف ألفاظ النداء.

. المستوى التركيبي: وفي اعتقادي أن اتحاد أحرف النداء بما تمثله من قوة في تغيير معنى الكلام، مع ألفاظ لازمت طريقاً واحداً، سيجعل منه تركيباً له قوة دلالية لا نجدها في تراكيب النداء الأخرى التي تسير عناصرها في حركة حرّة باختلاف التراكيب التي توضع فيها.

(د) ما جاء في التوابع و ظاهرة الإتباع

(أولاً) ألفاظ لا تأتي إلا تابعة:

هناك ألفاظ في العربية لا تأتي إلا تابعة، فلا تأتي مستقلة وإن اختلف التركيب، فمن ذلك[٣]:

١ . (عَوْلَك) في قولهم: (ويلَك وعَوْلك)، فإن (عَوْلك) لا يكون مفرداً، ولا يكون تابعاً إلا بـ(ويلك)، قال سيبويه: «وهذا حرف لا يُتكلَّم به مفرداً إلا أن يكون على (ويلك)، وهو قول: ويلك وعولك، ولا يجوز عَوْلك»[٤]، ونحوه: ويلةٌ، وعولةٌ، وويلٌ، وعولٌ.

---

١ انظر: شرح الرضي، ٤/ ٣٣٦

٢ المرجع السابق، ٤/ ٢١٤

٣ انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٣٩، ١٤٠

٤ الكتاب، ١/ ٣١٨

٢ . (ينوؤك) في قولهم (يسوؤك وينوؤك)، فلا تقول: (ينوؤك) بل لا بدّ أن تجعلها تابعة بـ(يسوؤك)، قال سيبويه: «ولا تقول (عولةٌ لك) إلا أن تكون قبلها (ويلةٌ لك)، ولا تقول: (عولٌ لك) حتى تقول: (ويلٌ لك)؛ لأن ذا يتبع ذا كما أن (ينوؤك) يتبع لـ(يسوؤك)، ولا يكون (ينوؤك) مبتدأ» [١] .

٣ . (مريئاً) في قولهم: (هنيئاً مريئاً)، فلم تستعمل (مريئاً) إلى تابعة لـ(هنيئاً) [٢] ، وهكذا جاءت عند سيبويه [٣] .

٤ . (سعديك) في قولهم: (لبيك وسعديك)، فلا يستعمل (سعديك) إلا بعد (لبيك).

٥ . ألفاظ التوكيد [٤] : (أكتع، كتعاء، أكتعين، كتع)، و(أبصع، بصعاء، أبصعين، بصع)، و(أبتع) ولا تقع إلا بعد (أجمع)، فلا تتعدى هذا الترتيب بتقديم أو تأخير، أو بحذف بعضها، فيقال:

. جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع . والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء

. والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون . والهندات كلهنّ جمع وكتع وبصع

فلا تقول: جاء القوم أبتعون، ولا جاء القوم أكتعون. كما لا تجيء مستقلة بلا إتباع، غير أنه وردت (أكتع) في الشعر مفردة، قال الشاعر:

يا ليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعاً.

٦ . الألفاظ المؤكدة المشتقة من اسم المؤكد نحو: (ليل أليل، وليلة ليلاء، ويوم أيوم) إذا كان الليل أو اليوم صعباً شديداً، و(دهر أدهر، وداهية دهياء، وجاهلية جهلاء) ونحوها مما يفيد توكيد ما قبله، وهي من قبيل الصفات المؤكدة [٥] .

٧ . ألفاظ الاتباع سواء أكان لها معنى، أم لم يكن، وذلك نحو قولهم: عطشان نطشان، وجائع نائع، وحسن بسن قسن، وسمج لمج، فكلمات الاتباع هذه وأشباهها لا تفرد، بل تقال مع ما قبلها [٦] ، ورُوي أن بعض العرب سُئل عن ذلك، فقال: هو شيء نتدُ (نؤكد) به كلامنا.

---

١ المرجع السابق، ١/ ٣٣٢

٢ انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٤٨٢

٣ انظر: الكتاب، ١/ ٣١٦

٤ انظر: حاشية الصبان، ٣/ ١١١، ١١٢

٥ انظر: المزهر في علوم اللغة، ١/ ٢٤٦، ٢٤٧

٦ انظر: المرجع السابق، ١/ ٤١٥، ٤٢٤

وهذا الأسلوب من أساليب العربية، وعرفته أمم شرقية أخرى كالفرس[١]، ومعروف أيضاً في وقتنا الحاضر، فيقولون: هذا المال لك حلالٌ زلالٌ، وبيت فلان سيّاح نيّاح، إلى غير ذلك، وقد أفرد له بعض العلماء رسائل ومؤلفات، كما هو الحال عند ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) والسيوطي في كتابه: (الأشباه والنظائر)، ولم يتفقوا على تعريف واحد، إلا أنها اجتمعت في التعريف الآتي:

«الإتباع: أسلوب من أساليب الكلام، يقوم على طرفين، هما التابع والمتبوع، ويربط بين الطرفين التزام بحرف في آخر كل طرف، وبوزن يتساوى فيه الطرفان، ويغلب أن يكون طرفاه اسمين لا فاصل بينهما، وأن يكون الثاني كلمة لا معنى لها، حتى يكون الأسلوب أدخل في باب الإتباع، على أنه قد يكون للتابع معنى بنفسه في نفسه، وهو عندئذٍ يفيد تقوية المعنى»[٢].

(ثانياً) ألفاظ لا تأتي إلا متبوعة

وهناك ألفاظ في العربية لا تأتي إلى متبوعة، وذلك مثل[٣]:

. (أيّ) في النداء والاختصاص، فإنه لا يصح السكوت عليها حتى تأتي بتابعها، فتقول: (يا أيها الرجل)، و(نحن أيها العلماء ورثة الأنبياء).

. و(مَنْ، ما) النكرتين الموصوفتين، وتقدّر بـ(شيء)، نحو: مررت بمن صالحٍ، ومررت بما معجبٍ لك، فـ(من) معناها: ذات عاقلة، و(ما) ذات غير عاقلة، قال حسّان بن ثابت:

فكفى بنا فضلاً على مَن غيرِنا   حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا[٤]

ويقول الفرزدق:

إنّي وإيّاك إذ حَلّتْ بأرحلِنا   كَمَنْ بِواديه بعدَ المحلِّ ممطورِ[٥]

أي: كشخص ممطور بواديه.

وأما (ما) كقول الشاعر:

---

١ انظر: الثعالبي، أبو منصور (ت٤٢٩هـ): فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: خالد فهمي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م. ٢/ ٦٤٦

٢ ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ): الإتباع والمزاوجة، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥م. (مقدمة المحقق ص٢٧، ٢٨)

٣ انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص١٤٠، ١٤١

٤ مغني اللبيب، ١/ ٣٦٤، ويُروى برفع (غير) فتكون (من) حينئذ موصولة، والتقدير: على الذي هو غيرُنا.

٥ المرجع السابق، ١/ ٣٦٥

لِما نافعٍ يسعى اللبيبُ؛ فلا تكن لشيءٍ بعيدٍ نفْعُهُ الدّهرَ ساعياً[١]

أي: لشيء نافعٍ، وقول الآخر:

رُبّما تكره النفوسُ من الأمـ ـر له فَرْجةٌ كحَلِّ العِقالِ

أي: رب شيء تكرهه النفوس[٢].

فلا يصح السكوت عليهما، يقول سيبويه: «وكذلك (مَن وما) إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرَد بهما خِلْويْن شيءٌ فلزمه الوصفُ كما لزمه الحشوُ، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثم كان الوصفُ والحشوُ واحداً»[٣]، ويعني بالحشو والصلة إذا كانت (مَن وما) اسمين موصولين، فإذا كانتا نكرتين احتاجتا إلى الصلة.

. ومن ذلك (الجماء الغفير) فإن الجماء لا تأتي مفردة بل لا تأتي إلا متبوعة بالغفير، قال سيبويه: «ومثل ذلك الجماء الغفير، فالغفير وصف لازم وهو توكيد؛ لأن الجماء الغفير مَثَل، فلزم الغفير كما لزم (ما) في قولك: إنك ما وخيراً»[٤].

. (إِي) بالكسر والسكون، حرف جواب بمعنى (نعم)، ولا تقع عند الجميع إلا متبوعة بالقسم[٥]، نحو: إي والله، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[٦].

الإتباع الثابت والتوابع الحرّة:

والإتباع بالمفهوم الذي ذكرناه في النقطة السابعة من (أ)، ليس إلا جزءاً من الظاهرة التي نحن بصددها، ذلك أن هذا المفهوم، في تصورنا، يتسع ليشكّل بنية ثابتةً في النحو العربي، فالاسم المعرب التابع هو الذي يتغيّر بتغيّر متبوعه رفعاً، ونصباً، وجراً، ولذا فإن خبر المبتدأ لا يعدّ تابعاً مع أنه يؤدي الوظيفة ذاتها من حيث وَسْم مسبوقه بالصفة، أضف إلى أنه قد يتقدم على مبتدئه في بعض مواضعه مع احتفاظه بوظيفته النحوية.

وبصفة عامة فإن علاقة التابع مع متبوعه علاقة انفصال (عدم تلازم)، فيمكن أن يستغني المتبوع عن التابع، وربما هذا ما يفسر إمكانية الفصل بينهما:

---

١ السابق، ١/ ٣٢٨

٢ ويجوز أن تكون (ما) هنا كافة. انظر: السابق، ١/ ٣٢٨

٣ الكتاب ٢/ ١٠٦

٤ الكتاب ٢/ ١٠٧

٥ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٨٠

٦ يونس ٥٣

قرأت خبراً في صحيفة اليوم ساراً

متبوع فاصل تابع

←

والتابع مع متبوعة له مسار ثابت من اليمين إلى الشمال، كما هو في إشارة السهم، فلا يتقدم التابع على متبوعه، وإن تقدم تغيّرت الوظيفة الإعرابية والدلالية، فقد ينتقل النعت النكرة المخصِّص إلى وظيفة الحال عند تقدّمه على منعوته المتبوع، نحو[١] :

(أ) لميّةَ طَلَلٌ مُوحشٌ

علاقة تبعيّة: النعت (موحش) مع المنعوت (طلل). } تغيّر في الحكم الإعرابي من الرفع في(أ) إلى النصب في (ب)

(ب) لميّةَ مُوحشاً طَلَلٌ

امتناع التبعيّة: (موحشاً): حال/ (طلل): مبتدأ مؤخر.

وفي العطف مثلاً:

(أ) وصل محمد و خالدٌ

متبوع تابع

(ب) وصل خالدٌ و محمدٌ

متبوع تابع

} تغيّر المعنى ف(محمد) في (أ) وصل أولاً، أما في (ب) فالعكس. ومع أن الحكم الإعرابي واحد إلا أن الوصف الإعرابي مختلف، حيث تحوّل المتبوع (محمد) في (أ) إلى تابع في (ب)، وكذا الأمر في المكوّن (خالد).

إن المعالجة السابقة لا تمنع أن يكون التابع مُتّحداً مع متبوعه، بل يعدّان معاً عنصراً نحوياً مركّباً، فلا نتصور نعتاً من غير منعوت، أو بدلاً من غير مبدل منه، أو عطفاً من غير معطوف...، وتأثر التابع بمتبوعه الإعرابي دليل ذلك التوحّد بين المكوّنين، فالإعراب عملية تحليل نحوي للكلام من خلال توزيع كل كلمة في بابها لاختبار انسجامها معه أو عدمه من حيث الشكل والمعنى، وهذا يعني . على حدّ تعبير اللسانيين . « أن الخانة هي الموقع العميق للكلمة، فالكلمة من ظواهر البنية السطحية، والخانة من بواطن الموقع العميقة، والأصل في الإعراب تساوي بنية السطح مع موقعها العميق»[٢]، كما أن الأصل ثبات الخانة المتمثلة بالأبواب النحوية من مبتدأ وخبر، وفاعل ومفعول...، وتغيّر البنية السطحية المتمثلة بمفردات اللغة، ليصبح بإمكان القواعد المحدودة إنتاج جمل لا محدودة حسب التوليديين، كما سيأتي في تحليل النموذج (أ)، وهذا يتماشى مع طبيعة النحو العربي، ففي الجملة: (وصل المسافر) يصنّف المكوّن (وصل) في خانة

---

١ انظر: الملخ، حسن: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، عمّان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٧م. ص٣٦

٢ التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٩٠

الأفعال الماضويّة، والمكوّن (المسافر) يصنّف في خانة الفاعلية، إلا أنهما قابلان للاستبدال مع مكوّنات لغوية أخرى ضمن الخانة/ الباب النحوي الذي جريا فيه، حيث يمكن أن نقول:

خانة الفعل الماضي	خانة الفاعلية
وصل	المسافر
جلس	الضيف
انهزم	العدوّ

ولَإن كنا نلمس توحّد التابع مع المتبوع، وطلب الأول للثاني، حيث لا نتصور تابعاً من غير متبوع، فإن هذا التصوّر يزداد ثباتاً في ما نحن بصدده، والاختلاف كبير بين التوابع باعتبارها ظاهرة عامة في العربية، واعتبارها ظاهرة خاصة يشكل بنية ثابتة في النحو العربي.

إلا أن التوابع بوجه عام، شأنها شأن النحو العربي، لا تخضع لجدول توزيعي صارم، ذلك أنها تملك القدرة على التبادل مع عناصر أخرى في جدول عامودي، وهذا التبادل قابل للتحقق على مستوى التابع والمتبوع، ففي جملة:

. النموذج (أ): (المتنبي والبحتري شاعران كبيران)

تنتظم هذه الجملة في البناء النحوي المكوّن من: مبتدأ + حرف عطف + اسم معطوف + خبر + نعت

ويحتلّ هذا البناء مكوّنين من التوابع هما (العطف والنعت)، إلا أن هذين المكوّنين يمكن أن يتبادلا مع مكوّنات أخرى في المستوى المعجمي، وفق النظام النحوي نفسه، فتقول:

		خانة التابع/ المعطوف				خانة التابع/ النعت
المتنبي	+ و +	أبو تمام أبو نواس أبو فراس	+	شاعران	+	عظيمان مُجيدان مشهوران

فالمحور العامودي (المستوى المعجمي) يقوم على أساس احتمالية التبادل مع عناصر معجمية أخرى وفق النظام النحوي الموجود في التركيب، بشرط أن تحمل الخصائص الدلالية ذاتها، وفي مثل هذا التركيب فإن النظام النحوي يتيح للمستوى الدلالي فرصة في تقديم جمل لا حصر لها، وبعبارة أخرى، إن مثل هذه الجمل تقوم على أساس أن «النظام اللغوي يقوم على عمل المستوى التركيبي في المستوى الدلالي»[١]، ويظل البناء مرتبطاً بالمجال الدلالي، «كما أن عناصر هذا النوع من البناء تستجيب وبشكل

١ ملاحظات حول التراكيب المسكوكة في اللغة العربية، ص٢٩

عادي لسائر التغيرات المورفوتركيبية من تقاليب وحركات إعرابية وأدوات تعريف وغيرها»[١]، ولا يؤدي ذلك إلى تغيير في المجال الدلالي.

أما التوابع الثابتة، فالأمر مختلف، فالمكوّنات الاسمية فيها سيكون لها موقعٌ ثابتٌ لا تقبل الخضوع لجدول توزيعي مع وحدات اسمية أخرى في المحور العامودي، بل ترتبط وبشكل تلازمي مع المكوّن السابق لها (المتبوع)، وهي كالآتي:

. النموذج (ب):

ويلك	+	و	+	عَوْلك	جدول توزيعي (ثابت) لا يقبل التبادل مع عناصر اسمية أخرى
يسوؤك	+	و	+	ينوؤك	
هنيئاً	+	و	+	مريئاً	
لبيك	+	و	+	سعديك	

والنموذج (أ) مع النموذج (ب) يمثلان (تحوّل/ ثبات) العنصر الاسمي في مستويين: المعجمي، والنحوي.

. أما المعجمي: حيث يقبل النموذج (أ) إجراء احتمالات تبادلية مع عناصر اسمية أخرى، وأما النموذج (ب) فلا يقبل التبادل مع عناصر معجمية أخرى، لذلك فقد وُسم بالثبات المعجمي.

. وأما النحوي: فقد جاءت في النموذجين تابعة، والفرق بينهما في ذلك، أن العناصر (عوْلك، ينوؤك، مريئاً..) لا تطلب إلا عناصر كلميّة ثابتة، أي أن المتبوع ثابت، لذلك فقد صارت مع متبوعها وحدة كلمية واحدة لا تتغيّر.

وليس من نافلة القول أن نشير إلى أن القوة التبعيّة في هذا النمط تتكثّف في التابع، لا المتبوع، وهذا يعني أن قانون الاستدعاء سيجري هنا بشكل عكسي كما هو في السهم (⟵) فالتابع هو الذي يطلب المتبوع.

وما قدمناه يجري على الشق الأول من هذه الدراسة (ألفاظ لا تأتي إلا تابعة)، وأما الشق الثاني (ألفاظ لا تأتي إلا متبوعة) فسيكون هناك اختلاف على مستوى الإجراء، وهو كما يلي:

١ . القوّة التبعيّة في هذا النمط تتكثّف في (المتبوع)، فهو الذي سيطلب تابعاً:

أيّ	+	صفة
(مَنْ/ ما)	+	صفة
الجمّاء	+	صفة
إي	+	قسم

١ المرجع السابق، ص٢٩

٢ . إن الجملة النمطية تجري وفق قانون التبادل، وما قدمناه سابقاً في نموذج (المتنبي والبحتري شاعران كبيران) يوضح ذلك، حيث يجري تبادلاً بين ما هو موجود مع عناصر اسمية أخرى لها نفس الخصائص الدلالية، سواء في التابع أو المتبوع، وكان حديثنا آنذاك عن التابع، ولا يختلف الأمر كثيراً هنا، إلا أن ما يُضاف هنا أن قانون الاستدعاء يجري بشكل منتظم، مع إشارة السهم (←——)، حيث إن المتبوع هو الذي يستدعي تابعاً.

(هـ) ألفاظ أخرى لا تقع إلا في مواطن خاصة

هناك ألفاظ أخرى لا تقع إلى في مواطن خاصة، لا تنتظم في باب واحد، آثرنا أن نجمعها معاً تحت هذا العنوان، وسنعالج كلاً منها على حدة، وهذه الألفاظ هي:

(١) لات:

ولا تستعمل إلا مع الحين[١]، فلا تستعمل في غيره، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص ٣]، ونحو: (ندم البغاة ولات ساعة ندم).

البنية والدلالة:

اختلف النحاة في حقيقتها (لات) وعملها، كما اختلفوا في بساطتها وتركيبها، وفي نوعها وأصلها، على النحو الآتي[٢]:

⇦حقيقتها:

. اعتبرها بعضهم كلمة مفردة، فعلاً ماضياً، ثم انقسم أصحاب هذا الرأي في أصلها، فهي عند البعض من (ل ي ت) أو (أ ل ت)، بمعنى: نقص، من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾[الحجرات١٤]، ثم استعملت للنفي كما أن الفعل (قلّ) كذلك.

. واعتبرها آخرون كلمتان: (لا النافية + تاء لتأنيث اللفظ) كما في (ثمّت، وربّت) وحرّكت لالتقاء الساكنين، ثم قالوا: إمّا لتأنيث الكلمة، أو لمبالغة النفي، كما في (علّامة)[٣].

. ومذهب ثالث اعتبر (لا نافية + تاء زائدة في أول الحين)[٤].

. وفي دراسة مقارنة لإسماعيل عمايرة لبعض الأدوات في ضوء اللغات السامية، يرى أن (لات) أصلها (أيت) وهو فعل يدل على الوجود، فإذا قلنا: (لا أيت)، كأنما قلنا: (لا يوجد)[٥].

---

١ انظر: الكتاب، ١/ ٥٧

٢ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣٣٤ وما بعدها، الجنى الداني ٤٨٥ وما بعدها.

٣ شرح الرضي، ٢/ ١٩٧

٤ استدل أبو عبيدة بأنه وجدها في مصحف عثمان، رضي الله عنه، مختلطة بـ(حين) في الخط: (ولا تحين مناص).

٥ انظر: عمايرة، إسماعيل أحمد: بحوث في الاستشراق واللغة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م. ص٥٧

⇦ عملها:

. أنها لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حُذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وقُرئ في الآية بالوجهين: (ولات حينَ مناص) أي: لا أرى حينَ مناص، وقراءة (ولات حينُ مناص)[١] أي: ولات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم، وهو رأي الأخفش[٢].

. أنها تعمل عمل (إنّ)، والتقدير في الآية يكون: ولات الحينُ حينَ مناص، فاسم (لات) محذوف، و(حينَ) خبرها.

. أنها تعمل عمل (ليس) وهو قول الجمهور.

وفي كل ما سبق يُلتزم حذف أحد الجزأين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، وهي في كل هذا لا تستعمل إلا مع الحين.

ويبدو أن اعتبار فرضية التركيب أقرب ما تكون إلى حقيقة هذا المكوّن، ولكننا نطمئن إلى نوع آخر من التركيب يختلف قليلاً عما يراه النحاة، فقد ذهب المستشرق (ج. بارت) إلى أن (لات) تتكون من:

(لا النافية + العنصر الإشاري)[٣]

والجديد في هذا الرأي اعتبار التاء عنصراً إشارياً، لا زائداً، للتأنيث كما ذهب النحاة، وهذا العنصر الإشاري ثابت ملازم للنفي، والتركيب يصبح على النحو الآتي:

(ولا + تَ + ∅ + حين + مناص)

(مُشار)

(نفي + إشارة ثابتة + عنصر ثابت (الحين) + عنصر متغيّر + عنصر متغيّر)

(مشار إليه)

والعنصر الإشاري (تَ) حلّت محلّ اسم الوقت (الحين) المحذوف، حلول اسم الإشارة محلّ المشار إليه عند حذفه، كما يقول الأزهر الزناد: «تكون (لا) النافية داخلة على الجملة من مبتدأ وخبر، المبتدأ فيها اسم من أسماء الأوقات يقترن بالعنصر الإشاري (تَ) وبسقوط هذا الاسم حلّت التاء محلّه حلول اسم الإشارة محلّ المشار إليه عند حذفه، ولحقت هذه التاء حرف النفي، واستعملت لازمة له في نفي الأحيان، وحفظها المعجم كذلك فكانت عديمة التصرّف»[٤].

---

١ قُرئ: (ولات حينِ مناص) فزعم الفراء أن (لا) تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أن (مذ ومنذ) كذلك.

٢ انظر: شرح الرضي، ٢/ ١٩٧

٣ الإشارات النحوية، ص٣٨٣

٤ المرجع السابق، ص٣٨٣

(٢) ما جاء في القسم:

أ. التاء في القسم:

وهي من حروف القسم، لم تُستعمل إلا مع لفظ الله تعالى، ولم يستعملوها مع غيره إلا نادراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[١]، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مع لفظ الجلالة، قال سيبويه: «إن التاء لا تجرِ في القسم ولا في غيره إلا في الله إذا قلت: تالله لأفعلن»[٢]، ويقول في موضع آخر: «ولا تدخل [أي التاء] إلا في واحد، وذلك قولك...: (تالله لأكيدنّ ..)»[٣]، ويعلل ابن يعيش اختصاص التاء في اسم الله عز وجل «لأنه لما كان أكثر ما يقسم به هذا الاسم طلب له حرف يخصّه فكان ذلك الحرف هو التاء المبدلة من الواو»[٤].

وذهب بعض المستشرقين إلى أن العربية تختص بالتاء دون سائر اللغات السامية، ويفسّرون نشأتها بكونها اختزالاً لبنية تركيبية يكون بها إنشاء القسم في القديم قياساً على ما يكون في اختزال (أيمن الله) إلى (مُ الله)، ويعود فيشر بتاء القسم إلى تراكيب من قبيل: (أمانة الله)، و(بيت الله)[٥].

وللتاء في القسم معنى زائد عن معنى القسم وهو التعجب، قال سيبويه: «وقد تقول: تالله، وفيها معنى التعجب»[٦]، وقال الزمخشري في الآية السابقة: «الباء هي الأصل [أصل حروف القسم]، والتاء بدل من الواو المبدلة منها، وأن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتِّيه؛ لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره. ولعمري إن مثله صعب متعذر في كل زمان. خصوصاً في زمن نمروذ مع عتوّه واستكباره وقوّة سلطانه، وتهالكه على نصرة دينه»[٧].

وإحلال حرف مكان حرف ظاهرة سائرة في العربية، وهو جارٍ في حروف القسم كما هو في كلام الزمخشري، فالتاء بدل من الواو، لتقاربهما في السمات الصوتية، فهما متشابهان من جهة اتساع المخرج؛ ولأنهم قد أبدلوها في (تراث) و(تكأة) وما أشبه ذلك[٨]، فقد جاء في لسان العرب: «وقال أبو عبيد: تُكَأة، بوزن: فُعَلَة،

---

١ الأنبياء ٥٧

٢ الكتاب، ١/ ٥٩، قال السيوطي في الهمع: «وشذّت في الرحمن، وربّ الكعبة، وربي، وحياتك. سُمع: تالرحمن، تربّ الكعبة، تربي، تحياتك».

٣ المرجع السابق، ٣/ ٤٩٦

٤ شرح المفصل، ٩/ ٩٥

٥ انظر: الإشارات النحوية، ص٣٥٣

٦ الكتاب، ١/ ٤٩٧

٧ الكشاف، ٣/ ١٢٣

٨ انظر: شرح المفصل ٥/ ٢٥٠

وأصله: وُكَأة، فقُلبت الواو تاءً في: تُكَأَة، كما قالوا: تُراث، وأصله: وُراث»[1]، وفي تاج العروس: «التُّراث: أصلُ التاء فيه واوٌ»[2].

ويُضاف إلى تقارب الخصائص الصوتية بين التاء والواو تقاربٌ في الخصائص التركيبية، فالرضي يرى الشرط في استعمالهما حذف فعل القسم، لكنّ التاء عنده قاصرة عن الواو، ولذلك لم تدخل إلا على لفظ الجلالة[3].

وعلى أيّة حال، فإن للتاء في القسم خصائص تميّزت عن غيرها من أدوات القسم، وربما عن غيرها من الأدوات، إذ تحمل معها خصائص جغرافيا إن صحّ التعبير، وهي ظاهرة لغوية تكاد تكون غريبة بعض الشيء، وهذه الخصائص هي[4]:

. حرف يختص بالعربية بإجراء القسم، دون سائر اللغات السامية كما يرى المستشرقون.

. تختص بلفظ الجلالة (الله) دون غيره من أسماء الآلهة المتعددة في القديم، وإن ورد استعمالها مع (الرحمن، رب) إلا أنه نادر وشاذ.

. استعمالها في موضع مقدّس (الكعبة) يصبغ هذه اللفظة بصبغة جغرافية، وهذا يجعلنا نظنّ ظناً بأن هذه الأداة خاصة بلغة قريش.

. تواترها في النص القرآني، ومن ذلك: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[الأنبياء٥٧]، ﴿قَالُواْ تَاللّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم..﴾ [يوسف٧٣]،﴿تَاللّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾[النحل٥٦]، ﴿قَالُواْ تَالله تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف٨٥]

ويُضاف في هذه الأداة (التاء) أن خصائصها لا تنفك من دورانها في واحدة من الأبعاد الثلاثة، أو قل الأبعاد الثلاثة مجتمعة: اللغوي، والديني، والجغرافي التاريخي. إن القسم بوجهٍ عام يُعدّ بنية لغوية يدخل في صميم البعد المقدّس في حياة البشر، حيث يتوسّل المقسِم بالمقسَم به لإثبات التزامه بمضمون سلوكي ما، وارتباط التاء بالقسم يعني ارتباط بالبعد المقدّس، ويتجلّى بوضوح في جريانها في كتاب الله، وأسمائه الأخرى فيما ورد من استعمالات قليلة (الرحمن، رب)، وجريانه في الكعبة، فكل هذا لم يكن محض مصادفة، ذلك أن المصادفة إذا تعددت تحوّلت إلى حقيقة وواقع[5].

ب . العَمْر:

بفتح العين، وتسكين الميم، فقد خصها العرب في القسم، فقالوا: (لعَمْرك) ولم يقل أحد منهم: (لعُمْرك) بضم العين، مع أن المعنى واحد وهو البقاء، واللغتان فصيحتان، فيُقال: قد طال عَمْره، وعُمْره، «فإذا أقسموا

---

١ لسان العرب مادة (وكأ)

٢ تاج العروس مادة (ورث).

٣ انظر: شرح الرضي، ٢/ ٣٣٤

٤ انظر: الإشارات النحوية، ص٣٥٦، ٣٥٧

٥ المرجع السابق، ص٣٥٨

قالوا: (لَعَمْرُك)، فتحوا لا غير»[١]، يقول سيبويه: «ويقولون العَمْر والعُمْر، لا يقولون في اليمين إلا بالفتح، يقولون كلهم: لعَمْرُك»[٢]، ويقول في موضع آخر: «... كما اتفقوا على (لعَمرو الله) في اليمين»[٣].

ويفسّر علماء التفسير تخصيص الفتح بالقسم لإيثار الأخفّ فيه، وذلك لأن الحلف كثير الدور على الألسنة، ولذلك حذفوا الخبر، «على إرادة القول»[٤]، وتقديره: (لعَمْرك مما أقسم به)، كما حذفوا الفعل في قولك: بالله.

واختلف النحاة في دلالة (عَمْر) على ثلاثة آراء[٥]:

. هي العُمْر والبقاء، وهو الرأي الغالب والمشهور. . هي الدين، فمعنى: لَعَمْرُك، لَدينُك الذي تعمُر.

. ورأي ثالث لأبي العلاء المعري، ساقه ابن الشجري في أماليه أنها تعني الزيارة أو العمارة، وهي عنده مأخوذة من قولهم: عمرتُ البيت الحرام إذا زرته، ومنها اشتقاق الاعتمار والعُمْرة..

. رأي رابع للدكتور نصرت عبد الرحمن: يرى أن (عَمْر) في الشعر الجاهلي تدل على (ربّ) إذا أُضيفت إلى ضمير (عمرك، عمري)، أو إلى اسم غير لفظ الجلالة (عمر أبيك، عمر جدّك)، أو جاءت في أسلوب (عَمْرك الله). وتدل على (بيت) إذا أُضيفت إلى اسم الجلالة لفظاً أو كناية.

وعلى أيّة حال، فإن هذا المكوّن من المكوّنات الثابتة، وثباته من ثلاثة أوجه:

الأول: اختصاصه بالقسم.

الثاني: وخصوصيته جعلته يختلف قليلاً عن القسم المنشأ بالحروف (ب/ و/ ت/ أ/ ها)، ذلك أن فعل القسم في هذه الحروف محذوف، أما المحذوف في (عَمْر) فهو الخبر، وهو لازم الحذف[٦]، وفي كلا الحالتين فإن القسم يمثّل إنشاءً مقتضياً للاختزال بمحو جزء من أجزاء الجملة.

الثالث: إعراب (لعَمْرك) مبتدأ، واللام فيها للابتداء، والخبر محذوف تقديره: قسمي، علة الحذف لطول الكلام بالمقسم به.

ج . أيمن/ أيم الله:

اسم يضاف إلى اسم الله تعالى، وهو مأخوذ من اليمين والبركة، كأنهم أقسموا بيمين الله وبركته، يعرب دائماً: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً للعلم به كما كان الحال في (لعمر الله)، نحو: أيمُنُ الله لأخدمنّ وطني، والتقدير: أيْمُنُ الله قسمي، وقد تدخل عليه لام الابتداء، نحو قول الشاعر:

---

١ لسان العرب، مادة (عمر)

٢ الكتاب، ١/ ٢١٠

٣ المرجع السابق، ١/ ٥١

٤ الكشاف، ٢/ ٥٤٧

٥ عبد الرحمن، نصرت: حول دلالة (عَمْرُ) في القسم والدعاء في الشعر الجاهلي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ١٩، ٢٠، السنة السادسة، حزيران ١٩٨٣م. ص٧، ٨، ٩

٦ انظر: الكتاب، ٣/ ٥٠٢، ٥٠٣

فقال فريقُ القومِ لما نشدْتُهُمْ نعمْ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري[١]

وفي همزة (أيمن) خلاف، إذ عدّها سيبويه همزة وصل، وعدّها الفراء همزة قطع في الأصل، وحذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال. و(أيمُ الله) لغة في (أيمن الله) لها إعرابها، حُذفت نونها تخفيفاً. وقد يُقال (هَيم الله) بقلب الهمزة هاءً مفتوحة، وقد تحذف الياء مع النون من (أيمن)، فيقال: امُ الله، بفتح الهمزة وكسرها، وقد يُقال (مُ الله) و (مِ الله)، وقد كثر دورانها في القسم شعراً ونثراً، وتبع ذلك اختلاف في طرق النطق بها، بلغ بها السيوطي أكثر من عشرين لغة[٢]، وكلها مقصورة من (أيمن)، «وكل ما قُصر من أيمن لا يستعمل إلا مع لفظ (الله) ولا يستعمل مع الكعبة»[٣].

(٣) عل:

اسم بمعنى (فوق)، التزموا فيه أمرين[٤]: أحدهما: استعماله مجروراً بـ(من).

الثاني: استعماله غير مضاف، فلا يقال: قذفته من علِ الجبل، ولذا نجد ابن هشام يخطئ الجوهري وابن مالك في اعتبارهم الإضافة في قول الشاعر:

يا ربَّ يومٍ ليَ لا أُظلّلُهْ أرمَضُ من تحتُ وأُضحي من علُهْ[٥]

وذهب ابن هشام أن الهاء للسكت، بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.وتكون مبنية ومعربة:

أ . فتُبنى على الضم إن أُريد بها المعرفة، أي إن دلّت على علوّ مخصوص، لا مطلق علوّ، بأن حذف المضاف إليه ونوي معناه لا لفظه، نحو قول الفرزدق في هجاء جرير:

ولقد سددْتُ عليكَ كلَّ ثنيّةٍ وأتيْتُ فوقَ بني كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ[٦]

أي: فوقهم، فالمراد هنا علوّ معيّن.

ب . وتُعرب إن أُريد بها النكرة، أي إن دلّت على مطلق علوّ، بأن حُذف المضاف إليه، ولم يُنوَ لفظُه ولا معناه، فتكون مجرورة بـ(مِنْ) مع التنوين.

(٤) الفاء في (قط):

(بفتح القاف، وسكون الطاء) بمعنى (حسب) أو (لا غير)، ولم يسمع بهذا المعنى إلا مقروناً بالفاء الزائدة أي (فقط)، وهي زيادة لازمة لتزيين اللفظ. وتستعمل لاستغراق الزمن الماضي، مبنية على السكون، وتعرب نعتاً لنكرة، أو حالاً لمعرفة، نحو: حضر زيد فقط.

---

١ البيت لنصيب بن رباح، انظر: سيبويه ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨

٢ انظر: همع الهوامع، ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥

٣ شرح الرضي، ٤/ ٣٠٢

٤ مغني اللبيب، ١/ ٢٠٥

٥ المرجع السابق، ١/ ٢٠٥

٦ السابق، ١/ ٢٠٥

تستعمل بعد الإيجاب وبعد النفي، نحو: ما قرأت كتاباً فقط، أي: قرأت أكثر من كتاب.

وقد تكون اسم فعل مضارع، بمعنى: يكفي، أو اسم فعل أمر بمعنى: انتهِ، كقولك: أخذت درهماً فقط، بمعنى: أخذت درهماً يكفيني، أو: خذ درهماً فقط، أي: فانتهِ[1].

(٥) مثنى وثلاث ورباع:

ألفاظ معدولة عن أعداد مكررة، والعدل هو أن يُقام بناء مقام بناء آخر من لفظه، فالمعدول عنه أصل للمعدول[2]، ومنعها من الصرف لما فيها من العدلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها، وهي نكرات يعرّفن بأل التعريف، تقول: فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع، ومحلهنّ النصب على الحال دائماً، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾[النساء ٣]، يقول الزمخشري: «تقديره: فانكحوا الطيبات لكم معدودات هذا العدد، ثنتين ثنتين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً، فإن قلت: الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين ثنتين ثنتين أو ثلاث أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أُطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال ـ وهو ألف درهم ـ درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى»[3].

(٦) بَيْد:

اسم بمعنى (غير) يكون منصوباً، ولا يقع مرفوعاً أو مجروراً، ملازم للإضافة إلى المصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها، يفيد الاستثناء المنقطع دون أن يقع بعده مستثنى، نحو: هو كثير المال بيد أنه بخيل، ونحو قول الشاعر:

عَمْداً فعلتُ ذاك بَيْدَ أنّي ... إخال إنْ هلكْتُ لم تربي[4]

وقد ورد بمعنى (من أجل)[5]، كما جاء في قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (أنا أفصح مَنْ نطق بالضاد بيدَ أنّي من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر).

---

١ انظر: المعجم الوافي في النحو العربي، ص٢٢٢

٢ اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٥٠٢

٣ الكشاف، ١/ ٤٩٨

٤ لسان العرب مادة (بيد)

٥ انظر: مغني اللبيب، ١/ ١٢٢

الفصل الثالث

التراكيب الثابتة من جهة الرتبة

وفيه:

أولاً: الثابت من جهة المركبات.

ثانياً: الثابت من الأدوات.

أولاً: الثابت من جهة المركبات

يمثل المركّب الكلمي في اللغة العربية قائمة مهمة، فإذا كانت الكلمة هي الوحدة الأساسية في التركيب، فإن المركبات الكلمية بالمفهوم الذي نريده يسير جنباً إلى جنب مع الكلمة، ويقوم بما تقوم به من وظائف، ويُستخدم استخدامها في تركيب الجمل.

وقد تناول عدد من الباحثين هذا الموضوع، بدءاً من النحاة القدماء، حيث جاءت على شكل إشارات متناثرة في الأبواب النحوية، كلّ في بابه، ومروراً بالسيوطي الذي خصص له باباً في كتابه: الأشباه والنظائر[١]، ووصولاً إلى علي أبو المكارم حيث عرض الموضوع بشيء من التفصيل في كتابه: (المدخل إلى دراسة النحو العربي)[٢].

وللمركبات الكلمية أضرب تتراوح بين الاسمية والفعلية والحرفية، وتتراسل هذه الأضرب فيما بينها، وهي إلى جنب ذلك ذات خصائص صوتية، واشتقاقية، وتركيبية، وإحالية تميّزها عن غيرها من سائر الأسماء، ولكن قبل هذا وذاك، لابدّ من تأطير للمفهوم، والوقوف على حقيقة التركيب باعتبارها ظاهرة في اللغة.

المفهوم:

إن المفهوم الذي نرتضيه للمركبات هو ما ذهب إليه أبو المكارم، يقول: «إنّ معنى المركّب يخالف معنى كل من الكلمة والجملة، إذ المعنى في الكلمة مفرد . أي لا علاقة فيه بين جزئه ولفظه .، والمعنى في الجملة تام، أي يحسن السكوت عليه عند كلٍّ من المتكلم والسامع، أما المعنى في المركب فأمره بين بين، فإنه ليس مفرداً، كما أنه ليس تاماً. ثم إنه . فضلاً عن ذلك . يختلف عن المعنى المستفاد من مجموع الكلمات المكوّنة له سواء بالزيادة عليه، أو بالنقص فيه، أو بنقله إلى معنًى مغايرٍ له»[٣]، فالفرق بين الاسم المفرد والمركب، حسب ما سبق، أن الاسم المفرد تتحد فيه مجموعة من الفونيمات، أما المركب فهو (مورفيم + مورفيم)، وكل واحد من هذه المورفيمات تتحد فيه مجموعة من الفونيمات، وهذا يعنى أن المركبات هي مرحلة متطورة للكلم، ولا يعني ذلك أنه قسم مستقل من أنواع الكلم، فهو إزاء تقسيم الكلم، يُعد فرعاً منها.

وإذا كان أبو المكارم قد وظّف هذا المفهوم في دراسته لهذه الصيغ ضمن تقسيماتها بحسب الوظيفة النحوية، أو بحسب التصرف الإعرابي، أو التطابق النوعي والعددي، أو الترتيب، فإن الذي يعنينا من كل

---

١ الأشباه والنظائر، ١/ ٢٢٤ . ٢٤٠

٢ أبو المكارم، علي: المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة، دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م. ص (٢٩٩ . ٢٥٩).

٣ المرجع السابق، ص٢٩٩

هذا دراسة المركبات الكلمية من وجه واحد، وهو الثبات، قال ابن يعيش: «اعلم أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى»[١]. على أننا سنجري بعض التعديل على ما جاء به ابن يعيش في تصنيف المركبات بما تقتضيه معطيات البحث بالمفهوم الذي نقصده، ولذا سنلحظ بأن ثبات هذه المركبات يتجه في ثلاثة اتجاهات:

الأول: يتصف بثبات الصيغة والوظيفة النحوية، وهي أكثر المركبات، حيث تلزم صيغة واحدة، وحالة إعرابية واحدة، كالمركبات الظرفية، والحالية، والمركبات الحرفية.

وهذا النوع من المركبات يصنف ضمن الصيغ المأثورة، المحفوظة، فلا سبيل إلى الزيادة فيها أو عليها، فلا تتغير بنية الصيغة المركبة بأي شكل من أشكال التغيير، كما لا يملك الناطق اللغوي أن يضيف إلى تلك الصيغ المأثورة من المركبات صيغاً أخرى بالقياس عليها ومحاكاتها، إذ إن هذا النمط من الصيغ جزء من التراث اللغوي[٢].

الثاني: يتصف بثبات الصيغة دون الوظيفة النحوية، وهو ما سماه ابن يعيش (تركيب من جهة اللفظ)، فهي تنتقل بين الحالات الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً، ولكنها ثابتة في بنيتها، كالمركب العددي، والمركب المزجي.

الثالث: فيتصف بثبات وظيفته من حيث المعنى، دون أن تتصف عناصره بالثبات من حيث المبنى، فهي عناصر متنوعة، كما أنها تقبل التغيير دون أن تلتزم بما ورد منها في النصوص التراثية[٣]. ولما كانت عناصر هذا النوع غير ثابتة فإننا سنكتفي إلى الإشارة إليه بالتمثيل، إذ ينحصر في عدد من المركبات الاسمية، وبالتحديد (المركب الإضافي)[٤]، و(المركب الوصفي)[٥].

---

١ شرح المفصل٢/ ٢٩٠

٢ انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص٣١٨

٣ انظر: المرجع السابق، ص٣١٩

٤ نحو: يتكون هذا المركب من جزئين: صدر المركب، وعجزه. نحو: عبدالله، وامرئ القيس..

٥ وهو المركب الذي يتكون من موصوف وصفته، وإن كانت الجملة صفة فإنها مع موصوفها مركباً، ولا يخفى ما في هذا النوع من تغيّر في الصيغة.

التركيب الكلميّ: البنية والثبات

والمركبات الكلمية تتميّز بثبات البنية في الاستعمال اللغوي، مع احتمال مجيء بعضها ثابتاً في البنية والوظيفة النحوية كما في الأحوال المركبة، إلا أن الطبيعة العامة لها هو ثبات البنية. ويمكن حصر هذه المركبات بالآتي[١]:

١. (اسم + اسم)، ومنه:

(أ) المركب العددي، ويتكون من تركيب كلمة (عشرة) مع ما دونها من الأعداد إلى (واحد)، ولما كان الأعداد (١١ . ١٩) لا يمكن التعبير عنها إلا بهذا التركيب فقد جاز ضم هذا النوع من المركبات إلى ذوات الصيغ الثابتة.

(ب) المركب المزجي، نحو: بعلبك، ومعد يكرب، وحضرموت، وسيبويه،...، وهي أسماء مبنية، ولم تُبن (كما في الأحوال والظروف المركبة)؛ لأنها بمنزلة هاء التأنيث في (أسامة، طلحة..) وليس على إرادة الحرف المحذوف نحو (أحد وعشر) مما سيأتي بيانه.

وهذا النوع من المركبات قد تنوسي استخدام عناصره المكوّنة له، ولم يعد يُستخدم إلا كوحدة لغوية واحدة.

(ج) الأحوال المركبة، وهذا النوع يلزم البناء، ذلك أن الأصل وجود حرف عطف بين الجزء الأول والثاني، نحو: (وقعوا في حيص وبيص)، ثم حُذف حرف العطف لفظاً ومعنىً على إرادته، ولما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبني لذلك، وبني الاسم الأول لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها[٢]، والفتحة للخفة، وموضعها الحال، وهذه العلة في البناء جارية على البقية، وهذه بعض الأحول المركبة:

(وقعوا في حيص بيص): والحيص مأخوذة من حاص إذا فرّ، وبيص مأخوذة من باص، أي: فات وسبق، لأنه إذا وقع الاختلاط والفتنة فمنهم هارب ومنهم فائت، وتفسيرها: وقعوا في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين.

(لقيته صحرة بحرة): أي ليس بيني وبينه ساتر، والتقدير: صحرة وبحرة، ثم حذفت الواو وتضمن الكلام معناها فبني لذلك. والتقدير: لقيته بارزاً.

---

١ انظر: الأشباه والنظائر، ١/ ٢٢٨ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص٣٠٦ وما بعدها

٢ انظر: شرح المفصل ٢/ ٢٩٠

(هو جاري بيت بيت): يريدون القرب والتلاصق، وهو مركب أيضاً مبني على الفتح، والأصل: بيتاً لبيت، أو بيتاً فبيتاً، فحذف الحرف وضمن معناه، فبني لذلك، وهما في موضع حال، والتقدير: هو جاري متلاصقاً.

(وقع هذا الأمر بين بين) والتقدير: بين هذا وبين هذا،

(تفرقوا شذر مذر)، أي: في كل وجه لا اجتماع معه.

(أفعل هذا بادي بدا)، والمعنى: أول كل شيء.

(ذهبوا أيدي سبأ أو أيادي سبا)[١]، والمعنى: ذهبوا مفرقين متبددين، وموضعهما النصب على الحال[٢].

فتلزم جميعاً البناء، كما لا تتغير أياً كان صاحبها، فهي جارية مجرى الأمثال.

(د) الظروف المركبة، نحو: صباح مساء، ويوماً يوماً، وحيث بيث، وهو كسابقه ثابت في صيغته، وبنائه، ذلك أنه بُني لتضمنه معنى الحرف، وهو الواو، وكأنك قلت: (صباحاً ومساءاً)، (يوماً ويوماً) فلما حُذفت الواو بُنيا لذلك.

(هـ) بعض أسماء الأفعال، وهي المنقولة عن الظرف والضمير، نحو: (دونك، وعندك) بمعنى: خذ، و(مكانك) بمعنى: اثبت، و(وراءك) بمعنى: تأخر، و(أمامك) بمعنى: تقدم.

٢. (حرف + اسم)، ومنه:

(أ) بعض أدوات الشرط، نحو: (حيثما، إذا ما، إذ ما، كلما).

(ب) بعض أسماء الأفعال، وهي المنقولة عن الجار، والضمير المخاطب، نحو: (إليك) بمعنى: تنحّ، و(عليك) بمعنى: الزم.

(د) بعض صيغ التحقق أو التأكيد مثل (أمَا) بمعنى: حقاً.

٣. (فعل + اسم)، نحو: (حبذا)

٤. المركب الإسنادي المنقول عن جملة، نحو: (جاد الحق، برق نحره، تأبط شراً، ذرّى حباً)، وهي أعلام، تلزم حالة واحدة لا تتغير.

---

١ أصل هذا المثل أن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقت: ذهبوا أيدي سبا، والمراد بالأيدي: الأبناء والأسرة، لا نفس الجارحة؛ لأن التفرق بهم وقع، واستعير اسم الأيدي لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي. (شرح المفصل ٢/ ٣٠٦)

٢ قال ابن يعيش: «فإن قيل: فكيف جاز أن يكون حالاً وهو معرفة؛ لأن سبا اسم رجل معرفة؟ قيل: أمَا إذا ركبتهما فقد فقد زال بالتركيب معنى العلمية، وصار اسماً واحداً، فسبا حينئذ كبعض الاسم وهو نكرة..» شرح المفصل ٢/ ٣٠٦

٥. (فعل + حرف/ اسم)، نحو: (قلما، كثرما، طالما، شدّما)، فقد اختلف النحاة في نوع (ما) بين الاسمية والحرفية، ولكنها مع كل هذه تعدّ صيغة ثابتة.

٦. (حرف + حرف)، وهو الأكثر في اللغة، ويطرد في:

(أ) أدوات التحضيض/ اللوم، وهي: (لولا، لوما، هلا، ألا)، وتحديد المعنى المستفاد من هذه الأدوات مرتبط بالزمن في الجملة، فإن كان ماضياً أفادت اللوم، وإن كان مستقبلاً أفادت الحث[١].

(ب) بعض أدوات الشرط، نحو: (مهما، لوما، لولا، أمّا).

(ج) بعض أدوات الاستفهام، نحو: (كأيّ، كأيّن)

(د) بعض أدوات التفصيل، نحو: (إمّا، أمّا).

(هـ) بعض أدوات التوكيد، نحو: (إنما، أنما).

(و) بعض أدوات التشبيه، نحو: (كأنما).

(ز) بعض أدوات التمني والترجي، نحو: (ليتما، لعلما).

(ح) بعض أدوات الاستدراك، نحو: (لكنما).

(ط) بعض أدوات التفضيل، نحو: (بله).

(ي) بعض أدوات التنبيه، نحو: (ألا، أما).

٧ـ (حرف + اسمين) أو (حرفين + اسم)، على اختلاف بين النحاة، ويمثل هذا المركب (لا سيما)، فهو مكوّن من ثلاثة عناصر، (لا) وهي متفق على حرفيتها، و(سي) وهي متفق على اسميتها، و(ما) وهي مختلف فيها بين الحرفية والاسمية، وبذا فإن التركيب يكون كالآتي:

(حرف + اسم + اسم) أو (حرف + اسم + حرف).

وبعد هذا العرض نستطيع أن نخلص إلى مجموعة من الخصائص للمركبات الكلمية[٢]:

١. إنّ هذه المركبات تعدّ من قبيل الصيغ الثابتة، وهي تمثل جزءاً من التراث اللغوي، ومن ثم ليس هناك مجال للحذف منها أو الإضافة إليها.

٢ـ إن من المركبات ما تنوسي استخدام عناصره المكوّنة له، ولم يعد يستعمل لغوياً إلا كوحدة واحدة دون فصل أحد جزئيه مثل المكرب المزجي، وحبذا، والمركب الإسنادي المنقول عن جملة.

ومنها ما بقيت عناصره الأساسية المكوّنة له تستعمل جنباً إلى جنب مع الصيغة المركبة، وإن كان استعمال كل منهما مختلفاً، كالمركبات الشرطية (لولا، لوما..)

---

١ انظر: حاشية الصبان، ٤/ ٧٢، ٧٣

٢ انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ وما بعدها، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص٣٠٣، ٣١٠

٣ـ المركبات تسير سيراً أفقياً في البناء والإعراب، فبعضها مبني كالمركبات الحرفية، وبعضها معرب كالمركب المزجي، وبعض المركبات الظرفية.

٤ـ في ضوء القاعدة العامة بأن: الإفراد أصل والتركيب فرع، تقودنا هذه الفرضية إلى عدد من القضايا:

- ليس كل مفردة من المفردات قابل للدخول في تركيب كلميّ.
- ليس كل مركب من المركبات يقبل التحليل إلى ما يكوّنه من مفردات، كالمركب المزجي مثلاً.
- يُنظر إلى المركب الكلمي في الجملة على أنه كلمة مفردة.

حقيقة تركيب الحروف عند النحاة:

الأصل في حروف المعاني، كما قرر النحاة، أن تكون في بنيتها على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن الحروف في العربية قد خرجت عن مقتضى هذا الأصل، فكان التركيب أحد تفسيرات النحاة للخروج من هذا المأزق، وهذا يعني أنّ حقيقة التركيب الحرفي ما هو إلا استجابة للأصول التي وضعها النحاة، فقد نصّ النحاة على أن للحرف أصلاً، وهو أنه لا يجيء على أربعة أحرف إلا إن كان الرابع حرف لين، يقول ابن يعيش: «ولا يجيء من الحروف ما هو على أربعة أحرف، إلا وأن يكون الرابع حرف لين، نحو: (حتّى، وإلاّ، وأمّا)؛ لأن حرف اللين يجري مجرى الحركة والزيادة للإطلاق، كأن ذلك لنقص الحروف على درجة الأفعال، كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء»[١]، ثم يفسّر ابن يعيش مجيء (كأنّ ولعلّ ولكنّ) على أكثر من ثلاثة أحرف، وليس فيها حرف لين، معتمداً في تفسيره على القول بالتركيب، فـ(كأنّ) مركّبة من (كاف التشبيه + أنّ).

الطبيعة الاشتقاقية للمركبات:

وإذا كنا نطرق باب المركبات، ونصنفها ضمن الثابت في اللغة العربية، فلا نجد مندوحة من التحدث عن الخاصية الاشتقاقية لها، ذلك أن العربية قد وُسمت بالاشتقاقية، وهو أصل فيها، وخروج بعض العناصر والوحدات عن الاشتقاق لا ينفي عنها هذا الأصل، كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، والأسماء المضافة من الظروف وغير الظروف، وأسماء الاستفهام والشرط، وأسماء الأعداد، وأسماء المقادير.

ومع هذا كله، إذا وسّعنا زاوية النظر لمفهوم الاشتقاق ونظرنا إليه على أنه «قوة توالدية»[٢]، فإن طبيعة تركيب كثير من الألفاظ سيُعدّ وجهاً من وجوه الاشتقاق، وبالتالي فإن الاشتقاق في اللغة العربية لن

---

١ ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ١٩٧٣م. ص٣٣، و ص٣٣ . ٣٥

٢ الإبهام: معناه وتفسيره: كم نموذجاً، ص١٣١

ينحصر في أصلَيْ الثلاثي والرباعي فحسب، وكثير من الألفاظ التي وُضعت خارج دائرة الاشتقاق ستدخل بعد ذلك في دائرة الاشتقاق، والمركب الكلمي واحد منها.

ثبات المركبات نتيجة التراسل الكلمي والوظائف النحوية:

وإذا كانت المركبات واقعاً لغوياً، بل تشكل ظاهرة لغوية، فهذا لا يمنع من الاعتراف بقيام بعضها على الظن والافتراض، والتعنّت في التأويل. واختلاف النحاة في بعضها يبيّن مقصدنا، ومثال ذلك اختلافهم في (هلمّ)، يقول ابن يعيش:

«وهو مركب، قال الخليل: أصله (ها لم) فـ(ها) للتنبيه، و(لمّ) من قولهم: لمّ الله شعثه، أي: جمعه، كأنه أراد: لمّ نفسك إلينا، أي: أقرب، وإنما حُذفت ألف (ها) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة في حكم الساكن ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين وهي الحجازية أنك تقول: (ها المم) لما كانت اللام في حكم الساكن حذفت لها ألف (ها) كما تحذف لالتقاء الساكنين وجعلا اسماً واحداً.

وقال الفراء: أصله (هل أم) أي: اقصد، فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام، وحذفت فصارت (هلمّ)، وقد أنكر بعضهم ذلك، وقال إنه ضعيف من جهة المعنى، إذ كانت (هل) للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام هنا...»[١].

إلا أن هذا الافتراض، من جهة أخرى، «مفيد باعتبار أن الكلمة لا تنشأ من عَدَمٍ بصورة مكتملة دُفعة واحدة، بل تتولد على مراحل من عناصر لغوية تتناسب وتتركب على هيئة مخصوصة»[٢]، وفي نهاية المراحل التي مرت بها تلك المركبات[٣]، فإننا إزاء مجموعة من الألفاظ جاءت على بنية ثابتة، تختلف تماماً عن عناصرها المكوّنة لها في الدلالة والوظيفة النحوية كما سيأتي، وهذه الطبيعة الثباتية، في اعتقادي، هو نتاج أمرين:

الأول: التراسل بين أنواع الكلم، فبعضها اتحد فيها اسم واسم، أو حرف مع اسم، أو فعل مع اسم...، وهذا بدوره يعيدنا إلى ذلك الأصل اللغوي القائل: (المفرد أصل للمركب)، إذ إنها تكوّنت من:

. (اسم + اسم)

. (حرف + اسم)

. (فعل + اسم)

---

١ شرح المفصل ٢/ ١٩٢

٢ الإبهام: معناه وتفسيره: كم نموذجاً، ص١٣١

٣ أشرنا إلى أن بعضها يقوم على الافتراض، ولكن أغلب المركبات تظهر فيها العناصر الإفرادية بشكل واضح، مثل المركبات الحالية، وأكثر المركبات الحرفية، والإسنادية...

. المركب الإسنادي المنقول عن جملة.

. (فعل + حرف/ اسم)

. (حرف + حرف)

ولكننا مع هذا التراسل لا نستطيع أن نفصل أحدهما عن الآخر، وإذا تمّ ذلك فسيكون تغيّر في المستوى المعجمي أو الوظيفة النحوية، فـ(إنّ) ليست ذاتها الموجودة في (إنّما) من حيث الوظيفة النحوية. و(إلى) ليست ذاتها في المعنى المعجمي الموجودة في (إليك) وإن كانت أحد عناصرها.

الثاني: التراسل في الوظائف النحوية، وغلبة أحدهما على الآخر: إنّ تركيباً مكوّناً مع مكوّنٍ آخرَ ينتج عنه غلبة أحد هذين المكوّنين في الوظيفة النحوية، ومثال ذلك:

(ولولا): لو + لا = غلبة معنى الشرط.

(إنّما/ أنّما): إنّ + ما = غلبة التوكيد.

(كأنّما): كأنّ + ما = غلبة التشبيه.

وقد ينتج عن هذا التراسل معنى غير متحصّل في أحد المكوّنين، ومثاله:

(إليك): إلى + كاف الخطاب = معنى جديد: (تنحّ أو ابتعد).

(عليك): على + كاف الخطاب = معنى جديد: الزم.

(حبّذا): حبّ + ذا = معنى جديد: إنشاء المدح.

(لا حبّذا): لا + حبّ + ذا = معنى جديد: إنشاء الذم.

وسيتضح هذا المفهوم أكثر فيما يأتي.

أثر ثبات التركيب الكلمي في الناتج الدلالي و الوظيفة النحوية:

إن الالتحام بين عناصر الكلمة أحدث تطوراً جديداً لم يكن من قبل، وهذا التطور حاصل من ناحيتين: التغيّر الدلالي، والوظيفة النحوية، قال السيوطي: «قال أبو حيان: قد يَحدثُ بالتركيب معنىً وحكمٌ لم يكن قبله»[١]، ومثال ذلك (هل) حرف استفهام يدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فإن رُكّبت مع (لا) تصبح (هلا) صار تغيّر في المتّجه الدلالي، والوظيفة النحوية.

أما المتّجه الدلالي، فالمعنى يخرج من الاستفهام إلى التحضيض.

وأما الوظيفة النحوية، فإن (هلا) لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مضمراً.

وكذلك (لو)، فهي لما سيقع لوقوع غيره، ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فإن ركّبت مع (لا) صارت حرف امتناع لوجود (تغيّر في المتجه الدلالي)، واختصت بالجملة الاسمية (تغير في الوظيفة النحوية).

---

١ الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٢

فالغاية من التركيب بوجه عام إحداث تغيّر دلالي، أو تغيّر في الوظيفة النحوية، أو الاثنين معاً، إلى جانب التوليد اللفظي الذي من شأنه أن يحدث «قدراً من الاتساق اللفظي بين كلمتين»[١] وإيجاد مفردات معجمية أخرى، وهو حكم على أكثر المركبات لا سيما المركبات الحرفية، وبذلك يمكن القول «أن المركب وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس في وسع المفردات ـ أي الكلمات ـ تحقيقها»[٢].

والبناء في المركبات الحالية والظرفية والعددية هو نتاج التركيب، ذلك أن نحو «أحد عشر وبابه، ولقيته كفة كفة، وحيص بيص، ونحوهما، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً، وذلك لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف، ألا ترى أن الأصل في (أحد عشر) أحد وعشرة، فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها...فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبني لذلك، وبُني الاسم الأول لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها..»[٣].

الاختزال مظهر من مظاهر التركيب الكلمي:

إن التركيب من شأنه أن يؤدي إلى الاختصار، وأداء الكلام بطريقة أقصر وأسرع، والاختزال مظهر ونتاج للتركيب، فالتركيب العددي، مثلاً، يتضمن عمليتين اختزاليتين: اختزال حرف العطف، فقد جعلها النحاة على أصل (أحد وعشر.. تسعة وعشر) فاختَزل حرف العطف الفعل (أعطف)، قال ابن جني: «وإذا قلت: (قام زيد وعمرو) فقد نابت الواو عن (أعطف)..»[٤]، والعملية الثانية: اختزال العطف كله، بحذفه بين المكوّنين.

والأمر ذاته يمكن سحبه على الأحوال المركبة، فقولهم: (وقعوا في حيص بيص)، حُذف حرف العطف لفظاً ومعنىً على إرادته كما نصّ النحاة، فهو اختزال لحرف العطف. وأما قولهم (هو جاري بيت بيت) فالأصل: بيتاً لبيت، أو بيتاً فبيتاً، وفي كله اختزال لحرف الجر اللام الذي يختزل بدوره معنى التلاصق، أو لحرف العطف الفاء الذي يختزل معنى الترتيب.

وقولهم (ذهبوا أيدي سبأ أو أيادي سبا)[٥]، فالمعنى: ذهبوا مفرقين متبددين، وهذا يجعلنا ننظر إلى نوع آخر من الاختزال، وهو اختزال الدلالة، أو ما سماه البلاغيون بالكناية.

---

١ المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص٣٠١

٢ المرجع السابق، ص٣٠١

٣ شرح المفصل ٢/ ٢٩٠

٤ الخصائص، ٢/ ٢٧٤

٥ أصل هذا المثل أن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقت: ذهبوا أيدي سبا، والمراد بالأيدي: الأبناء والأسرة، لا نفس الجارحة؛ لأن التفرق بهم وقع، واستعير اسم الأيدي لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي. (شرح المفصل ٢/ ٣٠٦).

ثانياً: الثابت من الأدوات

انتهت نظرية النحو العربي في تقسيمهم للكلمة إلى: اسم وفعل وحرف، أما أدلتهم على هذه الأقسام فيحصرها السيوطي في ثلاثة أدلة[١]:

١ ـ الأثر: وهي القصة التي رويت عن علي بن أبي طالب[٢].

٢ ـ الاستقراء التام من أئمة العربية، كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه ومن بعدهم.

٣ ـ الدليل العقلي، وهو أقوى الأدلة التي استند إليها جمهور النحاة العرب في قولهم بالتقسيم الثلاثي للكلمة، وخلاصته يقوم على ثلاثة مرتكزات:

الأول: صلاحية الكلمة للإسناد، وقد عبّر عن ذلك ابن معط: «إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به وهو الحرف»[٣].

الثاني: دلالة الكلمة على مضمونها، وينسب السيوطي إلى بعض النحاة قولهم: «إن العبارات بحسب المعبر عنه، والمعبر عنه من المعاني ثلاثة: ذات، وحدث عن ذات، وواسطة بين الذات والحدث، يدل على إثبات لها أو نفي عنها، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والواسطة الحرف»[٤].

الثالث: القسمة العقلية، وينطلق هذا الدليل من تقرير أن الكلمة «إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له أو لا تستقل، وغير المستقل الحرف، والمستقل إما أن تشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أو لا تشعر، فإن لم تشعر فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل»[٥].

---

١ انظر: الأشباه والنظائر في النحو، ١/ ١٣١، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص١٤٣ وما بعدها.

٢ فقد نُسب إلى علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال لأبي الأسود الدؤلي: «إني سمعت ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، ثم ألقى صحيفة فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم)، الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل» انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص١٤٣

٣ الأشباه والنظائر، ٢/ ٧

٤ المرجع السابق، ٢/ ٨

٥ السابق، ٢/ ٨

ورغم المحاولات العديدة في إعادة النظر في هذه الأقسام[1] إلا أن هذه الأقسام ظلت هي المسيطرة على الأذهان، والميادين العلمية، ربما يعود ذلك لمنطقيتها واتفاقها مع مقتضيات العقل والوجود، فأي شيء في هذا الكون إما أن يكون: ذاتاً (اسماً)، أو حدثاً لا يخلو من زمان (الفعل)، أو رابطاً (الحرف) بين اسم واسم، أو اسم وفعل، أو فعل وفعل..

والحرف على مستوى التقسيم السابق، أو على المستوى التداولي (الخطابي) يشكل محوراً أساسياً في بناء عملية الكلام، فهو الواسطة بين الأحداث والذوات، أو الذوات مع نفسها، أو الأحداث مع الأحداث، وسنتناول في الفقرات الآتية الحروف باعتبارين:

الأول: اعتبار الموقعية، من خلال النظر إلى اختصاصها أو عدمه، فمنها ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال، وهو موضع اهتمام هذا البحث، إذ إن اختصاص الحرف بعنصر كلميّ محدد كالاسم أو الفعل يعدّ ثباتاً في مجال الموقعية، ومنها ما هو غير مختص فيدخل على الأسماء والأفعال.

الثاني: اعتبار المعنى الناشيء عن هذه الحروف، فالحرف يؤثر في مضمون الكلام بالنفي أو الإثبات أو التأكيد أو الاستفهام أو التمنّي..، أضف إلى ما ذكروه في نظرية النحو العربي من جعل الحرف نائبة عن أفعال المتكلم كما هو الحال عند ابن جني والذي استطرد في هذا الموضوع كما سنرى.

أولاً: الثابت من الحروف باعتبار الموقعيّة

استند النحاة في تحديد موقعية الحرف إلى أصلين، هما[2]:

أ . أصل دلالة الحرف، وهو أنها موضوعة لإفادة المعاني في غيرها، واعتبروا أن ذلك يقتضي أن تكون لها الصدارة في الكلام؛ لأن «كل ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبته الصدر كحروف النفي.. وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك»[3]، وهذا الأصل يحدَّد

---

١ ومن هذه المحاولات: . محاولة جعفر بن أبي صابر حيث أضاف قسماً رابعاً سماه (الخالفة) ويقصد بها أسماء الأفعال، وتبعه في هذا التقسيم علي أبو المكارم من المحدثين. (انظر: ارتشاف الضرب، ٥/ ٢٢٨٩، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص١٧٩).

. محاولة إبراهيم أنيس، حيث رأى أن الكلمة تقسم إلى أربعة أقسام: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة. (أنيس، إبراهيم: من أسرار العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٦٦م. ص٢٦٣ . ٢٧٨)

. محاولة تمام حسان، حيث جعل الكلمة سبعة أقسام، وهي: (الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة). (انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، ١٩٩٤م.، ص٩٠ وما بعدها)، وتبعه إلى حدٍّ كبير فاضل مصطفى الساقي في كتابه: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة.

٢ انظر: الإنشاء في العربية، ص٢٥٦

٣ شرح الرضي، ٤/ ٣٣٦

بالحروف التي لها الصدارة؛ لأن الذي يعطي الجملة معناها إنما هو الصدر، فإن كان مفرّغاً دلّت الجملة على الثبات.

ب . أصل البنية الإعرابية، ذلك أنها تقوم على مواضع إعرابية مجردة هي في الحقيقة معان عامّة تخصص بما ينزّل المتكلم فيها من ألفاظ في المقامات المعينة.

وسنعالج مفهوم الموقعية في الحروف باعتباره ظاهرة في بحثنا، وذلك بالنظر إليه من خلال اختصاصه، إما بالأسماء أو الأفعال، كما يلي:

(أ) الحروف الخاصة بالأسماء:

١ . حروف النداء: (يا، أيْ، أيا، هيا، أ).

وأكثر أحرف النداء استعمالاً (يا) ولهذا لا يقدّر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله عزّ وجلّ، والاسم المستغاث وأيّها وأيتها إلا بها[١]، وإذا ولي (يا) ما ليس بمنادى كالفعل ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾[النمل ٢٥]، وقول الشاعر[٢]:

ألا يا اسقياني قبلَ غارةِ سِنجالِ　　　وقبل منايا قد حضرْنَ وآجالِ

وقول الشاعر:　　　(ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى....)

ودخولها أيضاً على الحرف في نحو ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء ٧٢]، وقول النبي . صلى الله عليه وسلم . (يا رُبّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة)[٣]، ودخولها على الجملة الاسمية، كقول الشاعر:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلهمُ　　　والصالحين على سِمعانَ من جارِ

فقد ذهب النحاة إلى أن المنادى في كل ما سبق محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها[٤].

٢ . حروف الجر عدا (كي وحتّى):

فحروف الجر تختص بالأسماء، ما عدا (كي وحتّى).

---

١ مغني اللبيب، ١/ ٤٨٨

٢ مغني اللبيب، رقم الشاهد (٦٠٩)

٣ صحيح البخاري، رقم الحديث (١٠٦٥)، كتاب الجمعة، باب تحريض النبي . صلى الله عليه وسلم . على صلاة الليل والنوافل.

٤ مغني اللبيب، ١/ ٤٨٨

فأما (كي) فإنها تأتي حرفَ جر، فتدخل على (ما) الاستفهامية، نحو: كيمه؟ في السؤال عن العلة، بمعنى (لمهْ)، وعلى المصدر المؤول كقولك: (كي أستفيد) إذا قدّرتَ (أنْ) المضمرة، وتأتي حرفاً ناصباً للفعل، وهي حينئذ بمنزلة (أن) معنى وعملاً، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[الحديد٢٣]، ويؤيده صحة حلول (أنْ) محلها، ولو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، والأخفش يرى أن (كي) جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ(أنْ) ظاهرة أو مضمرة، ويردّه نحو (لكيلا تأسوا)، والكوفيون يرون أنها ناصبة دائماً، ويردّه قولهم (كيْمه) فالأصل: (كي يفعل ماذا) فإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر لا يكون إلا في الجر، وحذف ألف (ما) لا يكون أيضاً إلا في الجر نحو: (بمَ، لِمَ، عمَّ..).

وأمّا (حتّى) فتأتي حرف جر نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[القدر ٥]، كما تأتي حرف عطف كقولك: (قدِمَ الحجّاج حتّى المشاةُ)، وتأتي حرف ابتداء كقول جرير:

فما زالت القتلى تمُجُّ دماءَها   بدجلةَ حتَّى ماءُ دجلةَ أشكلُ[١]

وقول الفرزدق:

فيا عجباً، حتّى كُليبٌ تسبُّني   كأنّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ[٢]

وقد لا تختص (مذ ومنذ) بالأسماء، فقد تدخلان على الأفعال كما تدخلان على الأسماء، وحتى دخولها على الأسماء فقد يليها اسم مرفوع:

. مثال دخولها على اسم مجرور: (ما رأيته مذ يومِ الخميس)، فهما هنا حرف جر.

. مثال دخولها على اسم مرفوع: (ما رأيته مذ يومُ الخميس، ومذ يومان)، وهما هنا ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مذ كان يومان، وقيل: ظرفان مضافان إلى جملة..

. مثال دخولها على الفعل: (زرتك مذ سافر سعيد)، وهما هنا ظرفان مضافان إلى جملة.

ولا يخفى ما بين هذه الأمثلة من فرق، ذلك أن (مذ، منذ) إذا دخلا على الأفعال فهما ليسا حرفين، بل هما اسمان، قال ابن مالك:

ومذْ ومنذُ اسمان حيثُ رَفَعَا   أو أُوليا الفعلَ، ك: جئتُ مذ دعا

٣ . لولا الامتناعية:

وتدخل على جملة اسمية بعدها فعلية، نحو: ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ ٣١]، وهي لربط امتناع الثانية بوجود الأولى.

وأما (لولا) التي للعرض والتحضيض فهي خاصة بالدخول على الأفعال، نحو: ﴿لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[النمل ٤٦].

---

١ مغني اللبيب، ١/ ١٧٣، والأشكل: الأبيض تخالطه حمرة، والقصيدة قالها في هجاء الأخطل.

٢ المرجع السابق، ١/ ١٧٣، كليب: رهط جرير، نهشل ومجاشع: ابنا دارم رهط جرير.

٤ . (لوما) الامتناعية:

وهي بمنزلة (لولا)، تقول: لوما زيد لأكرمتك، و ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[الحجر ٧] ، وأمّا (لوما) للتحضيض فهي خاصة بالدخول على الأفعال، كقول الشاعر:

لوما الإصاحة للوشاة لكان لي   من بعد سخطك في رضاك رجاء[١]

٥ . الأحرف المشبهة بالفعل:

تختص بالدخول على الأسماء، وتعمل فيه النصب.

٦ . (ليتما):

مركبة من (ليت + ما)، واتصال (ما) بها لا يزيل اختصاصها بالدخول على الأسماء، فهي من أخوات (إنّ)، فلا يُقال: (ليتما قام زيد).

٧ . إذا الفجائية:

وهي مختصة بالجمل الاسمية، نحو: ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[طه ٢٠]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾[يونس ٢١].

٨ . لات:

فهي مختصة بالأسماء الظرفية (الحين، الوقت..)، نحو: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[سورة ص ٣]، والتقدير: ولات الحين حين مناص.

(ب) الأدوات الخاصة بالأفعال:

١ . السين وسوف:

وهما حرفان مختصان بالفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر ٣] ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ﴾[البقرة ١٣٧]، ويخلّصان الفعل المضارع للاستقبال، وقالوا عن السين: حرف تنفيس، ذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق، وهو الحال، إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال.

وأما (سوف) فأوسع من السين، واستندوا في ذلك إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى[٢]. وتنفرد عن السين بأمرين:

الأول: دخول اللام عليها، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[الضحى ٥].

الثاني: أنها قد تُفصل بالفعل الملغى، كقول الشاعر:

---

١ السابق، ١/ ٣٦٤

٢ ذهب الكوفيون إلى أن السين أصلها (سوف)، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (مسألة ٩٥)، ص٥١٥

وما أدري وسوف إخال أدري   أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ[١]

٢ . قد:

وهي مختصة بالدخول على الفعل المتصرف، الخبري، المثبت، المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء؛ فلا تُفصل منه بشيء إلا بالقسم، كقول الشاعر:

أخالدُ قد والله أوطأتَ عشوةً   وما قائل المعروف فينا يُعنَّفُ[٢]

يقول سيبويه: «ولو قلت.. (قد زيداً لقيت) لم يحسن»[٣]؛ لأن (قد) مختصة بالدخول على الأفعال.

ول(قد) خمسة معانٍ[٤]:

. التوقع: إن وليها مضارع، نحو: (قد يقدم الغائب).

. تقريب الماضي من الحال، وتدخل حينئذ على الماضي، تقول: (قام زيد) فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختص بالقريب.

. التقليل: كقولك: (قد يجود البخيل، وقد يصدق الكذوب)، وقيل من الآية: ﴿أَلا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[النور ٦٤]، والمعنى: ما هم عليه هو أقلّ معلوماته سبحانه، هكذا في المغني.

. التكثير: قاله سيبويه في قول شمّاس الهذلي:

قد أتركُ القِرْن مُصفرّاً أناملُه   كأنّ أثوابه مُجّتْ بفرصادِ

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[البقرة ١٤٤] معناه: تكثير الرؤية. واستشهد جماعة على معنى التكثير ببيت امرئ القيس:

قد أشهدُ الغارة الشعواء تحملني   جرداءُ معروقةُ اللحيين سُرحوب

ـ التحقيق: وترد مع الفعلين الماضي والمضارع، فمع الماضي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[الشمس٩]، ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾[الأنعام ٣٣].

ونشير إلى أن (قد) من الألفاظ المشتركة، فتكون اسماً وحرفاً، والحرفية مختصة بالدخول على الأفعال كما سبق، وأما الاسمية فلها معنيان:

---

١ انظر: مغني اللبيب ١/ ١٨٤، ١٨٥، البيت لزهير بن أبي سلمى (انظر: المغني ١/ ٦١)

٢ البيت قاله أخٌ ليزيد بن عبد الله البجلي، البيت في مغني اللبيب ١/ ٢٢٧

٣ الكتاب، ١/ ٩٨

٤ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٢٨ . ٢٣٢، المرادي، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م. ٢٥٤ . ٢٥٩

الأول: أن تكون بمعنى (حسب)، تقول: قدني، بمعنى: حسبي، ويجوز إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء في الحالين في موضع جر.

الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى (كفى)، ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء المتصلة بها في موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب[١].

وإنما جعلنا (قد) في الأدوات المختصة بالأفعال باعتبار حرفيتها، كما هو الحال في (مذ ومنذ) فهما باعتبار حرفيتها يختصان بالأسماء على أنها حرفا جر، وأما إن دخلا على الأفعال فهما اسمان.

٣ . لمّا:

وتختص بالماضي والمضارع، إلا أنّ لكل منها دلالة خاصة[٢]:

أولاً: اختصاصها بالماضي، وتقتضي حينئذ جملتين، وُجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: (لما جاءني أكرمتُه)، ويُقال فيها: حرف وجود لوجود، وذهب بعضهم إلى أنها ظرف بمعنى (حين).

ثانياً: اختصاصها بالمضارع، وتكون حينئذ حرف جزم، وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ(لم).

٤ . حرفا النصب (أنْ . لنْ):

أن: تتصل بالفعل المتصرف الماضي، والمضارع، والأمر، وهي مصدرية، واتصالها بالمضارع يجعل منها حرف نصب، بل هي أم الباب، فتعمل ظاهرة ومقدرة. واتصالها بالماضي والأمر نحو: (أعجبني أن فعلتَ) و(أمرته بأن افعلْ) فهي مصدرية بدليل دخول حرف الجر عليها[٣].

لن: حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مريم٢٦].

٥ . حروف الجزم (لم . لما . لام الأمر . لا الناهية):

وهي مختصة بالفعل المضارع، نحو: (لم أكذب)، (لما أنتهِ من أعمالي)، (فلتصبرْ ولتحتسب)، (لا تقل إلا حقاً).

٦ . حروف العرض والتحضيض (ألَا[١] . ألّا . هلا . لولا . لوما . لو):

---

١ الجنى الداني، ص٢٥٣، وقول الشاعر: (قَدْنِي من نصر الخبيبين قَدِي) يحتمل قوله (قدني) وجهين: أحدهما أن يكون بمعنى (حسب) والياء في موضع جر. والثاني: أن يكون اسم فعل، والياء في موضع نصب. وقوله آخر البيت: (قدي) تحمل ثلاثة أوجه: . أن تكون بمعنى (حسبي). . وأن تكون تكون اسم فعل، وحذف نون الوقاية ضرورة. . أن تكون اسم فعل، والياء للإطلاق، وليست ضميراً. (انظر: الجنى الداني، ص٢٥٤).

٢ انظر: مغني اللبيب، ١/ **310**، ٣١١

٣ ووصلها بالأمر ضعيف، وذهب بعضهم إلى أنها، في حال وصلها في الأمر، تكون تفسيرية، وحرف الجر زائد. (انظر: الجنى الداني ص٢١٦).

وهذه الأدوات تلزم الفعل لفظاً أو تقديراً.

٧ . أدوات الشرط:

وأدوات الشرط إما أسماء أو أفعال، وإدخالها في باب الحروف على سبيل التوسع، وهي تلزم الفعل لفظاً وتقديراً عند الجمهور، ويستثنى من ذلك (أمّا) التفصيلية، فهي تفيد الشرط عند النحاة نحو: (أمّا محمد فكريم) وهي لا تباشر الفعل من دون فاصل، بل هي تدخل على الأسماء نحو:﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾[الرعد ١٧]، وتدخل على معمول للفعل متقدم نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[الضحى ٩]، وتدخل على الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾[الواقعة ٨٨].

٨ . لو:

تختص بالفعل لفظاً أو تقديراً، سواء كانت شرطية أم مصدرية أم للتمني، وأما دخولها على أنّ المصدرية ومعموليها فقد ذهب كثير من النحاة[٢] إلى أنّ الفعل بعدها مقدّر، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[الحجرات ٥]، أي: لو ثبت صبرهم، وقال المرادي: «وهو أقيس، إبقاءً للاختصاص»[٣].

٩ . الأفعال المكفوفة بـ(ما):

وهي: (قلّما، وكثرما، وطالما، شدّما، قصُرما)، وهي أفعال لا تدخل إلا على جملة فعلية صُرّح بفعلها[٤]، نحو:

قلّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما ... يورثُ المجدَ داعياً أو مجيباً[٥]

وأمّا قول المرّار:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ، وقلّما ... وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ[٦]

فقال سيبويه: ضرورة[٧]، وقيل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدراً، وأن (وصال) مرفوع بـ(يدوم) مفسَّراً بالمذكور، وقيل: وجهها أنه قدّم الفاعل، وردّه ابن السّيد بأن

١ وتأتي (ألَا) حرف للتنبيه، فلا تختص بالأفعال، بل تدخل على الأسماء أيضاً، نحو: (ألا إنهم هم السفهاء) البقرة ١٣، (ألا قاتل الله الكذوب). وكذلك (لولا ولوما) الامتناعيتان، فهما مختصتان بالدخول على الأسماء كما أسلفنا.

٢ وهو رأي الكوفيين والمبرد والزجاج.

٣ الجنى الداني، ٢٨٠

٤ مغني اللبيب، ١/ ٤٠٣

٥ المرجع السابق، ١/ ٤٠٣

٦ للمرّار بن سعيد الفقعسي، من الشعراء الأمويين، مغني اللبيب ١/ ٤٠٣

٧ انظر: الكتاب، ١/ ٣١

البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وذهب المبرد إلى أن (ما) زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ. وذهب بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة[١].

١٠ . لواصق الفعل: تاء التأنيث الساكنة[٢]/ نون التوكيد/ التاء المتحركة

وتتصل بالفعل، ولا تتصل بالاسماء، فتاء التأنيث الساكنة تلحق الفعل الماضي، نحو: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾[الأعراف ٣٨]، ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[العلق ١٥].

◈ ◈ ◈ ◈ ◈ ◈

ثانياً: الثابت من الحروف باعتبار المعنى

اعتمدت الدراسة السابقة على تقسيم الحروف باعتبار الموقعية أو الاختصاص، ولكننا سننظر إلى هذه الحروف من زاوية أخرى، وذلك من خلال وظيفتها في الكلام، باعتبارها منشئاً حقيقياً في إقامة علاقات وروابط وإنشاء معانٍ جديدة لم تكن قبل دخولها، وسنعتمد في دراسة هذا المبحث على الوظيفة التركيبية الدلالية، منطلقين من أصلين أسّس لهما علماء العربية هما:

. الجملة الخبرية، فدخول بعض الحروف على الجملة الخبرية يقوّي معناها، بمعنى أنه يقوّي الثابت (عكس المنفي).

. الجملة الإنشائية، إحداث معنىً جديدٍ لم يكن قبل دخول الحرف، كالنداء، والنفي، والأمر، والنهي.

(أ) ما جاء من الحروف الثابتة مؤكداً لمعنى الجملة، مقوياً لمعنى الثابت.

فهناك جزء من هذه الحروف تُحقق الترابط بين مكوّنات الكلام، كما تؤدي معنى جديداً في الجملة، وتلعب دوراً في تحديد دلالة السياق، ولكنها مع ذلك لا تغيّر في نقل الكلام من خبر إلى إنشاء، فهي تقوّي الثابت ولا تغيّر معناه، ومن هذه الحروف:

١ . حروف الجر.

٢ . ما جاء في أسلوب الشرط.

٣ . الحروف المشبهة بالفعل.

---

١ مغني اللبيب، ١/ ٤٠٤

٢ تخالف تاء التأنيث الساكنة عن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء من جهتين: من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ. أمّا المعنى: فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه نحو: (قائمة، قاعدة). واللاحقة للأفعال إنما تدخل لتأنيث الفعل، والذي يدل على أن المقصود بالتأنيث إنما هو الفاعل. وأما اللفظ: فتاء التأنيث الساكنة تكون متحركة في الوصل (هذه امرأة قائمةٌ). والتاء التي تلحق الفعل لا تكون إلا ساكنة وصلاً ووقفاً (قامتْ هند) فيما عدا التقاء الساكنين فتحرّك بالكسر (قامتِ الفتاة). انظر: شرح المفصل ٤/ ١٢٩

٤ . إذا الفجائية.

٥ . السين وسوف.

٦ . قد.

٧ . الأفعال المكفوفة بـ(ما).

٨ . (تاء التأنيث/ نون التوكيد).

وفي هذا النوع من الوظائف تؤدي فيه الأدوات دوراً مكمّلاً للمعنى، ولا يعني، هذا بطبيعة الحال، أن وجودها سيكون هامشياً، بل وجودها يدل على معنًى لا يتم، ربما، بغيرها، وسأتناول ثلاثة نماذج من هذه المجموعة لتوضيح الفكرة، هي:

. النموذج الأول: حروف الجر.

. النموذج الثاني: نون التوكيد.

. النموذج الثالث: سَـ/ سوف.

⇦ النموذج الأول: حروف الجر

تختص حروف الجر بالأسماء الظاهرة والمضمرة، وهي تربط بين أجزاء الكلام، كما تؤدي وظيفة اختزالية؛ إذ تكون عوضاً عن جملة، فتفيد معنى الجملة المحذوفة بأوجز لفظ، فإذا قلت: (أمسكت بالحبل) فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشراً له، وملاصقة يدي له، وإذا قلت أكلت من الطعام؛ فقد نابت (من) عن البعض، أي: أكلت بعض الطعام[١]. جاء في الخصائص: «حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به»[٢].

ولتحقيق الوظيفة الاختزالية، فإن النحاة لم يُعملوا هذه الحروف (حروف الجر) في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك. وعلّته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبوا يُعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عمّا اعتزموه[٣]، فإذا قلت: (ليس زيد بقائم) فقد نابت الباء عن (حقاً)، و(البتة)، و(غير ذي شك)، ولهذا «لا يجوز: (ما زيدٌ أخوك قائماً)؛ على أن تجعل (قائماً) حالاً منك، أي: أنفي هذا حال قيامي، ولا حالاً من (زيد)، أي: أنفي هذا عن زيد في حال قيامه»[٤].

---

١ الخصائص، ٢/ ٢٧٤

٢ المرجع السابق، ٢/ ٢٧٣

٣ السابق، ٢/ ٢٧٤

٤ السابق، ٢/ ٢٧٥

ثم يعلل ابن جنّي اختصاص حروف الجر وثباتها في الأسماء، فيقول: «وإذا كانت هذه الحروف تضعُف وتقلّ عن العمل في الظروف كانت من العمل في الأسماء الصريحة القوية التي ليست ظروفاً ولا أحوالاً ولا تمييزاً لاحقاً بالحال اللاحقة بالظرف أبعد»[١].

وحروف الجر تعمل في الاسم الذي يليها مباشرة، جرّاً ظاهراً أو مقدّراً أو محلياً، أمّا السبب في كون هذه الحروف عاملة، فيرجع ذلك إلى اختصاصها بالأسماء؛ والحرف إذا اختصّ بالدخول على شيء معيّن فمن حقّه أن يعمل فيه العمل الخاص به، والجرّ هو العمل الخاص بالأسماء[٢]، وحروف الجر هي من حروف الإضافة، «وإنما قيل لها حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها معنى الفعل، إيصاله إلى الاسم، فالإضافة معنى، وحروف الجر لفظ، وهي الأداة المحصلة له، كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل أداة لهما»[٣].

وعلى المستوى التداولي، فإن حروف الجر من أكثر حروف المعاني دوراناً في الكلام، ولها أثر واضح في تغيير المعاني، وقلبه من معنى إلى آخر، وقد يكون ضدّ المعنى الأول، فيدخله ذلك في الحقل البلاغي، فقولك: (رغبت فيه) ضدٌّ لقولك (رغبت عنه)، ولقوّة هذه الحروف فإنها تعمل في الاسم ظاهرةً ومقدّرة، والظاهر معروف، كقولك:

(أ) . مررت بزيد

. وزيد في الدار

فالعامل هو (الباء) و(في)، وأما المقدّر، فنحو:

(ب) . غلام زيد = غلامٌ لزيدٍ

. خاتم فضة = خاتمٌ من فضةٍ

يقول ابن يعيش: «فالعامل هنا حرف الجر المقدر، والتأثيرُ له، وتقديره: غلامٌ لزيدٍ، وخاتمٌ من فضةٍ، لا ينفكّ كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر»[٤]، واعتماداً على ما جاءت به النظرية النحوية العربية يمكن وصف البنية العميقة للجملتين في (ب) بـ:

∅ + اسم + ∅ + اسم

(مبتدأ محذوف) ↓ (خبر) ↓ (حرف جر محذوف) ↓ (مضاف إليه) ↓

---

١ السابق، ٢/ ٢٧٦

٢ الجنى الداني، ٢٦

٣ شرح المفصل، ١/ ٤٨٦

٤ المرجع السابق، ١/ ٤٨٦

ويمكن القول بأن الوظيفة التركيبية الدلالية لحروف الجر، والحروف بشكل عام، تتلخص في ثلاثة وظائف:

الأول: تحقيق الترابط بين مكوّنات الكلام.

الثاني: تحقيق الوظيفة الاختزالية في الكلام.

الثالث: إن اختصاصها بالعناصر الاسمية يجعل لها قوة عاملة، ذلك أنّ «العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه»[١].

⇦ النموذج الثاني: نون التوكيد:

واخترنا نون التوكيد لتكون مثالاً على ما يختص بالدخول على الفعل باعتبارها لاصقة في آخر الفعل، بخلاف النماذج الأخرى التي تسبق آخر الأسماء أو الأفعال.

يتم توكيد الفعل في العربية بإلحاق النون الخفيفة أو الثقيلة بآخر الفعل تقوية وتقريراً له، وتحقيقاً لأمر وجوده، ونون التوكيد، كما ذكر ابن عصفور، «لا تدخل إلا على فعل مستقبل لتأكيد معنى الاستقبال»[٢] فالوظيفة التي تقوم بها النون في الأفعال مماثلة في طبيعتها تماماً لتلك الوظيفة التي تقوم بها ألفاظ التوكيد المعنوي المعروفة في الكتب النحوية والتي حصرها النحاة بألفاظ محدودة في الأسماء[٣].

وأمّا فيما يتعلق باختيار النون من بين جميع الصوامت للقيام بهذه الوظيفة، فيعزو فوزي الشايب ذلك لما تمتاز به النون من سمات وخصائص نطقية تجعل منها (من النون) صوتاً نموذجياً، نطقاً وإسماعاً، فهي من الأصوات التي تتمتع بوضوح قويٍّ في السمع، وهي تشكل مع كل من اللام والراء والميم مجموعة متميزة من الأصوات تشبه في وضوحها السمعي بالحركات، وتمتاز النون عن اللام والراء بالغنة الملازمة للنطق، مما يجعلها ذات وقع محبب إلى الأسماع، ولهذا نجدها كثيراً ما تلازم الفواصل القرآنية، وهذا ما جعل العربية تتوسع في استخدامها كلاصقة تُلحقها بالكلم أسماء كانت أو أفعالاً لتأدية أغراض نحوية وصرفية[٤].

وتختص نون التوكيد بالدخول على الأفعال، ودخولها عليها يكون لازماً وجائزاً، وقد يكون ممتنعاً في بعض الأحيان:

---

١ السابق، ١/ ٤٨٧

٢ ابن عصفور . شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢م. (٢/ ٤٨٩).

٣ انظر: الشايب، فوزي: التأكيد بالنون: طبيعته، أصله وأثره، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، ١٩٨٨م. ص١١٤

٤ انظر: المرجع السابق، ص١١٥

. فاللازم: يتمثل بالفعل المستقبل الواقع في جواب القسم، نحو: (والله لأدافعنّ عن وطني)، «وهذه النون تقع هنا لازمة، ولو قلت: (والله ليقوم زيد) لم يجز، وإنما لزمت هنا لئلا يتوهم أن هذه اللام تقع في خبر إنّ لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، إذ لو قلت: (إنّ زيداً ليقوم) جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لام فيه، فإذا قلت: (إنّ زيداً ليقومنّ) كان هذا جواب قسم، والمراد الاستقبال لا غير»[١].

ـ وأما الموضع الذي يجوز فيه دخولها وخروجها، فالأمر والنهي والاستفهام، لما فيها من معنى الطلب، نحو:

اضرب زيداً/ اضربن زيداً

لا تضرب زيداً/ لا تضربن زيداً

هل تضرب زيداً/ هل تضربن زيداً

وأجاز البعض دخول هذه النون في العرض، نحو: ألا تنزلن، وألا تقولن؛ «لأنك تعرض فهو بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنه استدعاء كما تستدعي بالأمر»[٢].

وأجازوا أيضاً أن يكون في التمني؛ لأنه «في معنى الأمر أيضاً؛ لأن قولك (ليتك تخرجن) بمعنى: (أخرجن)؛ لأن التمني طلب في المعنى»[٣].

. وأما مواضع الامتناع، فهو عدا ما سبق، «فلا يؤكد بها الماضي ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب»[٤]، وهذا يعني عدم جواز دخولها في الخبر، «فلا يجوز (أنت تخرجن) إلا في ضرورة شاعر»[٥].

وهذه النون تؤثر في الفعل تأثيرين، أولهما في المجال الدلالي، والثاني في المجال التركيبي.

أما المجال الدلالي فإن هذه اللاصقة تقوم بوظيفتين دلاليتين:

(أ) للتأكيد، على إجماع النحاة، إلا أن النون الثقيلة آكد وأبلغ من النون الخفيفة؛ لأن «قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، إذ الألفاظ قوالب المعاني» كما قال النحاة، وتكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد، «فقولك: (اضربن) خفيفة النون، بمنزلة قولك: اضربوا كلكم، وقولك: (اضربنّ) مشددة النون بمنزلة: اضربوا

---

١ شرح المفصل، ٤/ ١٤٣

٢ المرجع السابق، ٤/ ١٤٤

٣ السابق، ٤/ ١٤٤

٤ السابق، ٤/ ١٤٥

٥ السابق، ٤/ ١٤٨

كلكم أجمعون»[١]، ولنا بعد ذلك أن نتصور ما تمثّله النون من اختزال في اللغة جرى فيه حذف العناصر الإطنابية في الجملة، واحتُفظ فيه بأدنى ما يؤدي المعنى.

وفي تحليل للأزهر الزناد[٢] يربط فيها بين (إنّ، أنّ، لاصقة التوكيد/ نّ) فيرى أنها حروف مختلفة في ظاهر الأمر، ولكنها واحدة في الحقيقة، وهي ناشئة من بنية واحدة وهي (ن)، إلا أنها حسب الأنساق الصوتية لها تحققات ثلاثة:

. (إنّ): لتوكيد صدر الجملة.

. (أنّ): لتوكيد مواطن الوصل.

. (لاحقة التوكيد/ ن): توكيد ذيل الجملة.

وهذا يتفق إلى حدٍّ كبير مع ما ذهب إليه إسماعيل عمايرة من التقاء نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة في الأفعال، مع (أنْ) و(أنّ) في أصل واحد، يقول: «ولا نستبعد أن تلتقي نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة في الأفعال، مع (أنْ) و (أنَّ) في أصل واحد، سوى أن العربية قد ميّزت بين الاستخدامين: الاسميّ والفعليّ بوضع الكلمة التأكيديّة في البداية في التركيب الاسميّ، نحو: (إنّ زيداً كريم)، وفي النهاية مع التركيب الفعلي الذي اقتضى تحوّل الهمزة إلى الوصل بدلاً من القطع، تيسيراً. نحو: (تكتبنّ)»[٣].

(ب) «إخلاص الفعل للاستقبال»[٤].

وأما المجال التركيبي فيتمثل في إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً.

ونمثل على ما سبق بآية جمعت النونين، في قوله تعالى في قصة يوسف ـ عليه السلام ـ:

﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[يوسف ٣٢]

فالفعلان (لَيُسْجَنَنَّ/ لَيَكُونًا) معربان قبل دخول النون، فلمّا دخلت النوّن تحوّلا من الإعراب إلى البناء، وهما متفاوتان من حيث قوة التأكيد، فقد أُكّد الفعل الأول بالنون الثقيلة، والثاني بالنون الخفيفة؛ لأن، كما قيل، «امرأة العزيز كانت أشدّ حرصاً على سجنه من كينونته صاغراً»[٥] أو: «أُكّدت السجن بالنون الثقيلة قيل: لتحققه، وما بعده بالنون الخفيفة لأنه غير متحقق»[٦].

---

١ السابق، ٤/ ١٤٠

٢ الإشارات النحوية ص٢٥٣

٣ عمايرة، إسماعيل: بحوث في الاستشراق واللغة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م. ص٢٥

٤ شرح المفصل ٤/ ١٤٠

٥ شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٣٠٠

٦ الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت١٢٧٠هـ): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: محمد أحمد الأمد، عمر عبد السلام، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م. (١٢/ ٥٨٠).

وهناك خلاف بين النحاة في شأن هذه اللاصقة، فقد تحدثوا عن أصلها، فيرى قسم أن كلاً منهما (الخفيفة والثقيلة) أصل في ذاته، ويرى آخرون أن الخفيفة أصل الثقيلة، كما اختلفوا في اختيار الفتحة حركة للنون المشددة (اضربَنْ/ اضربَنَّ) على سائر الحركات، فالرضي يعلل ذلك بقوله: «وإنما حرّكت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة»[١] إلا أن فوزي الشايب يستبعد هذا الرأي، ويرجّح أن يكون سبب التحريك بالفتح «لأن النون قد تُسبق بضمة وذلك في حالة الإسناد إلى واو الجماعة في مثل: (اضربُنَّ زيداً)، أو بكسرة وذلك في حالة الإسناد إلى ياء المخاطبة مثل: (اضربِنَّ)، فلو حُرّكت النون المشدد بالضم أو الكسر لنشأ عن ذلك تتابع حركات متماثلة أو متضادة، وتتابع الأمثال كتتابع الأضداد كلاهما مكروه، لذلك عُدل إلى الفتحة لأنها المقابل الخلافي للكسرة خاصة، وللضمة بشكل عام»[٢].

وعلى أية حال، فإن لاصقة النون، بما قدمنا لها من خصائص تركيبية ودلالية، تشكّل مكوّناً ثابتاً، وهي ملازمة للفعل، وحركة الفتحة في الثقيلة أيضاً تشكل مكوّناً ثابتاً في تركيبها مع الفعل، لذا فإن وصف الفعل مع هذه اللاصقة في قولنا: أ. (لا تضربَنْ البريء)، ب. (لا تضربَنَّ البريء) كالآتي:

أ .	تضرب	َ + ن + ْ (غنّة خفيفة)
ب .	تضرب	َ + ن + ّ (غنة/ نبر) + َ

فالتركيب السابق يشكل متوالية ثابتة، فاتصال نون التوكيد بالفعل ينتج عنه أثران: لفظي ومعنوي.

فالأثر اللفظي: يلزم اتصال هذه اللاصقة بالفعل تغيير على الفعل قبل اللاصقة وبعدها: (←ـ ن ـ→)، فينتقل الفعل من الإعراب إلى البناء، والبناء لازم ما دامت لاصقة النون موجودة، وهو (أي البناء) «ما يلازم آخره شكلاً ثابتاً»[٣] بخلاف المعرب الذي يتغير آخره بتغيّر موقعه الإعرابي، وينتج عن لاصقة النون الخفيفة (كما هو في التركيب أ) غنة خفيفة، فالنون لها خصائص نطقية تجعل منها صوتاً نموذجياً، وهي من الأصوات التي تتمتع بوضوح قوي في السمع، وهي أيضاً تمتاز بالغنة الملازمة لها في النطق، مما يجعلها ذات وقع حسن محبب إلى الأسماع وهي علة اختيارها لتؤدي وظيفة التوكيد حسب رأي فوزي الشايب، وهي إلى جنب ذلك «ليست شديدة، أي لا يسمع معها انفجار، وليست رخوة، فلا

---

١ شرح الرضي، ٤/ ٤٨٤

٢ فوزي الشايب: التأكيد بالنون، ص١٢١

٣ بحوث في الاستشراق واللغة، ص٢٩١

يكاد يسمع لها ذلك الخفيف الذي تتميز به الأصوات الرخوة، ولذلك عدها القدماء من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة»[١].

وأما التركيب (ب) فيضاف إلى ما سبق في وصف هذا التركيب نبر في المقطع الأخير (ن) وإيقاع النبر يؤدي إلى زيادة حجمه عن تشديده، يُضاف إلى ذلك حركة لازمة (ـَ) للنون.

وأما الأثر المعنوي، فقد أشرنا إليه سابقاً في المجال الدلالي من إضافة معنى التوكيد، وتخليص الفعل من الحال إلى الاستقبال.

⇦ النموذج الثالث: السين/ سوف:

من السوابق التي تختص بالفعل المضارع، فتُحدثُ فيه أثراً بنقله للاستقبال، ولا يلي هاتين الأداتين الفعل إلا مظهراً[٢]، «ولو قلت: (سوف زيداً أضرب) لم يحسن»[٣].

وهذان المكوّنان دالان على التحويل الزمنيّ للفعل، وجريان السين في هذين المكوّنين يعيدنا إلى بعض الأبنية الصرفية المبدوءة بـ(استـ) وما تحمله من معنى التحويل في أحد معانيها، نحو: (استأسد، استنسر)، ويبدو أن السين في العربية تعمد إلى وظيفة تحويل الفعل.

ويورد المستشرق (فلاش) في شأن (س) و (سوف) كونهما علامتي الاستقبال في العربية، وينقل عن بروكلمان أن (سوف) كانت اسماً، وهو موجود في السريانيّة بمعنى (نهاية، حدّ)، ويعتبرها اسماً ظرفاً منصوباً معرّفاً دون أن يحمل علامة التعريف، كان معناه (في النهاية)، ثم تخلّص شيئاً فشيئاً من دلالته تلك ليتمحّض للدلالة على الاستقبال في نظام الحروف المتصلة بالفعل المضارع[٤].

وقد بحث علماء العربية هاتين السابقتين في جانبين:

أحدهما: الأصل التكويني لـ(س/ سوف): فالكوفيون يذهبون إلى أنّ (س) أصلها (سوف) وحججهم في ذلك تنوّع مظاهر هذا الحرف في الاستعمال، إذ يكون عرضة للحذف لكثرة الاستعمال، فقد سجّلوا عن العرب أربعة أشكال هي: (سوف، سف، سوْ، سَـ)، أما البصريون فيعدّونها أصلاً بنفسها[٥].

ثانيهما: اختلافهما في المدى الزمني.

---

١ أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٨٧م. ص٦٣، ٦٤

٢ انظر: الكتاب ١/ ٩٨

٣ المرجع السابق، ١/ ٩٨

٤ انظر: الإشارات النحوية، ص٤٣٦

٥ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص٥١٥

إلا أن ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب يقف إزاء هذا الخلاف موقفاً مخالفاً، فهو يبطل كلام الفريقين، فالسين عنده «ليس مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين، ولا مدّة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوف) خلافاً للبصريين»[١].

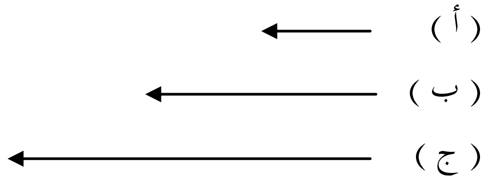
تكمن المقولة الثباتية في هذين المكوّنين باختصاصهما بالفعل المضارع [سـ/ سوف + فعل مضارع]، وما ينشأ عنهما من ناتج دلالي، ومع أن ابن هشام يبطل الفرق في المدى الزماني بين المكوّنين، إلا أننا لا نعلم أن ثمة خلافاً في أنهما يحدثان استقبالاً لم يكن حاصلاً قبلهما.

(أ) يقوم زيد بعمله

(ب) سيقوم زيد بعمله

(ج) سوف يقوم زيد بعمله

فإذا ما سلّمنا بما ذهب إليه النحاة من أن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، إذ الألفاظ قوالب المعاني[٢]، فإن ذلك يدفعنا إلى مخالفة ابن هشام، والاعتراف بوجود فرق زمني بين الجمل: (أ . ب . ج) على النحو الآتي: (السهم رمز للزمن)



وهذا الفرق الزمني تعضده الآيات القرآنية:

. (سنقرئك فلا تنسى).

. (سنريهم آياتنا في الآفاق).

. (كلا سيعلمون، ثم كلا سيعلمون).

. (سنشدّ عضدك بأخيك).

. (ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكراً).

ـ (قَالُواْ يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ قَالَ **سَوْفَ** أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ).

ـ (قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ **فَسَوْفَ** نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُّكْرًا وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاء الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا).

---

١ مغني اللبيب، ١/ ٦١

٢ انظر: شرح المفصل، ٤/ ٢٩٣

ثانياً: ما جاء من الحروف منشئاً لمعنى جديد:

ذهب النحاة إلى أن الذي يعطي الجملة معناها إنما هو الصدر، كما بيّنا في غير موضع من هذا البحث، وأغلب ما يكون صدر الجملة هو الحرف، لذا فإن حروف هذه المجموعة، في أغلبها، تحتلّ موقع الصدر، وأنها كلها مؤثرة في الجملة، ومغيّرة للمعنى، ومنشئة لمعنى لم يكن موجوداً.

يُعدُّ النحاة الحرف اختزالاً واختصاراً للكلام، فالحروف، كما قال أبو علي الفارسي، «إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار»[1]، ويعلق ابن جني على مقولته: «إذا قلت: (ما قام زيد) فقد أغنت (ما) عن (أنفي)، وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) فقد نابت (إلا) عن أستثني، وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: (قام زيد وعمرو) فقد نابت الواو عن (أعطف)، وإذا قلت: (ليت لي مالاً) فقد ناب (ليت) عن (أتمنّى)...»[2].

واستخدام الأفعال عوضاً عن الحروف الموضوعة للإنشاء إثقالٌ للنظام من ناحية، وإدخالٌ لإمكان اللبس من ناحية أخرى[3]، ذلك أن إظهار الفعل يوهم الإخبار، والحروف رافعة للبس.

وإذا كانت حروف هذه المجموعة تحتلّ الصدر إلا أن معالجة الصدر مكانه الموقعية[4]، لذا ستكون الدراسة الآتية متخصصة في دراسة الناتج الدلالي الذي ينشأ عن اختصاص الحروف بالأسماء أو الأفعال، وسنتخذ من المعاني التي تحدثها هذه الحروف باباً ومنفذاً ندخل من خلاله لدراستها، ثم معالجتها من حيث التركيب والدلالة.

والمعاني المتحققة في هذه الحروف هي:

١ . النفي: من خلال حروف النفي (لم/ لما/ لن/ لات):

(لم/ لما) تتصلان اتصالاً ثابتاً بالفعل المضارع، ونظراً لثبات اتصالهما بالأفعال فإن سيبويه يرى أن هذا الاتصال قد يكون مُظهراً كما في السين وسوف، أو مضمراً كما في (لم، لما)، يقول سيبويه: «أنّ من الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراً، فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قد، وسوف، ولما، ونحوهنّ. فإن اضطر شاعر فقدّم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: (لم زيداً أضربْه)، إذا اضطر شاعرٌ فقدّم لم يكن إلا النصب في (زيد) ليس غير، ولو كان في شعر؛ لأنه يُضمِرُ الفعلَ إذا كان ليس مما يليه الاسم»[5].

---

١ الخصائص، ٢/ ٢٧٣

٢ المرجع السابق، ٢/ ٢٧٤

٣ انظر: الإنشاء في العربية ص٥٧٦

٤ تناولنا موضوع الصدر في دراسة مستقله في مبحث: (الجمل المبدوءة بما له صدر الكلام).

٥ الكتاب، ١/ ٩٨

ويوضح سيبويه الدلالة الزمانية لهذه الحروف من خلال مقارنتها بالصيغ الإثباتية على النحو الآتي[١]:

(أ) لم يفعل = فعلَ

(ب) لما يفعل = قد فعَلَ

فتعبّران في صيغتيهما الإثباتية عن حدث ماضٍ، إلا أن هذا الماضي غير متطابق في الصيغتين، ذلك أن الزمن في (أ) مفتوح على إطلاقه، أما (ب) فإن (قد) تقرّب الفعل من زمان التكلم، و(لم/ لما) تشتركان في قلب معنى المضارع إلى الماضي كما ذكر النحاة.

ومقارنة صيغة النفي لهاتين الأداتين مع صيغتيهما الإثباتية يدعم توجُّه النحاة من اعتبار أن (لم) تدل على نفي الماضي، و (لما) المكوّنة من (لم + ما) نفي الحال، بدليل الصيغ الإثباتية، ذلك أن:

لم = يقابلها فعلٌ ماضٍ مفتوحٌ في دلالته الزمنية.

لما = يقابلها (قد) وهي لتقريب الزمان (مقيّد الدلالة الزمانية).

وأما (لن) فحرف نفي يختص بالفعل المضارع فيخلصه للاستقبال (نفي الاستقبال).

وأما (لات) فحرف نفي، يختص بالدخول على الحين أو الوقت، وسيأتي الكلام لحقيقتها وعملها.

كما سيأتي حديث في فصل لاحق، في (أسماء لازمت النفي)، أن للنفي مراتب، وهناك اختلاف بين الباحثين في تصنيف هذه المراتب، والذي نطمئن إليه، مبدأ التصنيف القائم على اختصاص عمل النفي، ثم اختصاص الزمان، وكانت النتيجة التي توصلنا إليها أن مراتب النفي كالآتي:

١ . (لن/ لم)   ٢ . (لا)   ٣ . (لما)

ولا نريد أن نستبق الحديث في هذا الموضوع[٢]، ويكفي أن نشير إلى بعض الملاحظات:

أولاً: تجتمع هذه الأدوات في مجال دلالي واحد، هو إنشاء النفي.

ثانياً: جريان اللام في هذه الأدوات، واللام في أصلها الأحادي (ل) تؤدي وظيفة دلالية حيث يتحقق فيها معنى التوكيد، فاللام الجارة في بعض أنواعها: كالزائدة للتوكيد[٣] والجحود التي تفيد توكيد النفي أو الإنكار، ولام الأمر الجازمة، ولام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، واللام الواقعة في جواب لو ولولا والقسم....، وربما يكون لهذه اللام علاقة في إنشاء النفي، فالتوكيد زيادة في الإثبات، والنفي رفض للإثبات.

---

١ انظر: المرجع السابق، ٣/ ١١٧

٢ انظر: أسماء لازمت النفي، ألفاظ لا تقع إلا في مواطن خاصة.

٣ يا بؤس للحرب التي   وضعَتْ أرهطَ فاستراحوا

٢ . النداء: وحروفه (يا/ أيْ/ أيا/ هيا/ أ)

والنداء من الإنشاءات الطلبية، فهو «تصويت لا يحتمل التصديق أو التكذيب»[١]، ويجري على تعيين المخاطب. وأدوات النداء في المجال الخطابي تجري في اتجاهين: للبعيد ويمثله (يا/ أيا/ هيا)، والقريب ويمثله (يا/ أ/ أيْ).

والنداء في المستوى التخاطبي يمثل قيمة صرّح بها سيبويه فقال: «أول كلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كلام لك به تعطف المكلَّم عليك»[٢].

وسنكتفي في هذه الفقرة أن نشير إلى بعض الملاحظات التي من شأنها أن تنهض في إبراز النداء بوصفه مركباً لغوياً يتضمن عناصر ثابتة (أدوات النداء) متمثلة في اختصاصها بالدخول على الأسماء، تحمل هذه العناصر خصائص صوتية ووظيفية، والتي تشكل بدورها معنىً إنشائياً، وهذا المركب الإنشائي يشغل حيّزاً هاماً في بناء عملية الكلام[٣]. وهذه الملاحظات:

الملاحظة الأولى: النداء فاتحة كل تخاطب، كما صرّح سيبويه، وهذا يعني بطبيعة الحال أن هذا العمل الإنشائي مؤذن ببناء عملية الكلام من خلال الوظيفة التنبيهية لأصوات أدوات النداء، بما تحمله من مظاهر صوتية متمثلة في مدّها، ووظيفية من خلال رفع الصوت بالاسم المنادى، للتوجه إليه وقصده.

الملاحظة الثانية: هناك تفاوت بين أدوات النداء، فجميع أدوات النداء متخصصة بالنداء الحقيقي باستثناء (يا)، أمّ الباب، فهي «مترددة بين الخصوص والعموم ولكنه عائد على مظهر إعرابي دلالي واحد. فالخصوص في النداء الحقيقي، أما العموم فشامل لمظاهر كثيرة منها جريان (يا) للتعجب والاستغاثة والتهديد وغير ذلك من المعاني السياقية المقامية المتنوعة»[٤].

الملاحظة الثالثة: الجملة البسيطة في النداء مكوّنة من: (حرف نداء + اسم منادى)، والحرف، بشكل عام، ذو طبيعة اختزالية تكثيفية، كما أشرنا قبل قليل[٥]، ومع أن النحاة يُحيلون التركيب إلى خبري بتقديرهم الفعل (أنادي/ أدعو) مكان حرف النداء، إلا أن هذا لا ينفي عن تركيب النداء الصفة الإنشائية، إذ إن إحالة النحاة إنما هي على سبيل التمثيل لا أكثر، وليس في الواقع اللغوي، وهم أنفسهم قد أشاروا إلى ذلك، يقول السيرافي: «ذلك على جهة التمثيل والتقريب؛ لأنهم أجمعوا أن النداء ليس

---

١ اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٣٢٨

٢ الكتاب، ٢/ ٢٠٨

٣ وسيأتي معالجة النداء في المستويات اللغوية في فصل لاحق بعنوان: أسماء لازمت النداء

٤ الإشارات النحوية، ص٤٨٤

٥ تحت عنوان: ما جاء من الحروف منشئاً لمعنى جديد.

بخبر»[١]، لذا فإننا لا نتفق أن يكون ذلك مأخذاً عليهم، إذ يستحيل في العملية التخاطبية تحقيق المعنى الإنشائي باستخدام فعل يعوّض عن أداة النداء، وإن كان يؤدي المعنى ذاته في المستوى المعجمي، وإنما جاء تمثيل النحاة بالفعل لتفسير العمل في الاسم بعدها.

والحروف بطبيعتها العامة مكوّنات نائبة عن أفعال[٢]:

لعل = أرجو/ إنّ = أؤكد/ لكنّ = أستدرك ...

يا، أيا، هيا، أي، أ = أنادي

إلا أن ثمّة فرقاً بين حروف النداء والحروف الأخرى، فحروف النداء، بالإضافة لنيابتها عن أفعالها إلا أنها يداخلها وظيفة أخرى تنبيهية مقصودة بتعيين المخاطب على التحديد، ولما كان الغرض تنبيهيّ كان لا بدّ من امتداد الصوت للمنادى البعيد لما هو عليه من غفلة وتراخٍ، ثم ينحسر هذا الامتداد في (الهمزة وأي) لزوال الغفلة وقرب المنادى.

الملاحظة الرابعة: يذهب سيبويه إلى أن النداء صيغة تتكون من حرف تنبيه وفعل مضمر بعد (يا) النداء، والمنادى «نُصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رُفع وهو موضع اسم منصوب»[٣]، ولكنّ هذه الفكرة لا تروق كثيراً للمبرد وأبي علي الفارسي وابن جني من بعده، فقد ذهبوا إلى أن الناصب للمنادى هو (يا)؛ لنيابتها عن الفعل[٤]، وابن جني يتسلل في باب النداء محللاً ومقارناً، ليصل إلى نتيجة مفادها أن حرف النداء (يا) يشكل قوة لا تتحقق في حروف الاستفهام أو النفي أو غيرها، وأن الاسم بعد (يا) منصوب بها، لا بالفعل المتروك إظهاره.

فالحروف جيء بها لضرب من الاختصار، فأنابوها عن الكلام الطويل، وقد استثنى ابن جني (ليت) و (كأنّ) من هذه الحروف، ذلك أنّ:

. «كل واحدة منهما فيها معنى الفعل من التمني والتشبيه،

. وأيضاً فكلٌّ واحدة منهما رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدي،

---

١ الكتاب، ٢/ ١٨٢

٢ انظر: شرح المفصل، ١/ ٣١٦، والنيابة هي نيابة عن المعنى، لغرض الاختصار، يقول ابن يعيش في موضع آخر: «..أن هذه الحروف وُضعت اختصاراً نائبةً عن الأفعال دالة على معانيها، فهمزة الاستفهام أغنت عن (أستفهم)، و(ما) النافية أغنت عن (أنفي). فلو اختصرت هذه الحروف وحذفت منها شيئاً لكان اختصاراً لمختصر، وذلك إجحاف» شرح المفصل ٥/ ٤٦

٣ الكتاب، ٢/ ١٨٢، وانظر: المقتضب، ٤/ ٢٠٢، وانظر رأي ابن جني: الخصائص ٢/ ٢٧٦

٤ انظر: المقتضب، ٤/ ٢٠٢

ـ وكلّ واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين، فأشبهت بزيادة عدّتها الفعل؛ وليس كذلك ما كان على حرف، ولا ما كان على حرفين؛ لأنه لم يجتمع فيه ما اجتمع في ليت ولعلّ»[١].

«وإذا كانت هذه الحروف تضعف وتقلّ عن العمل في الظروف كانت من العمل في الأسماء الصريحة القويّة التي ليست ظروفاً ولا أحوالاً ولا تمييزاً لاحقاً بالحال اللاحقة بالظرف أبعد»[٢].

وإذا كان هذا القانون، قانون عمل الحروف بنفسها، يجري على الحروف كافة، إلا أن لكل قاعدة اسثناءات، ولذا فإن ابن جني يرى أن (يا) تخرج عن هذه القاعدة، لعدة أسباب:

أولاً: يقول: «لـ(يا) في هذه خاصة في قيامها مقام الفعل ليست لسائر الحروف وذلك أن:

. (هل) تنوب عن أستفهم،

. و(ما) تنوب عن أنفي،

. و(إلا) تنوب عن أستثني،

وتلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف هي الناصبة في الأصل، فلمّا انصرفت عنها إلى الحروف طلباً للإيجاز، ورغبة عن الإكثار، أسقطت عمل تلك الأفعال، ليتمّ لك ما انتحيته من الاختصار، وليس كذلك (يا)»[٣].

ولذا فإن ابن جني يرى أن (يا) هي العامل في الاسم الواقع بعدها، وحالها في ذلك حال فعلها (أدعو/ أنادي)، في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول، ودليله في ذلك «أنك إنما تذكر بعد (يا) اسماً واحداً، كما تذكره بعد الفعل المستقلّ بفاعله إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد؛ كـ(ضربت زيداً، ولقيت قاسماً)، وليس كذلك حرف الاستفهام وحرف النفي، إنما تدخلهما على الجملة المستقلة فتقول: (ما قام زيد، وهل قام أخوك)، فلمّا قوِيَتْ (يا) في نفسها، وأوغلت في شبَه الفعل تولَّت بنفسها العمل»[٤].

---

١ الخصائص، ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦، أما فيما يتعلق بعدّة الحروف، فالأصل في حروف المعاني، كما قرر النحاة، أن تكون في بنيتها على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون الرابع حرف لين، مثل: (حتى، إلا، أمّا)؛ لأن حرف اللين يجري مجرى الحركة والزيادة للإطلاق، وأمّا (كأنّ، ولعلّ، ولكنّ) فقد علل النحاة خروجها عن هذا الأصل بالتركيب. (انظر: ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص٣٣ . ٣٥)

٢ المرجع السابق، ٢/ ٢٧٦

٣ السابق، ٢/ ٢٧٦

٤ السابق، ٢/ ٢٧٧، قد يُقال إن حرف الاستثناء (إلا) يشبه في ذلك حرف النداء (يا) في أن كل واحد يُذكر بعده اسماً واحداً، يقول ابن جني: الجملة قبل (إلا) منعقدة بنفسها، و(إلا) فضلة فيها، وليس كذلك (يا)؛ لأنك إذا قلت: (يا عبد الله) تمّ الكلام بها وبمنصوبها بعدها، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقلّ بفاعله، والمنصوب هو المفعول بعدها، فهي في هذا الوجه تشبه اسم الفعل، كـ(رويد زيداً). ويرى أبو علي الفارسي أن (يا) اسم فعل في بعض أقواله. (انظر: الخصائص، ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨)

ثانياً: في قولك: (يا زيدُ) اطّرد فيه الضم، وتمّت به الفائدة، وهو بهذا قد جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، وهذا دليل، حسب رأي ابن جني، على أن (يا) أحد جزأي الجملة، وهي بهذا «تجاوزت رتبة الحروف التي إنما هي ألحاق وزوائد على الجُمَل»[١].

ثالثاً: في قولك: أ. (يا عبد الله).

ب. (يا لبكرٍ).

وُصلت (يا) في (أ) بمعمولها بنفسها، وفي (ب) وصلت بحرف الجر، فجرت في ذلك مجرى ما يصل من الفعل تارة بنفسه، وأخرى بحرف الجر، نحو: (جئت زيداً/ جئت إليه)، (اخترت الرجالَ/ اخترت من الرجال)[٢].

٣ + ٤/ الأمر والنهي:

(الأمر) من خلال حرف الجزم (لام الأمر)، و(النهي) من خلال حرف الجزم (لا الناهية).

والأمر والنهي عملان إنشائيان، يختصان بالوقوع في الفعل «فهما لا يقعان إلا بالفعل مظهراً أو مضمراً»[٣]، وكثيراً ما كان النحاة يجعلون من الأمر والنهي معياراً يقيسون عليه الطلبات الأخرى من استفهام وتمنٍّ وعرض، فقالوا في العرض: هو «بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنه استدعاء كما تستدعي الأمر»[٤]، وقالوا في التمني أنه «طلب»[٥] فهو في معنى الأمر؛ لأن قولك: ليتك تخرجن، بمعنى: اخرجنّ؛ لأن التمني طلب في المعنى ، واعتبار الأمر والنهي معياراً يقاس عليه الطلب قد يتحقق بالمفهوم العام، إلا أن ينحسر إذا ما وصلنا إلى الاستفهام، ذلك أن الأمر والنهي فيهما تزجية للمخاطب لا يتحقق في الاستفهام، وهو ما أشار إليه سيبويه حين فرّق بينهما[٦].

وللأمر والنهي أشكال، منها: أسماء الأفعال (صهْ، مهْ)، والفعل (افعل) في الأمر، والحرف + الفعل في الأمر والنهي (لا تفعل/ لتفعلن). والذي يعنينا هو الأخير:

(أ) لا الأمر + فعل مضارع

---

١ السابق، ٢/ ٢٧٨

٢ انظر: السابق، ٢/ ٢٧٨، أما قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا)، وقول الشاعر غيلان:
(ألا يا اسلمي يا دارَمَيّ على البِلى)، وقوله أيضاً: (يا دار هند يا اسلمي ثم اسلمي)، حيث جاء ب(يا) من غير منادى، فهذه من المواضع التي جُرّدت فيها (يا) من معنى النداء، وخَلَصَت إلى التنبيه.

٣ الكتاب، ١/ ١٣٧

٤ شرح المفصل، ٥/ ١٦٨

٥ المرجع السابق، ٥/ ١٢٤، يقول ابن يعيش في موضع آخر: «وكذلك التمني في معنى الأمر أيضاً؛ لأن قولك: (ليتك تخرجنّ) بمعنى: اخرجَنّ؛ لأن التمني طلب في المعنى» شرح المفصل، ٥/ ١٢٤

٦ انظر: الكتاب، ١/ ٢٨٩

(ب) لا الناهية + فعل مضارع

فالأمر والنهي عملان إنشائيان مرتبطان يختلط معنى أحدهما بالآخر، وربما يعود ذلك إلى تداخل المستويات اللغوية فيهما، خصوصاً المستوى الصرفي والمستوى المعجمي؛ فإذا قلت:

أمر عن طريق الفعل	أمر عن طريق (حرف + فعل)
احذر زلّة اللسان	لتحذرْ زلّة اللسان
تجنّب الكذبَ	لتتجنّب الكذب
ابتعد عن رفاق السوء	لتبتعد عن رفاق السوء

إنشاءات طلبية عن طريق الأمر، تفيد في مستواها المعجمي النهي، فهي بمعنى: (الترك).

فهي إنشاءات جاءت عن طريق الأمر، إلا أنها في مستواها الدلالي تفيد النهي، فكلها بمعنى (الترك وعدم الفعل)، ولذا فإن سيبويه جعل ألفاظاً مثل: (حذاريك) مفيدة للنهي[١]؛ لأنها بمعنى (لا تدنُ)، وقد ردّ عليه المبرّد أن كلَّ أمرٍ أمرتَ به فأنت ناهٍ عن خلافه، ولذا فلا وجه للفصل بين الأمر والنهي، وعلى ذلك فإن لفظ (افعل) لا يكون إلا أمراً. وقد ردّ السيرافي على المبرّد معللاً رأي سيبويه: إن ألفاظاً من ألفاظ الأمر الأكثر في عادة كلام الجمهور أن يقال نهي وإن كان بلفظ الأمر، كقولك: تجنّب، واحذر، وابعد، فإنما يُقال نهاه عنه، فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد[٢].

ونلاحظ من خلال التلازم الحاصل بين (لا الناهية) و(لام الأمر) مع الفعل، أن الفعل يشكل محوراً أساسياً في إنشاء الأمر والنهي، وربما ذلك يعود للأسباب الآتية:

أولاً: إنّ أمرَ المخاطب أو نهيَه لا يتم إلا عن طريق الفعل، لأن الأمر والنهي يعني إخراج المخاطب من حال وإدخاله في آخر[٣]، وهذا لا يكون ممكناً إلا بالفعل.

ثانياً: إن الأمر والنهي يقومان أساساً على التزجية، يقول سيبويه: «إذا نهيت فأنت تزجيه»[٤]؛ لأن لأن النهي دفع الشيء إلى إنفاذه، بمعنى تركه، وهو تغيير في العالم الخارجي، وكذلك الأمر، ولكن دفعه إلى الحصول في العالم الخارجي، والتزجية لا تكون إلا بالفعل.

ثالثاً: العمل النحوي، ذلك أن «حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثَمّ لم يضمروا الجازم كما لم يُضمروا الجار»[٥]، وإنما يكون الإضمار فقط في الضرورة الشعرية كما نصّ سيبويه.

---

١ انظر: المرجع السابق، ١/ ٢٤٩

٢ انظر: السابق، ١/ ٢٤٩ (حاشية ٢).

٣ انظر: السابق، ١/ ٢٨٣

٤ السابق، ١/ ٢٨٩

٥ السابق، ١/ ٩

ولنا أن نطرح تساؤلين:

السؤال الأول: أيهما أكثر تزجية وتوكيداً لمضمون الأمر: صيغة (افعلْ) أم صيغة (لِتفعلْ)؟ وهل ثمة تشابه أو اختلاف بين الصيغتين غير التشابه الدلالي؟

السؤال الثاني: إذا كان ثمة تقارب شديد بين الأمر والنهي، فلِمَ جاء الأمر بصيغ متعددة، في حين جاء النهي بصيغة واحدة؟

أما التساؤل الأول: إن إنشاء الأمر حاصل عن طريقين:

الأول: الفعل، ويمثله صيغة: (افعلْ).

الثاني: الحرف + الفعل، ويمثله صيغة (لتفعلْ).

في تقديري، إن الصيغة الإنشائية الأمرية الثانية (لتفعلْ) فيها من معنى التزجية ما يتجاوز الصيغة الأولى، والسبب في ذلك:

ـ اعتمادنا على ما ذهب إليه النحاة من أن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، إذ الألفاظ قوالب المعاني[١]، فالتزجية في صيغة (افعلْ) إنما تكون من مكوّن فعلي واحد، أما التزجية في (لتفعلْ) فهو يقوم أساساً على مكوّنين: (ل + فعل)، ويعزز هذا الرأي ما ذهب إليه ابن يعيش من أن «أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر، وهو اللام، فإذا قلت: (اضرب) فأصله (لتضربْ)... غير أنها حُذفت منه تخفيفاً ولدلالة الحال عليه»[٢].

. إن الحروف موضوعة لإفادة الإنشاء، وهذا يعني أن دخول اللام هو الأصل في إفادة الأمر، يقول ابن يعيش: «الأصل في الأمر أن تدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني كـ(لا) في النهي، و(لم) في النفي، إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة للغنية عنه، بدلالة الحال، وتخفيفاً لكثرة الاستعمال»[٣].

ـ إن من أبسط المبادئ التي تقوم عليه اللغات، أنها تسير من البسيط إلى المركب. فالمركب مرحلة متقدمة للبسيط، ولمّا كانت الصيغة الأولى (افعلْ) إفرادية، والثانية مركبة، فهذا يعني أننا إزاء صيغتين إحداهما متقدمة عن الأخرى، وطبيعة الأشياء تقوم على أساس أن المركب يحمل من الخصائص ما لا نجده في البسيط، وهذا من شأنه أن يعزز من نذهب إليه من أن الصيغة الثانية المركبة (ل + فعل) فيها من التزجية والأمر ما يتجاوز الصيغة الأولى.

---

١ انظر: شرح المفصل، ٤/ ٢٩٣

٢ المرجع السابق، ٤/ ٢٩٣

٣ السابق، ٤/ ٢٩١

وانطلاقاً من المبدأ الذي أطلقه النحاة من أن الإنشاءات لا تكون إلا بالحروف، فإننا نرجّح ما ذهب إليه الكوفيون من اعتبار (لام الأمر) ملازمة للطلب في إنشاء الأمر سواء ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة كما في الصيغة الثانية (لـ + فعل)، والمقدرة كما في صيغة (افعلْ)، وهي محذوفة حذفاً مستمراً للتخفيف؛ لأن الأمر معنى، ولابدّ من الحرف لإحداثه، وهو أخو النهي، ولابدّ من الحرف لإحداثه[1]، وقد «قرن النحاة استعمالها والاستغناء عنها بطبيعة الإسناد في الفعل من جهة، وبملابسات المقام من جهة أخرى. فالاستغناء عنها واجب بتوفّر الفاعلية والخطاب، أي عندما يكون الفاعل مخاطَباً حاضراً في المقام، وهو الأمر الحقيقي. أما إذا انتفت الفاعلية والخطاب فاستعمالها واجب»[2].

وكما أن للأمر علامةً من خلال الصيغتين المذكورتين، فإن للنهي أيضاً علامة تدل على إنشائه، وعلامته هي (لا) الملازمة للفعل المضارع حتى يتحقق النهي، فتصبح الصيغة: (لا + فعل مضارع). ومع التقارب الشديد بين الأمر والنهي في كونهما أصلا الطلب في الجملة الإنشائية، كما ذهب النحاة، وأنهما معيار يقاس عليه الطلب، وما يتضمنان من معنى التزجية، أضف إلى ذلك تقاربهما في العمل الإعرابي من خلال جزم الفعل بعدهما، إلا أن اللافت للنظر أن الأمر يتحقق من خلال صيغتين: (افعلْ/ لِتفعلْ)، وأما النهي فيتحقق من خلال صيغة واحدة هي (لا تفعلْ)، وفي تقديري، إن تفسير مثل هذه الظاهرة يرتبط بتفسير الأشياء والموجودات والأعمال العامة، فالقاعدة الشرعية تقول: (الأصل في الأمور الإباحة، ما لم يرد نص على حرمتها)، فالإباحة تعني إثباتٌ وهو أصل الأشياء، والأمر كذلك إثبات لشيء. و(الحرام) أمر استثنائي، وهو يعني امتناع عن فعل شيء، وهو ما يتناسب مع معنى النهي.

فلمّا كان الإثبات عاماً، جاءت صيغه متعددة، ولما كانت (الحرام) استثنائياً جاءت صيغته محصورة، والله أعلم.

٥ . التمني: من خلال (ليت) المشبهة بالفعل.

ينشأ معنى التمني عن طريق الحرف (ليت)، حيث تقع في الممكن والمستحيل، وهي من الحروف التي تحتفظ بموقعية ثابتة، فهي من حروف الصدارة، ويلزم بعدها نصب ثم رفع، إذ تعمل عمل (إنّ)[3].

---

١ انظر: شرح الرضي، ٢/ ٢٦٧

٢ الإشارات النحوية، ص٣٧٥

٣ أجاز الفراء نصب الجزأين بها، دون أخواتها، وأجاز آخرون نصب الجزأين في جميع الأحرف الستة (إنّ، أنّ...) واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: (يا ليت أيامَ الصّبا رواجعا)، وقول الشاعر:

ليت الشبابَ هُوَ الرَّجيعَ على الفتى والشَّيْبَ كان هو البَدِئُ الأوّلُ (انظر: الجنى الداني، ٤٩٢)

والتمني يعني طلب الحدوث على وجه الرغبة، وهذا يعني انتفاؤه وغيابه في الوقت الحاضر، فالتمني يحمل في مضمونه معنى الانتفاء وهذا يعود بنا إلى ربط هذه الأداة بالنفي، وهو ما دفع بعض الدارسين[١] أن يجعلوا (ليت) في أصلها مكوّنة من (لا + تا)، تماماً مثل (لات) المكوّنة من (لا + ت)، ثم استجاب النظام اللغوي للتفريق بين معنيين متفرّعين عن النفي الأصلي في (لا) وهما نفي المشار إليه في (لات) والتزمت بالأحيان. ونفي آخر يتعلّق بانتفاء الإمكان وهو ما يطلق عليه التمني، إذ يعود التمني إلى النفي في الحاضر، ولكنّ موضوعَه مطلوبٌ حدوثُه، فأبدل القسم الثاني من الفتحة الطويلة ياء، وقُصّرت حركة العنصر الإشاري (تا). فيكون الأصل في (لات) و (ليت) واحداً هو (لا + تا)، ثم افترقت الصيغتان لاختصاص الواحدة منهما بنفي الأحيان، أو التمني.

ورأي الزناد مقبول عندنا، إذ إن التركيب، كما أشرنا في غير موضع، مؤذن بإنشاء معنى جديدٍ لم يكن من قبل، ويدعم ذلك أن صاحب كتاب (رصف المباني) ذهب إلى أنه يُقال (لَوْتَ) بالواو، فتتوسط حروف العلة الثلاثة هذه الكلمة: (لات/ لَوْتَ/ لَيْتَ)، فقد تكون الكلمة من أصل واحد، لا سيما فيما كان عينه علة، ثم تتطور دلالتها ليصبح لكل فرع من هذه الكلمات دلالة خاصة، نحو: (نال/ نَوْل/ نَيْل).

وعلى أيّة حال، فإن الذي يعنينا مما سبق أن نسجل نتيجة مفادها أن (ليت) عنصر لغوي ثابت، من حيث البنية التركيبية، والناشئة من خلال تركبها (لا + ت). ومن حيث المجال الدلالي، من خلال اختصاصها بإنشاء التمني.

٦ ـ العرض والتحضيض: (ألاَ ـ ألاّ ـ هلا ـ لولا ـ لوما ـ لو)

والعرض طلب بلين ورفق، أما التحضيض فطلب بحثّ وقوة، وتشترك هذه الحروف جميعُها في الدخول على الفعل، وقد يُضمر فعلها ويُحمل الاسم عليه، ويكون حينئذ منصوباً، ومن ذلك: «هلاّ خيراً من ذلك وألاّ خيراً، أو غير ذلك. كأنك قلت: (ألاّ تفعل خيراً من ذلك، وألاّ تفعل غير ذلك، وهلاّ تأتي خيراً من ذلك). وربما عرضت ذلك على نفسك فكنت أنت المخاطب، كقولك: (هلاّ أفعل وألاّ أفعلُ)»[٢]. ويمكن أن نقسم هذه الأدوات باعتبارين:

الأول: البنية التركيبية، وهي على قسمين:

(أ) (ألاَ ـ ألاّ ـ هلا)، وهي أدوات مركبة من (همزة الاستفهام + حرف نفي).

(ب) (لولا ـ لوما ـ لو)، وتجري اللام أو (لو) في جميع هذه الأدوات.

الثاني: اعتبار الدلالة، وهي على قسمين:

---

١ هو رأي الأزهر الزناد، انظر: الإشارات النحوية، ص٣٨٤

٢ الكتاب، ١/ ٥١٤

(أ) إنشاء معنى التحضيض، من خلال: (هلاّ، ألاّ، ولولا، لوما).

(ب) إنشاء معنى العرض، من خلال: (ألاَ)، وقد أُلحقت بأدوات التحضيض «لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب»[١].

وإذا ما جمعنا بين الجانبين في تحليلنا لهذه الحروف: البنية التركيبية لهذه الحروف، والجانب الدلالي، يمكننا أن نسجل الملاحظتين الآتيتين:

١ . تتسم هذه الحروف بالثبات من خلال طلبها لفعل بعدها.

٢ . حروف هذا الإنشاء (إذا استثنينا لو) مركبة، وقد تولد عن هذا التركيب عدة معان، هي: الاستفهام، فدخول همزة الاستفهام على حروف النفي (ألاَ . ألاّ . هلا) يولّد استفهاماً فيه معنى العرض أو التحضيض، قال السيوطي: «قال أبو حيان: قد يَحدثُ بالتركيب معنىً وحكمٌ لم يكن قبله»[٢]، وقد يتولد معنى الأمر في هذه الحروف من حيث أن العرض والتحضيض من الإنشاءات الطلبية، ويُفهم ذلك من قول سيبويه من خلال ربطه لمعنى التحضيض والأمر في هذه الأدوات، يقول: «ألاّ زيداً، وهلاّ زيداً على إضمار الفعل... فيه معنى التحضيض والأمر»[٣]، وقد يتولّد أيضاً معنى التمنّي في (ألاّ)، فقد نقل سيبويه عن الخليل أن القائل إذا قال: «ألاَ رجلَ، فهو متمنٍّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً..»[٤].

وهذا يعني أن العرض والتحضيض معنيان ناتجان من تركيب، وليسا أصلاً كما هو الحال في الأمر، والنفي، والنهي...، والله أعلم.

---

١ حاشية الصبان، ٤/ ٧٤

٢ الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٢

٣ الكتاب، ١/ ٩٨

٤ المرجع السابق، ١/ ٢٨٦

الباب الثاني

المتحوّل في نظرية النحو العربي

" دراسة تركيبية أسلوبية "

مدخل:

لا بدّ، قبل كلّ شيء، من الإشارة، سريعاً، إلى ثلاث قضايا:

القضية الأولى:

ثنائية الأصل والفرع، وهي تُعدُّ، في تصوّرنا، منطلقاً أساسياً لمعالجة قضايا المعنى من خلال إبراز التحولات الجارية في التراكيب، فهي مهمة في فهم البنية العميقة وتحوّلها إلى البنية السطحية، وقد لاقت ثنائية الأصل والفرع حضوراً في البحث النحوي، سواء على المستوى النظري الذي تمثلت في البحث في الأصول ككتاب الاقتراح للسيوطي مثلاً، أو على مستوى نظرية النحو العربي، حيث يطالعنا هذان المصطلحان في أكثر الأبواب النحوية إن لم يكن في كلها، كقولهم: الأصل في الحال أن تكون نكرة وقد تأتي معرفة...، أو مشتقة وقد تأتي جامدة...، أو مؤخرة وقد تتقدم على صاحبها...، وهذا يدلُّ على «مركزيّته في التفكير اللغوي عامّة والنحوي خاصة»[١]، وأنها كانت منطلقاً أساسياً في البحث في الظواهر النحوية، والصرفية.

إنّ ظاهرة الأصل والفرع جديرة بالاهتمام؛ لأن الكلام في أكثر أحواله يأتي متحوّلاً عن الأصل، إما بتقديم أو تأخير، وإما بحذف أو زيادة...، وهو كثير في القرآن الكريم ولغة العرب، وقد بلغت من الكثرة حدّاً جعلت ابن جني يقول في كثرة تقديم المفعول على الفاعل: «وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم»[٢]، على أن للخروج عن الأصل ضوابطَ، فقد كرهوا ترك الأصول إلا في حال علم المخاطب بها، يقول سيبويه في الحذف: «ومثل ذلك قول العرب: (من كذب كان شراً له)، يريد: (كان الكذب شراً له) إلا أنه استغنى بأنّ المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله: (كذب) في أوّل حديثه»[٣]، رغم أن ابن مضاء يرى أن النظر إلى الأصل منطلَق ضعيف وضَرْب من الظنون يُضرب بها المثل في ضعفها وقصورها، لا سيما أنها في كثير من أحوالها يدخل فيها نظرية العامل والعلل، «والدليل على ذلك أنه قد مرّ هذا القول على سماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف لأنه لو ظهر لكان قبيحاً...»[٤]، وهو رأي يعتمد كثيراً على بنية الكلام الظاهرة، ورَفْضِ المحذوف في الكلام، ثم رفض العلل، إذ لا حاجة إلى التعليل، فحسْبُ السائل إذا سئل: لِمَ كذا؟ أن يُجاب: هكذا نطقت بها العرب، ومع اعترافنا بوجاهة رأي

---

١ الفرجاوي، عبد الفتاح: العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، دار سحر، ط١، ٢٠٠٧م، ص٢٣

٢ الخصائص ١/ ٢٩٧

٣ الكتاب ٢/ ٣٩١

٤ القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، ص٨٢

ابن مضاء ومكانته في الدراسات اللغوية، إلا أننا نميل إلى الرأي الأول، الذي يثبت الأصول والفروع، وما يتبعها من علل؛ إذ إنه أقرب إلى المنهج العلمي في تسويغ الظواهر، وتفسيرها. وقربه من التفكير العلمي الذي يتناسب مع عقلية الإنسان، ربما، هو الذي كتب له البقاء، وسوّغ له الانتشار.

ومهما ابتعدت تحوّلات التراكيب عن أصولها إلا أنها لن تفقد الصلة بها، وستظل تلك الأصول تلقي بظلالها في مخيلة النحوي والبلاغي لتكون منطلقاً أساسياً يبدأ منها في تفسيراته وتعليلاته، فالبحث عن طبيعة العلاقة بين التراكيب المحوّلة مع أصولها من مهمة النحوي، كما أنّ هذه التحولات من مقتضيات النظام النحوي، ولا بدّ من استحضار هذه العلاقة (بين الأصل والفرع) سعياً للوصول إلى المعنى النحوي (الوظائف النحوية)، ثم المعاني الكبرى التي تتشكل بالنظم مثل: التقديم والتأخير، والحذف والإضمار...

إن التحوّل في التراكيب عن أصولها يُعدُّ صورة من صور تولّد المعاني، وهو يتيح للمتكلم مساحة واسعة في التصرف في التعبير الذي يفضي إلى تعدد الدلالات، فالتحولات تتصل بالخطاب اتصالاً وثيقاً، الأمر الذي يحدو بنا إلى البحث عن العلاقة بين التراكيب بصورتها المتحوّلة ومقاصد الخطاب في بعدها التداولي، فلا نقف عند حدود التعليل النحوي فقط، بل نتجاوزه إلى التعليل البلاغي لا سيما في السياق القرآني، محاولين ربط التركيب بالمعنى، فمعالجة التحولات في هذا البحث يمكن وصفها بالمعالجة النحوية الأسلوبية.

القضية الثانية:

قضية العامل، فالعامل يشغل حيّزاً كبيراً في نظرية النحو العربي، وهو موضع جدل بين العلماء، فمنهم من يرى أن العامل هو المتكلم نفسه، والأكثر على أنه العامل اللفظي والمعنى في الكلام.

ويرفض المنهج الوصفي فكرة العامل لأنها تصدر عن تصوّر عقليّ، ووجه رفضهم أنهم يدرسون التركيب بالنظر إلى صورته الكائنة، في حين يرى التحويليون أنه يجب أن يُربط بين البنية العميقة والسطحية، لذا فقد عُنيت بالعامل النحوي لأنه يمثل ناحية إدراكية يقوم على أساسها فهم العلاقات في المستوى التركيبي.

القضية الثالثة:

وتتعلق بمصطلح (التحول)، وحتى لا يحدث التباس بين ما سيُقدّم في النظرية التحويلية، وما نقصده في هذا الباب، أقول، إن ثمّة تقارباً في بعض الوجوه في المضمون، وثمة اختلافات من وجوه أخرى.

أما التقارب، فقد حددت النظرية التحويلية عناصر لها، من خلالها تتم إجراءات التحويل، كالرتبة، والتنغيم والنبر، والزيادة، والحذف، والحركة الإعرابية، قدمها خليل عمايرة في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها) من منظور النظرية اللغوية العربية كما قدمها ، وهذه العناصر ستكون أساسية في بحثنا هذا مع إجراء بعض الإضافات، وهذه الإضافات هي:

ـ التوسع بمفهوم التحويل في عنصر الحركة الإعرابية، كعرض التحولات الإعرابية للقراءات القرآنية في الموضع الواحد.

. فصل الوظيفة النحوية عن الحركة الإعرابية، لذا سيخصص هذا البحث درساً مستقلاً في تحولات الوظيفة النحوية، وسيتناول المنصوبات أنموذجاً للبحث.

أضف إلى أن هذه الدراسة تسعى إلى صياغة النظرية آخذة بعين الاعتبار أمرين:

الأول: إن هذه الدراسة تسعى إلى صهر هذه النظرية بما يتناسب مع معطيات نظرية النحو العربي، وإضافة ما يمكن إضافته بما يتراءى للباحث أن يتماشى مع التحويلات، ثم بحثه في المستوى الدلالي الذي وجدنا أن له سهماً، فهو يدخل بشكل مباشر في الموضوعات الآتية:

. اعتبار التحولات الزمانية مظهراً من مظاهر التحويل.

. تحولات النفي والإثبات.

. تحولات الخبر والإنشاء.

. تحولات التذكير والتأنيث.

. تحولات العدد.

. تحولات التعريف والتنكير.

الثاني: إحداث مزاوجة بين ما يجري في هذه التحولات من ناحية تركيبية نحوية، مع ما تفضي إليه هذه التحولات من تغيّرات في الناتج الدلالي، وأثر ذلك كله في البحث الأسلوبي والتداولي من ناحية أخرى.

وقد يتوسع مفهوم التحويل، عندنا، ليشمل العمل النحوي، وهو ما سنشهده في الأدوات، فأدوات الجزم قد تعمل عمل النصب، وأدوات النصب قد تعمل عمل الجزم، وهي على اختلاف بين النحويين.

وأخيراً، كان لا بدّ بعد الانتقال من هذا المشهد اللغوي، أن نجري توافقاً بين هذه التحويلات، إذ لا تكون اعتباطاً، أو عفوية، بل هي مظهر من مظاهر الإبداع اللغوي، لذا فقد خصصنا الفصل الأخير من هذا الباب لدراسة التحولات النحوية وإبداع الدلالة، من خلال ربط هذه التحولات بالدرس الأسلوبي.

الفصل الأول

التحولات الإعرابية

وفيه:

أولاً: تحولات الحركة الإعرابية بين الصنعة اللفظية والدلالة المعنوية

ثانياً: المعالجة التطبيقية لتحولات الحركة الإعرابية

أ. التحول بين الرفع والجر

ب. التحول بين النصب والجر

ج. التحول بين الرفع والنصب

د. التحول بين الجزم والحركات

ثالثاً: ظاهرة التضمين النحوي أحد أشكال التحولات الإعرابية

رابعاً: تحولات تركيبية تحكمها الصنعة اللفظية

التحولات الإعرابية

أولاً: تحوّلات الحركات الإعرابية بين الصنعة اللفظية والدلالة المعنوية:

(الإعراب) خاصية عُرفت بها اللغات السامية، كالآرامية والآشورية والحبشية والعبرية والعربية والفارسية والآكادية، إلا أن هذه الخاصية بدأت تختفي شيئاً فشيئاً من هذه اللغات، حتى فُقدت من جميع الساميات باستثناء البابلية القديمة[١]، والآكدية، والحبشية في بعض الأحيان[٢]، ولكنّ العربية قد احتفظت بالإعراب حتى صار مزية لها.

وهذا المبحث يستعرض جوانب من التحولات التي تَجري في ظاهر اللفظ (البنية السطحية)، والتي تفضي في بعض أحوالها إلى تحوّل في المعاني وتعددها، وبهذا تتسع المعاني بتوسّع البنية السطحية، وأحياناً تجري التحولات الإعرابية لمجرد الصنعة اللفظية التي لا تفضي إلى معنى، ويمكننا بهذا الاعتبار أن نقسم تحولات الحركة الإعرابية إلى قسمين:

المجموعة الأولى: تحولات إعرابية دالة على معانٍ.

المجموعة الثانية: تحولات إعرابية غير دالة على معانٍ.

(١) التحولات الإعرابية الدالة على المعاني، ومسوغاتها هي:

في الوقت الذي يرى فيه بعض الباحثين[٣] بأن الحركة الإعرابية ليست إلا ظاهرة صوتية، لا تحفل بالمعاني، ولا تدل عليها، أقول، بأن مثل هذه الادعاءات إن كانت تصحُّ في بعض الأحوال إلا أنها تتضاءل في أحوال أخرى، كما لا أستبعد أن تكون تحولات الحركة الإعرابية وما تفضي إليها من تحولات دلالية مقصودةً في كثير من أحوالها لدى العربي الفصيح، و(خصائص) ابن جني يثبت في مواضعَ غيرِ قليلةٍ من خلال محاوراته مع الشجريّ (أحد الأعراب الذين يوثق بعربيتهم) أنهم كانوا يقصدون إلى العلامات الإعرابية قصداً، وليس اعتباطاً، ومما جاء في ذلك الخبر الآتي:

يقول ابن جني: «سألت الشجريّ يوماً: يا أبا عبد الله، كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال: كذاك. فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول (أخوك) أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال:

---

١ يوهان فك: العربية، ترجمة: عبد الحليم النجار، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٦م. ص٣٤

٢ انظر: براجشتراس، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م. ص١١٦، وعُرف الإعراب في غير اللغات السامية، مثل: السيسكريتية، واليونانية، واللاتينية... ففي اللاتينية، على سبيل المثال، ست حالات تتغير نهاية معظم الأسماء تبعاً لها: الفاعلية، والنداء، والمفعولية، والملكية أو الإضافة، والمفعولية غير المباشرة (انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص٢٠٠ وما بعدها).

٣ بدأت هذه الدعوى بقطرب تلميذ سيبويه، وامتدت في عصرنا الحالي إلى بعض الباحثين كإبراهيم أنيس.

كذاك. فقلت: ألستَ زعمتَ أنك لا تقول (أخوك) أبداً، فقال: أيشٍ ذا! اختلفت جهتا الكلام»[١] ثم يعلّق ابن جني قائلاً: فهل هذا إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة، فإنه هو لا محالة.

فأي تحوّل في الحركات الإعرابية هو تحوّل في مجرى الكلام، أو خروج عن طريقة العرب، والذي يظهر لي أن تحولات الحركات الإعرابية هي مظهر من مظاهر الإبداع اللغوي، فمن الاستحالة انطواء كلام العرب تحت مجموعة من القواعد، فلا بدّ من الخروج عن هذه القواعد[٢]، إلا أننا نعزو أن يكون هذا الخروج مقصوداً أحياناً، وإذا كان هذا الخروج في لغة القرآن فهو مقصودٌ قطعاً، ويترتب عليه تفسيرات لسبر غور المعنى، وهو ما قد يُفهم من مقولة سيبويه: «فقفْ على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم فسّر»[٣]، ولقد أبدع الجرجاني في وصف تحولات الحركة الإعرابية وما يتبعها من تأويل، والدور الذي يُلقى على عاتق المؤوِّل والمفسِّر: «ثم إنّ طريق التأويل يتفاوت تفاوتاً شديداً، فمنه ما يقرب مأخذه، ويسهل الوصول إليه، ويُعطى المقادة طوعاً... ومنه ما يحتاج إلى قدر من التأمّل، ومنه ما يدقّ، ويغمض حتّى يحتاج في استخراجه إلى فضل رويّة، ولُطفِ فكرة»[٤].

وقد كان النص القرآني بقراءاته هو المقصود في بحثنا، مع ملاحظة أن معاني القراءات المتعددة، كما يرى ابن الجزري، تقوم بينها علاقة بأسس ثلاثة في القرآن[٥]، فقد تكون القراءات متحدة المعنى أو متعددة المعنى، واختلاف المعاني في هذا النوع هو من باب اختلاف التنوع لا من باب اختلاف التضاد؛ لأن اختلافَ التضاد منفيٌّ عن القرآن بنصِّه الصريح، قال تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾ [النساء ٨٢]، قال ابن الجزري في قوله تعالى (لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً): «فيه ثلاثة أقوال: أحدهما: أنه التناقض، قاله ابن عباس والجمهور، والثاني: الكذب...، والثالث: أنه

---

١ الخصائص، ١/ ٢٥٠

٢ أشير إلى أن الخروج هنا هي في القواعد الفرعية، لا القواعد الكلية.

٣ الكتاب، ١/ ٢٦٦

٤ دلائل الإعجاز، ص٩٣

٥ وهذه الأسس هي: ١- اختلاف لفظ القراءة للكلمة الواحدة والمعنى واحد، وسبب الاختلاف تعدد لغات العرب، كقوله تعالى: (تخرج الحيّ من الميّت وتخرج الميت من الحيّ) تقرأ أيضاً (الميْت)، والقراءتان لغتان عند العرب.

٢. اختلاف اللفظ والمعنى للقراءتين، مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، ومن أمثلة ذلك قراءة (مَلِك) في قوله (مالك يوم الدين)، فالمراد بالقراءتين هو الله تعالى.

٣. اختلاف اللفظ والمعنى في القراءتين واتفاقهما من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

اختلاف تفاوت من جهة بليغ الكلام، ومرذول، إذ لا بدّ للكلام إذا طال من مرذول، وليس في القرآن إلا بليغ»[١]، فالمقصود من التنوع هو توسّع في المعاني وتعددها، وتكثيرها، وفي هذا يقول ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ): «على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مراداً لله تعالى، ليقرأ القرّاء بوجوه فتكثر من ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مُجزِءاً عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع..»[٢].

وأما مسوغات تحوّل الحركة الإعرابية والدلالات المعنوية التي تخرج إليها فهي:

أولاً: صرف الكلام عن وجهه إلى معنى آخر:

فقد يكون الغاية في تنوع القراءات التوسع في المعنى، وتكثيره، وتعدده، وقد نبه النحويون إلى مسألة المعنى، وهي مسألة رئيسة في تفسيراتهم، وعبارتهم المشهورة: (الإعراب فرع المعنى)، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة ١٧٧]، ذهب النحويون في أحد الوجوه أن تكون (الصابرين) مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: وأمدح الصابرين، ويذكر أبو علي الفارسي جمالية تحوّل العلامة الإعرابية من النصب إلى الرفع[٣]، فيقول: «هو أبلغ؛ لأن الكلام يصير على جملٍ متعددةٍ بخلاف اتفاق الإعراب، فإنه يكون جملة واحدة، وليس فيها من المبالغة ما في الجُمَل المتعددة..»[٤]. ويقول الزمخشري: «(والصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح، وإظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال»[٥].

ثانياً: التحوّل لإرادة المبالغة وتأكيد مضمون الجملة:

---

١ ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ): زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٢م. ٢/ ٨٨

٢ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١/ ٥٥

٣ لأنها لو كانت مرفوعة لكانت معطوفة كما سيأتي في الوجه الثاني.

٤ السمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف (ت٧٥٦هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م. ٤٤٩/١

٥ الكشاف ١/ ٢٤٥

نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح ٢٩]، فأصل الكلام: كفى الله شهيداً، ثم جرى تحوّل في اللفظ من الرفع إلى الجر، فيعربها النحويون: مجرور لفظاً مرفوع محلاً. والباء زائدة، ومن ذلك أيضاً قولهم: (أكرم بزيدٍ!)، وقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ﴾ [المائدة ١٩]، قيل: زيادة (من) هنا للمبالغة في نفي المجيء، أو لتأكيد مضمون الجملة، أو لتأكيد العموم[1]، ومن ذلك أيضاً: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام ٥٩].

ثالثاً: التحوّل لتوكيد الكلمة في موضعها، أو لجذب انتباه السامع:

وهو ما يراه الدكتور عبد الفتاح الحموز، ذلك أن الغاية من الانزياح من حركة إلى أخرى «توكيد الكلمة موضع الانزياح، أو الاستبدال بجذب الانتباه إليها، وهو جذْبٌ يفرض نفسه على القارئ، أو السامع، أو الناقد ليتفكّر في سبب هذا الانزياح، وما يفضي إليه من دلالة على حسب قصد المتكلّم، أو المؤلّف، أو المنتج الذي لا بدّ من أن يكون بينه وبين المتلقّي . أيّا كان . تواصل إخباريٌّ..»[2]، وهو الأمر الذي نبّه إليه أبو علي الفارسي[3]، فيقول: «هو أبلغ؛ لأن الكلام يصير على جملٍ متعددةٍ بخلاف اتفاق الإعراب، فإنه يكون جملة واحدة، وليس فيها من المبالغة ما في الجُمَل المتعددة..»[4]

خامساً: تحوّل الحركة الإعرابية بسبب الحذف والتقدير:

فالتقدير من أهم المقتضيات التي تخرج بالجملة عن مسارها الظاهرة، ومما جاء في ذلك ما جوّزه أبو إسحاق الزجاج، والنحاس، والعكبريّ في آية الفاتحة من رفع: (الرحمنُ الرحيمُ) كأن يُقال في قطع الكلام (بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمُ)، على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الرحمنُ الرحيمُ[5]، فنتج عن ذلك ذلك تجويز الرفع، الذي أفضى إلى النظر إلى الكلام على أنه جملتان منفصلتان، (بسمِ اللهِ. الرحمنُ الرحيمُ)

---

١ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣٥٨

٢ الحموز، عبد الفتاح، انزياح اللسان الفصيح والمعنى، عمّان . الأردن، دار عمار، ط١، ٢٠٠٨م. ص٥

٣ في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ .... وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة ١٧٧]

٤ السمين الحلبي، الدر المصون، ٢/ ٢٥٠

٥ انظر: . الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م. ١/ ٤٣، ٤٤

. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ): إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧م. ١/ ١٢١، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ): التبيان للعكبري في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م. ١/ ١٦

كأن قائلاً قال: (أبدأ بسم الله. ثم سكت، ثم استأنف بمتدح ربه ويثني عليه: (هو الرحمنُ الرحيمُ). فكان الكلام قبلُ بمعنى: (أبدأ بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ)، فخُفضت الصفات إتباعاً للفظ الجلالة، أو على البدل عند من يرى أن (الرحمن الرحيم) اسمان لا نعتان.

(٢) تحولات إعرابية غير دالة على معان:

فالأصل في الحركة الإعرابية أن تدلّ على معنى، ولكن هناك مواضع لا تدلّ فيها الحركة الإعرابية على معنى، وهي[١]:

١. علامات البناء اللازم[٢]: فعلامات البناء لا تدلّ على معنى، نحو: (أقبلت هذهِ المرأة، ورأيت هذهِ المرأة، ومررت بهذه المرأة).

٢. اختلاف اللغات: فاختلاف اللغات لا يفيد بالضرورة اختلاف المعاني، نحو (ما محمدٌ قائماً) في لغة الحجاز، و(ما محمد قائمٌ) في لغة تميم، ولا نستطيع أن نقول أن هناك اختلافاً في المعنى بينهما، وكثير في الشواهد العربية على ذلك، نحو (ليس الطيب إلا المسكَ) بإعمال (ليس) في لغة الحجاز، و(وليس الطيب إلا المسكُ) بإهمالها في لغة تميم، و(لعل أبي المغوار منك قريب) في لغة عقيل، و(لعل أبا المغوار منك قريبٌ) في لغة سائر العرب.

٣. الإتباع والمجاورة: وذلك طلباً للمجانسة يبن الحركات في التركيب، وهي ما يُسمّى بالحمل على الجوار، فيأخذ أحد المتجاورين حكم الآخر في الإعراب، ومن ذلك أيضاً قراءة الجماعة: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة ٢١، ٢٢]، بجر (حورٍ عينٍ) على الجوار، والأصل فيها مبتدأ، الخبر محذوف تقديره (لهم)، وسوّغ الابتداء بالنكرة وصفها. وهذا النوع من التحول قائم على الانسجام الموسيقي بين الكلمات والحركات، وحركات الإتباع لا تدل على معان، نحو: (وإذ قلنا للملائكةُ اسجدوا) بضم التاء إتباعاً لضم الجيم في (اسجُدوا)، ومنه قراءة (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعاً لكسر اللام بعدها، وقولهم (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)..

---

١ السامرائي، فاضل صالح: الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط١، عمّان، ٢٠٠٧م. ص٤٠

٢ فهناك بناء لازم (أصلي) وبناء عارض، فالبناء اللازم: علاماته الإعرابية لا تدل على معنى، ويقع في المبنيات من الأسماء (الموصولة، والاستفهامية...، والبناء العارض: فهي تفيد معنى، نحو: (يا رجلُ) و(سقط من علُ)، و(لا رجلَ في الدار)، فقولك (يا رجلُ) بالضم يفيد أن الرجل نكرة مقصودة، و(لا رجلَ..) يفيد نفي الجنس تنصيصاً، و(سقط من علُ) يفيد تعيين العلو لأنه علو مخصوص كما أوضحه النحاة في مظانه. (انظر: فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص٣٩)

٤. حركة النقل: كقراءة: ﴿قَدَ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون ١] بفتح الدال [1]، وقراءة: (ألم تعلمَ أنّ)[2] [البقرة ١٠٦] بفتح الميم وذلك بنقلهما من الهمزة بعدهما، ومنه قول الشاعر:

عجبت والدهر كثير عجبُهُ   من عنزيّ سبّني لم أضربُه

بنقل حركة الهاء في (اضربُه) إلى الباء الساكنة قبلها.

٥. حركة الحكاية: من ذلك قولهم: (بدأت بالحمدُ الله رب العالمين) وقول الشاعر[3]:

وجدنا في كتاب بني تميم   أحقُّ الخيلِ بالركض المعار

٦. حركة التخلص من التقاء الساكنين: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة ١].

٧. حركة الخفَّة، كقوله تعالى: (من يرتدَّ منكم عن دينه..).

٨. حركة المناسبة: نحو (هذا كتابِي).

٩. حذف الحركة لسبب غير إعرابي، كقراءة: ﴿فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئْكُمْ﴾ [البقرة ٥٤].

١٠. التحولات الإعرابية في الضرورة الشعرية، ولكننا نرى أن مثل هذه التحولات وإن كانت لا تدل على معنى، إلى أنها من جانب آخر تمثل مظهراً من مظاهر الإبداع اللغوي، لذا آثرنا أن نخصص لها مبحثاً خاصاً نوضح فيه هذه الفكرة.

ثانياً: المعالجة التطبيقية لتحولات الحركة الإعرابية:

إذن، فثمة تحولاتٌ في الحركات الإعرابية نلحظها في نظرية النحو العربي، تشكل في مجملها ظاهرة، وحصر هذه الظاهرة يحتاج إلى عمل مستقل، لذا رأيت أن أقدّم نماذج من تحولات الحركة الإعرابية، وكان التركيز في هذا على القرآن الكريم وقراءاته لما لهذا الكتاب الكريم من صلات ووشائج تصله بعلم النحو، فيُضاف إلى ما للقراءات من تيسير ورفع الحرج على الأمة، فإنها إلى جنب ذلك أعطت النص القرآني تميُّزاً وسموّاً على أيِّ نصٍّ آخر سماويٍّ أو بشريٍّ، مما أعطاه صفة الاستحقاق لِأن يكون مُعجزاً، وسنعرض أحياناً للتحولات في الحركة الإعرابية في كلام العرب.

وقد قسّمنا هذا المبحث على النحو الآتي:

(أ) التحوّل في الرفع والجر.

(ب) التحوّل في النصب والجر.

(ج) التحوّل في الرفع والنصب.

---

١ قراءة ورش عن نافع، وابن ذكوان، وحفص وإدريس. (انظر: معجم القراءات القرآنية، ٦/ ١٥١)

٢ قراءة ورش (انظر: الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٢م.، ١/ ١٧٤)

٣ انظر: المقتضب، ٤/ ١٠

(د) التحوّل في الجزم والحركات.

وهذا المبحث يعرض التحولات من جانبين:

الأول: تحولات في النسق الإعرابي من خلال ورود كلمة مخالفة في الإعراب لما يُتوَقع بناءً على السياق الذي ترد فيه، حيث يقتضي السياق رفعه مثلاً، ولكنه يُنصب.

الثاني: تحولات إعرابية في القراءات القرآنية في الموضع الواحد، فقد ترد اللفظة القرآنية مرفوعة في قراءة ومنصوبة في قراءة أخرى.

وعلى كلا الحالين، لا شك أن مثل هذه التحولات تحمل قيمة بلاغية، وأبعاداً جمالية حاول البحث استجلاءها.

(أ) التحوّل بين الرفع والجر:

١ـ تتوسّع العرب في الاستعمال فيتحول الفاعل، مثلاً، من الرفع إلى الجر في لفظه بجره بالباء الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح ٢٩]، فأصل الكلام: كفى الله شهيداً، ثم جرى تحوّل في اللفظ من الرفع إلى الجر، فيعربها النحويون: مجرور لفظاً مرفوع محلاً. والباء زائدة، وهذا مما يجعله النحويون في التحوّل جائزاً (جر الفاعل بالباء الزائدة)، وأما التحول الواجب فيقع في التعجب نحو: (أكرم بزيدٍ!).

٢ـ وقد يُجر الفاعل بـ(من) الزائدة، ويقع كثيراً بعد نفي، كقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ﴾ [المائدة ١٩]، قيل: زيادة (من) هنا للمبالغة في نفي المجيء، أو لتأكيد مضمون الجملة، أو لتأكيد العموم[١]، ومن ذلك أيضاً: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام ٥٩].

٣ـ وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة ١٨٤] فقرأ المدنيان وابن ذكوان (فديةُ) بغير تنوين، و(طعامِ) بالجر، وقرأ الباقون بالتنوين و(طعامُ) بالرفع[٢].

وعلى قراءة التنوين يكون (طعامُ) بدلاً من (فدية)، وفي ذلك تبيين للفدية ما هي، ومن لم ينوّن فعلى الإضافة، وفي ذلك تبيين وتخصيص بالإضافة، وهي إضافة الشيء إلى جنسه؛ لأن الفدية اسم للقدر الواجب، والطعام يعمُّ الفدية وغيرها[٣].

---

١ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣٥٨

٢ انظر: معجم القراءات، ١/ ٢٥٠

٣ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ): تفسير البحر المحيط، تحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي، علي محمد عوض، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م. ٢/ ٤٤

وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَإِلَى اللّهِ تُرْجَعُ الامُورُ﴾ [البقرة ٢١٠]، قرأ أبو جعفر (والملائكةِ) بالجر عطفاً على الغمام أو ظلل، وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على لفظ الجلالة.

ومعنى قراءة الرفع: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله تعالى والملائكةُ في ظلل من الغمام، وهو إتيان يليق بالله تعالى، عطفاً بالملائكة على اسم اله تعالى، ومعنى قراءة الجر: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله تعالى في ظلل من الغمام وفي الملائكةِ، عطفاً بالملائكة على الظلل[1].

٤. وقد يتحول المبتدأ من الرفع إلى الجر في اللفظ، بزيادة حرف الجر (الباء)، كقول الشاعر:

بحسبِك في القوم أن يعلموا ... بأنّك فيهم غنيٌّ مضرّ

والتقدير: حسبُك ذلك[2]، فهو تحوّل في إعراب المبتدأ من الرفع إلى الجر، ومثله قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم ٦].

٥. وقد يجري تحوّل في الخبر من الرفع إلى الجر بزيادة حرف الجر (الباء)، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس ٢٧]، قيل: إن الباء زائدة وتقدير الكلام: (جزاءُ سيئةٍ مثلُها)[3]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى ٤٠].

٦. ومن التحول بين الرفع والجر ظاهرة القطع، ما جوّزه أبو إسحاق الزجاج، والنحاس، والعكبريّ في آية الفاتحة من رفع: (الرحمنُ الرحيمُ) كأن يُقال في قطع الكلام (بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمُ)، على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الرحمنُ الرحيمُ[4]، فنتج عن ذلك تجويز الرفع، والذي أفضى إلى النظر إلى الكلام على أنه جملتان منفصلتان، (بسمِ اللهِ. الرحمنُ الرحيمُ) كأن قائلاً قال: (أبدأ بسم الله. ثم سكت، ثم استأنف بمتدح ربه ويثني عليه: (هو الرحمنُ الرحيمُ). فكان الكلام قبلُ بمعنى: (أبدأ بسمِ اللهِ الرحمنِ

---

١ انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت . لبنان، دار الفكر، ط١، ٢٠٠١م. ٢/ ٤٠٣

٢ انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ): سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، دمشق، ١٩٩٣م. ١/ ١٣٨

٣ انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨، انظر: عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الحديث. ٢/ ٥١، ٥٢

٤ انظر: معاني الزجاج ١/ ٤٣، ٤٤، إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٢١، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ): التبيان للعكبري في إعراب القرآن، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م. ١/ ١٦

الرحيمِ)، فخُفضت الصفات إتباعاً للفظ الجلالة، أو على البدل عند من يرى أن (الرحمن الرحيم) اسمان لا نعتان.

كما أجاز الثلاثة القراءة بالنصب (الرحمنَ الرحيمَ)، على المفعول المحذوف تقديره: أعني أو أمدح، وذلك على قطع الكلام أيضاً على نحو ما كان في الرفع.

٧ـ وقد عرفت العربية ظاهرة المجاورة التي تقوم على الإتباع، فقالوا: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فـ(خرب) نعت لـ(جحر) في أحد الوجوه، والأصل أن تكون مرفوعة، ولكنها تحولت من الرفع إلى الجر للمجاورة[١]، ومثله قول امرئ القيس:

كأنّ ثبيراً في عرانين وبله كبيرُ أناس في بجادٍ مزمّلِ

فالأصل أن تكون (مزمّل) مرفوعة لأنها نعت لـ(كبير)، ولكنها جُرّت على المجاورة.

وقد خُرّجت بعضُ الآيات على المجاورة، ففي قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة ١]، فذهب بعضهم إلى أن (المشركين) معطوف على (الذين) ولكنها خُفضت على الجوار[٢].

ومما جُعل من قبيل الإتباع قراءة الحسن البصري وزيد بن علي ورؤبة: ﴿الْحَمْدِ للّهِ﴾ [الفاتحة١]بكسر الدال في (الحمد)، وتوجيه القراءة أن جعلوا هذه الكسرة حركة إتباع لكسرة لام الجرّ بعدها، وهي لغة تميم، وبعض غطفان من حيث إتباع الأول للثاني لتحقيق التجانس، كما في: (اضرِبِ الساقَيْنُ أُمُّكَ هابِلُ) بضم نون المثنى إتباعاً لضمّة (أُمُّك)[٣].

ومما حُمل على الجوار في التحوّل قراءة[٤]: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ﴾ [التوبة ٣]، فذهب بعضهم أنها مجرورة على الجوار، وذهب آخرون أن الواو للقسم، وجواب القسم محذوف.

---

١ انظر: الخصائص، ١/ ١٩١، يرى ابن جني أن فيها محذوف، فأصله: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحره) فتكون (خرب) وصفاً لـ(ضب).

٢ انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٣/ ٥٧٠، وذهب آخرون إلى أن (المشركين) معطوفة على (أهل).

٣ انظر: شرح المفصل، ٤/ ٣٩١، السمين الحلبي، الدر المصون، ١/ ٤١

٤ وهي قراءة شاذة، انظر: العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ): إعراب القراءات الشاذة، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، بيروت ـ لبنان، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٧م، ١/ ٦٠٧

ومن ذلك أيضاً قراءة: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة ٢١، ٢٢]، بجر (حورٍ عينٍ) على الجوار، وهو رأي العكبري[١]، والأصل فيها مبتدأ، الخبر محذوف تقديره (لهم)، وسوّغ الابتداء بالنكرة وصفها.

(ب) التحوّل بين النصب والجر:

١ـ جاء في بعض القراءات: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ [المائدة ٦]، بكسر اللام في (أرجلِكم)، فقد فسّره بعض أهل اللغة على ما يأتي:

(أرجلَكم) بالنصب: عطفاً على أيديكم.

(أرجلِكم) بالجر: ذهب بعضهم إلى أنها عطفاً على (رؤوسِكم).

أما المعنى، فمن نَصَب جعلها معطوفة على (وجوهَكم)، وبنى عليه أن الفرض في الرجلين الغسل دون المسح، أما من قرأ بالجر فقد جعل العامل الباء، وجعل الفرض في الرجلين المسح.

وقد ذُكرت تخريجات أخرى لقراءة الجر، وهي[٢]:

ـ أنها مجرورة على الجوار كقولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

ـ أن كلمة (أرجل) جُرّت تنبيهاً على أمر مهم وهو الاقتصاد في الماء، وعدم الإسراف، فعُطفت على الممسوح، وإن كان المراد وجوب الغسل.

ـ أنها مجرورة بحرف جر مقدَّر يدل عليه السياق، والتقدير: وافعلوا بأرجلِكم غسلاً، والتكلف في هذا التخريج ظاهر كما يرى السمين الحلبي.

٢ـ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء﴾ [المائدة ٥٧]، قرأ أبو عمرو والكسائي (الكفارِ) بالجر، وقرأ الباقون بالنصب[٣].

وتخريج قراءة الجر أن (الكفارِ) معطوفة على (الذين) في قوله (من الذين أوتوا)، وذلك بحمل الكلام على أقرب العاملين، وحسُن الحمل على الجر؛ لأن أهل الكتاب والكفار من غير أهل الكتاب قد

---

١ وخُرجت أيضاً على أن جرّهما عطفاً على ما قبله، أي: يطوف عليهم ولدان بكذا وكذا، وحورٍ عينٍ، وقيل: هو على معنى: ينعمون بهذا كله وبحورٍ عينٍ، وذهب الزمخشري إلى عطفه على (جنات). انظر: معجم القراءات، ٢٩٦/٩

٢ انظر: الدر المصون، ٢/ ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥

٣ انظر: معجم القراءات، ٢/ ٢٩٨

كان منهم استهزاء بالإسلام فساغ لذلك أن يكون (الكفار) بالجر تفسيراً للموصوع في (من الذين)[١]، وقرأ أبيّ (ومن الكفار) بزيادة (من).

وأما قراءة النصب فبالعطف على الموصول الأول في قوله (لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم)[٢].

٣ـ قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ٢٣]، قرأ حمزة والكسائي والأعمش وخلف بنصب الباء، وقرأ الباقون بجرها[٣]، أما النصب فعلى النداء، وهو الراجح عندي لأن السياق يدل عليه، وأجاز ابن عطية نصبه على المدح، وأبو البقاء بإضمار (أعني)، وأما الجر فقيل: على النعت، وقيل على البدل[٤].

والمعنى في قراءة النصب دعاء لله تعالى بأنهم ما كانوا مشركين، وأما الجر فهو قسم لله تعالى، أو وصف له بالربوبية بعد أن صرّحوا بألوهيته، ويقرّون بألوهيته وربوبيته بعد أن أنكروها في الدنيا.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [البقرة ١٤]، فالفعل (يخالفون) يتعدى إلى مفعوله بنفسه، إلا أن ثمة تحولاً من النصب إلى الجر حدث في كلمة (أمره).

٤. ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال ١٨] ففيها ثلاث قراءات:

الأولى: (موهنُ كيدِ) وهي قراءة حفص. بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

الثانية: (مُوهِّنٌ كيدَ) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

الثالثة: (موهنٌ كيدَ) وهي قراءة الباقين. بإعمال اسم الفاعل.

٥ـ ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ﴾ [التوبة ١٠٠] قرأ ابن كثير وابن محيصن (من تحتها) بزيادة (من)، وقرأ الباقون بدون (من) وفتح تاء (تحتها)[٥]، والإعراب واضح فيهما.

وأما المعنى فمختلف، فقد ذكر ابن الجزري توجيهاً للقراءتين من ناحية المعنى، فقال: «واتفقوا على إثبات (من) قبل (تحتها) في سائر القرآن، فيحتمل أنه إنما لم يكتب (من) في هذا الموضع لأن المعنى: ينبع

---

١ الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧): الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير دار المأمون، دمشق، ط١، ١٩٨٧م. ٣/ ٢٣٤، ٢٣٥

٢ المرجع السابق، ٣/ ٢٣٤، ٢٣٥

٣ انظر: معجم القراءات، ٢/ ٤٠٧

٤ انظر: الدر المصون، ٣/ ٣١

٥ انظر: معجم القراءات، ٣/ ٤٤٩

الماء من تحت أشجارها، لا أنه يأتي من موضع، وتجري من تحت هذه الأشجار، وأما سائر القرآن فالمعنى: أنها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار»[١] .

٦. قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف ٤٣]، فالفعل (تعبرون) متعدٍّ، ولكنه تعدى بحرف جر إلى مفعوله لتقوية ارتباط الفعل بالمفعول. ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ﴾[طه٧٨].

٧. قول الحطيئة:

فإيّاكم وحيّةَ بطنِ وادٍ ... هموزِ النابِ ليس لكم بِسِيٍّ[٢]

فيمن جرّ (هموز) وهي من صفة الحية، وإنما جاز ذلك للمجاورة.

وقول ذي الرُّمة:

كأنّما ضربَتْ قُدَّام أعينها ... قطناً بمُستحصِدِ الأوتارِ مَحلوجِ

(محلوج) صفة لـ(قطناً)، جرى تحول في الحركة الإعرابية بسبب المجاورة.

٨ـ ومن التحول من الجر إلى النصب ما سماه النحويون بـ(النصب على نزع الخافض) كقول الشاعر:

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا ... كلامكمو عليّ إذاً حرامُ

فالأصل: (تمرّون بالديار).

وقول الشاعر:

أتريد قومك ما أراد بوائل ... يوم القليب سَمِيُّكَ المعطوف

فالأصل (بقومك) ثم حُذفت الباء ليحلّ محلها النصب.

وقول الشاعر:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به ... فقد تركتُكَ ذا مال وذا نسبِ

أي: أمرتك بالخير.

(ج) التحوّل بين الرفع والنصب:

١. ونلحظ ملامح هذا التحوّل في الاستثناء التام الموجب، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود ٨١] برفع (امرأتُك). قيل هي مبتدأ، والجملة بعدها خبر، ولا يصح أن تكون (أمرأتك) بدلاً من (أحد) لأنها لم تسر معه فيضمنها ضمير المخاطب.

---

١ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ): النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضبّاع، دار الفكر. ٢/ ٢٨٠

٢ بسيّ (السيّ): المثل، أي: لا يستوون معه.

وقيل: (امرأتُك) بدل بعض من كل، ولم يُصرَّح معه بضمير لأن قوة تعلّق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير، وهو الفصيح.

وقيل: من نصب قدَّر الاستثناءَ من (فأسْرِ بأهلِك)، ومن رفع قدَّره من: (ولا يلتفت منكم أحد).

مع اختلاف التفسيرات، إلا أن الملحظ الذي يعنينا حصول التحوّل من النصب إلى الرفع، سواء كان تفسير هذا الرفع مبتدأ، وهو الذي نرجّحه لاستقامة المعنى في ذلك، أو كان بدل بعض من كل.

٢. ونظيره قراءة: ﴿فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسُ أَبَى﴾ [البقرة ٣٤]، وقراءة: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [البقرة ٨٣].

ومما جاء على هذا النحو (الرفع بعد الاستثناء التام الموجب) وقياسه النصب، قوله صلى الله عليه وسلم[١]:

. (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الجمعة إلا امرأةٌ أو مسافرٌ أو مريضٌ)

. (كلكم معافىً إلا المجاهرون).

. (فلما تفرّقوا أحرموا إلا أبو قتادة)

. (ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا اللهُ)

. وقول الشاعر:

كل آخٍ مفارقه أخوه	لعمر أبيك إلا الفرقدان[٢]

. وقول الشاعر:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع	من المال إلا مسحتٌ أو مجلفُ

والمعنى: لم يبقَ من المال إلا مسحتٌ أو مجلفُ.

٣. المشهور أن تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) في نصبها الأول ورفعها الثاني، كقوله تعالى: ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة ١٩٧]، ولكن نلحظ في بعض القراءات تحوّلاً إعرابياً من النصب إلى الرفع، فقُرئ[٣]: ﴿فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ وَلاَ جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾، وقال النحاة في توجيه هذه القراءة[٤]:

. إن (لا) النافية بمعنى (ليس).

. رُفعت الثلاثة بالابتداء.

---

١ مغني اللبيب، ٢/ ٧١، ١٥٣

٢ قد يُحمل هذا البيت على لغة من يلزم المثنى الألف.

٣ قراءة عاصم، وأبي جعفر، ويزيد بن القعقاع، والحسن (معجم القراءات القرآنية، ١/٢٧١)

٤ انظر: مغني اللبيب ١/ ١٩٤

. (الرفع) بمعنى: فلا يكوننّ (رفثٌ..)، أي: على حذف (كان).

. وقيل: (لا) مهملة، والخبر (في الحج)، ويجوز أن يكون خبراً عن الثالث، وحُذف من الباقي، ولا يكون خبراً عن الثاني.

٤. المعطوف على اسم (إنّ)، وحكمه النصب، كما هو معروف، فلما عرض للنحاة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة ٦٩]، وهو تحوّلٌ وفقاً لمقتضى الظاهر، ذهبوا في تأويل (الصابئون) مذاهب:

. مذهب الخليل وسيبويه: رُفعت (الصابئون) على الابتداء، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك[١].

. مذهب الكسائي والفراء: أنه معطوف على موضع اسم (إنّ)، وهو (الرفع)[٢].

. أنه معطوف على الاسم المرفوع في (هادوا).

. أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم)، وما بعده مرفوع بالابتداء.

ومن تلك المواضع أيضاً، التحوّل في اسم (إنّ) من النصب إلى الرفع، من ذلك قول الرسول . صلى الله عليه وسلم .: (إن من أشدِّ الناسِ عذاباً يوم القيامة المصورون)، فقيل توجيه الحديث[٣]:

أولاً: (المصورون) خبر (إنّ)، و(من) زائدة، و(أشد) اسم (إنّ)، وهو رأي الكسائي والأخفش، ولا نرجّح هذا التخريج لأسباب ذكرها البصريون، منها: أن الحرف الزائد يكون في النفي، والكلام هنا إيجاب، كما أن الأصح أن يدخل الزائد على نكرة، وهو هنا معرفة، أضف إلى أن المعنى يأباه؛ لأن المصورين ليسوا أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة.

ثانياً: اسم (إنّ) ضمير شأن محذوف، وخبرها الجملة الاسمية (المصورون من أشد الناس..)، وتقدير الكلام كله: (إنه من أشد الناس عذاباً...المصورون).

٥. قراءةُ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه ٦٣]، فجرى تحوّل في اسم إنّ (هذان) من النصب إلى الرفع، وفسّر النحويون هذا التحوّل تفسيرات[٤]:

١ انظر: البحر المحيط، ٣/ ٥٤١

٢ انظر: المرجع السابق، ٣/ ٥٤١

٣ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣٦

٤ انظر: المرجع السابق، ٣٧

أولاً: (إنّ) بمعنى: نعم، والجملة بعدها مبتدأ وخبر. وهو تخريج شاذ عند المبرد، حتى قيل إنه لم يثبت [١].

ثانياً: اسم (إنّ) ضمير الشأن المحذوف، والجملة الاسمية بعدهما (هذان لساحران) خبرها.

ثالثاً: (هذان) اسم (إنّ) على لغة من يُلزمون المثنى الألف، وليس ثمة تحولٌ على هذا التخريج.

ومن مواضع التحوّل من النصب إلى الرفع قوله تعالى: ﴿قُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة ٥٨]، فقد وردت برفع (حطة) ونصبها، أما الرفع، على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (أمرنا). وأما النصب، فعلى المفعول المطلق، والتقدير: حُطَّ عنا ذنوبنا حطةً.

وذكر الزمخشري أن «الأصل النصب... وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات، كقوله:

صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

والأصل: صبراً، على: اصبر صبراً..» [٢].

٦. قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة ٢١٩] قرأ أبو عمرو برفع (العفوُ)، وقرأ الباقون بالنصب (العفوَ) [٣]، وتخريج الرفع على أنها خبر لمبتدأ والتقدير: إنفاقكم العفوُ. أما تخريج النصب فعلى أنها مفعول به لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور (ينفقون العفوَ) [٤].

٨. من ذلك قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء ١٦٢]، ويقتضي التركيب أن تكون (المقيمين) مرفوعة لعطفها على ما قبلها، إلا أن ثمة تحولاً جرى من الرفع إلى النصب تبعه تعدد في الآراء [٥]:

. جعلها البعض منصوبة على المدح، أي: أعني المقيمين، وقيل على التعظيم، وهو الراجح عندي، فالنصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وبناء عليه فهو تحول من الرفع إلى النصب.

. قيل: إنها معطوفة على (ما).

. وجعلها البعض معطوفة على الضمير في (منهم).

. وقيل: مجرورة لأنها معطوفة على الكاف في (قبلك) أو في (إليك).

---

١ انظر: السابق، ١/ ٣٧

٢ الكشاف، ١/ ١٧١

٣ انظر: معجم القراءات، ١/ ٣٠٢

٤ الحجة للقرّاء السبعة، ٢/ ٣١٨

٥ انظر: الكشاف، ١/ ٦٢٣

٩. قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة ١٧٧]، ذهب النحاة في تخريج (الصابرين) على وجهين:

الأول: أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: وأمدح الصابرين، ويذكر أبو علي الفارسي جمالية تحوّل الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب[١]، فيقول: «هو أبلغ؛ لأن الكلام يصير على جملٍ متعددةٍ بخلاف اتفاق الإعراب، فإنه يكون جملة واحدة، وليس فيها من المبالغة ما في الجُمَل المتعددة..»[٢]. ويقول الزمخشري: «(والصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح، وإظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال»[٣].

ومما يعزز هذا التحول من الرفع إلى النصب قراءة الحسن والأعمش ويعقوب: ﴿والصابرون﴾ بالرفع عطفاً على (الموفون)[٤].

الثاني: أن يكون معطوفاً على (ذوي القُربى)، وليس ثمة تحول على هذا التخريج.

١٠. ويكثر مثل هذا التحوّل في باب الاشتغال، وأكثر ما يظهر في القراءات القرآنية، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء ١٦٤]، ومما يعزّز تحوّل (رسلاً) من الرفع إلى النصب قراءة أبيّ (ورسلٌ)، وفي النصب ثلاثة أوجه[٥]:

الأول: أن يكون منصوباً على الاشتغال، فيكون منصوباً بفعل محذوف، والتقدير: أرسلنا رسلاً.

الثاني: أنه منصوب على المدح، تقديره (أمدح).

الثالث: أنه بدل من (رسلاً) الأول في قراءة الجمهور.

وأما الرفع، فتخريجه على وجهين[٦]:

---

١ لأنها لو كانت مرفوعة لكانت معطوفة كما سيأتي في الوجه الثاني.

٢ الدر المصون، ١/ ٤٤٩

٣ الكشاف، ١/ ٢٤٥

٤ انظر: معجم القراءات القرآنية، ١/ ٢٤٥.

٥ الدر المصون، ٢/ ٤٦٦

٦ انظر:الدر المصون، ٢/ ٤٦٥/ ٤٦٦

الأول: الرفع على الابتداء، ومسوّغ الابتداء بالنكرة العطف عليها، أو التفصيل، كقول امرئ القيس:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجُرُّ[1]

الثاني: رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهو رأي ابن عطية، وتقديره: هم رسلٌ، والجملة بعدها في محل رفع نعت.

وقريبٌ من الآية السابقة قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور ١]، فقرئت أيضاً بالنصب على قراءة الحسن بن عبد العزيز، وعيسى الثقفي، ومجاهد وغيرهم.

١١ـ ومما جاء على هذا التحوّل النصب على المصدر، كما في القراءة الشاذة ﴿الْحَمْدَ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة ١] بنصب (الحمدَ) ويفسّرها النحاة على وجهين[2]:

الأول: أنه منصوب على المصدر النائب مناب فعله، والتقدير: أحمد الله حمداً، كما في: حمداً وشكراً لا كفراً.

الثاني: أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: اقرؤوا الحمدَ.

ومما يعزز التحوّل من الرفع إلى النصب أن النحاة والمفسرين نصُّوا على أنّ قراءة الرفع أمْكن، وأبلغ من قراءة النصب؛ لأن الرفع في المصادر التي تنوب عن أفعالها يدلُّ على الثبوت، والاستقرار، أما النصب فيدلّ على التجدد والحدوث[3].

١٢. ومن ذلك ما جاء في ضمير الفصل، ففي قراءة: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الزخرف ٧٦] فجعلوا (هم) مبتدأ، والخبر (الظالمون)، والجملة الاسمية خبر كان.

وقرأ البقية: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ بالنصب على خبر (كان)، و(هم) ضمير فصل أو توكيد لواو الجماعة.

١٣. ومثلها قراءة: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [المزمل ٢٠] برفع (خيرٌ) على أنها خبر المبتدأ (هو)، ورفع (أعظمُ) على العطف، والجملة الاسمية في محل نصب المفعول الثاني.

وقرأ غيرهم بنصب (خيراً) و(أعظمَ) على المفعول الثاني، و(هو) ضمير فصل زائد للتوكيد لا محل له من الإعراب.

---

١ المرجع السابق، ٢/ ٤٦٥

٢ السابق، ١/ ٣٩، ٤٠

٣ انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، ص٢١٧

١٤ـ وقرأ بعضهم: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود ٧٨] بنصب (أطهرَ) على الحال، على أن العامل فيها معنى التنبيه، أو الإشارة، و(هنّ) فصلٌ بين الحال وصاحبها، كما في قول العرب: (أكثر أكلي التفاحة هي نضيجةً)، وهي مسألة منعها بعض النحاة، ولذلك عدَّ (هنَّ) مبتدأً، و(لكم) خبر، وهو عدٌّ فيه تقدُّم الحال على عاملها المعنوي.

وقراءة الرفع محمولة على أنّ (أطهرُ) خبر المبتدأ (هنّ)، أو خبر (هؤلاء)، أو (بناتي)، و(هنّ) ضمير فصل

١٥. قرأ المفضل الضبي وابن نبهان عن عاصم وهي رواية أبي بكر (غشاوةً) في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَة وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾ [البقرة ٧] على تقدير: (وجعل على أبصارهم غشاوةً)، والقراءات السبعة بالرفع[1].

(د) التحوّل بين الجزم والحركات:

١. جاء في قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء ٧٨] برفع الكافَيْن في (يدركُكُم)، وقياسه الجزم لوقوعه في جواب الشرط، وللنحاة في هذا التحول من الجزم إلى الرفع آراء[2]:

. وهو رأي سيبويه، الرفع على نيّة التقديم والتأخير، كأنه قال: (يدكُكُم الموت أينما تكونوا).

. رفْعُ الكاف الأولى في (يدركُكُم) جاء على حذف أو إضمار الفاء، والتقدير: (أينما تكونوا فيدركُكُم الموت)، كقولهم[3]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها   الشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

أي: فالله يشكرها.

. أنه رُفع بالابتداء، وأداة الشرط تتعلق بما قبلها كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً أَيْنَمَا تَكُونُواْ ﴾ [النساء ٧٧، ٧٨]، والجواب محذوف دلّ عليه ما قبله، ثم يبتدأ: (يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ).

. الحمل على ما يقع موقع (أينما تكونوا)، وهو: أينما كنتم، وهو ما يسمى بـ: الحمل على التوهُّم، كما حمل: (ولا ناعب) على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين)، وهو: ليسوا بمصلحين، في قول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مُصلحين عشيرةً   ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها

فعطف (ناعبٍ) على توهم الباء في خبر ليس، أي: ليسوا بمصلحين.

---

١ معجم القراءات، ١/ ٣٨

٢ انظر: الكشاف، ١/ ٥٦٩

٣ البيت لعبد الرحمن بن حسان، انظر: الكشاف، ١/ ٥٦٩

٢. قال تعالى: ﴿لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة ٢٣٣] قرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء مشددة، وقرأ الباقون بفتحها مشددة، وروي عن أبي جعفر تسكين الراء مخففة[١].

أما قراءة الرفع، باعتبار أن (لا) نافية، والفعل المضارع بعدها مرفوع، والخبر هنا جاء بمعنى الإنشاء (النهي) كقوله (والوالدات يرضعن أولادهن).

وأما قراءة فتح الراء، ف(لا) ناهية، والمضارع بعدها مجزوم، وحُرّكت الراء بالفتح لالتقاء الساكنين.

وأما قراءة أبي جعفر بتسكين الراء فمن باب إجراء الوصل مجرى الوقف.[٢]

٣. قول الشاعر:

كُرّوا إلى حرّتيكم تعمرُونهما　　　كما تكرُّ إلى أوطانها البقرُ[٣]

فالقياس أن تجزم (تعمرونهما) لوقوعها في جواب الطلب (كرّوا)، إلا أنه عدل عن ذلك إلى الرفع «إما على الاستئناف وقطعه عما قبله، وإما على الحال، كأنه قال: (عامرين) أي: مقدّرين ذلك وصائرين إليه»[٤].

ومما جاء على ذلك:

وتضحكُ منّي شيخةٌ عبشميّةٌ　　　كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانيا

والقياس: (لم ترَ) وخرّجها البعض أن الفعل أسند إلى ياء المخاطبة (لم ترَيْ)، وحذفت النون للجزم، ولا شاهد في ذلك حينئذ.

ومن ذلك ما جاء في قراءة ابن كثير ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف ٩٠]، وقول الشاعر:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمى　　　بما لاقتْ لَبُونُ بني زياد

وقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: (إن يقم مقامَك يبكي)[٥]، وقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في إحدى الروايتين: (مروا أبا بكر فليصلي بالناس)[٦].

---

١ انظر: معجم القراءات، ١/ ٢٢٤، ٢٢٥

٢ انظر: البحر المحيط٢، / ٢٢٥

٣ البيت للأخطل، شرح المفصل، ٤/ ٢٧٨، كُرّوا: ارجعوا، حرتيكم: أرض ذات حجارة سود نخرة، تعمرونهما: تجعلونهما عامرتين.

٤ شرح المفصل، ٢٨١/٤

٥ أخرجه البخاري في كتاب (الأذان).

٦ أخرجه البخاري في كتاب (الأذان).

وكل هذا لغة في إثبات الياء في حالة الجزم، أو للضرورة الشعرية[١]، وفسّر بعضهم الآية (من يتقي) أن (من) موصولة، و(يتقي) مرفوع، و(يصبر) فعل مجزوم لأن (من) إن كانت موصولة ففيها معنى الشرط.

٤. قوله تعالى: ﴿يوم يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [هود ١٠٥]، وللنحاة في (يأتِ) أقوال[٢]:

. أنها لغة هذيل.

. (يأتِ) بحذف الياء في الوقف تشبيهاً بالفواصل وقفاً ووصلاً كما قالوا: (لا أدرِ ولا أبالِ).

ومثلها قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف ٦٤].

ومن أمثلة هذا التحول ما ورد في قراءة: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبْ مَن يَشَاء﴾ [البقرة ٢٨٤]، وفسّروها أنه عطف على جواب الشرط (يحاسبْكم) في الآية التي قبلها[٣]، وأما رفعهما فعلى الاستئناف.

٥. جاء في بعض القراءات: ﴿مَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى اللّهِ﴾ [النساء ١٠٠]، جاءت (يدركَه) بالنصب، وقراءة الجماعة أنها مجزومة لأنها معطوف على مجزوم، فجرى تحول على خلاف القياس، وخرّجها النحاة على إضمار (أنْ) بعد (ثمّ) وهو مذهب الكوفيين، قال ابن جني: «هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن»[٤]، وقال الأزهري في شرح التصريح: «وهذه القراءات لم يُثبِت البصريون لها حكماً لندورها»[٥]، ومثله قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألْحَقُ بالحجازِ فأستريحَا[٦]

٦. قول الشاعر:

في أيِّ يومي من الموت أفرُّ أيَوْمَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ

فنصب المضارع مع وجود جازم، وقد فسّرها النحاة عدة تفسيرات[٧]:

. أن يكون المراد (لم يقدرَن) بحذف نون التوكيد الخفيفة، ثم حُذفت هذه النون ضرورة، كما جاء في البيت:

لا تهينَ الكريم علّك يوماً تركع والله قد رفعه

---

١ انظر: شرح المفصل، ٥/ ٤٨٨

٢ انظر: معاني القرآن للنحاس، ٢/ ١١١

٣ الكشاف، ١/ ٣٥٧

٤ المحتسب، ١/ ١٩٧

٥ شرح التصريح، ٢/ ٢٠٩

٦ للمغيرة بن حنين الحنظلي، انظر: الكشاف ١/ ٥٩٠

٧ انظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ٧٥

أي: لا تهينَن

. وهو رأي ابن جني: أن الأصل: (أيومَ لم يُقدَرْ أم) بالجزم، وبسبب مجاورتها للهمزة المفتوحة بعدها أجرت الحرف الساكن مجرى المتحرك وهو الفتح.

ثالثاً: ظاهرة التضمين النحوي أحد أشكال التحولات الإعرابية

والتضمين بالمعنى النحوي الذي نقصده: إشراب لفظ معنى لفظ بحيث يُعطى حكمه، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين[١]، ويبدو لي أن التضمين هو أحد أشكال التحولات النحوية، وأكثر ما نجده في باب التعدّي واللزوم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ﴾ [آل عمران ١١٥]، ففسرها النحاة بأن الفعل (يُكفروه) ضُمّن معنى: (يُحرَموه)، فعُدّي إلى اثنين، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة ٢٣٥]، فالفعل (عزم) يتعدى إلى مفعوله بـ(على)، ولكنه لما ضُمّن معنى (تنووه) تعدّى بنفسه؛ لأنه أخذ حكم الفعل المضَمَّن. وقوله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾ [الصافات ٨] فالفعل (يسمّعون) يتعدى بنفسه، ولكنه ضُمّن معنى (يصغون) فتعدّى بحرف الجر (إلى)، ومثله قولنا في الصلاة: (سمع الله لمن حمد) حيث تضمّن الفعل (سمع) معنى الفعل (استجاب). وقوله تعالى: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة ٢٢٠] فتضمّن الفعل (يعلم) معنى (يميّز) فجيء بـ(مِن). وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور ٦٣] فالفعل (خالف) متعدٍّ بنفسه، ولكنه تضمن معنى (يخرجون) فتعدى بحرف الجر (إلى).

وقد جعل ابن جني التضمين من التوسع في العربية فقال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهم يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الأخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة ١٨٧]، وأنت لا تقول: رفثتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، أو معها؛ لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تعدّي (أفضيت) بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه»[٢].

---

١ انظر: الأشباه والنظائر، ١/ ٢٤٨، قد يتجاذب النحوي والبلاغي لمفهوم التضمين، فإن أدت الكلمة مؤدى كلمة أخرى وأخذت حكمه فهذا من التضمين النحوي، وإن كانت هناك علاقة بين المعنيين فهو من التضمين البلاغي، وهذه العلاقة بين المعنيين هي التي دفعت علماء البلاغة إلى التساؤل حول صلة التضمين بالحقيقة أو المجاز أو الكناية، وليس هذا من اهتمامات النحوي، وإنما الذي يعنيه في المقام الأول أن يفسر لماذا قامت هذه المادة اللغوية مكان تلك بحيث أدت وظيفتها في هذا السياق. (انظر: حامد، أحمد حسن: التضمين في العربية، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م. ص٤١)

٢ الخصائص، ٢/ ٣٠٨

والتضمين ظاهرة واسعة في العربية، لا يكاد يُحاط بها، على حدّ تعبير السيوطي[١]، وهو أحد أبرز الأساليب التي خُرِّجت عليه الاستعمالات في القرآن الكريم، وكلام العرب، ولا يختلف التضمين عن النيابة، إنما هو خلاف في المصطلح بين البصريين والكوفيين، فنيابة الحروف ارتبط بمدرسة الكوفة، أما القول بالتضمين فمرتبط بمدرسة البصرة، وقد درج على هذا جمع من المتقدمين والمتأخرين[٢].

وبناءً عليه، فمسألة نيابة الحروف من أبرز المسائل التي تُذكر في هذا المقام، فقد ذهب النحاة إلى أن لكل حرف من حروف الجر، مثلاً، معنى خاصاً به، يدل عليه على الحقيقة، فـ(على) تدل على الاستعلاء، و(في) تدل على الظرفية، و(من) تدل على ابتداء الغاية، وهكذا. فإن ناب حرف عن آخر في موضع ما تقبّل الكوفيون ذلك، وعدّوه أسلوباً صحيحاً، أما البصريون، فقد أجاوزه بقيد وهو التقارب في المعنى، وهو ما يُفهم من كلام ابن السرّاج حين قرر أن التعاقب بين الحروف يقوم على التقارب في المعنى، وإلا لم يجز التناوب، يقول: «واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: (فلان بمكة وفي مكة) وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: (في موضع كذا) فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: (مررت في زيد) أو (كتبت إلى القلم) لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز»[٣].

فالبصريون يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم، وأحرف النصب، فإنها هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك، وما أوهم ذلك عندهم إما مؤولاً تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه ٧١] أن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإما على إنابة كلمة عن أخرى[٤].

وقد يكون إنزال المتعدي منزلة اللازم ليس من جهة التضمين، فقد يحذف المفعول من غير أن يُحدّد لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك لإثبات معنى الفعل، وقد كان للجرجاني ملاحظاتٌ دقيقة في تنزيل الفعل

---

١ الأشباه والنظائر، ١/ ٢٤٧، وقال ابن جني: «أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً».

٢ عبد الله، زيد عمر، أسلوب التضمين وأثره في التفسير، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مج: السابعة عشرة، العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٢م. ص٤٣

٣ الأصول في النحو، ١/ ٤١٤

٤ انظر: المرجع السابق، ١/ ٤١٤ (حاشية ٢)

المتعدي منزلة الفعل اللازم حين يكون حمله على التعدي ينقض الغرض ويغيّر المعنى، أو حين يكون في حمل التعدي على اللزوم مبالغة في إبراز المعنى المراد، وتفخيمٍ لشأنه، يقول: «فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تراة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: (فلان يحلُّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضرُّ وينفع)، وكقولهم: (هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف)، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المعمول حتى كأنك قلت صار: صار إليه الحلُّ والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضرّ ونفع، وعلى هذا القياس، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر ٩] المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم ٤٣، ٤٤]، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النجم ٤٨]، المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء، وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، ... فإن الفعل لا يُعدّى هناك لأن تعديته تنقض الغرض، وتغيّر المعنى»[١].

رابعاً: تحولات تركيبية تحكمها الصنعة النحوية

يقول ابن جني: «اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدلّة، وإليها مَوَصِّلة، وعلى المراد منها محصّلة، عُنيت العرب بها فأوّلتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها»[٢].

فقد تجري تحوّلات في التراكيب بسبب الصنعة اللفظية أو الصنعة النحوية، والأمثلة الآتية توضح المقصود:

(أ) قولهم: (إنّ زيداً لقائمٌ):

اللام للابتداء، وموضعها صدر الكلام، فالكلام في أصله:

(لإَنّ زيداً قائمٌ)

فكره تتابع حرفين يفيدان معنى واحداً وهو التوكيد، فأخّروا لام الابتداء إلى الخبر فصارت:

(إن زيداً لمنطلق)

فنرى من ذلك أنّ إجراء التحويل إنما هو لعلة لفظية، وإنما أخّروا لام الابتداء ولم يؤخروا (إنّ) لأسباب تحكمها الصنعة النحوية[٣]:

---

١ دلائل الإعجاز، ١٥٤، ١٥٥

٢ الخصائص، ١/ ٣١٢

٣ المرجع السابق، ١/ ٣١٤

أولاً: لو تقدّمت اللام وتأخرت (إنّ) لم يجز أن تنصب (إنّ) اسمها، لأن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوّت سببه، وحمَتْ من العوامل جانبه، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول: (لزيدٌ إنّ قائمٌ)، ولم يكن إلى نصب (زيد) ـ وفيه لام الابتداء ـ سبيل.

ثانياً: أنك لو تكلّفتَ نصب (زيد) ـ وقد أخّرتَ عنه (إنّ) ـ لأعملتَ (إنّ) فيما قبلها، و(إنّ) لا تعمل أبداً إلا فيما بعدها.

ثالثاً: (إنّ) عاملة، واللام غير عاملة، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً، والخبر قد يكون جملة وفعلاً وشبه جملة، فتُجعل اللام في الخبر لأنها غير عاملة، ومُنعت منه (إنّ) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة النصب، إنما تعمله في أحد جزأيها، ولا تعمل أيضاً في شبه الجملة.

(ب) قولهم: (كأنّ زيداً كعمرو):

يقول ابن جني: «اعلم أن أصل الكلام: (زيدٌ كعمرو)، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا: (إنّ زيداً كعمرو)، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عناية به، وإعلاماً أنه عقّد الكلام عليه؛ فلمّا تقدّمت الكافُ وهي جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: (كأنّ زيداً عمرو)» [1].

(ج) قولهم: (لك مالٌ، وعليك دينٌ):

فـ(المال، والدين) مبتدآن، وما قبلها خبر عنهما، ووجب تأخيرهما لأن الصنعة النحوية تمنع الابتداء بالنكرة، ولا تنفصل الصنعة النحوية عن الصنعة اللفظية، يقول ابن جني: «فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر، فكان ذلك سهلاً عليهم، ومصلحاً لما فسد عندهم. وإنما كان تأخُّره مستحسناً من قِبَلِ أنه لما تأخّر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علماً بأن في المعنى مبتدأ» [2]، وكأنه في جملته الأخير يعني أن المبتدأ (مال/ دين) قد أخذ صفة الخبر من مجيئه نكرة لأنه وقع موقع الخبر في رتبة الكلام.

(د) قولك: (مررت بزيد الذي قام أخوه):

---

١ السابق، ١/ ٣١٧

٢ السابق، ١/ ٣١٧، أما ما جاء عن العرب (أمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك) والأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف، والمعنى: أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، و(سلامٌ عليك)، وقوله تعالى: (ويلٌ للمطففين) ونحو ذلك، فجائز لأنه ليس في المعنى خبر، إنما هو دعاء ومسألة، أي: (ليسلّم الله عليك)، و(ليلزمه الويلَ)، و(ليكن الأمت في الحجارة لا فيك)، وقولهم (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ

فلمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة، ولم يجُز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: (مررت بزيد الذي قام أخوه)[١] .

وهذا النوع من التحولات لا نجد له نظير في معظم الأبواب النحوية، وهي أكثر ما تكون تحت مسميات الوجوب، كوجوب تقدم الحال على صاحبه، ووجب تقدم المفعول به ، ووجوب تقدم المبتدأ على الخبر...

١ السابق، ١/ ٣٢١

الفصل الثاني

التحولات التركيبية

(دراسة في الثنائيات اللغوية)

وفيه:

أولاً: التقديم والتأخير

ثانياً: تحولات الاسمية والفعلية

ثالثاً: التحول من الجملة إلى المفرد

رابعاً: تحولات النفي والإثبات

خامساً: الحذف والذكر

سادساً: تحولات الخبر والإنشاء

سابعاً: الإيقاع الموسيقي في التحولات التركيبية

التحولات التركيبية: دراسة في الثنائيات اللغوية

تحدث القاضي عبد الجبار عن الفصاحة، وأوضح جماليتها في طريقة أداء المعنى في الأسلوب البليغ عند العرب من الجاهلية حتى عصره، وذهب إلى أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر بالضم، ولا تستطيع أن تكشف عن أسباب روعتها إلا في ضوء صفات ثلاث قائمة في السياق والتصوّر لها:

١. ضم المفردة مع غيرها على طريقة مخصوصة، أي: الاختيار الدقيق والمناسب لها بين أخواتها.

٢. ولا بد مع الضم أن يكون لكل كلمة صفة، وذلك من خلال تعلقها بغيرها من جهة التركيب، وما يوحيه من فروق دلالية في عملية التبادل اللغوي؛ حين يقوم لفظ مقام آخر، أو تركيب مقام تركيب.

٣. وتكون هذه الصفة بالإعراب الذي له مدخل فيه، أو بالموقع، أي موقعها من جهة الصياغة تؤدي إلى إبراز دلالتها على الوجه المراد. وهنا تكمن أهمية أساليب البلاغة واللغة مثل التقديم والتأخير، والحذف والذكر؛ وإنزال الخبر مكان الإنشاء..[١].

فالتحوّل في النسق اللغوي يضفي على التركيب جمالية، ويهيئ له الطريق لإبراز الدلالة كما يُفهم من كلام القاضي عبد الجبار في النقطة الثالثة، ويتيح المجال للخروج عن الوسط الطبيعي المتسلسل، كما يعطي الكلام أبعاداً فكرية ونفسية جديدة من شأنها أن تخرج عن المألوف في الإنتاج الدلالي، ومن شأنها أن توسّع طريق الدلالة بألفاظٍ وأساليبَ مختلفةٍ، فيخرج الكلام عن مساره ليدلّ على معانٍ ليست له في الأصل، هذا من جهة، وقد نلحظ نمطاً آخر من التحوّل يتركز في القراءات القرآنية، فقد يرد في الموضع الواحد تركيباً اسمياً في قراءة قرآنية ما، وتركيباً فعلياً في قراءة أخرى لنفس الموضع، وقس على ذلك...

وسيحاول هذا الفصل أن يضع يده على تلك المواضع وتفسيرها دلالياً ما أمكنه، متناولاً الثنائيات اللغوية الآتية: الخبر والإنشاء، الجملة الاسمية والجملة الفعلية، الجملة والمفرد، النفي والإثبات، الذِكْر والحذف، التقديم والتأخير، ويضاف إلى هذه الثنائيات قضية التحولات التركيبية التي تحكمها الصنعة النحوية، وأختمه بالإيقاع في التحولات التركيبية.

أولاً: التقديم والتأخير:

وهو من المسائل المهمة التي عني بها النحويون والبلاغيون، فبرز واضحاً في تحليلاتهم النحوية، من خلال تعليلاتهم لأجزاء الجملة بالاعتماد على التركيب والمعنى، فحددوا مواضع التقدم والتأخر وجوباً، إلا أن تركيزهم على التركيب وتعليلاتهم التي جاءت في ظلال القواعد النحوية غيَّبَ عنهم محاولة استجلاء المعنى التي تُفضي إليه هذه الظاهرة، وصار النحو، في العموم، تقنية آلية أكثر منه بحثاً في التركيب والدلالة،

---

١ انظر: عبد الجبار، أبو الحسن (ت٤١٥هـ): المغني في أبواب التوحيد، قوم نصه: أمين الخولي، الشركة العربية، ط١، ١٩٦٠م. ١٦/ ١٩٩. ٢٠١

وخصوصاً في العصور المتأخرة التي انتشرت فيها المتونُ وشروحُها، اللهم إشارات تظهر على استحياء. وإذا كانت سمة النحو بالعموم تقنية آلية، إلا أن بدايات التأليف النحوي لا يهدف إلى ذلك، بل على العكس، فإن دراسة التقديم والتأخير عند سيبويه، مثلاً، يختلف عما نجده في العصور المتأخرة، فقد كانت له إشارات في التقديم والتأخير يكشف خلالها اللثام عن المعنى النحوي الدلالي، فلا يكاد يغفل موضعاً يدخل فيه التقديم والتأخير، وكان من أوائل الذين استوقفهم هذا النشاط اللغوي[١]، وهذه الظاهرة، كما يرى البعض، «في أساسها من صنع سيبويه، فهو أول من أشار إليها، وطرق بابها، ولا شك أن هذا فضل يُنسب إليه بالفخار»[٢].

ومن جهة أخرى، كان لعلماء البلاغة جهودٌ في بحث هذه الظاهرة، فقد كان المعنى هو المحور والأساس الذي انطلقوا منه، مع عدم إغفال التركيب النحوي، وكتاب (دلائل الإعجاز) وسَعْي الجرجاني للبحث عن معاني النحو خير ما يثبت هذا القول، فهو أول من توسّع في الحديث عن هذه الظاهرة[٣]، فتابع ما بدأه سيبويه من إشاراته التي تتلخص في أن التقديم هو للعناية، والأهمية، يقول الجرجاني: «وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدّم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولِمَ كان أهم، ولتخيلهم ذلك قد صغّر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولمْ تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه»[٤]، وقد دفعه هذا إلى إعادة النظر في مسألة التقديم والتأخير، فقد اعتبر مسألة (العناية والاهتمام) من باب إجمال المعنى دون تفصيله، فبدأ يقلب المسائل على وجوهها باعتبارها أداة من أدوات البيان في القرآن الكريم، والوقوف على المعاني الحاصلة منها، فتبعها في وجوه النفي، والعطف، والاستفهام...

وعلى أية حال، فقد تنبه العلماء، علماء النحو والبلاغة، إلى تلك الحرية التي تتيحها ظاهرة الإعراب من خلال وقوع الكلمة في أجزاء متنوعة من التركيب، فرغم أهمية الرتب المحفوظة في الجملة إلا أن ذلك لا يمثل حتمية يلتزمها المتكلم، شاعراً كان أو ناثراً، والخروج عن هذه الرتب هو صورة من صور انتقال النص من اللغة العادية إلى اللغة الفنية، فلم يعد الأمر يتوقف على إيصال المعنى فحسب، بل تعداه إلى

---

١ انظر أمثلة على ذلك في المواضع الآتية من كتاب سيبويه: (١/ ٣١)، (١/ ٣٤)، (١/ ٥٦)، (١/ ٨٠، ٨١)، (١/ ١١٩، ١٢٠)

٢ حسين، عبد القادر: المختصر في تاريخ البلاغة، دار المشرق، ط١، بيروت، ط٢. ص٥٧

٣ لم يكن الجرجاني أول من تناول هذه الظاهرة، فقد سبقه إليه الجاحظ، والقاضي عبد الجبار، والخطابي، والباقلاني، ولكن فضله الكبير يرجع إلى توسّعه بها، ولمّ جوانبها، بحيث صارت متكاملة على يديه.

٤ دلائل الإعجاز، ٣/ ٨٥

الإمتاع والتأثير، وهو أمر مهم، إذ ينطلق بالتقديم والتأخير من بوتقة التفسير النحوي ليتصل اتصالاً وثيقاً بمقاصد الخطاب، وهو، أيضاً، يسمح للمتلكم أن يتنقل بحرية متخطياً الرتب المحفوظة، فيختار من التراكيب ما يمنح موقفه الفكري والوجداني خصوصيته وتفرده، إذ إنه يُسهم في توليد المعاني، فمراتب الكلام لا تستوي بالتقدم استواءها عندما تجيء على الأصل، وليس الأمر، كما يرى البعض[١]، حين أنكروا التقديم والتأخير، كتقديم المفعول على ركني الإسناد في الجمل المثبتة، كما في قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين)، وأنه في مثل هذه الآيات «لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية»[٢]، ذلك أن الترتيب «أمر يُراد به سرّاً من أسرار العربية، ووسيلة يقرَّب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة»[٣]، وهو إنما يكون لغرض يتعلق بالمعنى، وليس في البنية الشكلية أو بموسيقى الكلام.

وتعدُّ الرتبة «القرينة الرئيسة الدالة على الباب النحوي»[٤]، فبها يمكن تعيين الفاعلية والمفعولية في حال اللبس «فإذا دخل الكلامَ لَبْسٌ فينبغي أن يوضع كلُّ شيء في موضعه»[٥]؛ لأن الترتيب يعدّ علماً على الوظيفة النحوية إن لم تظهر العلامة الإعرابية، أما إن ظهرت الحركة الإعرابية فإنها هي التي تقوم بتعيين الباب النحوي، ولذا فالرتبة تقوم بتعيين الوظيفة النحوية في حال غياب الحركة الإعرابية، نحو:

(أ) (أخي صديقي)

مبتدأ خبر

(ب) (ضرب عيسى موسى)

فاعل مفعول به

ففي الجملة (أ، ب) انتفى الإعراب اللفظي في المبتدأ والخبر في (أ)، والفاعل والمفعول في (ب)، بسبب انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر (العلامة الإعرابية)، لذا وجب اتباع الأصل في الترتيب، يقول ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا ... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا
فامنعه حين يستوي الجزآن ... عُرفاً ونُكْراً عادِمَيْ بيانِ

---

١ هو رأي إبراهيم أنيس.

٢ إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ٣٣٣

٣ خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص٩٢

٤ اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٨

٥ المقتضب، ٣/ ٩٣

والحال كذلك في المبنيات، فـ«عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة، وجعل الرتبة عوضاً لها من العلامة الإعرابية» [١]، فتقوم الرتبة، وهي عنصر دلالي (كما سماها محمد حماسة) بالتمييز بين الوظائف النحوية في حال فقدان ما يميّز الوظائف النحوية بعضها من بعض، وهي بهذا بديل عن الإعراب، فالرتبة تبقى حرة في حال وجود قرينة لفظية، أو معنوية والتي تعتمد في بعض حالاتها على طبيعة العلاقة بين المفردات نحو: (أكل الحلوى الولد)، وهذا يعني أن قرينة الرتبة في تعيين الوظيفة النحوية قرينة ضعيفة، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن يعيش، فقال: «ولو اقتُصر في البيان على حفظ المرتبة، فيُعلم الفاعل بتقدُّمه، والمفعول بتأخُّره، لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب» [٢].

أما فيما يخص المعنى البلاغي، فيقوم هذا العنصر التحويلي (الرتبة) في تعيين المعنى البلاغي، فللدكتور خليل عمايرة إشارة مهمة يربط خلالها بين الرتبة باعتبارها عنصراً تحويلياً، وما تؤدي إليه من تحويل في الناتج الدلالي، إذ إن التحويل في البنية الداخلية لابدّ أن يتبعه تحويل في المستوى الدلالي، وذلك من خلال الأمثلة الآتية [٣]:

أ. أكرم خالدٌ علياً ⟸ (جملة توليدية فعلية، لا تركيز فيها على أي جزء من أجزاء المعنى، وهدفها نقل الخبر من صورته الذهنية في ذهن المتكلم إلى صورة (فونولوجية) منطوقة تقع على سمع السامع، فيدرك المطلوب منها وهو الإخبار لا غير).

(فعل + فاعل + مفعول به)

ب. خالدٌ أكرم علياً [٤] ⟸ جملة فعلية محولة من (أ)، جاء التقديم للتركيز على محدث الحدث

(فاعل + فعل + مفعول به)

ج. علياً أكرمَ خالدٌ ⟸ جملة محولة من (أ)، جاء التقديم لغرض التركيز على من وقع له الحدث

(مفعول به + فعل + فاعل)

ثم يقول (العمايرة): أما إن كان يقصد من الجملة (ب) أو الجملة (ج) ما يقصده في (أ) فإنه قد أخطأ جادة الصواب، عبّر بغير ما كان عليه أن يعبّر به.

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٨

٢ شرح المفصل، ١/ ١٩٦

٣ في نحو اللغة وتراكيبها، ص٩٤

٤ يعتبر خليل عمايرة هذه الجملة محوّلة عن (أ)، وهو بهذا يتبع الكوفيين في جواز تقدم الفاعل على الفعل، ولذا يعتبر الجملة (ب، ج) جملتان تحويليتان فعليتان مؤكدتان.

وأهمية هذه الملاحظة، في تقديري، أنها تشير إلى أصل من أصول الكلام، بل إلى مبدأ في الحياة كلها، فالرجل يجمّل واجهة بيته لأنها في الصدارة، والناس تقدم ذا المكانة فتجعله في الصدارة، ولا يقل هذا المبدأ شأناً في نظام الكلام وتركيبه، فـ«العبرة بصدر الأصل» كما يقول السيوطي.

وقد عني علماء اللغة في الدرس النحوي والدرس البلاغي أشد عناية بالتغييرات التي تطرأ على الرتبة، فحددوا ما يلزم فيها من ترتيب وما لا يلزم، كما مازوا الترتيب الأصلي من الترتيب الفرعي في أبواب مختلفة، كالمبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والحال...، ونلمس مصطلحات الجواز والوجوب، التي تمثل نهاية بحث واستقراء النصوص العربية في كل باب من أبواب النحو العربي، ووضعوا ضوابط متعلقة بالترتيب متمثلة بما يأتي[1]:

١. العناية والاهتمام، ذلك أن المتكلم يقدّم من عناصر الجملة ما يتركز عليه اهتمام السامع، قال سيبويه: «فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيداً عبدُالله)، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[2].

٢ـ إذا خيف اللبس يُلتزم الترتيب الأصلي، واللبس نوعان: لبس يتعلق بالمعنى، نحو: (ضرب عيسى موسى). ولبس عاملي، نحو: (كانت زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى)، فهذا لم يجز، وهو قبيح على حدّ تعبير سيبويه[3].

٣. يحتفظ ما له صدر الكلام برتبته، كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط..

٤. وهناك ضوابط أخرى بحثها النحاة كلٌّ في بابه، كوجوب تقدم الحال على صاحبها في (كيف)، وتأخر الحال وجوباً وجوازاً، وتعدد الحال مع تعدد صاحبها، وغيرها كثير في الأبواب النحوية.

ويبقى أن نتناول التقديم والتأخير في سياق القراءات القرآنية، وما تُسهم به هذه الظاهرة في الكشف عن الدلالات: ونمثل على ذلك بموضعين من القراءات المتواترة:

الموضع الأول في سورة آل عمران: قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [آل عمران ١٩٥]

١ بنعاشر، الحسن، الرتبة في العربية من خلال أشكال ونماذج تمثيلية، حوليات كلية اللغة العربية، العدد السادس، ١٩٩٥م. ص٩٥، ٩٦

٢ الكتاب، ١/ ٣٤

٣ المرجع السابق، ١/ ٧٠

قرأ نافع وأبو عمرو عاصم وأبو جعفر ويعقوب (وقاتلوا وقُتلوا) الأول مبني للفاعل، والثاني مبني للمفعول.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف والمطوعي والأعمش (وقُتلوا وقاتلوا)، يبدأون بالمبني للمفعول ثم المبني للفاعل[١].

الموضع الثاني في سورة التوبة: ﴿إِنَّ اللّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة ١١١]

قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم والحسن وقتادة وأبو رجاء ويعقوب وأبو جعفر (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) الأول على البناء للفاعل، والثاني على البناء للمفعول.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف وعبد الله بن مسعود والنخعي وابن وثاب وجلحة والأعمش والمطوعي (فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ) الأول على البناء للمفعول، والثاني على البناء للفاعل، عكس القراءة السابقة[٢].

يذكر مكي بن أبي طالب رأيين في هذا التقديم من غير أن ينسبه إلى أحد[٣]:

الرأي الأول: ويرى بعضهم أن الواو لا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً، وتقديم المبنيّ للمفعول أو تأخيره سواء، فالمعنى هو لتقديم الفاعل على المفعول؛ لأن القتل لا يكون إلا بعد قتال، والمقتول متأخر عن القتال وهو الأولى، فالواو، على هذا، لا تعطي ترتيباً قدّمْتَ المفعول أم أخّرته.

وأغلب الظن أن أصحاب هذا الرأي يتبنّون رأي من قال بأن الواو في العربية تدلّ على مطلق الجمع ولا دليل، كما يرون، على أنها تفيد الترتيب بين المتعاطفين سواء قدّمْتَ أو أخرْتَ، وهو ما لم يُجزه ابن هشام[٤]، ونرتضي رأي ابن هشام، حيث أجاز أن يكون بين المتعاطفين تقارب أو تراخٍ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص ٧] فإن الردّ بُعيْد إلقائه في اليم، والإرسال على رأس أربعين سنة.

---

١ معجم القراءات، ١/ ٦٤٨

٢ معجم القراءات، ٣/ ٤٦٥

٣ انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/ ٣٧٣

٤ انظر: مغني اللبيب، ١/ ٣٩٢، وذهب إلى هذا الرأي من النحاة أيضاً: قطرب والفراء وثعلب وغيرهم. وممن يرون أن الواو لمطلق الجمع (أبو علي الفارسي) يقول: «ومن قرأ (قُتلوا وقاتلوا) كان حسناً؛ لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء..» . انظر: الفارسي، الحجة للقرّاء السبعة، ٣/ ١١٧

والرأي الثاني: قيل إن معنى تقديم المفعول: وقُتِل بعضهم وقاتَل الباقون، ولم يهِنوا بعد قَتْل أصحابهم، بهذا المعنى يوجب تقديم المفعول.

ويستحسن مكي هذا الرأي لأنه «أبلغ في مدحهم؛ لأنهم لم يهنوا، ولا ارتاعوا لقتل أصحابهم، بل جدّوا في القتال بعد قتل أصحابهم»، وهو رأي يتجه إلى أن الضمير في الفعلين ليس مرجعه واحداً، فالذين قُتلوا وأُكرموا بالشهادة في سبيل الله ليسوا هم الذين قاتلوا، بل آخرون رأوا إخوانهم قُتلوا في سبيل الله فلم يُحدث ذلك في نفوسهم جزعاً ولا هلعاً فكرّوا على الأعداء ونالوا منهم.

وهذا الرأي على وجاهته إلا أنه «لا يتسق مع جمال المعنى، ودقة النظم في كتاب الله؛ لأن فيه تفكيكاً للضمائر المتجاورة المتقاربة»[١] كما يقول فضل عباس، ويقصد بعبارته ما أشار إليه الزمخشري في الكشاف في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾ [طه ٣٨، ٣٩]، يقول الزمخشري: «والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة، لِمَا يؤدي من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقَى إلى الساحل. قلت: ما ضرّك لو قلت: المقذوف والملقَى هو موسى في جوف التابوت؟ حتى لا تفرّق بين الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسّر»[٢].

وقوله تعالى في سورة الفتح: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح ٩]، يقول الزمخشري: «والضمائر لله عز وجل، والمراد بتعزير الله: تعزير دينه ورسوله، ومن فرّق الضمائر فقد أبعد»[٣].

ويرى فضل عباس أن في تقديم المبني للمفعول في الآيتين إشارة بيانية «وهو وصفُ أولئك المؤمنين بالمسارعة للشهادة في سبيل الله، وعلى هذا تكون القراءة الأولى وهي ما بُني الفعل فيها للفاعل دالة على جرأة المسلمين وقوتهم، وانهزام عدوهم واندحاره أمامهم. وتدل القراءة الثانية على رغبة المسلمين في الشهادة ومسارعتهم للفوز بها.

---

١ عباس، فضل حسن: القراءات القرآنية وما يتعلق بها، عمّان، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٨م. ص٢٩٩

٢ الكشاف، ٣/ ٦٤

٣ الكشاف، ٤/ ٣٣٧

كل من القراءتين ـ إذن ـ تعطي معنى وتبيّن وصفاً من أوصاف هؤلاء المؤمنين ـ رضي الله عنهم ـ فتقديم الفعل المبني للفاعل فيه بيان شدة المسلمين وحرصهم على قتل أعدائهم، وتقديم قراءة المبني للمفعول فيها بيان حبهم للشهادة في سبيل الله وحرصهم عليها»[١] .

والدكتور فضل عباس يقترب كثيراً إلى ما ذهب إلى أبو السعود الذي يقول: «وتقديم حالة القاتلية على حالة المقتولية للإيذان بعدم الفرق بينهما في كونهما مصداقاً لكون القتال بذلاً للنفس. وقُرئ بتقديم المبني للمفعول رعايةً لكون الشهادة عريقةً في الباب، وإيذاناً بعدم مبالاتهم بالموت في سبيل الله تعالى، بل بكونه أحبَّ إليهم من السلامة، كما قيل في حقهم:

لا يفرحون إذا نالت رماحهمُ قوماً وليسوا مجازيعاً إذا نِيلوا

لا يقع الطعن إلا في نحورهم وما لهم عن حياض الموت تهليلُ»[٢]

ويظهر لي، أن الواو في هذين الموضعين، لا تفيد الجمع المطلق، وإن كان هذا المعنى عاماً فيها إلا أنه ليس مطلقاً لما ذكره ابن هشام، وأن لتقديم المقدَّم حظاً وفضلاً على المؤخر، ومن قال بتساوي القراءتين من حيث التقديم والتأخير بسبب العطف بالواو فاته أن ترتيب الألفاظ لا يجيء كيفما كان واتفق، فمن الخطأ ـ على حدّ تعبير الجرجاني ـ أن يُقسَّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيُجعل مفيداً تارةً وغير مفيد تارةً أخرى، ذلك أن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى[٣]. كما أنه «لا يستقيم أن يتخذ دليل على أن المعاني لا تختلف بتغاير القراءات تقديماً وتأخيراً لا لشيء سوى أنها متعاطفة؛ لأن هذا ربما يؤدي ـ بوجه من الوجوه ـ إلى الزعم بأن ترتيب الألفاظ يجيء هكذا كيفما كان واتفق، وذاك أمر لا يتصوره امرؤ يُنعم النظر في أبلغ الكلام، إذ إن ترتيب ألفاظه في الذكر ـ كما قال عبد القاهر الجرجاني ـ إنما يتأتى على حسب المعنى في النفس.

وهكذا ينبغي أن يكون منهج القرآن في العطف بها، ذلك النظر الذي لا يقف عند حدود المواضعة، بل بتجاوزها إلى استشراف الأوجه البلاغية التي يستدعيها سياق المقدّم في الذكر، فلا شك أن له حظاً وفضلاً على المؤخر، فإذا ما تغايرت قراءاته، كان لكل وجه ما يناسبه من المعنى»[٤] .

---

١ فضل عباس، القراءات القرآنية وما يتعلق بها، ص٣٠٠

٢ أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت٩٨٢هـ): إرشاد العقل السليم، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م. ٣/ ١٩٥

٣ انظر: دلائل الإعجاز، ١١٠

٤ محمد، أحمد سعد، التوجيه البلاغي للقراءات، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ١٩٩٨م. ص٢٠٨

وقد كان للتقديم والتأخير حضور في القراءات الشاذة، ومع قلّتها إلا أنها موجودة، ومما جاء في ذلك:

. قراءة: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ والمِلاَئِكَةُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [البقرة٢١٠]، وجاءت قراءة الجمهور المتواترة: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ والمِلاَئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾، وفرق في المعنى بين القراءتين، فالإتيان بالظلل في القراءة الشاذة الجاري في تقديم وتأخير مضاف إلى الملائكة، فالمضاف إلى الله تعالى هو الإتيان فقط. وأما قراءة الجمهور في تأخير (الملائكة) فقُرئت (الملائكة) بالرفع والجر، فأما الجر ففيها وجهان: الأول: عطفاً على (في ظلل)، والتقدير: (في ظلل من الغمام وفي الملائكة)، والثاني: عطفاً على (الغمام)، والتقدير: في ظلل من الغمام ومن الملائكة). وأما قراءة الرفع (رفع الملائكة) فعطفاً على (الله)[١].

ـ قراءة: ﴿وَكَانُوا أَهْلَهَا وَأَحَقَّ بِهَا﴾ [الفتح ٢٦] والقراءة المتواترة: ﴿وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾، أي: وكانوا أهل كلمة التقوى في الدنيا، مثابين عليها في الآخرة، وأحق بها ممن لم يَلزموها من الكفار[٢].

ـ قراءة: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالمَوْتِ﴾ [ق ١٩]، ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾، والقراءة الشاذة دليل لمن فسّر كلمة (الحق) بـ(الموت)؛ أي: (وجاءت سكرة الموت بالموتِ)[٣].

ثانياً: تحولات الاسمية والفعلية:

والتحول بين الاسمية والفعلية هو أحد أوجه التحولات التركيبية، والمعتمد في هذا التحول على التركيب الأصلي، ويأتي هذا التحول على شكلين:

أ) فقد يقتضي تركيب معيّن أن يلتزم الخبر فيه الجملة الفعلية كأفعال المقاربة مثلاً، ثم يجري تحول في هذا الخبر إلى الجملة الاسمية.

ب) وقد يكون تحول في تركيب ما، فيجري الخطاب بجملة فعلية، ثم ينتقل الخطاب عن طريق الجملة الاسمية، أو العكس.

أما الغرض العام فيكون غالباً للتأكيد على ثبوت الفعل بالجملة الاسمية، مع ما يكسبه السياق من أسرار إضافية، ومعان جزئية.

---

١ انظر: البحر المحيط ٢/ ١٣٤ وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٤

٢ ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤م. ٢٥/ ١٢٦

٣ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٩/ ١٢، وهي قراءة أبي بكر وابن مسعود.

أ ـ التحوّل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية.

وهذا النوع من التحول يعطي الخطاب قوة يستمدها من الثبات والتوكيد اللذين تدل عليهما الجملة الاسمية، ومن مواضع هذا التحول:

الموضع الأول: الغالب في الخبر الواقع بعد أفعال المقاربة أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، إلا أن ثمة تحولاً جرى في قول الشاعر:

وقد جَعَلَتْ قَلوصُ ابنَيْ سهيلٍ من الأكوارِ مَرتَعُها قريبُ[١]

(مرتعها قريب) جملة اسمية في محل نصب خبر (جعل)، والأصل أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً[٢].

الموضع الثاني: والتحوّل قد يكون حاصلاً في العدول عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام ٩٥]، وقد انقسم النحاة بين مجوّز ومانع، فذهب ابن هشام إلى أن (مُخرِج) معطوف على (يخرج)، وهنا يُجعل تأويل اسم الفاعل (مخرج) بالفعل (يخرج) ليصح عطفه عليه؛ لأن اسم الفاعل مشبه بالفعل، وهو في معنى الفعل المضارع، لاسيما أنه قد تكرر مثل هذه الصيغة بأكثر من موضع في القرآن الكريم [٣]. وعلى هذا الوجه فإن إعراب (يخرج) خبرٌ ثانٍ لـ(إنّ)، فهو بتأويل اسم واقع موقع خبر ثانٍ.

وذهب أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) إلى أنه يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل، كقوله تعالى: (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملك ١٩] ونحو: مررت برجل قائم ويقعد، ويقبح عطف الاسم على الفعل، نحو: يصففن وقابضات، مررت برجل يقوم وقاعد [٤].

وأجاز ابن مالك (ت٦٧٢هـ) عطف (مخرج) على الفعل (يخرج) حيث قال في الكافية الشافية:

وَاعْطِف عَلَى اسمٍ شبه فعلٍ فعلاً وعكساً استَعْمِل تجِدْه سَهْلاً

---

١ من أبيات الحماسة ولم يُعزَ إلى أحد.

٢ انظر: حاشية الصبان، ٤/ ٤٠٧

٣ انظر: مغني اللبيب، ص٧٧٣، أوضح المسالك، ج٣، ص٣٥١، ومن هذه المواضع قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيَّتَ مِنَ الْحَيِّ) [يونس ٣١، الروم ١٩]

٤ انظر: نتائج الفكر في النحو، ص٣٢٠

يقول في شرحه: قد يُعطف الفعل على الاسم المشابه للفعل، وأنّ الاسم المشابه للفعل قد يُعطف على الفعل، ثم مثّل على ذلك بآية الأنعام[١].

وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): «ويجوز عطف الفعل على الاسم، كقوله تعالى: (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)، والاسم على الفعل، نحو قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ)، ولا يكون ذلك إلا إذا كان كل واحد في تقدير الآخر»[٢].

ومن النحاة من منع عطف الاسم على الفعل، والعكس، قال ابن السراج (ت٣١٦هـ): وقد أجاز قوم: (ظننت عبد الله يقوم وقاعداً)، و(ظننت عبد الله قائماً ويقعد)، وهو عندي قبيح من أجل عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، وقد منع ذلك المازني، والمبرد، والزجاج كل المنع[٣].

والراجح عندي هو الجواز، لسببين:

الأول: تركيبي، ذلك أن اسم الفاعل شبيه بالفعل، فيعمل عمله في أخذ فاعل ومفعول ضمن الشروط التي حدّدها النحاة.

والثاني: دلالي، يظهر من خلال تحوّل النمط اللغوي من الفعلي إلى الاسمي أو العكس، لتنهض بعد ذلك لتصبح مظهراً أسلوبياً، وقد أدرك أبو علي الفارسي هذا التحوّل فقال: «هو أبلغ؛ لأن الكلام يصير على جملٍ متعددةٍ بخلاف اتفاق الإعراب، فإنه يكون جملة واحدة، وليس فيها من المبالغة ما في الجُمَل المتعددة..»[٤]، وإن كان حديث أبي الفارسي خاص بتحوّل الحركة الإعرابية، إلا أن من الممكن إسقاط إحداثيات مضمون كلامه على تحولات العناصر الاسمية إلى فعلية، أو العكس، لما فيه من خروج للنص عن الرتابة، وإحداث كسر في نظام النص من الناحية التركيبية بعد أن كان الكلام منسوقاً، وهذا كسر يفضي

---

١ انظر: شرح الكافية الشافية، ج٤، ص٢٠٢٢

٢ ارتشاف الضرب، ٤/٢٠٢٢

٣ المرجع السابق، ٤/ ٢٠٢٢، ومن المجوزين أيضاً: ابن هشام الأنصاري، وأبو القاسم السهيلي، ومن المانعين: الزمخشري، والتفتازاني. (انظر: شاويش، مصطفى: موقف ابن هشام الأنصاري من الزمخشري في آرائه النحوية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، ٢٠٠٦م. ص١٩٣ وما بعدها)

٤ الدر المصون، ١/ ٤٤٩

إلى المبالغة التي تُحدث جذباً للانتباه وإشعاراً يوجب الاهتمام؛ «لأن تغيير المألوف المعتاد يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور ومزيد اهتمامٍ بشأنه»[١].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام ١]، ففي أحد الوجهين[٢]، جُعلت الجملة الاسمية (الذين كفروا بربهم يعدلون) معطوفة على الجملة الفعلية (خلق السماوات) على معنى: أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه.

والوجه الآخر: أنها معطوفة على (الحمد لله) على معنى: أن الله حقيق بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذي كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته، ولا شاهد في هذا الوجه لأنه عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ [البقرة ١٤]، فجاء قولهم الأول في مخاطبتهم للمؤمنين بالجملة الفعلية (آمنّا)، ثم جرى تحوّل في قولهم الثاني حين خلوا إلى شياطينهم، فتحوّل التركيب إلى الجملة الاسمية مؤكدة بـ(إنّ): (إنّا معكم)، وقد لفت انتباه الزمخشري هذا التحول، فبنى هذا التوجيه انطلاقاً من أن الجملة الاسمية أثْبتُ من الفعلية، لا سيما أنها جاءت مؤكّدة مُردَفةً بـ(إنما)، يقول الزمخشري: «فإن قلت: لِمَ كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالاسمية محققة بإنّ؟ قلت: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما، لأنهم في ادّعاء حدوث الإيمان ونشئه من قبلهم، لا في ادّعاء أنهم أوحديون في الإيمان غير مشقوق فيه غبارهم، وذلك إما لأنّ أنفسهم لا تساعدهم عليه، إذ ليس لهم من عقائدهم باعث ومحرّك، وهكذا كل قول لا يصدر عن أريحية وصدق رغبة واعتقاد. وإمّا لا يروج عنهم لو قالوا على لفظ التوكيد والمبالغة... وأما مخاطبة إخوانهم فهم فيما أُخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اليهودية، والإقرار على اعتقاد الكفر، والبعد من أن يزلّوا عنه على صدق رغبة ووفور نشاط، ارتياح للتكلم به، وما قالوه فهو رائج عنهم متقبّل منهم، فكان مظنّة للتحقيق، ومثنة للتوكيد»[٣].

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لاَ يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف ١٩٣]، والقياس: (أدعوتموهم أم صمتم)، يقول الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل: أم

---

١ الدرويش، محي الدين: إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، ط٤، ١٩٩٤م. ١/ ٢٥٢

٢ الكشاف، ٢/ ٦

٣ المرجع السابق، ١/ ١٠٤

صمتم؟ ولِمَ وُضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية؟ قلت: لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم.. فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم، فقيل: إن دعوتموهم لم تفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم، وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم»[١].

الموضع السادس: قوله تعالة: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ٤٠]، فبدأ بالفعلية (جعل..) ثم تحوّل إلى الاسمية (وكلمةُ الله هي العيا)، فمجيء الجملة الثانية اسمية تأكيد فضل كلمة الله في العلوّ، وثبات هذا العلوّ؛ لأن الجملة الاسمية على ما قرر النحاة أثبت من الجملة الفعلية، وأن سائر الكلام يقع دونها، وربما هذا يفسر تقديم الزمخشري لهذه القراءة على قراءة النصب (كلمةَ)، فقال: والرفع أوجه[٢].

ب ـ التحوّل من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية:

ويظهر مثل هذا التحوّل بوضوح في أسلوب الاشتغال، نحو:

(زيداً ضربته)، ف(زيداً) كما أعربها النحاة منصوبة على الاشتغال، وهي بهذا جملة فعلية متحولة عن جملة اسمية هي (زيدٌ ضربته)، وإنما قلنا بأنها متحولة عن جملة اسمية اعتماداً على قاعدة: (متى أمكن عدم التأويل فهو أولى)؛ لأن الاسم (زيداً) يلزم عاملاً، وهو على تقدير: (ضربت زيداً ضربته).

ثالثاً: التحوّل من الجملة إلى المفرد:

الغالب في خبر أفعال المقاربة أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، قال ابن مالك:

ككان كاد وعسى، لكن ندر　　　غيرُ مضارع لهذين خَبَر

واستعمال خبر هذه الأفعال مفرداً نادرٌ، قال ابن مالك:

وهاك أفعالاً إلى المقاربة　　　تُعزى ومع (كان) لها مناسبة
وكاسمها اسمهنّ لكنّ الخبر　　　هنا مضارع، ومفرداً ندر
نحو: عسيتَ صائماً ونُقِلا　　　عسى الغويرُ أبؤسا تمثُّلا

فثمة تحوّل في بعض الاستعمالات، حيث جاء الخبر مفرداً بدلاً من جملة، كقول الشاعر:

أكثرت في العذلِ ملحّاً دائماً　　　لا تكثرنْ إني عسيتُ صائماً[٣]

فجاء خبر عسى (صائماً) مفرداً والأصل فيه أن يكون جملة.

---

١ السابق، ٢/ ١٧٧

٢ انظر: السابق، ٢/ ٢٦٠

٣ البيت لرؤبة، يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م. ١٢/ ٣٦

فأبْتُ إلى فهمٍ، وما كدتُ آئباً وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ [١]

فجاء خبر (كاد) وهو (آئباً) مفرداً بدلاً من الجملة.

وذهب البعض أن مثل هذه التحولات هي من الاستعمالات النادرة، أو مراعاة للأصل، أو هو أصل مرفوض.

وقولهم: (عسى الغويرُ أبؤساً) [٢]، قال أبو حيان: «وضع (أبؤساً) موضع الخبر مع أنّ خبرَ (عسى) لا يكون اسماً، لا يقال: (عسى زيدٌ منطلقاً)» [٣].

د. التحوّل من المفرد إلى الجملة:

ونلمح أنماط هذا التحوّل في وقوع الجمل موقع المفردات (إعراب الجمل)، كالخبر، والنعت، والحال، والمضاف إليه، والمفعول به...، فالأصل في الإعراب أن يكون للمفرد؛ لأنه كلمة واحدة يمكن أن تظهر الحركات الإعرابية على آخره، أما الجملة فبعيدة عن الإعراب لأنها مركبة من كلمتين أو أكثر، ولا تلحقها الحركات ظاهرة أو مقدرة، قال أبو حيان [٤]: أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد.

لذا فإن الجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد أُعطيت إعرابه تقديراً؛ لأنها حلّت محله، وقامت مقامه، وهذا يعني أن الجمل من الناحية الإعرابية قسمان [٥]:

أولاً: الجمل التي لا تحلُّ محلَّ المفرد، وهي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لا تستخدم موضع المفرد، ولا يمكنها أن تقدّر به.

ثانياً: الجمل التي تحلّ محلّ المفرد، وهي تأخذ إعرابه تقديراً؛ لأنها وقعت موقعه، وهذا النوع هو موضع العناية في هذه الفقرة.

---

١ البيت لتأبط شراً، إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، ٣/ ٢٨٣

٢ الغوير: الغار، وهو مثل معناه: لعل الشرَّ يأتيكم من قِبَل الغار، وقيل فيه: شاذ لا يقاس عليه، وقال آخرون: (أبؤساً) خبر يكون محذوفة والتقدير: أن يكون أبؤساً، وقدّره البعض (ييأس أبؤساً) فيكون مفعولاً مطلقاً كقوله تعالى: (فطفق مسحاً بالسوق والأعناق) أي: فطفق يمسح مسحاً. (انظر: ارتشاف الضرب، ٣/ ١٢٢٩)

٣ ارتشاف الضرب، ٣/ ١٢٢٩

٤ الأشباه والنظائر، ٢/ ١٧

٥ انظر: قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٣،، ١٩٨١م. ص٣٢

ويضيف فخر قباوة: «الجملة التي لها محل من الإعراب يجب أن تكون واقعة موقع المفرد، والموقعُ له بطريق الأصالة، أعني أن يكون المحل الإعرابيّ الذي للمفرد هو له في الأصل، لا عن طريق العاريّة، وإلا فقد وقعت الجملة في موقعها الأصلي، وهو موقع لا محل له من الإعراب»[١].

وأما الجمل التي تقوم مقام المفرد، ويكون لها إعرابها فهي عند الجمهور سبع، وعند ابن هشام تسع، وقد فرّعها أبو حيّان وتوسّع فيها حتى جعلها ثلاثاً وثلاثين، أما علماء البيان فقد ضيّقوا نطاقها، واقتصروا على ثلاث: الواقعة خبراً، أو صفة، أو حالاً، وما دون ذلك ليس له عندهم محل من الإعراب، ويرى فخر قباوة أنها عشر[٢]. ومن ذلك:

. وقوع الجملة موقع المفرد في الخبر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة ٢٢].

. ووقوع الجملة موقع المفرد في المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور ٤٨]، وتقدير المفرد: حين قيامك.

ـ ووقوعها موقع المفرد في المفعول به، ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ: هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب ١٨].

رابعاً: تحولات النفي والإثبات:

قد يرد الكلام في ظاهره مثبتاً ولكنّ المعنى فيه منفيٌّ، وهو من باب التوسع في المعنى، وقد جاء ذلك في لغة القرآن، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل ١٨، ١٤]، يقول ابن الشجري: «فقولهم (هذا سحر مبين) خبرٌ موجبٌ، يُراد به النفي، أي: (ما هذا حقٌّ) فلذلك قال: (وجحدوا بها) أي: نفوها وهم يعلمون أنها من عند الله»[٣].

---

١ المرجع السابق، ص٣٣، إن الغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعها في الكلام، وصلة كل منها بما قبلها وما بعدها منه.

٢ انظر: السابق، ص١٣٢

٣ ابن الشجري، هبة الله بن عليّ بن محمد (ت٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة. ١/ ٣٩١، يفرّق في هذه الآية بين النفي والجحود، فإذا كان النافي صادقاً فيما قاله سُمّي ذلك نفياً، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سُمي ذلك النفي جحداً، فالنفي أعمّ من الجحد، ولذلك قال بعد ذلك: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم).

ومن ذلك قراءة: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[١] [البقرة ٢٤٩]، برفع (قليلٌ)، قال الزمخشري: «وهذا من ميلهم مع المعنى، الإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل في علم العربية. فلما كان معنى (فشربوا منه) في معنى: فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم»[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف ٨٥]، أراد بـ(تفتؤ): لا تفتؤ، ومعناه: لا تزال، «فحذف حرف النفي لأنه لا يلتبس بالإثبات؛ لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بدٌّ من اللام والنون»[٣]، ومثله قول امرئ القيس[٤]:

فقُلتُ يمينَ اللهِ أبْرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي: لا أبرح قاعداً...، وجاء قوله بعد أن أتى محبوبته فخوّفته بالقوم وبالرقباء وأمرته بالانصراف، فقال مقولته السابقة.

وإن كنا سنستطرد قليلاً، إلا أن عموم الفائدة تفرض علينا هذا الاستطراد، وفيه مسٌّ لموضوعنا، فالألفاظ تنقسم في الاستعمال إلى جزلة ورقيقة، ولكل منها مواضع يحسن استعمالها فيه، وهو ما يسميه البلاغيون (ائتلاف اللفظ مع المعنى)، وذلك حين تكون الألفاظ مؤتلفة ومتلائمة بعضها مع بعض ليس فيها لفظة نابية، أو قلقة عن أخواتها، فمن بديع ما يُذكر في هذه الآية أن مفرداتها تأتلف في نسق (الغرابة)، وننقل ما ذكره محيي الدين الدرويش: «إنه لما أتى بأغرب ألفاظ القسم بالنسبة إلى أخواتها وهي (التاء)؛ لأن الواو والباء أكثر دوراناً على الألسنة منها أتى سبحانه بأغرب صيغ الأفعال الناقصة التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار بالنسبة إلى أخواتها وهي (تفتأ) وحذف منها حرف النفي زيادة في الإغراب، ولأن المقام لا يلتبس بالإثبات على حدّ قول امرؤ القيس:

فقُلتُ يمينَ اللهِ أبْرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وكذلك (حرضاً) أغرب من جميع أخواتها من ألفاظ الهلاك، فاقتضى حسن النظم، وحسن الوضع فيه أن تُجاورَ كلُّ لفظةٍ بلفظةٍ من جنسها في الغرابة والاستعمال توخياً لحسن الجوار ورغبة في ائتلاف المعاني بالألفاظ، ولتتعادل الألفاظ في الوضع وتتناسب في النظم»[٥].

---

١ وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وأبيّ، والأعمش (انظر: معجم القراءات القرآنية، ١/ ٣٥٤)

٢ الكشاف، ١/ ٣٢٣

٣ المرجع السابق، ٢/ ٤٧٠

٤ السابق، ٢/ ٤٧٠

٥ إعراب القرآن الكريم وبيانه، ٥/ ٤٠

وقد تحتمل الجملة النفي والإثبات، بسبب وجود ألفاظ مشتركة بينهما، نحو: (أنا أعلم ما لي من حق عندك)، فتحتمل (ما) النفي، أي: أنا أعلم ليس لي...، ومعنى الموصول، أي: أنا أعلم **الحق** الذي لي. ونحو: (أعطيتك ما أعطيت غيرك) فتحتمل (ما) النفي والموصولة، ونحو: (ما به داء وبيل) فتحتمل النفي والإثبات[١].

ومن الجمل ما تحتمل المعنى وضده بحسب التقدير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اللّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد ٢]، فهي تحتمل أنه خلقها مرفوعة من غير عمد، ويحتمل أنها مخلوقة بعمد غير مرئية، فيحتمل نفي العمد وإثباتها، فتكون جملة (ترونها) إلى إثبات العمد صفة، وعلى نفي العمد استئنافية، ويكون المعنى: أنها مرفوعة بغير عمد وها أنتم ترونها[٢]، جاء في (معاني القرآن) في هذه الآية: «جاء فيه قولان: يقول خلقها مرفوعة بلا عمد، ترونها لا تحتاجون مع الرؤية إلى خبر، ويُقال: خلقها بعمد لا ترونها. لا ترون تلك العمد»[٣].

خامساً: الحذف والذكر:

ومعالجة الحذف من ناحيتين:

الأولى: تحولات البنية الداخلية والبنية الخارجية في الوظيفة النحوية على مستوى التركيب.

الثانية: دور التحويل بالحذف في إنتاج الدلالة.

أولاً: قد تتطابق التراكيب في صورتها الخارجية التركيبية من خلال تطابقات الوظائف النحوية بين مكوّناتها، ولكنها قد تختلف في مستوى البنى الداخلية، ومن الأمثلة على ذلك[٤]:

١. أفضِّل ثوب الحرير.

٢. أفضِّل كتاب الضيف.

٣. أفضِّل نوم الليل.

فالصورة الخارجية للتراكيب الثلاثة واحدة حيث تتكوّن من:

فعل + $\varnothing$ + (اسم) مفعول به + أل + (اسم) مضاف إليه

وبالنظر إلى المضاف مع المضاف إليه سنجد أن ثمة تحولاً بين البنيات الثلاثة، على النحو الآتي:

١. أفضل ثوباً (من) حرير.

---

١ انظر: الجملة العربية والمعنى، ص٧٨

٢ المرجع السابق، ص٨١

٣ الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٥٧، وانظر: الزجاج، معاني القرآن، ٣/ ١٣٥

٤ علي، محمد محمد يونس: المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٧م. ص٣١١

٢. أفضِّل كتاباً (لِ) الضيف.

٣. أفضِّل نوماً (في) الليل.

ثانياً: أمّا عن دور التحويل بالحذف في إنتاج الدلالة، فالمهم هنا أن نبتعد عن الأمثلة المصنوعة، وذلك بالاتجاه إلى اعتماد الأمثلة المنزَّلة في سياقات ومقام، من لغة القرآن أو كلام العرب.

إن من طبيعة اللغة أن تنزع إلى الاقتصاد، ولكنّ هذا الاقتصاد مشروط بأمن اللبس والغموض، وهو ضرورة من ضرورات التواصل لتنزيل الكلام في سياقاته المحددة، فالكلام «بناء متصل الأجزاء مسترسل العناصر، وهو استرسال مرشّح لأن ينقطع بما تعتريه من فجوات وفراغات ناجمة عن حذف بعض العناصر حذفاً يقطع استمرار اللفظ في مستوى الأبنية المنجزة، فهذا الانقطاع الناجم عن الحذف مؤشّر على الأقوال من جهةِ ما تدلّ عليه، وهو ما يرشّح الظاهرة لأن تسكت على المضمون الدلالي، لكون الأقوال تُبنى بناء حذف»[١]، وليس الحذف نافلة في القول أو تحذلقاً في الكلام، ولذا كان «من شرط المحذوف في البلاغة أنه متى أُظهر صار الكلام إلى شيء غثّ لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن»[٢]، ولأهمية هذا الباب سمّى ابن جني الحذف شجاعة العربية، وتناول الجرجاني الحذف وصوره ودلالاته في باب مستقل.

والحذف ظاهرة مهيمنة في الاستعمال، يتجاذبه النظام النحوي والنظام الدلالي، فتعيين المحذوف هو من مستلزمات النظام النحوي، وأداته في ذلك ثنائية الأصل والفرع، فهي أداة أساسية في تعيين المحذوف واسترجاع العناصر المغيَّبة بما تمليه من صورة أصلية يُفترض أن تكون عليه، والوقوف عند حدّ تعيين المحذوف سيجعل من هذا التحوّل يبدو نظرياً ذهنياً مجرداً، وللخروج عن هذه الذهنية المجردة لا بدّ من استحضار السياق ودلالاته، فهو ضرورة فنية في التركيب.

إن البحث في ظاهرة الحذف تنطلق من قاعدة أصل الوضع، فأيُّ تركيب لابدّ أن يشتمل على طرفي الإسناد، وما بعد ذلك هو من مكملات الجملة، أطلق النحويون عليه أسماء كالفضلة والقيد، ويؤدي هذا الأصل (أصل الوضع) وظيفةَ تحديدِ طبيعةِ الكلامِ وضبطِه وتحليلِه إذا اقتضى المقامُ حذفَ شيءٍ من التركيب. فقد يكون المحذوف مسنداً أو مسنداً إليه أو متعلقاً، فمن حذف المسند إليه قول الشاعر:

سأشكرُ عمراً إن تراخت منيّتي   أياديَ لم تمْنُنْ وإنْ هيَ جلّتِ

---

١ الفرجاوي، عبد الفتاح، العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو العربي، دار سحر، ط١، ٢٠٠٧م. ص٣٠٧

٢ ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين (ت٦٣٧هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٩م. ٢/ ٧٧

فتًى غيرُ محجوبِ الغِنى عن صديقِه   ولا مُظهرُ الشّكوى إذا النّعْلُ زَلّتِ

فحذف المبتدأ، والتقدير: (هو فتى)، وجمالية هذا الحذف .كما يقول الإمام الرازي . في أنه «بلغة في استحقاق الوصف بما جعل وصفاً له، حيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا له، سواء كان في نفسه كذلك أو بحسب دعوى الشاعر على طريق المبالغة، وإذا كان كذلك، كان ذكره يبطل هذه المبالغة»[١]، فجمالية هذا الحذف تكمن في حدوث «عملية توحّد بين الذات والصفة يكون فيها المسند هو المسند إليه بلا انفصام. بالحذف تجسّد المسند فصار مسنداً إليه، وعندئذ صار وجود المسند إليه بلا مبرر»[٢].

ومن حذف المسند إليه أيضاً قول الشاعر:

قالَ لي: كيفَ أنتَ؟ قلتُ: عليلٌ   سهرٌ دائمٌ، وحُزْنٌ طويلُ

فالأصل: (أنا عليل، وحالي سهر)، ولكن جرى تحولٌ عن هذا الأصل نظراً لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب التوجع والتضجّر[٣].

وأما حذف المفعول، فمن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة ١٧]، يقول الزمخشري: «والمفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطّرح الذي لا يُلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدّر المنوي، كأن الفعل غير متعدّ أصلاً»[٤]، ولقد تنبه عبد القاهر الجرجاني أن حذف المفعول به يأتي أحياناً لـ«توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تُعلم التباسه بمفعوله»[٥]، ويبيّن عبد القاهر الجرجاني هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ إذ يقول: «ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى:

. وجد عليه أمه من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم،

. وامرأتين تذودان غنمهما،

---

١ الرازي، فخر الدين (ت ٦٠٦هـ): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٥م. ص٣٤٥

٢ منير سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، دار المعارف. ص٢٦١

٣ المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٠م. ص١٠٦

٤ الكشاف، ١/ ١١٢

٥ دلائل الإعجاز، ١٦١

. قالتا: لا نسقي غنمنا،

. فسقى لهما غنمهما،

ثم إنه لا يخفى أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره، ويُؤتى بالفعل مطلقاً، وما ذاك إلا أنّ الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سَقْيٌ، ومن المرأتين ذودٌ، وأنهما قالتا: لا يكون منّا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي. فأما ما كان المسقي: أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض، وموهم خلافه، وذاك أنه لو قيل: وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما: جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود.. فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت، إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وأن الغرض لا يصح إلا على تركه»[١].

وقد يحذف المفعول اكتفاءً بمذكور سابق لمراعاة الفاصلة القرآنية الذي يفضي إلى عذوبة الجرس وجمال الإيقاع، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى ٣] فحُذفت كاف الخطاب (المفعول به) من قوله (قلى، فآوى، فهدى، فأغنى) والقياس (وما قلاك، فآواك، فهداك، فأغناك) وذهب معظم المفسرين[٢] إلى أن هذا الحذف جاء اكتفاءً بمذكور سابق وهو الكاف الأولى في (ودَّعك) مراعاة للفاصلة كما ذكرنا، و(القلي) هو شدة البغض والإبعاد والطرد.

ولبنت الشاطئ ملمحٌ بلاغيٌّ لطيفٌ في توجيه هذا الحذف، تقول: «ونرى، والله أعلم، أن حذف الكاف من (وما قلى) مع دلالة السياق عليها تقتضيه حساسية مرهفة بالغة الدقة واللطف، هي تحاشي خطابه تعالى رسوله المصطفى، في موقف الإيناس، بصريح القول: وما قلاك. لما في القلي من حس الطرد والإبعاد وشدة البغض. وأما التوديع فلا شيء فيه من ذلك، بل لعلّ الحس اللغوي فيه يؤذن بأنه لا يكون وداع إلا بين الأحباب، كما لا يكون توديع إلا مع رجاء العودة وأمل اللقاء. وحذفت كاف الخطاب في الفواصل بعدها؛ لأن السياق بعد ذلك أغنى عنها، ومتى أُعطي السياق الدلالة المرادة مستغنياً عن الكاف، فإن ذكرها يكون من الفضول والحشو المنزه عنهما أعلى بياناً»[٣].

---

١ المرجع السابق، ١٦١، ١٦٢

٢ منهم: أبو حيان في البحر المحيط ٨/ ٤٨١، والزمخشري في الكشاف ٤/ ٧٧١

٣ بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع بن الأزرق، القاهرة، دار المعارف، ط٣. ص٢٦٩

والحذف نوعان: ما يمكن استحضاره في البنية الظاهرة، والآيات السابقة أمثلة لذلك. ونوع لا يمكن استحضاره في البنية الظاهرة، كما هو الحال في الإغراء (الحرصَ الحرصَ)، والتحذير (النارَ النارَ)، فهو مما يلتزم الإضمار لتقاصر الزمان، والحذف في النوعين تعدُّ صورةً من صور الاختزال والاقتصاد اللغوي.

سادساً: تحولات الخبر والإنشاء

ومع اعترافنا بأن الخبر والإنشاء هو من مباحث الدرس البلاغي، إلا أنه يلقي بظلاله في كثير من الأحيان على الدرس النحوي من خلال تمازجه معه، فالجملة الإنشائية تكون بأمر أو نهي أو نداء... عن طريق أفعال أو أدوات أو أسماء أفعال، التي تعتبر من مواد الدرس النحوي، ومن هنا يتحقق التمازج بين الدرس البلاغي مع الدرس النحوي، ومع ذلك، فإننا سنعرض له بشكل سريع.

فقد يكون التركيب في ظاهره خبرياً والمعنى إنشائي، وقد يكون في ظاهره إنشائياً والمعنى خبري، فهو تركيب يحمل صورتين: ظاهرة قريبة، وعميقة متخيلة «ولا تناقض بينهما؛ لأن التوافق النفسي هو الذي يوازن بينهما في الوظيفة؛ وإن بدا للوهلة الأولى أن هناك جموداً في الشكل»[١]، ويتمّ ذلك بأسلوب يتجلى في نسق لغوي للتعبير عما يخالج النفس، وما يقصده المتكلم من معانٍ.

أ. تحوّلات من الخبر إلى الإنشاء:

عُني البلاغيون في معالجة الخبر والإنشاء من وجهة بلاغية، فذهبوا إلى أن ثمة أنساقاً لغويةً تُصاغ صياغة خبرية، ولكنّ دلالتها إنشائية، فتؤدي وظيفة ما من وظائف الإنشاء، كالدعاء، والأمر، والنهي وغير ذلك.

وقد عُرف هذا الأسلوب في لغة العرب، وما زلنا نستخدمه في يومنا هذا، فنقول: (غفر الله لك)، أو: (يغفر الله لك)، بمعنى الدعاء والرجاء، وإذا علمنا أن الإنشاء ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي، وأنّ الخبر له وجود خارجي يحتمل التصديق أو التكذيب، إذا علمنا ذلك، أمكننا أن نتبيّن فائدة استخدام لفظ الخبر بمعنى الإنشاء، ذلك أن هذا الشيء المقصود، والمتحدَّث عنه، وهو المغفرة في المثال السابق، له وجود خارجيٌّ، ولكنه غير متحقق، ومن هنا جاء الإنشاء بمعنى الدعاء أو الرجاء، لطلب تحققه، ومن ذلك قول النابغة الذبياني في اعتذاره من النعمان بن المنذر:

إذاً، فعاقَبَني ربِّي معاقبةً　　　قرَّتْ بها عينُ من يأتيكَ بالحَسَدِ

استخدم فعلاً ماضياً لأنه يفيد ثبوت الحدث ووقوعه، وكأن العقاب واقع فيه لا محالة، وقرَّت عيون الحاسدين بهذا العقاب.

ومن أمثلة هذا التحول في لغة القرآن:

---

١ جمعة، حسين: جمالية الخبر والإنشاء، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥م. ص٣٧

قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف ١١]، فلفظه خبر ومعناه إنشاء، يقول الزمخشري: «وهو خبر في معنى الأمر؛ ولهذا أجيب بقوله (يغفرْ لكم)»، ومما يعزز هذا التحوّل قراءة ابن مسعود: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا)[١]، ويعلّق الزمخشري على هذا التحوّل مبرزاً دلالته، فيقول: «فإن قلت: لِمَ جيء به على لفظ الخبر؟ قلت: للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين»[٢]، وهو الغاية أو المقصد من استخدام لفظ الخبر بمعنى الإنشاء الذي أشرنا إليه آنفاً.

وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة ٢٣٣]، فقد جاء الخبر بمعنى الأمر[٣]، ويؤخذ من هذا التحوّل الوجوب لبعض الوالدات، وعلى جهة الندب لبعضهنّ[٤].

وقال تعالى: ﴿لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ﴾ [البقرة ٨٣]، فهو إخبار في معنى النهي، كما تقول: (تذهب إلى فلان تقول له كذا)، تريد الأمر، ويعزز تحوّل الإنشاء إلى خبر قراءة عبد الله وأبيّ (لا تعبدوا)، ويدلُّ على ذلك قوله: (وبالوالدين إحساناً)، فإما أن يكون التقدير: وتحسنون بالوالدين إحساناً، أو: وأحسنوا[٥]. يقول أحمد بن المنير ـ في كونه إخبار في معنى النهي ـ: «وجه الدليل منه أن الأول لو لم يكن في معنى النهي لما حسن عطف الأمر عليه، لما بين الأمر والخبر المحض من التنافر، ولا كذلك الأمر والنهي لالتقائهما في معنى الطلب»[٦]، ويقول الزمخشري: «وهو أبلغ من صريح الأمر أو النهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه»[٧]، ويدلُّ إرادة الإنشاء العطف بعده في قوله: (وقولوا للناس.. وأقيموا الصلاة...).

ب ـ تحوّلات من الإنشاء إلى الخبر:

والخبر كل كلام يحتمل التصديق والتكذيب، وقد يكون:

واجباً، كقولنا: (الماء عصب الحياة).

أو جائزاً، كقولنا: (أكرمت الضيف).

أو ممتنعاً، كقولنا: (شربت ماء البحر).

---

١ انظر: الكشاف، ٤/ ٥٢٦

٢ المرجع السابق، ٤/ ٥٢٧

٣ السابق، ١/ ٣٠٧، وانظر: الجامع لأحكام القرآن، ٣/ ١٥٢

٤ انظر: الجامع لأحكام القرآن، ٣/ ١٥٣

٥ انظر: الكشاف ١/ ١٨٦

٦ المرجع السابق، حاشية (٢)، ١/ ١٨٦

٧ السابق، ١/ ١٨٦

وتحوّل الكلام من الإنشاء إلى الخبر يمنح الجملة الإنشائية دلالات جديدة، وله قيمة جمالية «من جهة خَلْق النسيج المتجانس بين التجربة الشعورية للمخاطَب وبين الوظيفة المختزنة للغايات»[١]، وهذه الدلالات تُفهم في سياقاتها.

ومن دلالات هذا التحوّل إظهار العناية بالشيء، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الاعراف ٢٩]، أسلوب إنشائي من جهة الصيغة اللغوية، فقد عدَلَ عن قوله (وإقامة وجوهكم) ؛ لأنها معطوفة على (قل أمر ربي بالقسط)، وحين جاءت الصياغة إنشائية ظلت الدلالة خبرية، ولم يكن الانحراف اللغوي في إقامة الإنشاء مقام الخبر إلا للعناية بأمر الصلاة لجلال شأنها وعظيم قدرها[٢].

ج . تحولات الخبر والإنشاء في القراءات القرآنية:

قد يجري تحول بين الخبر والإنشاء في القراءات القرآنية للموضع الواحد، فقد تأتي قراءة بلفظ الخبر، وأخرى بلفظ الاستفهام في نفس الآية، وسنكتفي بمثالين يوضحان هذا التغاير:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٧٣]

قرأ ابن كثير ابن كثير ومجاهد (آن يؤتى) بالمدِّ على الاستفهام، والأصل: أأَن، والثانية مُسهَّلة، وقراءة الجماعة (أنْ يُؤتى) بالهمز[٣].

وقراءة الاستفهام للتقرير والتوبيخ، ويكون حينئذ (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ) اعتراض، أي: لا تصدقوا أن يُعطى أحدٌ مثل ما أُعطيتم.

وقراءة الباقين من غير استفهام، وتأويلها: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ولا تؤمنوا أن يُعطى أحدٌ مثل ما أُعطيتم[٤].

فنحن أمام قراءتين، إحداهما بالإخبار، والأخرى بالاستفهام، وقد يُحمل النص على أنه من كلام اليهود، أو على أنه صلة لكلام الرسول . صلى الله عليه وسلم .، وحمل الخطاب على أحدهما سيكون مختلفاً عن الآخر.

---

١ جمالية الخبر والإنشاء، ص٤١

٢ المرجع السابق، ص٤١

٣ انظر: معجم القراءات القرآنية، ١/ ٥١٩،٥٢٠

٤ ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م. ص١٦٥/ ١٦٦

أما حمله على أنه من كلام اليهود، فالجملة الإخبارية «تُصوّر ما كان يعاني منه اليهود ـ ولا يزالون ـ من عقدة التفوّق على الأمم، والتميُّز على العالمين، وأنهم لا يودُّون أن يصدقوا أو يدور في خلدهم أن غيرهم يمكن أن يقاسمهم خيراً أو تميزاً مادياً أو معنوياً، حتى لو كان المعطي والمانح هو الله، فإنهم يريدون حصره فيهم وقصره عليهم، والمعنى: لا تؤمنوا ولا تصدقوا وأنْكِروا واجْحدوا أن يؤتى أحد مثل أوتيتم... وأما حملها على الاستفهام ففيها إبراز لما عُرف به اليهود من كتمانٍ للحقائق وإخفاء للحق وتدليس على الناس، إذا يوصي بعضُهم بعضاً أن لا يخبروا غيرهم بما جاء في كتبهم من نبوة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبما يعلمون من اشتمال دين الإسلام على الحق والعدل والحكمة»[١].

فهي في الحالين تُظهر سلوكاً سلبياً معيباً لليهود، إما بالأسلوب الاستفهامي التوبيخي، أو بالأسلوب الإخباري، هذا السلوك تناوله القرآن في مواضع كثيرة في القرآن الكريم.

وأما حمل الآية على أنه صلة لكلام الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في قوله: (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) فهو خطاب الرسول لليهود: «أن ما بكم من الحسد والبغي ـ أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من فضل والعلم والكتاب ـ دعاكم إلى أن قلتم ما قلتم، والدليل عليه قراءة ابن كثير: (أأن يؤتى أحد) بزيادة همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ، بمعنى: إلا أن يؤتى أحد»[٢].

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ، قَالُواْ أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف ٨٩، ٩٠] قرأ حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر وغيرهم بتحقيق الهمزتين (أإنك) على الاستفهام التقريري، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وقتادة وابن محيصن وورش (إنك) بهمزة واحدة على الخبر[٣].

وهذه المراوحة بين الأسلوب الخبري والإنشائي يدعو إلى التأمل، والبحث عن الدلالة لكل من الاستعمالين، يقول مكي بن ابي طالب: «وحجة من قرأه على الخبر أنهم لما عرفوا يوسف، وتيقنوا أنه هو، أتوا ب(إنّ) التي لتأكيد ما بعدها، واستغنوا عن الاستخبار؛ لأنه شيء قد ثبت عندهم، فلا معنى للاستخبار

وحجة من استفهم أنه أتى بلفظ الاستفهام الذي معناه الإلزام والإثبات، لم يستخبروا عن أمر جهلوه، إنما أتوا بلفظ يُحقّقون به ما صحّ عندهم، من أنه يوسف كما قال فرعون للسحرة بعد أن صحّ عنده إيمانهم وعاينه (آمنتم به) [طه ٧١] على طريق التوبيخ لهم بما فعلوه، وكما قال لوط لقومه (أتأتون

---

١ الجمل، محمد أحمد: الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، دار الفرقان، ط١، ٢٠٠٩م. ص٥٠٥، ٥٠٦

٢ الكشاف، ١/ ٤٠١

٣ معجم القراءات القرآنية، ٤/ ٣٣٠

الفاحشة) [الأعراف ٨٠] (أئنكم لتأتون الرجال) [الأعراف ٨١] بلفظ الاستفهام الذي معناه الإلزام، والإثبات لما فعلوه، لم يستخبرهم عن ذلك؛ لأنه أمرٌ قد علمه وتيقّنه مِن فِعْلهم»[١].

وذهب أبو حيان إلى أن همزة الاستفهام مرادة، استفهام استخبار، أو استفهام تقرير، ويبعد حملها على الخبر المحض؛ لتعارض الاستفهام والخبر إن اتّحد القائلون في القول[٢].

ويظهر لي أن الاستفهام هو المذهب الشائع، وهو الأيسر في التوجيه، ومن جانب آخر أرى أن الإخبار لا يقل بلاغة وإعجازاً، إن لم يكن الأنسب من حيث اللغة؛ لسببين: أحدهما: أن السياق يُجيز حمله على الخبر كما عرفنا في تفسير مكي بن أبي طالب. والثاني: وهو سبب لغوي ذكره ابن خالويه، فقال: «والحجة لمن أخبر ولم يستفهم، إجابته لهم بقوله: (أنا يوسف)، ولو كانوا مستفهمين لأجابهم بـ(نعم)، أو (لا)، ولكنهم أنكروه فأجابهم محققاً»[٣]، فقراءة الخبر تؤكد معرفتهم له، والتقدير: إنك لأنت يوسف[٤].

سابعاً: الإيقاع الموسيقي في التحولات التركيبية:

وبعد هذه المتابعة، نستطيع أن نجزم بأن التحولات التركيبية في النصوص من شأنها أن تُنشِئ مجموعة من العلاقات الإيقاعية في النص، سواء من الناحية الشكلية أو الدلالية، أما الناحية الدلالية، فالأمثلة السابقة غنية عن إعادة القول بما جرى فيها من تغيّر في الدلالة. وأما الناحية الشكلية، فإن حركة العناصر اللغوية المتمثلة بالاسمية ثم التحول إلى الفعلية، مثلاً، أو العكس، يُحدث نوعاً من التناسب والتلاؤم والانسجام ينهض بالنص ليرقى إلى مستوى العمل الفني.

وحتى يرقى النص عن اللغة العادية إلى مستوى العمل الفني لا بدّ أن تتوفر فيه مجموعة من العناصر تتضافر فيما بينها لتحقق هذه الغاية، وهذه العناصر هي[٥]:

. الحركة الصوتية الناجمة عن تفاعل الأصوات والحروف داخل التركيب.

. حركة الكلمات داخل التركيب.

. حركة التراكيب ذاتها من حيث تساوقها أو تقاطعها، أو تداخلها.

---

١ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢/ ١٤

٢ البحر المحيط، ٥/ ٣٣٧

٣ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٩٨

٤ انظر: ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد الشيرازي (ت٥٦٥هـ): الموضح في وجوه القراءات وعللها، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٣م. ٢/ ٦٨٧

٥ حمدان، ابتسام أحمد: الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي في العصر العباسي، حلب، دار القلم العربي، ط١، ١٩٩٧م. ص٢١٥

وتشترك اللغة العادية مع اللغة الفنية في الغاية، وهو الوصول إلى المعنى، وقد تتحقق هذه الغاية في هذين المستويين من غير عناء لدى المتلقي، إلا أن المفاضلة بينهما تكمن في أن اللغة العادية يتوقف فيه النص على المعنى من خلال المعنى المعجمي لألفاظه، أما اللغة الفنية فالنص فيها يمتلك طاقة إيحائية بحيث تتفاعل الحروف مع الكلمات ومن ثم مع التراكيب، وينتج عن هذا التفاعل أثران مهمان:

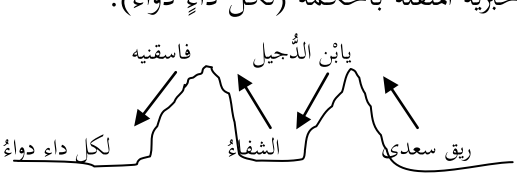
الأول: في المتلقي، بحيث يُبدي المتلقي دهشة، أو تعجباً، أو رغبة جامحة في المتابعة، أو حزناً...

الثاني: في النص نفسه، فتفاعُلُ العناصرِ السابقة تجعل من النص ذا حركة نامية بما يختزن من حيوية مستمدة من النظام المتماسك، ينتج عنه معانٍ متجددة باختلاف القراءات.

والتحولات التركيبية بين الجملة الاسمية والفعلية، والنفي والإثبات وغيرها، هي أحد أهم العناصر الإيقاعية، فيما يظهر لي، في النص، فهي إلى جانب كونها أداة مهمة لإبراز الدلالات، تظهر فيها أيضاً حركةٌ إيقاعيةٌ في أنها «تربط وتنشئ تدرجات، وتوحي بتوازنات، وهي تنظم الكلام»[1]، فهي تخلق حركة تُضفي على النص حيوية ونشاطاً ملحوظين، كما أن التحولات مظهر من مظاهر الطاقة الكامنة في اللغة يتصرف بها الأديب لإبراز معنًى، أو كسر رتابة، إو إحداث دهشة...، ولنضرب لذلك أمثلة: يقول بشار بن برد[2]:

ريقُ سُعْدَى يابْنَ الدُّجَيْلِ الشِّفَاءُ   فاسْقنيه، لكلِّ داءٍ دواءُ

يجري هذا البيت وفق منحًى متراوحٍ بين صعود وهبوط: يبدأ هابطاً من خلال الإخبار في (ريق سعدى الشفاء) يتوسطه صعود في الإيقاع من خلال الإنشاء عن طريق النداء والذي بدوره «كسر الإيقاع الممتد مع العبارة الخبرية (ريق سعدى الشفاء) بالنداء الذي أعطاه دفعاً، ورفع وتيرته»[3] يعود بعده إلى هبوط في خبر المبتدأ (الشفاء)، ثم يصعد هذا المنحنى في الجملة الإنشائية من خلال الأمر في (فاسقنيه)، ويهبط بعد ذلك في في الجملة الخبرية المثقلة بالحكمة (لكل داءٍ دواءُ):



وثمة تحويلٌ من نوع آخر في هذا البيت، وذلك عن طريق التقديم والتأخير، وهذا التحويل ممزوج بالحكمة، فهو يضفي إيقاعاً من نوع جديد من الناحية الصوتية والشكلية، فمع أن تقديم المسند (لكل

---

١ ويليك، رينيه: نظرية الأدب، ترجمة: محيي الدين صبحي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧م. ص١٧٢

٢ ديوان بشار بن برد، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر، ٢٠٠٧م. ١/ ١٣٨

٣ الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي في العصر العباسي، ص٢١٧

داء) مألوف إلا أنه أوحى بعمق إحساس الشاعر بألم ومعاناة الوجد والعشق، تختلط خلاله صورة المشاعر المتداخلة والأزمة النفسية التي يعيشها الشاعر، بالكلمات لتتوحّد معها في هذا التداخل فينعكس على التركيب من خلال تغييرٍ في تنسيق الكلمات وترتيبها وفق ما اقتضته الحالة النفسية، وكل هذا يولّد في المتلقي إحساساً بالتعادل والتوازن بين الحركة النفسية والحركة الشكلية المتمثلة بالكلمات[١].

وظاهرة الإيقاع في التحولات التركيبية تحتاج إلى دراسة مستقلة لا يتسع المقام هذا البحث بتناولها.

١ المرجع السابق، ص٢١٦

الفصل الثالث

تحولات في الوظائف النحوية

المنصوبات أنموذج

وفيه:

أولاً: بين العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية

ثانياً: ضوابط الوظائف النحوية

ثالثاً: تحولات الوظائف النحوية في المنصوبات

رابعاً: ارتباط الوظيفة النحوية بمركز الجملة

خامساً: تحولات الوظيفة النحوية بين البنى الداخلية والبنى الخارجية

تحولات في الوظائف النحوية

أولاً: بين العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية:

إن تسمية (الوظيفة النحوية) تعدُّ تسمية عُرْفية، يُقصد بها المعنى النحوي، وهي جزء في تشكيل المعنى العام، فهناك المعنى المعجمي، والمعنى التركيبي، والمعنى السياقي، والمعنى الوظيفي، وهناك المعاني الكبرى التي تتشكل بالنظم مثل التقديم والتأخير، والحذف والإضمار.

وقبل أن نبدأ بتحولات الوظائف النحوية وتحولات العلامات الإعرابية، أجد من الضروري توضيح العلاقة بين الوظيفة النحوية والعلامة الإعرابية، والواقع أن «الضبط الإعرابي ما هو إلا أثر للمعنى التركيبي وظلٌّ له يدلُّ عليه ولا يخلقه»[١] فالوظائف النحوية المتمثلة بالفاعلية أو المفعولية أو الحالية... مع ما تؤديه في تنظيم العلاقة بين المفردات هي أساس في إنتاج المعنى، والحركة الإعرابية أثر لهذه العلائق، ولذا قال النحاة عن الإعراب بأنه أثر ينتجه العامل، ولا يعني، هذا بطبيعة الحال، هامشية الوظيفة التي تؤديها العلامة الإعرابية، فهي ضابط أساسي في الكلام، فالمبتدأ يُضبط بالرفع، والحال بالنصب، والمضاف إليه بالجر وهكذا.

إذن فليست العلامة الإعرابية هي ذاتها الوظيفة النحوية، فالفتحة، مثلاً، علامة إعرابية يندرج تحتها وظائف نحوية كثيرة كالمنصوبات، والكسرة علامة إعرابية ويندرج تحتها المضاف إليه والمجرور بحرف جر والتوابع، فالعلامات الإعرابية توضح علاقة الوظائف النحوية بالمفردات، كما أنها مظهر مهم للمعنى التركيبي، فإذا قلت: (حاسَبَ الخليفة الناس)، تبيّن لنا قيمة العلامة الإعرابية في إنتاج المعنى.

ثانياً: ضوابط الوظائف النحوية:

إن الوظائف النحوية تمدّ الجملة بالمعنى الأساسي، وقد تتداخل الوظائف النحوية فيما بينها، والمنصوبات أكثر المكونات العربية تحولاً، وأكثرها تعدداً للوظائف النحوية، لذا فقد جعلنا منها أنموذجاً للاستقراء والوصف والتفسير، و يمكننا تفسير هذا التراسل بتلك السمات المشتركة التي اعتمدها النحويون في توزيع الوظائف النحوية، فقد اعتمدوا على عدد من الضوابط، هي:

١ . الضابط الدلالي:

ويُعتبر هذا الضابط عنصراً تشترك فيه الوظائف النحوية عامة، إذ لا تخلو وظيفة نحوية منه، ولذا سيكون له أبعاد. فإذا كان المجال الدلالي يشكل مساحة مشتركة بين الوظائف النحوية، فهذا يعني أنه سيكون سبباً في تداخل الوظائف النحوية في المنصوبات، مع الإشارة إلى أن المجال الدلالي يختلف من

---

١ جبل، محمد حسن: دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية،، مطبعة البربري، ط٢. ص١٣٩

وظيفة نحوية إلى أخرى، ولا يعني هذا، بطبيعة الحال، أنه سيكون سبباً رئيساً في تعدد الوظائف النحوية (الإعراب)، بل على العكس، فلا بدّ من توفر ضابط آخر يتضافر مع الضابط الدلالي ليحقق شرط التداخل بين وظيفتين نحويتين أو أكثر، ولكنه (المجال الدلالي) سيكون له دور أساسي في تعيين الوظائف النحوية أو ترجيحها، فقد تكون الوظيفة النحوية مشروطة بشروط دلالية معينة حتى يصح وضعها في هذه الوظيفة أو تلك على نحو ما سيأتي.

٢ . الضابط الصرفي/ الصيغة (البنية الصرفية):

نحو: الأصل في الحال، أن تكون مشتقة، والتمييز يأتي جامداً، والمفعول لأجله مصدراً، والمفعول المطلق مصدراً...، وسنلاحظ بعد قليل أن للبنية الصرفية حضوراً واضحاً في توجيه الوظائف النحوية وتعيينها.

٣ . الضابط الموقعي/ الرتبة

كاشتراط أن يكون الفاعل بعد الفعل، وخبر إن بعد اسمها (إلا إن كان شبه جملة)...، أما المنصوبات فلا تخضع لترتيب صارم في التركيب، بل على العكس، فهي تتمتع بحرية الحركة، فقد تتقدم على فعلها، وقد تتأخر عنه، وقد تتوسط بين الفعل والفاعل، كأن تقول في المفعول به:

. أسأل اللهَ أن يوفقنا

. اللهَ أسأل أن يوفقنا.

. وقوله تعالى: (إنما يخشى اللهَ بمن عباده العلماءُ)

والأمر كذلك في الحال، فتقول:

. جاء زيد راكباً.

. راكباً جاء زيد.

. جاء راكباً زيد.

وحركة الظروف كذلك في التركيب[١]:

. جاء محمدٌ صباحاً.

. صباحاً جاء محمدٌ.

. جاء صباحاً محمدٌ.

١ يفسر محمد حماسة الحركة الحرة للظروف فيقول: «ولقوة ارتباط الظرف بالفعل فإنه لا يشترط له موقع معيّن، فيأتي معه سابقاً أو لاحقاً، وقد عبروا عن ذلك بأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما» (عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط١، ١٩٩٦م. ص١٢٥)

فالمنصوبات عناصر تتمتع بحرية الحركة ما لم يمنع مانع نحويٌّ أو معنويّ، وهذه الفرضية قابلة للإثبات من وجهين[١]:

أولهما: المنصوبات من مكمّلات المعنى، والأصل في المعاني مناسبة المقال للمقام، وبهذا تتعدد مواقعها، وتختلف منازلها.

ثانيهما: يرتبط الاسم المنصوب مع ناصبه في الأصل بالأثر الإعرابي الذي يحمله، فعلاقته مع ناصبه علاقة اقتران، لا علاقة إسناد، والاقتران يكون على احتمال الانفصال، فالاسم المقترن ليس من لوازم الاسم أو الفعل بهما دائماً، بل هو ممن يمكن أن يحتاج إليه، على حين أن المسند والمسند إليه عنصران لازمان لبعضهما بعضاً؛ لأنهما نواة الجملة العربية.

مع الإشارة إلى أن بعض المنصوبات ملتزمة بموقعية ثابتة، كعدم جواز تقدم المستثنى على الأداة، والمفعول معه على الواو، والتمييز على المميّز على مذهب جمهور النحاة، فلا يرى سيبويه تقدم التمييز على عامله، فلا يُقال: (عرقاً تصبب زيد)، ولكنّ المازني يجيز هذا مستشهداً بقول القائل:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق يطيب

. ومثل ذلك تقدم المستثنى على المستثنى منه، وحينئذ وجب نصبه نحو:

وما لي إلا آل أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهب الحق مذهبُ

٤ . العلامة الإعرابية:

كإطلاق حكم النصب على الحال، والمفاعيل، والتمييز...، وإطلاق حكم الرفع على المبتدأ والفاعل...، والجر على المضاف إليه..، وهذا الضابط مشترك في المنصوبات جميعها، والنحويون، تقريباً، مجمعون[٢] على أن العلامة الإعرابية لها دور في تعيين التراكيب والوظائف النحوية. وقد نصّ النحاة على أن النصب علم على الفضلات، يقول الرضي في المعنى العام للمنصوبات: «والحق أن يُقال النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعُمَد شُبِّهت بالفضلات..»[٣]، وسيكون لجريان الفتحة في المنصوبات تفصيلاً بعد قليل.

---

١ انظر: الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص٢٨، وكذلك شبه الجملة تتمتع بحرية الحركة.

٢ ذهب البعض إلى أن ليس للحركة الإعرابية مدلول، قال بذلك من القدماء قطرب (تلميذ سيبويه)، ومن المحدثين إبراهيم أنيس في كتابه (أسرار العربية). انظر: ولويل، كامل جميل: الحركة الإعرابية لا مدلول لها، البلقاء للدرسات والبحوث، المجلد ٨، العدد٢، ٢٠٠١م. ص١٥٦، ١٥٧

٣ شرح الرضي، ١/ ٢٩٥

٥ . والضابط الأخير هو ضابط منهجيّ، يتمثّل في «اختلاف طرائق النظر التي اصطنعها النحويون»، حيث تفاوتت تفسيراتهم للظواهر، والبحث عن العوامل والعلل، وكان ذلك مدعاة لتعدد الوظائف النحوية، ويمكن وسم هذا الضابط بأنه صناعي، يختلف باختلاف طرائق النظر إلى التركيب.

وقبل أن نفصل القول في هذه الضوابط لابدّ أن نشير إلى بعض الأمور:

أولاً: لا يشترط لهذه الضوابط أن تكون مجتمعة في الوظيفة النحوية الواحدة، ولكن لابد من اشتمال الوظيفة النحوية على واحد من هذه الضوابط على الأقل، بالإضافة إلى الضابط الدلالي الذي يشترط توفره في جميع الوظائف النحوية.

ثانياً: يدخل الضابط الدلالي في جميع الوظائف النحوية، فهو يدور في مساحة حرة في جميع الوظائف النحوية، فضلاً عن المنصوبات، بل قد يتجاوز الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك، بحدوث تداخلات دلالية بين الوظائف النحوية، ولكنه مع ذلك لا يكفي أن يكون مبرراً للقول بتعدد الاحتمالات الإعرابية في التركيب، وقد كان النحاة يستشعرون التداخل الدلالي ويرون أنه ينسجم مع أصولهم وضوابطهم[١]، وأظن أننا نلمس هذا التداخل في قولك: (جئت راكباً) فقد تحتمل معنى الوقتية: جئت وقت ركوبي، أو حالاً، فتكون في الأولى مفعولاً ليه، وفي الثانية حالاً، فالضابط الدلالي ليس كافياً في القول بالتعدد، وإن كان يمثل جانباً هاماً، لأن «بنية النظرية النحوية المتمثلة في العامل النحوي ذات طبيعة تركيبية شكلية، تتخذ من العلاقات النحوية أساساً في رسم أطرها وأبعادها الرئيسة، ولكنها في الوقت نفسه لا تغفل العناصر الدلالية في تشكيل النسق النهائي للنظرية، مؤثرة تحرّك مكوّنات النظرية في اتّجاهات مخصوصة»[٢].

ثالثاً: لا تعتبر هذه الضوابط حداً مانعاً، ولكنها تشكل صورة أصلية لتلك الوظيفة التي قد تتغير وتبتعد عن الأصل بما يطرأ عليها من استثناءات متعددة يسمح بها الاستعمال، ويجوّزها النحاة مستضيئين بالأسس التفسيرية التي اعتمدوها في وصفهم[٣]، كأن نقول في الضابط الصرفي: الأصل في الحال أن يكون مشتقاً، وقد يأتي جامداً لمسوّغ.

رابعاً: كلما زاد اشتراك الوظائف النحوية في الضوابط السابقة كان ذلك أدعى وأقرب إلى التداخل، وإن كان الاشتراك الدلالي يدخل في جميع الوظائف النحوية إلا أنه وحده «لا يسوّغ القول

---

١ النجار، لطيفة: الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٥، السنة السابعة والعشرون، ٢٠٠٣م. ص١١١

٢ النجار، لطيفة: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م. ص١٨٨

٣ المرجع السابق، ص٩١

بالتعدد والاحتمال، بل هو محتاج إلى ما يعضده من معايير شكلية»[١] أخرى مما ذكرناه من الضوابط السابقة.

ثالثاً: تحولات الوظائف النحوية في المنصوبات:

والأمثلة في تحول الوظائف النحوية كثيرة في المنصوبات، وقد مثل ابن هشام لتضافر الأبعاد السابقة (الضوابط) بشكل غير مباشر في تناوله للجهات التي تدخل على المعرب الاعتراض من جهتها، ففي الجهة الخامسة قال: «أن يترك [أي المعرِب] بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة»[٢]، ثم مثّل لذلك بباب للمنصوبات فسماها «باب المنصوبات المتشابهة». ومن أشكال التحوّل في الوظائف:

(١) تحوّل الوظائف النحوية بسبب الاشتراك في الضابط الصرفي:

ومن ذلك:

أ . التحوّل بين الحال والمفعول المطلق:

كما في (طلع زيدٌ بغتةً)، و(جاء زيدٌ ركضاً)، فالبنية الصرفية لـ(بغتة/ ركضاً) هي (المصدر)، وهو جائز في وظيفة الحال حسب رأي سيبويه، ولكنه ليس أصلاً، والمصدرية (كبنية صرفية) أصل في المفعول المطلق، لذا فقد أجاز المبرد إعراب الكلمتين نائباً عن المفعول المطلق، والتقدير: (طلع زيد يبغت بغتة)، (وجاء يركض ركضاً)[٣]، ذلك أنها دالة على نوع المجيء، فـ(طلع) و(بغتة) من دائرة دلالية واحدة، فهي نظير: (رجع القهقرى) أي: رجع رجوعاً إلى الخلف. وذهب الأخفش إلى أنها مصدر نائب عن فعله، على تقدير: (جاء زيد يركض ركضاً)[٤]، وبسبب الاشتراك في الضابط الصرفي، جاز الاشتراك في الوظيفة النحوية.

ب . التحوّل بين الحال والمفعول لأجله:

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ) [المؤمنون ١١٥]، فالمصدرية شرط صرفي في المفعول لأجله، وفرعي في الحال، وقد أتاح الاشتراك الصرفي إعراب

---

١ السابق، ص٩٢

٢ مغني اللبيب ٢/ ٦١٤

٣ انظر: حاشية الصبان، ٢/ ٢٥٧

٤ انظر: المرجع السابق، ٢/ ٢٥٧

(عبثاً): حالاً، والتقدير: عابثين، أو مفعولاً لأجله، والتقدير: ما خلقناكم للعبث، ولم يدْعُنا إلى خلقكم إلا حكمة اقتضت ذلك[١].

وتجدر الإشارة إلى أن تحوّل الحال إلى المفعول لأجله جائز، لأن الضابط الصرفي للحال يسمح بمجيء الحال مشتقاً ومصدراً، قال ابن مالك:

ومصدرٌ مُنكَّرٌ حالاً يقع بكثرةٍ كبغتةً زيدٌ طلع

أما تحوّل المفعول لأجله إلى الحال فهو غير جائز، إذ ليس ثمة ضابط صرفي يسمح للمفعول لأجله أن يأتي مشتقاً، لأنه لا يأتي إلا مصدراً، لذا فقد ذهب الزجاج والكوفيون إلى أنه مفعول مطلق[٢]، وهذا يسمح لنا أن نقول: إن الضابط الصرفي هو رأس هذه الضوابط، فإن استقام واشترك بين وظيفتين نحويتين كان ذلك مسوّغاً لإعراب الكلمة على وجهين بحسب هاتين الوظيفتين، والعكس كذلك، فانظر، مثلاً، إلى الجملة (أ) و (ب)[٣]:

(أ) جئتك راغباً.

(ب) جئتك ماشياً.

فعلى الرغم من أن (راغباً) تحتفظ في الضابط الدلالي من جهتين: في كونها فعلاً قلبياً، وفي كونها مبيّنة للعلة، إلا أن هذا لا يسمح بإعرابها مفعولاً لأجله، لأنه فقدت الضابط الصرفي، «فلم يبق في إعراب (راغباً) إلا وجه واحد؛ فهي حال»[٤].

والجملة (أ) و(ب) يشتركان في ضابط دلالي، إلى حدٍّ ما، وهو بيان الهيئة، وبيان العلة، فكلاهما يصلح للسؤالين: (كيف/ لماذا)، ومع هذا الاشتراك إلا أن فقدان الضابط الصرفي لا يسمح إلا بإعرابهما حالاً.

ج . التحوّل بين المفعول لأجله والمفعول المطلق:

ويشترط في كليهما أن يكون مصدراً (ضابط صرفي)، لذا فقد أجاز الزجاج والكوفيون إعراب المفعول لأجله مفعولاً مطلقاً : (جئتك إكراماً لك) ذهب الزجاج إلى أن الناصب فعل مقدّر من لفظه، والتقدير: (جئتك أكرمك إكراماً) لذا فهو مفعول مطلق، وإنما جاز إعرابها على الوجهين لاشتراكهما أيضاً في الضابط الدلالي، ذلك أن (إكراماً) أبانت العلة.

---

١ انظر: الكشاف، ٣/ ٢٠٩

٢ حاشية الصبان، ٢/ ١٧٩

٣ انظر: الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي، ص٩٦

٤ المرجع السابق، ص٩٦

وإذا كان الضابط الصرفي مشتركاً بينهما إلا أنه لا يجوز جعل المفعول المطلق مفعولاً لأجله، ففي: (أحسنت إليك إحساناً)، لا تأتي إلا مفعولاً مطلقاً؛ لأن ثمة اختلافاً في الشروط الدلالية، فيشترط في المفعول لأجله بيان العلة، وليس هذا شرطاً في المفعول المطلق.

وقد يجري تحوّل اختياري بين هاتين الوظيفتين، كقوله تعالى: (وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ. تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ) [ق ٧، ٨]، إذا يجوز في (تبصرة وذكرى) أن يكونا مصدرين أو مفعولاً لأجله[١].

وقوله تعالى: (تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [السجدة ١٧] فتعرب (جزاء) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: جُوزوا[٢]، أو: مفعولاً لأجله للفعل (أُخفي).

د . التحوّل بين الحال والتمييز:

والحال والتمييز متقاربان من أكثر من وجه، ذلك أن الحال لا تكون إلا نكرة، وكذلك التمييز، والتقارب أيضاً يأتي من جهة المعنى، فإذا قلت: (جاء زيدٌ) فإن مجيئه يصلح أن يكون واقعاً في حال من أحوال يمكن أن يكون له، فإذا قلت: (راكباً) فقد ميّزت هذه الحال من سائر الأحوال.

وكذلك يشترط في التمييز الإفراد والجمود. والجمود جائز في الحال، وبسبب تلاقي الشرط الصرفي والدلالي بينهما، فقد أتاح التحوّل بين الحال والتمييز، ومن ذلك قول جرير:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم   فحلاً وأمّهم زلاء مِنطيق

رأي سيبويه أن (فحلاً) حال مؤكدة، ويرى المبرد أنها تمييز.

وقوله تعالى: (وَكَفَى بِاللهِ وَلِيّاً وَكَفَى بِاللهِ نَصِيْراً) فقالوا في إعراب (وليّاً/ نصيراً) إنهما حالان، وقيل: تمييز، وهو أرجح لصلاحية دخول (من) عليهما، وإنما جاز هذا التداخل بين الوظيفتين لأن الأصل في الحال الاشتقاق، وفي التمييز الجمود، وقد تأتي الحال جامدة، والتمييز مشتقاً، فإن صلح دخول (من) عليها كان ذلك مرجحاً للتمييز على الحال[٣].

(٢) تحوّل الوظائف النحوية بسبب الضابط الدلالي:

يحتل الضابط الدلالي حيزاً ملازماً لكل الوظائف النحوية، فإن لم يكن هناك تعارض في ضوابط أخرى كالضابط الصرفي مثلاً، وأتاح السياق تعدد الدلالات فهذا يجيز تعدد الوظيفة النحوية في الجملة

---

١ انظر: البحر المحيط، ٨/ ١٢١

٢ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث. ٢/ ١٩٠

٣ دور البنية الصرفي في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص١٨٥، ١٨٦

الواحدة، كما أن الضابط الدلالي له حضور واضح في إبراز المعنى والسياق، وفي تعيين الوظائف النحوية، والترجيح بينها، ومن ذلك:

أ . التحوّل بين الحال والمفعول فيه:

نحو: (جاء زيد والشمس طالعة)، فالجملة في مستواها الدلالي تحتمل أن تكون:

. حالاً، والتقدير: «جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه» [١]، يقول ابن هشام: «إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل أو مفعول، ولا هي مؤكدة» [٢].

. ظرفية، وتكون الجملة السابقة على تقدير: (جاء زيد وقت طلوع الشمس)، ولشدة ارتباط الحال بالظرف في مثل الجملة السابقة، نجد أن بعضهم سمّى واو الحال بـ(واو الوقت)، قال ابن السراج في حديثه عن مواضع كسر همزة (إن): «وإذا ذكرت (إنّ) بعد واو الوقت كسرت؛ لأنه موضع ابتداء، نحو قولك: رأيته شاباً وإنه يومئذ يفخر» [٣]. ومع أن الدلالة على الزمان واضحة إلا أن النحاة لم يقولوا في إعرابها إنها في محل نصب مفعول فيه؛ لأن النحاة مجمعون على أن المفعول فيه لا يقع جملة [٤].

ب . التحوّل بين التمييز والمفعول به:

قد تأتي البنية الصرفية واحدة، ولكن الاختلاف في المجال الدلالي، فيتعيّن حينئذ تحوّل في الوظائف النحوية بحسب ما يمليه المستوى الدلالي، نحو:

(أ) زيدٌ أحصى ذهناً. ⟸ (أحصى) اسم تفضيل.

(ب) عمرو أحصى مالاً. ⟸ (أحصى) فعل ماضٍ.

يتعيّن في الجملة (أ) أن تكون (ذهناً) تمييزاً منصوباً، وفي (ب) مفعولاً به.

ومن أمثلة الجملة (ب) قوله تعالى: (وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) [الجن ٢٨]، وقوله تعالى: (ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) [الكهف ١٨]، والضابط في جعلها تمييزاً بعد أفعل التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى، فإذا قلت: (زيدٌ أكثر مالاً) فإن (زيد) فاعل في المعنى: (كثر مال زيد) [٥].

ج . التحوّل بين: الحال والمفعول به والاستثناء:

---

١ مغني اللبيب ٢/ ٦٠٦

٢ المرجع السابق، ٢/ ٦٠٦، ٦٠٧

٣ الأصول في النحو، ١/ ٢٦٥

٤ انظر: لسان العرب، حرف الواو، وانظر: الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي، ص١٠٢

٥ انظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٦٤

كقوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ) [الفاتحة ٧]، فجاءت (غير) على أربعة أوجه، واحدة منها مجرورة على التبعية، وثلاثة من هذه الأوجه جاءت منصوبة[١]:

الأول: النصب على أنها حال من الضمير (هم) في (عليهم) أو من (الذين).

الثاني: النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: (أعني).

الثالث: النصب على أنها استثناء منقطع.

وإنما جاز هذا التعدد لإتاحة المستوى الدلالي الذي قد يدل على هيئة، أو على مجيئه مفعولاً، أو استثناءً.

د . التحوّل بين: المصدرية، والظرفية الزمانية والظرفية المكانية، والحال:

ذكرنا أن للدلالة دوراً في تعيين أو ترجيح الوظائف، فقد يُحمل العنصر في التركيب على عدة وظائف نحوية، والمعوّل حينئذ على المعنى، فمن ذلك قوله تعالى: (فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سُوًى، قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) [طه٥٩،٥٨]، يقول ابن هشام: «وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما رجح كلاً منها، فيُنظر في أوْلاها... فإن (الموعد):

. محتمل للمصدر: ويشهد له (لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ)

. وللزمان: ويشهد له (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ)

. وللمكان: ويشهد له (مَكَانًا)»[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: (وَأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ لِلمُتَّقِيْنَ غَيْرَ بَعِيْدٍ) [ق ٣١] يقول ابن هشام: «أي: إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو: أُزلفت الجنة . أي الإزلاف . في حالة كونه غير بعيد»[٣].

هـ . التحوّل بين: المفعول المطلق والحال والمفعول لأجله:

فقد تتعيّن الوظيفة النحوية من الوجهة الدلالية بما يقدّر في البنية العميقة، ونحو ذلك ما جاء في قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِىءُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) [الرعد ١٢]، أي: فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، أو خائفين خوفاً طامعين، أو لأجل الخوف والطمع[٤].

---

١ الاسفراييني، تاج الدين (ت٦٤٨هـ): فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ١٩٨١م. ص٢١٢

٢ مغني اللبيب ٢/ ٦٦٠

٣ انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٦٢٠

٤ المرجع السابق، ٢/ ٦٢١

وقوله تعالى: (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) [البقرة ٢٦٠]، فتعرب (سعياً) حالاً من ضمير الطيور، بمعنى: ساعيات، أو: مصدراً لفعل محذوف بتقدير: يسعين سعياً [١].

و . التحوّل بين الحال والتمييز:

كقولك: (لله درُّه فارساً)، فيُحتمل أن تكون (فارساً) حالاً، ويحتمل أن تكون تمييزاً، «فتقديره إن أردت الحال: لله درُّه في حال فروسيّته، وتقديره في التمييز: لله درُّه من الفرسان» [٢].

ز . التحوّل بين المفعول به والمفعول معه:

كقولك: (أكرمتك وزيداً) يجوز كونه عطفاً على المفعول، وكونه مفعولاً معه.

(٣) تحوّل الوظائف النحوية بسبب الضابط الإعرابي:

وأكثر ما يظهر هذا الضابط في تمييز حقل إعرابي عن غيره، إن صحّ التعبير، كتمييز المرفوعات عن المنصوبات عن المجرورات وهكذا. ويتضاءل هذا الضابط داخل الحقل الواحد لتوحّد العلامة الإعرابي فيه، ولذا فإن المعالجة ستكون في وظيفة نحوية من المنصوبات مع وظيفة نحوية أخرى ولتكن من المرفوعات، وأوضح مثال على ذلك باب الاشتغال، نحو:

أ . الرجلَ أكرمته.

ب . الرجلُ أكرمته.

(الرجل) في (أ) منصوب على الاستغال، وفي (ب) مرفوع على الابتداء، والقرينة الإعرابية هي الدالة على الوظيفة النحوية.

ويحدث تداخل كبير بين المنصوبات بسبب توحّد الحركة الإعرابية بينها، ومن الأمثلة على ذلك التداخل بين المفعول به والمفعول المطلق في قوله تعالى: (وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاء رَبِّي شَيْئًا) [الأنعام ٨٠] فقد أعرب النحاة (شيئاً) مصدراً بمعنى: المشيئة، أو مفعولاً به، أي: إلا يشاء ربي شيئاً غير ما قلت [٣].

---

١ العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ١/ ١١١

٢ الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (من نحاة القرن الرابع): التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٨٢. ١/ ٣١٨

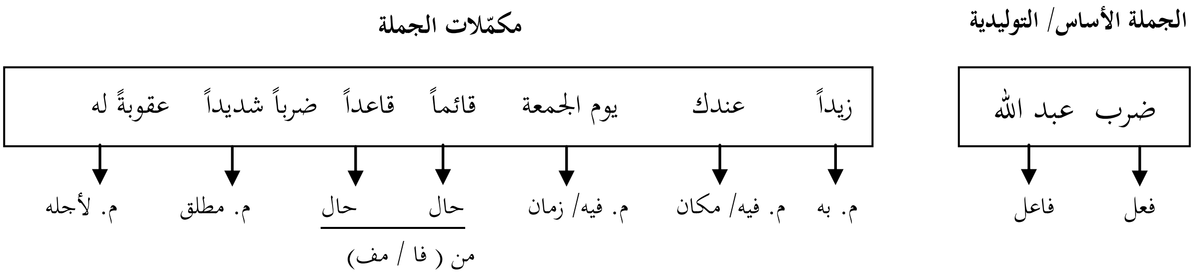
٣ العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ١/ ٢٥٠

رابعاً: ارتباط الوظيفة النحوية بمركز الجملة:

ذهب النحاة إلى أن النصب علم على المفعولية، كما أن الرفع علم على الفاعلية، والفتحة علم على المنصوبات، والمنصوبات أسماء تقع بعد الفعل ومرفوعه، وقد ذكر النحاة أن النصب دليل وقوع الاسم فضلة في الكلام، وأوضحوا أن الفضلة تأتي بعد تمام معنى الجملة، وضربوا لذلك المثال الآتي:

(ضرب عبد الله زيداً عندك يوم الجمعة قائماً ضرباً شديداً عقوبةً له)

فالجملة الأساس هي: (ضرب عبد الله) وإن كان الفعل متعدياً، وما جاء بعده إنما هو فضلات لزيادة معنى، قال المبرد: «فإن قلت: (ضرب عبد الله زيداً) فإن شئت قلت: (ضرب عبد الله) فعرّفتني أنه قد كان منه الضرب، فصار بمنزلة (قام عبد الله)، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب وأنّ قولك (قام) لم يتعدّ فاعله، فإن قلت: (ضرب عبد الله زيداً) أعلمتني مَن ذلك المفعول، وقد علمت أنّ الضرب لابدّ من أن يكون وقع في مكان ووزمان، فإن قلت (عندك) أوضحت المكان، فإن قلت: (يوم الجمعة) بيّنت الوقت، وقد علمت أن لك حالاً، وللمفعول حالاً، فإن قلت (قائماً) عرّفتني الحال منك أو منه، فإن قلت (قاعداً) أبنت عن حالك أو حاله، وقد علمت أن الضرب إمّا أن يكون كثيراً وإمّا قليلاً، وإمّا شديداً، وإمّا يسيراً، فإن قلت: (ضرباً شديداً) أو بيّنت فقلت: (عشرين ضربة) زدت في الفائدة، فإن قلت: لكذا أو من أجل كذا، أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب. فكلّ هذا زيداة في الفوائد، وإن حذفت استغنى الكلام، وليس الفاعل كذلك..»[١]، والرسم الآتي يوضح مقصد المبرد:



يقول الجُرجاني: «واعْلم أنَّ مَثَلَ واضعِ الكلام مَثَلُ مَن يأخذُ قِطَعاً من الذهب أو الفضّة، فيُذيب بعضَها في بعض حتى تصيرَ قطعةً واحدةً، وذلك إذا قلتَ: (ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له)، فإنّك تحصُل من مجموع هذه الكلم كلِّها على مفهوم هو معنًى واحدٌ لا عدَّةُ معانٍ، كما يتوهمه الناسُ؛ وذلك لأنك لم تأتِ بهذه الكَلِمِ كلِّها لتفيدَه أنْفُسَ معانيها، وإنما جئتَ بها لتُفيده وجوهَ التعلُّق التي بين الفعل الذي هو (ضربَ) وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلُّق»[٢].

---

١ المقتضب، ٣/ ١١٦

٢ دلائل الإعجاز، ص٣٠٥

فالكلمة في الجملة ـ كما يراها الجُرجاني ـ ترتبط بمركزها، وهو الفعل، والمعنى الذي تفيده الكلمة في الجملة لا تفيده بمفردها، وإنما تفيد هذا المعنى من خلال علاقتها بمركز الجملة، والأحكام التي تُطلق على هذا المعنى هي تفسيرٌ لهذه العلاقة، فالمفعولية هي المعنى الذي يفيده (عمرو) في الجملة السابقة، ولم يأت هذا المعنى من الكلمة نفسها، وإنما (المفعولية) تفسير للعلاقة بين الكلمة والمركز، والظرفية جاءت من خلال العلاقة بين (يوم الجمعة)، وهو زمان الضرب، والفعل[١]، وقس على ذلك الأحكام النحوية الأخرى كالمفعول له والحال والتمييز ومعاني الحروف والأبواب النحوية جميعها، وإذا كان النحو يقوم على علائق مكوّنات الجملة، تبيّن لنا أن اختلاف النحاة في الإعراب هو اختلاف في النظر في تعلّق الكلمة في مركز الجملة في كثير من أحوالها، ومن ثم تختلف دلالة الكلمة في الإعرابين الذي يفضي إلى تغيّرٍ في فهم النص، فإذا أعربت كلمة (الطيرَ) في قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ ١٠] مفعولاً معه، جعلتها في معنى المعية، وإذا أعربتها اسماً معطوفاً جعلتها في معنى الجمع عطفاً على موضع الجبال لأنها في موضع نصب بمعنى النداء، وهو قول سيبويه، وإذا أعربتها مفعولاً لفعل محذوف جعلتها في معنى المفعولية[٢].

وإذا كان النصب في الدراسات النحوية يرتبط بمعنى زيادة الفائدة، فهذا يجعل المنصوباتِ تحمل طبيعةً ذاتَ علائقَ تركيبيةٍ جديدةٍ، تمدّ في بنية الجملة الإسنادية ببعديها التركيبي والدلالي، ونظراً لخروجها عن فكرة الإسناد فإن هذا يجعلها ترتبط بالبعد التداولي أيضاً، لاختلاف مقاصد المتكلمين باختلاف الظروف المحيطة، ومراعاة أحوال السامعين، وسيكون سهلاً في مثل هذه العناصر أن يجري بينها تراسل في الوظائف النحوية، فالإسناد تكوّنُ الفكرة من خلال المسند والمسند إليه والمتحصّل في المثال السابق بـ(ضرب عبد الله)، وإلى هذا الحدّ ينتهي التحليل النحوي باعتبار أن المسند والمسند إليه الوحدة الصغرى في تكوّن المعنى[٣]، ولذا فإن حذف أحدهما يلزم تقديره من خلال الموقف الكلامي، فإن تعذّر ذلك كان هناك خلل في التركيب، ذلك أن الموقف الكلامي يتمّ بتمام عنصري الإسناد، «فلو قال أحدنا لاثنين من أصدقائه: (حضَرَ) فقال الأول: نعم. والثاني: من الذي حضَرَ؟ فإن إجابة الأول تدلّ على فهم السياق أو

---

١ انظر: النجار، شريف: أثر الخلافات النحوية في توجيه آيات القرآن الكريم على الحكم الفقهي، مجلة جامعة أم القرى، مج١٨، ع٣٨، رمضان ١٤٢٧هـ. ص٤٥٢، ٤٥٣

٢ يُنظر في الآراء الثلاثة: ابن أبي طالب، مكي (ت٤٣٧هـ): مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٧م. ٢/ ٥٨٣

٣ مع ملاحظة أن ثمّة مراتب ودرجاتٍ في مدى قوة الصلة بين الفعل العامل مع المنصوبات، كما أن هناك درجات احتياج العامل إلى وسائط حرفية تجعله يلاقي مفعوله ومحله، كما هو الحال في الفعل اللازم واقتضائه لحرف الجر لوصوله إلى مفعوله.

الموقف الكلامي، لكن إجابة الثاني لا تشير إلى ذلك؛ ولهذا لا يمكن تعميم إجابة الأول والذهاب إلى عدم التقدير، ولكن يمكن تعميم إجابة الثاني بإرجاع المحذوف وتقديره ليحصل له الفهم»[١]، والأمر يختلف في المنصوبات، ذلك أنها تضيف معنًى زائداً عما هو موجود في الجملة الصغرى (جملة الإسناد)، وحذفها لا يلزم التقدير، وهذا يفسر تسمية النحاة لها بـ(الفضلات).

خامساً: تحولات الوظيفة النحوية بين البنى الداخلية والبنى الخارجية:

وفي مظهر آخر من مظاهر تحولات الوظيفة النحوية، أننا نتعرّض إلى بعض التراكب تتوحّد بنيتها الخارجية، ولكن أثناء تحليل مكوّنات التركيب سنجد أن البنية الداخلية مختلفة، وأمثلة ذلك:

أ. قام زيد

ب . مات زيد

فالبنية الخارجية مكوّنة من: (فعل + فاعل) أي: مسند ومسند إليه، وهو وصف بحسب اصطلاح النحويين، أما من الناحية المنطقية فإن (زيد) في (أ) هو الفاعل الحقيقي، و(زيد) في (ب) هو مفعول في الحقيقة؛ لأن (الموت) هو الفاعل الحقيقي، ومثله قولنا:

أ . انكسر الزجاج.

ب . انهزم العدوُّ.

فليس ثمة تطابق بين التركيبين في بنيتيهما الداخلية والخارجية.

وهذا يعني ضرورة أن العنصر الدلالي يجب أن يكون جزءاً أساسياً في التحليل النحوي، وهو ما تنبّه إليه تشومسكي في كتابه (مظاهر نظرية التركيب) حيث أضاف إلى القواعد (عنصر الدلالة)؛ لأن فهم العلاقات في البنية العميقة ضروري لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً.

وفي مجال الإعراب، تُسجّل كتب النحاة مظهراً من مظاهر تحوّل الوظائف النحوية، كتحوّل شبه الجملة إلى أن يكون اسم فعل، فتصبح (عليك) في قولك: (السلام عليك) شبه جملة، وقولك: (عليك نفسك) اسم فعل، بل ربما يتعدد النظر في التركيب نفسه، وتتدخّل حينئذ قرائن أخرى للتمييز، نحو:

أ . إليك الكتابَ

ب . إليك الكتابُ

وقرينة الحركة الإعرابية هي التي حددت أن (إليك) في الجملة (أ) اسم فعل بمعنى (خذ)، وفي الجملة الثانية شبه جملة في محل رفع خبر.

وقد يختلط الأمر في حال غياب القرينة، فقد ورد على النحويين قول الأعشى:

---

١ الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص١٨٨

تقول بنتي إذا قرّبتُ مرتحلاً　　　يا ربّ جنِّب أبي الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذي صليتِ فاغتمضي　　　نوماً فإنّ لجنب المرء مضطجعاً

فاختلفوا في إعراب ما بعد (عليك) على مذهبين: مذهب الرفع، فتكون (مثل) مبتدأ، و(عليك) خبره مقدماً، ومذهب النصب فتكون (مثل) مفعولاً و(عليك) اسم فعل أمر، فكأنه على الأول يرد لها دعاء بدعاء، وكأنه على الثاني يطلب إليها أن تلزم مثل الذي دعتْ له به[١].

ومن ذلك أيضاً، ظاهرة التسمية بجمع المؤنث السالم، أي نقل جمع مؤنث السالم من الجمعيّة إلى العلميّة، كما في (نعمات) التي أصبحت علماً مفرداً مؤنثاً، فإذا قلت: (هل كتبت إلى نعمات؟) وجدت النحويين يذهبون في إعراب (نعمات) مذاهب ثلاثة:

فمنهم من ينظر إليها بحسب الأصل، فيعربها إعراب جمع المؤنث السالم، ويجرها بتنوين كسر، ومنهم من ينظر إليها بحسب الحال الحاضرة التي آلت أليها وهو أنها علم مؤنث، فتمنع من الصرف وتجر بالفتحة، ومنهم من ينظر إليها بين بين فيعطيها من الطور الأول ـ طور الجمع السالم ـ بعض حكمه، ويعطيها من الطور الثاني ـ طور الممنوع من الصرف ـ بعض حكمه، فيمنعها التنوين، وإذن يجرها بكسرة واحدة[٢].

---

١ انظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد سَزْكِين، الخانجي، ط١، مصر، ١٩٥٤م. ١/ ٦٢، وانظر: الموسى، نهاد: الثنائيات، ص٥٤

٢ انظر: الموسى، نهاد: الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، عمّان ـ الأردن، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٣م. ص٥٤

الفصل الرابع

تحولات عن مطابقة الأصل

وفيه:

أولاً: تحولات التذكير والتأنيث

ثانياً: تحولات العدد (**المفرد والمثنى والجمع**)

ثالثاً: تحولات التعريف والتنكير

تحولات عن مطابقة الأصل

والحمل على المعنى من أهم مسوّغات هذا التحوّل، فقد جاء في الخصائص: «اعلم أن هذا النوع غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازحٌ فسيح، وقد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً، أو منظوماً، كتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ فرعاً، وغير ذلك»[١]، وينضاف إلى الحمل على المعنى مسوّغات أخرى للتحوّل نعرضها في حينها إن شاء الله.

ومما يدخل في هذا النوع من التحول:

(١) تحولات التذكير والتأنيث.

(٢) تحولات العدد (المفرد والمثنى والجمع)

(٣) تحولات التعريف والتنكير.

أولاً: تحولات التذكير والتأنيث:

التذكير والتأنيث ظاهرة موجودة في جميع اللغات، إلا أن التفاوت حاصل في التمييز بين المذكر والمؤنث، فبعض اللغات تستعمل صيغة واحدة في الضمائر والأفعال، فالإنجليزية، باعتبارها أشهر اللغات وأكثرها انتشاراً، تستعمل (He) للمذكر، و (She) للمؤنث، ولكنها لا تفرق بين الأفعال، فهي تقول:

- He plays... she plays
- He is ateacher… she is ateacher

إلا أن التذكير والتأنيث في العربية مختلف تماماً، فلهذه الظاهرة تفاصيلُ ودقائقُ واستعمالاتٌ وسنن تجري عليها، ففي الأفعال مثلاً تستخدم تاء التأنيث، وياء المخاطبة (اجلسي)، وفي الضمائر، فهناك ضمائر للمذكر، وأخرى للمؤنث، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة كذلك، ولاتساع هذا الموضوع في العربية ودقته، فقد صُنّفت فيه مصنّفات قديماً وحديثاً[٢]، إلا أن الذي يعنينا في هذا الموضوع تحوّل المذكر إلى مؤنث في الموضع الذي يقتضي التذكير، وتحوّل المؤنث إلى مذكر في الموضع الذي يقتضي التأنيث، وهذا

---

١ ابن جني، الخصائص، ٢/ ٤١١

٢ من المؤلفات القديمة مثلاً: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: رمضان عبد التواب/ وكتاب: المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي/ وكتاب المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد، تحقيق: رمضان عبد التواب.

ومن الكتب الحديثة: ظاهرة التأنيث، لإسماعيل عمايرة/ التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة، لمحمود أحمد نحلة.

التحول إنما يجري لواحد من المسوّغات كالحمل على المعنى، أو التغليب، فالنحويون يعدّون التذكير أصلاً في العربية، والتأنيث فرع منه، كما خُلقت حواء من آدم، يقول سيبويه: «الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعدُ، فكلُّ مؤنث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أول»[١]، وإنما كان المذكّر أصل، على حدّ تعبير سيبويه؛ لأن «المذكّر أخفُّ عليهم من المؤنث»[٢]، وقال ابن جني: «ومتى أُشكلت عليك مذكَّرة هي أم مؤنثة فذكِّرها، فإنّ تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر، وذلك لأن التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع»[٣]، لذا فقد كان للمؤنث علاماتٌ[٤]، في حين يخلو المذكر من أي علامات.

وتقتضي طبيعة اللغة العربية المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث، وذلك لما بينهما من قوة اتّصال، لطلب الفعل فاعله، ولكن هذا الأصل لا يُعمّم على إطلاقه، فثمة نماذجُ من لغة القرآن ولغة العرب خرجت عن هذا الأصل إما حملاً على المعنى أو لمسوّغات أخرى كالفصل مثلاً.

(أ) **التحوّل من التذكير إلى التأنيث بسب الحمل على المعنى:** ومن أمثلته:

. قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة ٢٧٥]، لأن الموعظة والوعظ واحد[٥].

ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف ٥٦]، يقول ابن جني: إنه أراد بالرحمة هنا المطر[٦]، في أحد الأقوال.

. ومن ذلك أيضاً قول الحطيئة:

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاث ذَوْدٍ لقد جاء الزمان على عيالي[٧]

فأراد بـ(النفس) الإنسان فذكّر.

(ب) **التحوّل بين التذكير والتانيث بسب الفصل،** وأمثلته:

. قول الشاعر:

إنَّ امرأ غرَّه منكنّ واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ

---

١ الكتاب، ٣/ ٢٤١

٢ المرجع السابق، ١/ ٢٢

٣ ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، ص٥٠

٤ انظر: بركات، إبراهيم إبراهيم: التأنيث في اللغة العربية، المنصورة، دار الوفاء للطباعة، ط١، ١٩٨٨م. ص٤١، ٤٢

٥ المرجع السابق، ٢/ ٤١٢

٦ السابق، ٢/ ٤١٢، يُنظر: رسالة لابن هشام: (إنّ رحمت الله قريب من المحسنين) تحقيق: عبد الفتاح الحموز.

٧ السابق، ٢/ ٤١٢

يقول ابن جني: «لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث، وإن كان تأنيثه حقيقياً، ومن ذلك قولهم: حضر القاضيَ امرأةٌ. وقوله:

لقد وَلَد الأخيطلَ أمُّ سَوْءٍ   على باب استها صُلُب وشام» [١] .

(ج) **التحوّل بسبب التغليب:**

ومما حُمل على التغليب ما ذهب إليه عبد الفتاح الحموز في قراءة: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ فَتَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [٢] [الشعراء ٢٠١، ٢٠٢] بالتاء في (فتأتيهم)، يقول: «على أن الضمير ـ لو حُمل على ظاهرة ـ عائدٌ على (العذاب الأليم) المذكَّر، وقيل إنه يعود على العقوبة التي هي بمعنى (العذاب) كقول العرب: أتته كتابي، فغُلِّب لفظ المؤنث غير المذكور على لفظ المذكّر المذكور، لتصحيح هذه العودة» [٣] .

وتذكير المؤنث، كما مرَّ، كثير في العربية، لأنه ردُّ فرع على أصل، ولكن تأنيث المذكر قليل، فمن ذلك قراءة الحسن: ﴿تلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [٤] [يوسف ١٠]، وقولهم: (ذهبتْ بعضُ أصابعه)، فقد جاء ذلك ذلك كله مؤنثاً، والأصل التذكير، إلا أنهم حملوا ذلك على المعنى: فبعض السيارة سيارة، ولذا فالتقدير: (تلتقطه سيارة)، وبعض الإصبع إصبع، والتقدير: (ذهبت إصبعه) [٥] ، فـ(الإصبع) مؤنثة [٦] ، جاء في الحديث الحديث (هل أنتِ إلا إصبعٌ دَميتِ) [٧] ، فقد اكتسب (المضاف) التأنيث من (المضاف إليه)، وهو أحد أسباب التحوّل.

---

١ السابق، ٢/ ٤١٤، البيت لجرير يهجو الأخطل، ويصف أمه أنها نصرانية.

٢ وهي قراءة الحسن وعيسى وابن ذكوان عن ابن عامر، قراءة الجمهور: (فيأتيهم بغتة)، بياء، أي: بالعذاب، (انظر: معجم القراءات، ٦/٤٦٥)

٣ الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣م. ص١٠٣، ١٠٤

٤ قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء وابن أبي عبلة (معجم القراءات، ٤/١٨٨)

٥ انظر: الخصائص ٢/ ٤١٥

٦ الأنباري، أبو البركات، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، القاهرة، ١٩٩٦م. ص٧١

٧ صحيح ابن حبان، رقم الحديث (٦٧٢٧)، كتاب التاريخ: باب: كتب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ذكر احتمال المصطفى ـ صلى الله عليه وسلم ـ الشدائد في إظهار ما أمر الله جلّ وعلا. أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ دَميت أصبُعُه في بعض المشاهد، فقال:

هل أنت إلا إصبع دميتِ   وفي سبيل الله ما لقيت

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لَغوب، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! فقال: نعم، أليس بصحيفة! قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق[١].

وقال الشاعر:

يا أيُّها الراكبُ المزجِّي مطيّته   سائل بني أسدٍ ما هذه الصوتُ

فقد حمله على معنى الاستغاثة[٢].

ويعزو بعضُ المحدثين[٣] ظاهرة التأنيث إلى التطور التاريخي، وأنها كانت تشير إلى مرحلة في عمر اللغة، كانت التاء عنصراً لغوياً له دلالات شتى، وقد أخذت التاء مع الزمن تميل إلى التخصص، وتغليب جانب الدلالة على المؤنّث، إلا أن النحاة حملوا في مثل قولهم: (قال فلانة) على السماع، وعدّوه نادراً أو شاذاً، أو لغة رديئة لا ينقاس عليها[٤]، وإذا صحّت رواية السجستاني الآتية فإن ذلك يعزز ما ذهب إليه الدكتور إسماعيل عمايرة:

أورد السجستاني خبراً عن أبي زيد الأنصاريّ يذكر في تذكير (فلانة)، فقال: وحدثني أبو زيد أنه سمع من الأعراب من إذا قيل: أين فلانة؟ وهي حاضرة، قال: ها هو ذِهْ. فأنكرتُه، وتعجّبتُ، فرددتُه عليه مستفهماً، فقال: سمعته من أكثر من مائة نفس، وكان صدوقاً[٥].

ثانياً: تحولات بين المفرد والمثنى والجمع:

ومما حُمل على المعنى في تحوّل العدد قولهم: (أحسنُ الفتيان وأجملُه)، فأفرد الضمير في (أجمله) مع أنه معطوف على الجمع (الفتيان)، وقول ذي الرُّمّة:

ومَيَّة أحسنُ الثقلَيْن وجهاً   وسالفةً وأحسنُه قذالاً

---

١ الخصائص، ٢/ ٤١٦

٢ المرجع السابق، ٢/ ٤١٦

٣ هو رأي إسماعيل عمايرة، انظر: (عمايرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حنين، ط٢، ط٢، عمّان ـ الأردن، ص٥٠)

٤ الأزهري، شرح التصريح، ١/ ٤٠٥

٥ السجستاني، المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم الضامن، دار الفكر، ط١، دمشق ـ سورية، ١٩٩٧م. ص٢٤١

فأفرد الضمير في (وأحسنه) مع قدرته على الجمع، يقول ابن جني: «وهذا يدلُّك على قوّة اعتقادهم أحوال المواضع، وكيف ما يقع فيها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدّم في الأوّل لفظ الجمع فتُرِك اللفظ وموجَب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان»[١].

وقال عبيد بن الأبرص:

أقفر من أهله ملحوب فالقُطبيّات فالذّنوبُ[٢]

ومما جاء في الكتاب العزيز، قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ ويعملون﴾ [الأنبياء ٨٢]، فحمل على معنى (من يغوص له)، ويعزز هذا المعنى قراءة عبد الله بن مسعود[٣] ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُ لَهُ ويعملُ..﴾ والضمير في القراءتين يعود على (مَن)، وفي إعراب القرآن يقول النحاة: «ولو كان في غير القرآن لجاز (يغوص) على اللفظ»[٤]، وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ١١٢]، فأفرد اللفظ ثم جمع في (فلا خوفٌ عليهم).

وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس ٨٧]، حيث ثنّى أولاً (موسى وأخيه/ قومكما)، ثم جمع (اجعلوا بيوتكم.. وأقيموا)، ثم وحّه الخطاب لموسى (وبشّر)، وكلُّ هذا محمول على المعنى.

يقول الزمخشري: «فإن قلت: كيف نوّع الخطاب، فثنّى أولاً، ثم جمع، ثم أفرد آخراً. قلت: خوطب موسى وهارون عليهما السلام أن يتبوآ لقومهما بيوتاً، ويختاراها للعبادة، وذلك مما يُفوّض إلى الأنبياء. ثم سيق الخطاب عامّاً لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها، لأن ذلك واجب على الجمهور، ثم خصّ موسى عليه السلام بالبشارة التي هو الغرض، تعظيماً لها وللمبشّر بها»[٥].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات ٨]، بدأ بالمثنى (طائفتان)، ثم جاء بجمع (اقتتلوا)، ثم رجع إلى المثنى (بينهما)، ويعزّز هذا التحوّل قراءة ابن أبي عبلة (أو اقتتلا)، يقول الزمخشري: «فإن قلت ما وجه قوله (اقتتلا) والقياس: اقتتلتا...، قلت: هو مما حمل على

---

١ الخصائص، ٢/ ٢/ ٤١٩

٢ المرجع السابق، ٢/ ٤١٩

٣ معجم القراءات القرآنية، ٦/ ٤٣

٤ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ): إعراب القرآن، تحقيق: زهير غزي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ٢/ ٣٧٨، ٣٧٩

٥ الكشاف ٢/ ٣٤٦

المعنى دون اللفظ؛ لأن الطائفتين في معنى القوم والناس»[١]. ومثلها قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج ١٩]، فجُعلت (خصمان) على اللفظ، و(اختصموا) على المعنى، ولو قيل: هؤلاء خصمان، أو اختصما: جاز، يُراد: المؤمنون والكافرون[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ﴾ [محمد ١٦].

وقد تخاطب العرب الواحد بلفظ الاثنين، فتقول له: افعلا، وتقول للرجل: قوما عني، قال الفراء: «العرب تأمر الواحد والقوم بما يُؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عني. سمعتُ بعضهم يقول: ويحك وراحلاها وازجراها، وأنشدني بعضهم:

فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا   بنزع أصوله واجتز شيحا

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق ٢٤] وهو خطاب لمالك خازن النار»[٣].

وقد يجري مخاطبة الواحد بلفظ الجماعة للتعظيم، كقولك لصاحب منصب: (اقبلوا فائق الاحترام) وأنت تقصد شيخاً بعينه، قيل: ومنه في القرآن ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون ٩٩]

أما القراءات القرآنية، فقد يجري تحوّل في الموضع الواحد، فتأتي في قراءة بالإفراد وأخرى بالتثنية وثالثة بالجمع، والغالب في تعليل هذا التغاير أن يكون الجمع للكثرة، والإفراد للتخصيص، وقد يكون لغير ذلك بحسب السياق الذي وردت فيه، ونذكر على ذلك أمثلة:

١. قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ، وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ، حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف ٣٦ ـ ٣٨] قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وغيرهم (جاءَنا) بلفظ الإفراد، والضمير (هو) يعود على (مَن) وهو العاشي، أي الكافر. وقرأ أبو جعفر وشيبة وقتادة وغيرهم (جاءانا) على التثنية، أي: العاشي وقرينه[٤]، وتعليل هذا التحول بسبب الاختلاف في إحالة الضمير لكل من القراءتين.

---

١ المرجع السابق، ٤/ ٣٦٧

٢ السابق، ٣/ ١٥٠

٣ الفراء، معاني القرآن، ٣/ ٧٨، وانظر: الزجاج، معاني القرآن، ٥/ ٤٥، ٤٦

٤ معجم القراءات، ٨/ ٣٧٦، ٣٧٧

٢ـ قوله تعالى: ﴿بلى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة ٨١]، قرأ الجمهور على الإفراد (خطيئته)، وقرأ نافع وأبو جعفر بجمع المؤنث السالم (خطيئاته)، وقرأ بعض القراء بجمع التكسير (خطاياه)[١].

وحُملت قراءة الجمع على معنى الإحاطة والشمول، وذلك أن الذنوب لما كانت كثيرة، جاء اللفظ مطابقاً للمعنى، ويعللون قراءة الإفراد على جواز أن تكون في معنى الجمع، فتكون كالقراء بالجمع في المعنى، ويجوز أن يكون لفظ (الخطيئة) مفرداً يُراد به الكثرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم ٣٤] أي: نعم الله، لأن المعدود لا يكون إلا كثيراً، فتكون (الخطيئة) الكبائر، و(السيئة) الذنوب[٢]، وبذا يدخل في قراءة الإفراد كل كاسب للسيئة محيط به خطاياه، فالمعنى في الحالين على الكثرة، بدليل قوله: (فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ).

٣. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة ٦٧]، قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر وغيرهم (رسالاتِهِ) على الجمع، وقرأ أبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي وغيرهم (رسالتَه) على الإفراد[٣].

يقول مكي بن أبي طالب: «وحجّة من وحّد أن الرسالة على انفراد لفظها تدلّ على الكثرة، وهي كالمصدر في أكثر الكلام، لا تُجمع ولا تُثنّى لدلالته على نوعه بلفظه، لكن جاز جمعه في هذا لما اختلفت أنواعه وأجناسه، فتشابه المفعول فجُمع، فهي تدلّ على ما يدلّ عليه لفظ الجمع، وهي أخفّ، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم ٣٤] والنعم كثيرة، والمعدود لا يكون إلا كثيراً، لكن الواحد يدلّ على الجمع، واختيار لفظ الجمع في هذه السورة؛ لأن المعنى عليه لكثرة الرسل، وكثرة ما أرسلوا به»[٤].

والأمثلة على تحولات العدد في القراءات القرآنية كثيرة، جمعها الدكتور محمد سالم محيسن في كتابه: (القراءات وأثرها في علوم العربية)[٥]، نذكر منها سريعاً: (كلمت ـ كلمات) البقرة ١١٥، يونس ٣٣، ٩٦، غافر ٦/ (مكانتكم ـ مكاناتكم) يس ١٧٢/ (الغرفة ـ الغرفات) الفرقان ٧٥/ (أصلاتك ـ أصلواتك) هود ٨٧...

---

١ معجم القراءات، ١/ ١٣٦

٢ انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/ ٢٤٩

٣ معجم القراءات، ٢/ ٣١٩

٤ الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/ ٤١٥

٥ محيسن، محمد سالم: القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، ص٣٢٣ ـ ٣٥٩

(٣) تحولات التعريف والتنكير:

وقضية التعريف والتنكير من المقولات الخاصة بالاسم، فيرى النحاة أن في اللغة أسماءً تقبل دخول (أل) عليها، ويجوز أن تستعمل خالية منها، وهي عندهم على نوعين:

الأول: نوع تؤثّر فيه (أل) فيتحول الاسم بدخولها من النكرة إلى المعرفة، و(أل) في هذا النوع تفيد التعريف [١].

والنوع الثاني: لا يتأثر بـ(أل) فلا يفيدها التعريف بدخولها عليه [٢]، وهذا النوع ليس من الأهمية بمكان في بحثنا، إذ إن دخول (أل) على الاسم يظل ضمن الإطار الشكلي الخالي من الدلالة.

---

١ والأسماء في هذا النوع منها:

. اسم الجنس: المرأة، الرجل، الإنسان، الضرب، الأكل، الحُسْن، القبح...

. اسم الجنس الجمعي: ويفرّق بينه وبين واحده بالتاء، نحو: تمر وتمرة، وكلم وكلمة، وكذلك اسم الجمع كقوم، ورهط.

ـ الصفة التي استعملت استعمال الأسماء، نحو: المؤمن، والكافر، والصاحب، والكاتب،فـ(أل) فيها حرف تعريف لا موصولة.

. الأعداد سواء كانت مركبة أم معطوفة أم مفردة.

. الأسماء الأعجمية: نيروز، ديباج..

. اسما الفاعل والمفعول.

. ألقاب الحروف: الباء، التاء...

(انظر: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، ص١١٠ وما بعدها)

٢ والأسماء التي لا تتأثر بـ(أل) على نوعين:

(أ) نوع إذا حُذفت منه (أل) لم يعد نكرة، بل يظل معرفة، فمن هذا النوع:

. دخولها على الأعلام المنقولة عن الصفات والمصادر، نحو: الحسن، والعباس، والفضل، والنضر

ـ ما نُقل من اسم عين إذا كان مشعراً بمدح أو ذم، نحو: الأسد، فإن الألف واللام للمدح في الأصل لا للتعريف.

.كلمة (الاثنين)، فيجوز استخدامها غير مقترنة بـ(أل) دون سائر أسماء الأيام، فقد نص سيبويه على أن العرب تقول: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، أتيتك يوم اثنين مباركاً فيه.

(ب) ونوع إذا دخلت عليه (أل) لم تكسبه تعريفاً معنوياً، لكنه يستخدم لفظاً استخدام المعارف، ومنه: =

= . اسم الجنس الإفرادي: حيث يستوي فيه القليل والكثير، نحو: (ماء، عسل، خبز) فلا فرق بين تعريف هذه الكلمات وتنكيرها كما يرى ابن يعيش والرضي.

. بعض الكلمات الدالة على الزمان، نحو: (الغد، والعشي) حيث يستوي فيها قولك: آتيك غداً وآتيك الغد.

(التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، ص١٢٢ وما بعدها)

ولكننا في هذه الفقرة سنعرض للتعريف والتنكير بالنظر إليه على أنه شكل من أشكال الانزياح أو التحوّل ضمن السياق، فقد يجري حذف أداة التعريف ثم إثباتها بعد ذلك في السياق ذاته، أو إثبات ثم حذف، وهو تحوّل جارٍ في لغة القرآن الكريم، يضفي على الخطاب ميزة فنية، وقيمة جمالية بما يبرزه النص من دلالات وإيحاءات، إضافة إلى ما فيه من خروج عن الرتابة في العبارات المتتالية، ونقف في الفقرات القادمة على بعض أمثلتها:

١ـ قال تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر ١ـ ٣] والأسلوب في هذه الآيات هو القسم، فجاءت (ليالٍ) نكرة من بين ما أقسم (الفجر، الشفع، الوتر)، أي:

(معرفة . نكرة . معرفة . معرفة)

وهذا التحول في السياق يستوقف الزمخشري، فيقول: «فإن قلت: فما بالها منكرة من بين ما أقسم؟ قلت: لأنها ليال مخصوصة من بين جنس الليالي العشر بعض منها. أو مخصوصة بفضيلة ليست لغيرها. فإن قلت: فهلا عُرِّفت بلام العهد، لأنها ليال معلومة معهودة؟ قلت: لو فعل ذلك لم تستقل بمعنى الفضيلة الذي في التنكير؛ ولأن الأحسن أن تكون اللامات متجانسة»[١].

٢. قال تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق ١٥]، فعرَّف (الخلْق) ثم نكّره، وكان للزمخشري وقفة في هذا التحوّل، فقال: «فإن قلت: لِمَ نكّر الخلق الجديد، وهلا عرّف كما عرّف الخلق الأول؟ قلت: قصد في تنكيره إلى خلق جديد له شأن عظيم وحال شديد، حقّ من سمع به أن يهتمّ به ويخاف، ويبحث عنه ولا يقعد على لبس في مثله»[٢].

٢ـ ومما يُذكر في مبحث التعريف والتنكير صيغ الجملة الاسمية من حيث مجي خبرها مرة نكرة، ومرة معرفة، فهم يرون أن قولك[٣]:

(أ) زيد منطلق = الخبر نكرة

(ب) زيد المنطلق = الخبر معرفة

(ج) المنطلق زيد = تقدم الخبر على المبتدأ

والتفريق بين هذه الصور الثلاثة يتجلى في أثر المعنى النحوي (التركيب) في الدرس البلاغي، فيفرّق البلاغيون بين هذه الصور الثلاثة:

فالأول يكون لمن لا يعلم أن انطلاقاً كان: لا من زيد، ولا من عمرو مثلاً.

---

١ الكشاف ٤/ ٧٤٩

٢ الكشاف، ٤/ ٣٨٦

٣ انظر: دلائل الإعجاز، ص١٨٦

والثاني: يكون لمن عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد، وإما من عمرو، فأنت تعلمه أن أنه كان من زيد من دون غيره.

والثالث: يكون المعنى فيه على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال صاحبك: المنطلق زيد.

الفصل الخامس

تحولات الدلالة الزمانية

وفيه:

أولاً: التقسيم الزمني عند النحويين.

ثانياً: صور التحولات الزمانية.

تحولات الدلالة الزمانية

أولاً: التقسيم الزمني عند النحويين:

الزمن عند النحاة إمّا ماضٍ أو حاضر أو مستقبل (المعبّر عنه بالأمر)، ويصوغ سيبويه هذا التقسيم بقوله: «وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء، وبُنيت لِما مضى، ولِما يكون ولَمْ يقع، وما هو كائن لَمْ ينقطع»[١]، وهذا تصور يقتضي ضرورة ارتباط الفعل بالزمن لأن الحدث لا يكون إلا في زمان[٢]، وهذا التقسيم الثلاثي يغلب على معظم مصنفات النحو، مع اختلافات قليلة، إما أن تكون في التسمية، كتسمية الزمن الحالي بالمضارع عند البصريين، والمستقبل عند الكوفيين، أو في التقسيم[٣].

وقد نظر النحويون في هذا التقسيم إلى جانبي المعنى والمبنى، فالمبنى تمثّل بأنّ لكل فعل علاماتٍ فارقةً، والمعنى مرتبط بالأبعاد الزمانية الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل) حتى إذا وجدوا معنى الزمن في اسم الفاعل نسبوه إلى الأفعال، وقد أضاف بعضُ النحاة إشاراتٍ في بنية الفعل، وتغيراته الصرفية، وعلاقة هذه التغيرات في الأحداث والأزمان، جاء في الخصائص: «حُكْم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان العرف في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثُلها، ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها»[٤]، ويُفهم من ذلك أن الأحداث التي تضمّنتها الأفعال واحدة، ولكنّ الأبنية متعددة، فدلالة الحدث لا تختلف مع اختلاف الصيغ؛ لأنها أصل الاشتقاق، أو المادة التي تُنتزع منها الأبنية[٥]، يقول أبو

---

١ الكتاب ١/ ١٢

٢ انظر: الرضي، شرح الكافية، ١/ ٣٠

٣ وثمة تقسيم ثنائي نجده عند الزجاجي الذي أنكر الزمن الحالي في كتاب الإيضاح. (انظر: ص٨٦، ٨٧)، وهي نظرة فلسفية تنظر إلى الزمن الحالي بحيث لا يمكن تلمسه وتحديده، نظراً لسرعة انقضائه، وتوزعه بين الماضي والمستقبل، فوجب ألا يكون في اللغة زمن للحال أو الحاضر. غير أنه يعود في كتاب الجمل في النحو إلى التقسيم الثلاثي، وإن استعمل بدل مصطلح الحاضر أو الحال مصطلح الدائم. (انظر: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (٥٩٩ ـ ٦٨٨)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقق: عيّاد بن عيد الثبيتيّ، بيروت ـ لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م، ٢/ ٢١٩)، وفي المقابل نجد أن هناك من رأى أن الزمن الحاضر هو الزمن الوحيد الموجود حقاً، وهو في نظرهم يغلب الزمن الماضي الذي انتهى، والزمن المستقبل الذي لم يأت، ولا يخفى ما في هذين الرأيين من النظر الفلسفي.

٤ الخصائص ٣/ ٣٣١

٥ الملاخ، امحمد: الزمن في اللغة العربية، الرباط، دار الأمان، ط١، ٢٠٠٩م. ص٣٥

حيان التوحيد: «إنه يدل [أي الفعل] على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته، أي كونه على شكل مخصوص، لذلك تختلف دلالة الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها»[١].

وفي كل ما سبق كان التركيز على تحديد الزمن في صيغة الفعل، إلا أن من الدارسين[٢] من تنبه إلى أن ثمة عواملَ أخرى تُسهم في التحديد الزمني، فهناك:

الزمن النحوي: وهو وظيفةٌ في السياق يؤديها الفعل.

والزمن الصرفي: وهو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق، فالزمن في الصيغة الصرفية للفعل يتحدد بدلالة المفردة منعزلة عن السياق، على النحو الآتي:

. صيغة (فَعَلَ) تفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي.

. صيغة (يفعل) تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال.

. صيغة (افعلْ) تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال.

أما الزمن النحوي فيتم تحديده من خلال السياق؛ لأن النحو نظام من العلاقات، ولا مفرَّ من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة؛ لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي، من حيث إن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، والزمن النحوي وظيفة السياق وتحددها الضمائم والقرائن، وقد كان لتمام حسان، بناءً على ذلك، تقسيمٌ للزمن ينظر إليه من خلال السياق.

إذن، إن مجال الزمن النحوي هو السياق، ومجاله بالتحديد الجملة العربية بنوعيها الخبرية والإنشائية، وتؤخذ القرائن اللفظية من لواصق وأدوات وظروف ونواسخ، والقرائن الحالية التي تُعيّن المقام، كل هذه القرائن وغيرها مما ذكره تمام حسان تؤخذ بالاعتبار في تحديد الزمن، وهذا من شأنه إحداث بعض التغيرات في مفهوم الزمن، كما يرى تمام حسان، فالمصدر، مثلاً، يصبح دالاً على الزمن إن أتاحت القرائن له ذلك، ولم يكن له ذلك إن أُخذ منعزلاً عن السياق، نحو: (الزيارة غداً)، ويُقاس على ذلك الصفة المشبهة واسم الفاعل..

---

١ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): الاقتراح، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الصفا، ١٩٩٩م. ص٤٣

٢ اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٠ وما بعدها

وقد لقيَتْ آراء تمام حسان قبولاً عند بعض الباحثين، منهم فاضل مصطفى الساقي في كتابه: (أقسام الكلام العربي)[١]، وكمال رشيد في كتابه: (الزمن النحوي في اللغة العربية) حتى إن تسميته توحي بهذا التأثر.

خلاصة القول، إن رأي تمام حسان، على وجاهته، وما سماه بالزمن الصرفي، والزمن النحوي، هو في رأينا تحوّل حاصل لسببين:

الأول: إما أن يكون تحوّل في الزمن من وجهة بلاغية، كتحول الماضي (فعَلَ) إلى المستقبل في قوله تعالى: (أتى أمر الله فلا تستعجلوه).

الثاني: وإمّا أن يكون هذا التحول قد أحدثته قرائن غير الأفعال، فالفعل يدلّ في صيغته على واحد من الأزمان الثلاثة، ودخول القرائن تساعد في تحوّلِ هذه الأزمانِ وتنقّلِها، وتحديدِها، وهو أمر نتفق فيه مع تمام حسّان، ولكنّ النحويين لم يغفلوا عنه؛ لأن غايتهم كانت صياغة الكليّات، فوضعوا المفردات الأساسية للنحو، وتركوا الملابساتِ الأخرى وتفريعاتِها كلٌّ يُفهم في سياقه، وهو بحث يتعلق بدراسة المعنى، أو بمعنى أدق: يتعلق بالناتج الدلالي الذي تُحدثه الجملة، فقد تنبَّه النحويون إلى كل ما يدلُّ على معنى في الأبواب النحوية والصرفية، فاسم الفاعل سموه بـ(المضارع الدائم)، و(إذا) قالوا عنها: ظرف لما يستقبل من الزمان، وقس على ذلك كل ما سماه تمام حسان بالقرائن اللفظية في (أمس، وقط، والسين، وسوف، وما النافية...)، وهذا الأمرُ، في تقديري، شبيهٌ بالمعاني التي تفيدها الجمل الإنشائية، فالاستفهام، مثلاً، في أصل وضعه يفيد الاستخبار، وهو موضوع صاغه النحاة في مصنفاتهم، وأسّسوا له، فجمعوا أدواته، واستعمالاتها..، ثم جاء علماء البلاغة فنظروا إلى الاستفهام في سياقات مختلفة، فوجدوا أن له معانٍ أخرى غير المعنى الحقيقي من نفي وتقرير وتعجب وتشويق...، هذه المعاني هي من نتاج الجملة.

ولذا، فإن النحويين القدامى قد لاحظوا أن الدلالة الزمنية للصيغة تختلف عن دلالتها مركبة مع الأدوات، موظفين في ذلك مصطلحات تدل على تغيّر الدلالة أثناء تركيبها، ومن هذه المصطلحات: مصطلح القلب مع (لم)، أو التقريب من الحال بدخول النفي بـ(ما) على (فعل)، أو التوقيع والتقريب والتحقيق مع (قد)، أو تكرار الحدث مع (طالما وكثرما)، أو الاستمرار مع (ظل وباب)، والتجدد والتحول مع (صار)، أو الماضي المنقطع مع (كان) أثناء تأليفها مع الفعل الماضي[٢].

---

١ انظر: الساقي، فاضل مصطفى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م. ص٢٢٩ وما بعدها.

٢ انظر: الريحاني، محمد عبد الرحمن، اتجاهات التحليل الزمن في الدراسات اللغوية، القاهرة، دار قباء، ص٤٩ وما بعدها.

ولا بدّ من الاعتراف أن النحويين القدامى قد صاغوا نظرية في الزمن، ولكنها جاءت عبارة عن ملاحظات وإشارات متناثرة، ففي تعريفهم للفعل نظروا إلى الجانب الصرفي (الصيغة) للكلمة، وفي تطبيقاتهم كانوا يأخذون القرائن الموجودة في السياق بعين الاعتبار، والأمثلة القادمة في (صور التحولات) ستبيّن مدى ملاحظاتهم، فليس من السهولة الطعن في أقوالهم ومنطلقاتهم، لا سيما إذا كنا نبحث في الأصول؛ لأن البناء النحوي قد امتدّ أجيالاً وأزمنة تداخلت فيها العديد من الرؤى، خلافاً للرؤى الجديدة المتأثرة بالنظريات الحديثة التي لما تتبلور وتكتمل، ولا يُفهم من ذلك أن النحو العربي يتربع فوق النقد، كما لا يُفهم تحجيم الدراسات اللسانية الحديثة، ولكن نهدف إلى قراءة التراث اللغوي قراءة جيدة، ثم الانطلاق منه لصياغة تصوّر جديد يستوعب النموذج الحديث مع القديم.

أقول، لقد سجل النحاة ملاحظاتهم حول الزمن، وتحدثوا عن القرائن الزمنية، ولكنّها لم تتبلور في نظرية متكاملة، وهو مأخذ منهجيّ ليس أكثر، بل على العكس، فقد كان لهم ملاحظات تمتاز بالدقة، من خلال رصدهم للإحالة الزمنية للمشتقات، وما ينتج من فرق في اسم الفعل بين كونه منوّناً وغير ومنوّن، ومن طريف ما ذُكر في ذلك حديث المرزباني عمن سمع عن الكسائي يقول:

«اجتمعتُ وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذمُّ النحو ويقول: ما النحو؟ فقلت: وأردت أن أعلّمه فضل النحو: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيُّهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً.فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا، وقال: كيف ذلك، فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة، لأنه فعل ماض، فأما الذي قال أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: (ولا تقولنّ لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله)»[١]، وهي إشارة ذكية من الكسائي، نلمح، وبشكل مباشر، إشارته إلى دور السياق في توليد الزمن، فـ«السياق هو وحده القادر على تحديد الدلالة الزمنية في كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة»[٢]، فجملة (أنا قاتلُ غلامِك) اسم الفاعل يفقد دلالة الحدث الآنية، ويشمل على الدلالة الزمنية الماضوية فحسب، وأما (أنا قاتلٌ غلامَك) فاسم الفاعل يتضمن الحدث + الزمن.

١ ارجع: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٦/ ٢١١

٢ العماري، الجملة العربية: دراسة لسانية، ص١٦٣ (نقلاً عن: محمد الملاخ، الزمن في اللغة العربية، ص٤١ حاشية ١)

واللافت للنظر، أنه يمكن للصيغة الواحدة أن تتعدد دلالتها الزمانية تبعاً للسياق الذي وردت فيه، وقد لاحظ سيبويه تبادل الدلالة الزمانية للصيغة الواحدة فقال: «وقد تقع (نفعلُ) في موقع (فعلْنا)»[١] ثم استشهد بقول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني   فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

فقد جاء الحال (يسبُّني) بلفظ المضارع، وأراد به الماضي، ورغم وقوف سيبويه دون تفسير مثل هذه التحولات، إلا أنها إشارة ذكية يظهر من خلالها وعيُهُ بدور السياق التركيبي والدلالي في منح الصيغة الفعلية دلالة زمنية في غير ما وُضعت في أصلها من الصيغة الصرفية.

قد يكون تحديد الزمن للصيغ من بين المشاكل التي تعترض التحليل النحوي القديم، فقد عدّوا صيغة الأمر صيغة زمنية، كما يُدرج الكوفيون الفعل الدائم (اسم الفاعل) ضمن الصيغ الزمنية، و(الأمر) عند سيبويه دال على المستقبل، والسيوطي يعتبر الصيغة لازمة للاستقبال[٢]، ولا يوجد إجماع لدى النحويين بصدد (الأمر)، فالكوفيون عدوه من (المضارع)[٣]، ولعلّ بعض النحاة المتأخرين قد تنبّه إلى مشكلة (الأمر)، متجنبين إسناد قيمة زمنية له، كما يظهر من تعريف الأستراباذي: «الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»[٤]، وإشكالية التحديد الزمني للأمر يعود لكونها صيغة استقبالية، تدخل في المجال التحاوري بشكل مباشر، وقد لا تكون هذه الصيغة لازمة للاستقبال بدخول بعض القرائن كقوله تعالى: (فالآن باشروهنّ..) [البقرة ١٨٧]، وهذا يعود بنا إلى نظرية تمام حسان في الزمن، ودور القرائن اللفظية والمعنوية في تعيين الحال والمستقبل. وتمتدّ الإشكالية، إن صحّ التعبير، إلى صيغة (يفعل)، حين تتدخل القرائن بها، كقرائن السياق في اقتضاء الأمر في قوله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن)، ودخول لام الأمر (لينفق ذو سعة)... فتحوّلَ من زمن إلى آخر غير الزمن الذي وُضع له أصلاً.

وقد وقفت في الفقرات الآتية على بعض صور التحولات بين الزمن الصرفي والزمن في السياق النحوي، ثم وصفها نحوياً وبلاغياً، وسنعرض للتحولات الجارية في دلالة الصيغة الواحدة أو الفعل الواحد من سياق إلى آخر.

---

١ الكتاب ٣/ ٢٣

٢ انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١/ ٢٢، ٢٣

٣ انظر: الإنصاف، المسألة ٧٢

٤ شرح الرضي، ٤/ ١٢٣

ثانياً: صور التحولات الزمانية:

في استقراء لبعض النصوص، وجدنا أنه يمكن للصيغة الواحدة أن تتعدد دلالتها الزمانية، وتختلف تبعاً لاختلاف السياق أو الاستعمال، وكل هذا يجري في كلام العرب لأغراض بلاغية، فقد جوّزت العرب تناوب الدلالة الزمنية بين الأفعال مع اختلاف وجهتها؛ لأن الأفعال من جنس واحد، وإنما خولف بين صِيَغها، لتدلّ كلُّ صيغة على زمانٍ غيرِ الذي تدلُّ عليه الأخرى، وإذا تضمّن الكلام معنًى يُزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسُّعاً[١].

(١) من تحولات الماضي إلى المستقبل:

قال ابن القيم الجوزية: «قصدت العرب بالإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل؛ لأن الإخبار بالفعل المضارع إذا أُتي به في حالة الإخبار عن وجود كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن المضارع يوضّح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها وليس كذلك الفعل الماضي»[٢]، وقال: «الفعل المضارع إذا أُخبر به عن الماضي فإن الغرض بذلك تبيين هيئة الفعل واستحضار صورته ليكون السامع كأنه يعاينها ويشاهدها»[٣]. ومن ذلك:

. قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة ٨٧]

قال الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل وفريقاً قتلتم؟ قلت: هو على وجهين: أن تراد الحال الماضية، لأن الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب، وأن يراد: وفريقاً تقتلونهم بعد لأنكم تحومون حول قتل محمد . صلى الله عليه وسلم . لولا أني أعصمه منكم ولذلك سحرتموه وسممتم له الشاة»[٤].

. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج ٦٣] فصرف اللفظ من الماضي إلى المضارع فقال (فتصبح) وذلك لنكتة فيه وهي إفادة بقاء أثر المطر زماناً، كما تقول: (أنعمَ عليّ فلان عام كذا، فأروح وأغدو شاكراً له)، ولو قلت: (فرُحْتُ وغدوت) لم يقع

---

١ انظر: الأمالي الشجرية ١/ ٦٨

٢ ابن القيم الجوزية، الفوائد، ص٣٣

٣ ابن القيمالجوزية، الفوائد، ص٣٣

٤ الكشاف ١/ ١٨٩

ذلك الموقع[١] . أو للمبالغة في تحقيق اخضرار الأرض لأهميته، إذا هو المقصود بالإنزال، ذلك أن إنزال الماء مضى وجوده، واخضرار الأرض باقٍ لم يمضِ[٢] .

وقد يكون في التحوّل الزمني خروجٌ عن القياس النحوي، فقد نص النحاة أن الغالب في (ربّ) دخولها على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماضٍ، ودخولها على المضارع قليل[٣] ، وقد ورد دخولها على الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ٢]، فقيل: هو مؤول بالماضي[٤] ، ذلك «أن المترقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، فكأنه قيل: (ربما ودَّ)» [٥] .

وتستخدم (لو) للمضيّ، وقد ورد استخدامها لإرادة المستقبل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة ١٢]، وإنما جاز ذلك؛ لأن المترقب من الله بمنزلة الوجود المقطوع به في تحققه[٦] .

ويتحقق هذا النوع من التحوّل بجلاء في سياق الآيات الدالة على أجواء يوم القيامة وما يجري فيها من أهوال، فكثير من آي الذكر الحكيم يجري فيها استخدام الماضي وإرادة المستقبل، فتنتقل صيغة (يفعل) إلى صيغة (فعل) فتستخدم في سياق المستقبل، حيث تُفرَّغُ (فعَلَ) من معناها الزمني الصرفي وترد دالة على المستقبل[٧] ، ويرى ابن جني أن استخدامها في الشرط يكون للتثبيت نحو: (إن قمت قمتُ) فجئت بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر، وتثبيتاً له، أي إن هذا وعدٌ مَوْفِيٌّ به لا محالة؛ كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة[٨] .

---

١ الكشاف ٣/ ١٧٠

٢ انظر: المثل السائر ٢/ ١٥

٣ انظر: مغني اللبيب ١/ ١٤٦

٤ مغني اللبيب ١/ ١٤٦

٥ الكشاف ٢/ ٥٣٣

٦ الكشاف ٣/ ٥١٧

٧ الملاخ، الزمن في اللغة العربية، ص٣٧

٨ الخصائص ٣/ ٣٣١

فحين تتشرب الصيغ معانٍ بلاغية أو أسلوبية يجوز «أن يقع بعضها موقع بعض» [١] ، وهي إشارة ذكية من ابن جني توحي بأنه كان على وعي بدور السياق التركيبي والدلالي في منح الصيغ الفعلية قيمة زمنية، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ.... وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّرِيبٍ﴾ [٢] [سبأ ٥١، ٥٤] فجاء استخدام (لو . إذ إذ . فزعوا . أُخذوا . حيل . فُعِل..) كلها ألفاظ دالة على المضيّ، والمراد بها الاستقبال؛ «لأن ما الله فاعله في المستقبل بمنزلة ما قد كان ووجد لتحققه» [٣] .

وقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات ٧]، فقد جاءت (يطيعكم) مكان (أطاعكم) للدلالة على أنه كان في إرادتهم استمرارُ عمله على ما يستصْوِبُونه، وأنه كلما عنّ لهم رأيٌ في أمر كان معمولاً عليه [٤] .

وقد ينضاف إلى الدلالات السابقة دلالات أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج ٢٥] يقول ابن الأثير: «فإنه إنما عطف المستقبل على الماضي؛ لأن كفرهم كان ووجد ولم يستجدوا بعده كفراً ثانياً، وصدهم متجدد على الأيام لم يمض كونه، وإنما هو مستمر يستأنف في كل حين» [٥] .

وقد ورد ذلك أيضاً في لغة العرب، كقول زياد الأعجم [٦] :

وانْضَحْ جوانبَ قبرِه بدمائها   فلقد يكون أخا دمٍ وذبائحِ

فقد وضع (يكون) موضع (كان).

ومما جاء في لغة العرب قول سليط بن سعد [٧] :

جَزَى بنوه أبا الغيلانِ عن كِبَرٍ   وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجزَى سِنِمّارُ

أراد (كما جُزي سنمّار)، فوضع المستقبلَ موضعَ الماضي.

---

١ الخصائص ٣/ ٣٣١

٢ سبأ ٥١، ٥٤

٣ الكشاف ٣/ ٦٠١

٤ الكشاف ٤/ ٣٦٤

٥ المثل السائر ٢/ ١٧

٦ الأمالي الشجرية ١/ ٦٧

٧ الأمالي الشجرية ١/ ١٥٢

(٢) من تحولات المستقبل إلى الماضي:

فقد يأتي الفعل بصيغة الماضي في بنيته الظاهرة، إلا أن دلالته هي المستقبل، قال ابن القيم: «الفعل الماضي إذا أُخبر به عن المضارع الذي لم يُوجَد بعدُ كان أبلغ وآكد وأعظم موقعاً وأفخم بياناً؛ لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان وُجد وصار من الأمور المقطوعة بكونها وحدوثها»[١].

وقال أيضاً: «الفعل الماضي يُخبر به عن المضارع إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهائلة التي لم توجد، والأمور المتعاظمة التي لم تحدث، فتجعل عند ذلك فيما قد كان ووُجد ووقع الفرغ من كونه وحدوثه»[٢]. ويغلب استعمال هذا النوع إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهددة المتوعَّد بها، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً وتحقيقاً لوقوعه[٣].

إذن، فقد تخرج الصيغة عن دلالتها الزمنية الأصلية لتفيد التوكيد، أو تقريب الصورة، أو قد يُؤتى بها لأغراض أسلوبية تتفق والمقام والمشهد[٤]، ومن أمثلة هذا التحول:

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاء اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل ٨٧]، فوضع (فزع) محل (يفزع) للإشعار بتحقق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة، واقع من أهل السماوات والأرض؛ لأن الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به[٥].

وقوله تعالى: ﴿وَبَرَزُواْ لِلّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم ٢١]، فأخبر بلفظ الماضي وأراد (ويبرزون لله يوم القيامة)؛ لأن ما أخبر به عزّ وعلا لصدقه كأنه قد كان ووجد[٦]. ونحو ذلك قوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ أَصْحَابَ النَّارِ..﴾ [الأعراف ٤٤]، وقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف ٥٠]. وقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل ١] فهو بمنزلة الآتي وإن كان منتظراً لقرب وقوعه[٧]، وإنما حَسُن مثل هذه التحولات لظهور البراهين الدالة على يوم القيامة، وصدق المخبر به بمنزلة ما وقع وشوهد[٨]. ومما وضع

---

١ الفوائد المشوق، ص٣٣، وانظر: البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٣٣٧

٢ الفوائد المشوق، ص٣٣

٣ انظر: البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٣٧

٤ رشيد، كمال، الزمن النحوي في اللغة العربية، عمان . الأردن، عالم الثقافة، ط١، ٢٠٠٨م. ص٥٩

٥ الكشاف ٣/ ٣٩١

٦ الكشاف ٢/ ٥١٥

٧ الكشاف ٢/ ٥٥٤

٨ انظر: الأمالي الشجرية ١/ ٦٧

وضع في الماضي موضع المستقبل لتحقق وقوعه قوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف ٤٩].

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الإسراء ٦] إخبار من الله لبني إسرائيل في التوارة، فجعل (رددنا) موضع (نردُّ) إذ لم يقع الأمر بعد وقت إخبارهم، لكنه لما كان وعد الله في غاية الثقة أنه سيقع عبّر عن مستقبله بالماضي[١].

وقد جرى الأسلوب القرآني في كثير من المواضع على هذا النحو، فهو يعرض كثيراً لمشاهد يوم القيامة في صور الماضي كأنها أحداث قد وقعت، وذلك ليؤكد كينونتها، وأن زمن الدنيا في حساب الحق كأنه قد انتهى ليوجّه بهذا الأسلوب الحاسم دواعي الانصراف عن أمر القيامة[٢].

والغالب في الخبر الواقع بعد أفعال المقاربة أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، ولكنه جاء ماضياً أحياناً كما في قول عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً)[٣]، حيث وقعت خبر جعل جملة فعلية فعلها ماضٍ مصدَّرة بـ(إذا)، والغالب أن يكون الفعل مضارعاً[٤].

وقول الشاعر:

ثم جزاهُ اللهُ عنَّ إذ جَزَى   جنَّاتِ عدْنٍ في العلاليِّ العُلى

فوضع (إذ جزى) موضع (إذ يجزي)[٥].

وقول الشاعر:

شهد الحطيئة حين يلقى ربَّهُ   أنَّ الوليد أحقُّ بالعُذرِ

أراد: يشهدُ[٦].

---

١ البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ٦/ ٩

٢ انظر: محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، ط٤، ١٩٩٦م. ص٢٦٦

٣ حاشية الصبان ١/ ٤٠٧، صحيح البخاري، حديث رقم (٤٤٢٤) كتاب تفسير القرآن، باب: (وأنذر عشيرتك الأقربين واخفض جناحك للمؤمنين).

٤ انظر: ارتشاف الضرب، ٣/ ١٢٢٨

٥ الأمالي الشجرية ١/ ١٥٣

٦ ابن جني، أبو الفتح (ت٣٩٢هـ): سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، دمشق، ١٩٩٣م. ١/ ٣٩٨

وتجري مثل هذه التحولات في ألفاظ الدعاء، فقد تأتي على صورة الماضي الواقع، «نحو: (أيّدك الله، وحرسك الله) وإنما كان ذلك تحقيقاً له وتفاؤلاً بوقوعه، أن هذا ثابت بإذن الله، وواقع غير ذي شك»[١].

وقد يأتي هذا التحول في سياقات يُحتمل فيها دلالات أخرى غير تحقق الوقوع وثباته، كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاء وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة ٢] فعطف الفعل الماضي (وودوا) على جواب الشرط المضارع، وللزمخشري في ذلك ملحظاً دقيقاً، ونكتة لطيفة، فالمعنى: «(وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم) يعني: إنهم يريدون أن يُلحقوا بكم مضارّ الدنيا والدين جميعاً: من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردّكم كفاراً. وردُّكم كفاراً أسبق المضارّ عندهم وأوّلها؛ لعلمهم أن الدّين أعزُّ عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بذَّالون لها دونه، والعدوُّ أهم شيء عنده أن يقصد أعزّ شيء عند صاحبه»[٢].

(٣) تحولات الأمر إلى الماضي والمستقبل:

يتداخل هذا المبحث مع تحولات الجملة الإنشائية إلى الخبرية، ولذا فلن أطيل الكلام فيه، لأن معالجته تمت في مبحث الخبر والإنشاء.

من تحولات الأمر إلى المضارع قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف ١١] ويعزز هذا التحول قراءة ابن مسعود (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا) ، فقد جاء بالأمر على لفظ المضارع «للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين»[٣].

ومن تحولات الأمر إلى الماضي[٤] قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: (إذا وسع الله عليكم فأوسعوا. صلى صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء).

فقد جاء الماضي بمعنى الأمر وهو (صلى) والمعنى (ليصلّ رجل).

ومثله من كلام العرب: (اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يُثب عليه).

والمعنى: ليتق وليفعل، ويعزز مجيئه بمعنى الأمر مجي الفعل بعده (يثبْ) مجزوماً لأنه واقع في جواب طلب.

---

١ ابن جني، الخصائص، ٣/ ٣٣٢

٢ الكشاف، ٤/ ٥١٢

٣ المرجع السابق، ٤/ ٥٢٦

٤ انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ): شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية. ٦٢، ٦٣

ويكثر استخدامنا مثل هذا النوع من التحول في الدعاء كقولك: (نصر الله من والاك، وخذل من عاداك)، ونظيره قوله النبي . صلى الله عليه وسلم .: (تصدّق امرؤ من ديناره من درهمه من صاع برّه من صاع تمره).

الفصل السادس

التحولات النحوية في الضرورة الشعرية
بين الخروج والإبداع

وفيه:

أولاً: موقف البحث النحوي من الضرورات

ثانياً: الضرورة الشعرية والإبداع اللغوي

التحوّلات النحوية في الضرورات بين الخروج والإبداع

تعتبر ظاهرة التحوّل النحوي في الضرورات واحدة من أهم القضايا التي شغلت الدارسين[١]، وهي في بحثنا هذا تحمل وجهين: أولهما: النظر إلى التحولات النحوية في الضرورات من جهة موقف البحث النحوي باعتباره موقفاً نقدياً تحليلياً. والثاني: يتمثل في النظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها نشاطاً إبداعياً، وهي في كلا الوجهين تعتبر معالجة للعلاقة بين الشاعر واللغة.

وتعتبر الضرورة مظهراً من مظاهر الخروج عن الأصل، وقد انتهى القول في الضرورة في الدراسات العربية القديمة إلى أنها أثر من آثار عجز الشاعر وقصور لغته وافتقاره إلى القدرة على الأخذ بناصية اللغة، وأنها من الممارسات اللغوية الخاطئة، وقد آل بالنحويين إلى رمي أصحاب الضرورات بسهام الخطأ واللحن وضعف التأليف، وقد جاء هذا الحكم نتيجة الربط بين الضرورة الشعرية والميزان الشعري الذي تحدد بالوزن والقافية[٢].

ومن هذا المنطلق، فإن تناول الضرورات، عندنا، يتجه في اتجاهين:

ـ اتجاه نحوي يُعنى بالتحليل والنقد.

ـ وآخر إبداعي ينظر إلى الضرورة على أنها «مظهر من مظاهر الإرادة الشعرية، يتجلى فيها روح الأديب وفرديته، بل هي سبيل إلى فهم العمل الأدبي بأسره باعتباره كلاً متكاملاً»[٣].

أولاً: موقف البحث النحوي من الضرورات:

تتجه أكثر الآراء إلى أن الضرورة الشعرية في أقرب تعريفاتها من منظور البحث النحوي هي خروج على «القاعدة النحوية والصرفية»[٤] والأعراف اللغوية السائدة، ومن هنا جاءت عناية النحويين في دراستها على أنها سلوك لغوي خاطئ، وهي لا تقع إلا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة (سَعة وفسحة) أم لا، ومنهم من قال أنها: ما ليس للشاعر عنه مندوحة[٥]، ودخول الضرورة في ميدان البحث النحوي لكونها

---

١ من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

ـ محمد، السيد إبراهيم: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨١م.

ـ عبد اللطيف، محمد حماسة: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، ط١، ١٩٩٦م.

ومن المؤلفات القديمة: الألوسي، الضرائر/ ابن عصفور، الضرائر الشعرية.

٢ الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، ص٨

٣ المرجع السابق، ص٩

٤ محمد حماسة، لغة الشعر، ص١٠

٥ انظر: الألوسي ،محمود شكري: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، مصر، المطبعة السلفية، ١٣٤١هـ، ص٦

«تدفع الشاعر إلى مخالفة القياس في بناء الجملة، أو التركيب اللغوي، وفي عمل الأدوات والتغيير في تركيب الجُمَل، ولقد كان النحاة يقفون إزاء الأبيات التي اشتملت على ما خالف أقيستهم ومذاهبهم فيعمدون إلى التأويل أو التعليل لإدخالها ضمن أقيسة اللغة، ومن أجل هذا كانت الأبيات التي حرّفتها الضرورة عن القياس اللغوي المألوف ميداناً فسيحاً لنظر النحاة وتأويلهم وتعليلهم، وقد أدخلها ذلك ضمن الخلاف النحوي إذ كان كل طرف ينسب جملة مما احتج به الآخر إلى أثر الضرورة»[١]، وكان سيبويه ينبه إلى الضرورة الشعرية في ما يخالف الأقيسة النحوية في مواضع غير قليلة في كتابه[٢]، ومن أمثلة ذلك (الفصل بين المضاف والمضاف إليه) فقد اعتبروه قبيحاً لا يجوز إلا في الضرورة، لأن المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، فليس من وجهٍ يسوّغ الفصل بينهما؛ لذا قال سيبويه: لا يجوز (يا سارق الليلةَ أهلِ الدارِ) إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار ومجروره[٣]، وقد فصل عمرو بن قميئة بالظرف فقال:

لِلهِ دَرُّ اليـومَ مَنْ لامَهَا   مَا رأتْ ساتِيدَمَا استعبرت

وقال بعد أن حرّر القول في الباب: فهذا قبيح. كذلك فعل ابن جني حيث قال: «وأمّا الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضاً، فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه»[٤]، وذكر في مكان آخر مما «بأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجرّ قبيح كثير، لكنّه من ضرورة الشاعر»[٥].

ولئن كانت الضرورة الشعرية تحوّلاً عن القواعد النحوية أو الصرفية إلا أن النحويين قد وضعوا لها ضوابط بحيث يمكن وصفها بأنها صارت في إطار القياس الذي لا يصح الخروج عليه، فلا يمكن اعتبار رفع المنصوب أو نصب المرفوع أو غير ذلك من الأصول العامة من الضرورات، فمتى وُجدت مثل هذه الظواهر صار الكلام لحناً، وأما الضرورات التي يُقاس عليها (سمّاها النحويون بعلّة الضرورة): كاستعمال (أفعل) التفضيل من السواد والبياض، والفصل بين (كم) ومجرورها، ونداء في فيه (أل)، وإضمار حرف الجزم، وإظهار (أنْ) بعد (كي)، ومنع صرف الاسم المنصرف، والفصل بين المضاف والمضاف إليه...وغير ذلك، وهي مع ذلك خلاف بين البصريين والكوفيين[٦].

---

١ الحسون، خليل بنيان: كتاب في الضرورات الشعرية، بيروت . لبنان، نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة أولى، ١٩٨٣م. ص٧

٢ لم يُصرّح سيبويه بلفظ الضرورة، بل يكتفي بتعبير ما يؤدي معناه. (انظر: لغة الشعر، ص٩٠)

٣ الكتاب، ١/ ١٧٦، ١٧٧

٤ الخصائص، ٢/ ٣٩٠.

٥ المرجع السابق، ٢/ ٤٠٤

٦ انظر: محمد حماسة، لغة الشعر، ص١١٣ . ١١٤

والناظر في هذه العلل يجد أنها تنحصر في أمرين: الرجوع إلى الأصل وتشبيه غير الجائز بالجائز، «ولم يشذ أحدٌ من النحاة من جَعْلِ الضرورة الشعرية تدور في أحد هذين الإطارين، والنحاة بذلك لا يعبئون بربط الضرورة بالموقف الشعري والمعاناة التي يقوم بها الشاعر في صياغة القصيدة، واصطدامه في سبيل ذلك أحياناً بقواعد النحاة للمحافظة على وزن قصيدته، وإنما كلّ وكدهم الحفاظ على اطراد الأقيسة النحوية، فبالرغم من أنّهم جعلوا هناك ما سمّوه ضرورة، فإنهم جعلوا هذه الضرورة دائرة في فلك القياس النحوي على الوجه الذي أرادوه، وقد كان مقتضى وصفهم لها بالضرورة أنها خارجة عن القياس»[١].

وخلاصة آراء النحاة في الضرورة[٢]، أن سيبويه وابن مالك يجعلانها فيما لا مندوحة للشاعر عنه، ويزيل الأخفش الحدود بين الضرورة وغيرها بحيث لا يصبح هناك مسوغ للقول على ظاهرة ما في الشعر إنها ضرورة، ويجيز ابن فارس بعض الظواهر فيها، أما الكوفيون، فبناءً على قياسهم على الشاهد الواحد فإنهم لا يرون أن في هذه الألوان المختلفة ضرورة أو شذوذاً، وإنما هي أنماط متعددة من التعبير لنا أن نترسم خطاها وننسج على منوالها.

فإذا كان هذا هو الفهم الشائع في الدرس النحوي، فإن هذا المفهوم يأخذ منحًى آخر بعد سيبويه، فهي «ضرب من معاودة الأصول ومراجعة القياس. ومعنى ذلك أن الشاعر إنما يرجع في الضرورة إلى الأصل الذي يخالفه الاستعمال الجاري للغة»[٣]، وما أن وصلت الدراسات إلى ابن جني حتى نجده يحوّل دفّة الفكر النحوي في ما يتعلق بالضرورة الشعرية، مستوحياً من عبارة سيبويه «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»[٤] وجهاً آخر في النظر للضرورة، تقودنا إلى النظر إلى الضرورة باعتبارها نشاطاً إبداعياً، تتصل اتصالاً مباشراً بالدراسات الأسلوبية الحديثة، كما سيأتي بعد قليل.

وقد كان لأحد الدارسين (هو محمد عيد) لفتة طريفة في هذا الموضوع، حيث ذهب إلى أن علماء اللغة وجدوا في فكرة الضرورة الشعرية مخلصاً لهم، وليس للشعراء، كما قد يُظن، إذ إنهم واجهوا حرجاً شديداً في تطبيق قواعدهم ونظرياتهم التي استنبطوها من الشعر، ولم يكن لهم بد من قبول هذا الشعر والتسليم بالواقع المألوفا فيه وفي لغته بأن اللغة تختلف مستوياتها بين النثر والشعر والكلام العادي، وأن عناصر الفن التي يتحقق بها مفهوم الشعر تؤثّر . بقصد أو بغير قصد . على لغته، لأن الشعر كلام يتجاوز

---

١. المرجع السابق، ص ١١٧.

٢ السابق، ص١١٦

٣ الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، ص٢٩

٤ الكتاب، ١/ ٣٢

مستوى الصحة اللغوية إلى مستوى راق ممتاز، يهدف إلى التأثير العاطفي باستخدام الصور الفنية، والتصرف في الألفاظ وتأليف الكلام بما يحقق له التأثير والتعبير[١].

ثانياً: الضرورة الشعرية والإبداع اللغوي:

في الوقت الذي يرى فيه البعض أنه من المعيب على الشاعر ارتكاب الضرائر، يبرز اتجاهٌ آخر يتزعمهم ابن جني، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الضرورة لا تعني ضعفَ لغةِ الشاعر، أو تقصيرَه في امتلاك أدوات فن الشعر، بقدر ما تعني أنها مظهر من مظاهر التحول اللغوي الذي يفضي إلى طبيعة انفعالية، ورأوا فيها ظواهر تختزل معانٍ عميقة في نفس الشاعر، مما جعلهم يعيدون النظر في الضرورات الشعرية متبعين في ذلك المنهج الذي رسمه ابن جني، يقول ابن جني:

«متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك ما جَشِمه منه، وإن دلَّ من وجه على جَوْره وتعسّفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله، وتخمطه[٢]، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مَثَلُه عندي مثلُ مُجْرِي الجَموح بلا لجام، ووارد الحرب الضَّروس حاسراً من غير احتشام، فهو وإن كان ملوماً في عُنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته، وفَيض مُنَّتِه، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفّر[٣] في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة[٤]، لكنه جَشِم ما جشمه على علمه لما يعقِب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه»[٥].

فقد شبه الشاعر بالفارس يمتطي جواداً جامحاً بغير لجام، أو الذي يسلك إلى الحرب طريقاً غير مأمون، فالشاعر في ذلك كأنه يستشرف على آفاق لم يردها أحد سواه، فهو لم يركب الضرورة مُكرهاً، أو مضطراً، إنما فعل ما فعله إدلالاً بقوة طبعه وشهامة نفسه، وفي ذلك سموّ الشاعر وتغطرفه، فأنت وإن كنتَ تُنكر عليه تعسّفه وجَوْره، فإنك من وجه آخر تعترف له بقوته وشجاعته.

فإذا كانت الضرورة مشتقة من الضرر، أو من الاضطرار، وكلاهما يُفضي إلى ضعف التأليف الشعري لدى أصحاب الضرورات، وعدم قدرتهم على الأخذ بناصية اللغة، فإذا كان الأمر كذلك حين لا

---

١ عيد، محمد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، القاهرة، عالم الكتب،١٩٨١م. ص١٢٦/ وانظر: المعتوق، أحمد محمد: اللغة العليا، دراسات نقدية في لغة الشعر، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٦م. ص٣٩

٢ تخمط الفحل: هدر وثار، وتخمط: تكبر.

٣ اعتصم

٤ الملحاة: اللوم

٥ الخصائص، ٢/ ٣٩٢

توجد بدائل أو خيارات لدى الشاعر، فكيف يُفسَّر الأمر عند وجود البدائل التي توافق القياس النحوي، ثم نجد الشاعر يرتكب هذه الضرورات، ولا أظن ابن جني إلا مستوعباً لهذه الحقيقة، فقد صرّح قائلاً: «إن العرب قد تلتزم الضرورة في حال السعة؛ أُنْساً بها واعتياداً لها... ألا ترى إلى قوله:

قد أصبحتْ أمّ الخيار تدعي   عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فرفع للضرورة [يقصد كله]، ولو نصَبَ لَمَا كسَر الوزن..»[١]

واشتهر رؤبة وأبيه العجاج بالاجتراء على أشياء في اللغة لم تسمع من غيرهما، ولا سُبقا إليها[٢]، فقد أورد ابن جني بيتاً للمتنخل الهذلي رُويَ على خلاف القاعدة النحوية من أن إقامة الوزن لا تتطلب ذلك[٣]:

أبيتُ على معارِيَ فاخِراتٍ   بهنَّ مُلوَّب كدمِ العِباطِ

فلو قال (معارٍ) لكان الشعر موزوناً، والإعراب صحيحاً.

وكان لإشارات ابن جني أثرٌ في أن يتجه النظر إلى الضرورة الشعرية اتجاهاً آخر يبتعد عن معيارية القياس، ويُنظر إليه من جانب أسلوبي، فهذا الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) قد تنبّه إلى أن الشاعر لا يرتكب الضرائر بسبب القصور اللغوي، بل بداعي الاستجابة للمعنى، وفي ذلك يقول: «قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة تلزم فيها الضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شكل أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعنى أشد من اعتنائهم باللفظ»[٤].

فالضرورة واحدة من أهم السمات الأسلوبية التي تدل على الانفعال وتصنّع التأثير، مما جعل منها مظهراً أساسياً في بناء الأسلوب، ودفَع بها إلى أن تصبح مناطاً للبحث والتحليل، وإبراز القيم الجمالية التي تنهض بالنص من خلال صياغته، «وفي هذا يفترق نص عن نصٍّ آخر، ويختلف عمل أدبي عن آخر، لا من خلال الجودة والرداءة، ولكن من خلال نظامه الذي تتشابك فيه مستويات الصياغة، فتنتهك المثالية المألوفة في الأداء..»[٥].

---

١ المرجع السابق، ٣/ ٣٠٣، ٣٠٤

٢ انظر: الخصائص، ٢/ ٢٥

٣ انظر: المرجع السابق ١/ ٣٣٤

٤ البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ): خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل الطريفي، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م. ١/ ٥٣

٥ عبد المطلب، محمد: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٤م، ص٣٥٧

إن معالجة التحولات النحوية في الضرورات الشعرية من الناحية الأسلوبية يقتضي النظر إلى هذه الظاهرة من زاوية بعيدة عن أحكام النحاة من منطلق الصواب والخطأ، إذ إن من أهم الخواص الأسلوبية أنها تعتني بالخروج عن الاستعمال العادي والمعايير المقررة في النظام اللغوي، والنظر في مثل هذه الظواهر إلى أنها معانٍ خفية أرادها الشاعر عن وعي وقصْدٍ لمعنى في نفسه.

ولئن كنا نرى، مثل كثير من الدارسين، أن فكرة الضرورات الشعرية هي تفسير ضيّق، فإننا أيضاً من جهة أخرى، نستشف من عنونة سيبويه في باب خاص من أبواب كتابه: (ما يحتمل في الشعر) أن ثمة تبايناً وتمايزاً بين لغة الشعر ولغة النثر، وهو الأمر الذي حاول خلاله محمد حماسة عبد اللطيف أن يتوصل إليه في كتابه (لغة الشعر) وذلك باطراح مصطلح (الضرورة الشعرية) واستبدال (لغة الشعر) به، ليكون دعوة للفصل بين مستويي الشعر والنثر[١].

والحقيقة أن ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) قد صرّح بهذا التمايز والتباين، فقال: «فاعلم أن كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور من الألفاظ يسوغ استعماله في الكلام المنظوم، وليس كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنظوم يسوغ استعماله في الكلام المنثور»[٢].

وإذا كان الشعر عملية إبداعية، ولغته لغة إبداعية، فإن هذا يعني أن طبيعة الشعر تقتضي من الشاعر أن يتوسع وينطلق ويتحرر، «وأن اللغة المتواضَع عليها مهما اتسعت له قوانينها من صيغٍ وتراكيبَ واشتقاقاتٍ وأنماطٍ فقد تضيق عن كل ما قد تجيش به نفسه من أحاسيس ويخطر في ذهنه وخياله من معان وخواطر وأخيلة وصور»[٣]، وأن البحث في الضرورات لا يجب أن يُنظر إليها من جهة الصواب والخطأ، بل يحسن به أن يتجه إلى تفسير هذه الظواهر من ناحية نفسية، جمالية، بلاغية ....، واعتبارها صورة من صور التحول اللغوي تحمل في ثناياها إيحاءً وتأثيراً ومفاجأة وإدهاشاً بالغريب الممتع الممتنع، فإذا كانت طبيعة الشاعر الفسيولوجية متمرّدة على الحيّز الاجتماعي، والقوانين والضوابط..، فليس بُمستغرب أن يصل هذا التمرّد إلى لغته، وليس بمستبعد، أيضاً، أن يكون ثمة علاقة من قريب أو بعيد بين التمرُّدين، وقد تنبّه ابن مالك إلى التباين الحاصل بين لغة الشعر ولغة النثر، وبيّن ما يمكن اعتباره من الضرورات من التصرفات والتجاوزات اللغوية في الشعر وبين ما هو من خاصية الشاعر وطبيعته المتحررة، ففي قول الشاعر:

وما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي الجدل

وقوله:

---

١ انظر: لغة الشعر، ص٣٧٠

٢ المثل السائر، ١/ ٢٣٩

٣ المعتوق، اللغة العليا، ص٤٠

ما كاليروح ويغدو لاهياً فرحاً   مشمِّر يستديم الحزم ذو رشد

قال ابن مالك: «وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكّن قائل الأول أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضيّ حكومته)، ولتمكّن الثاني أن يقول: (ما من يروح). فإدخال (أل) يدلّ على الاختيار، لا الاضطرار، وذلك لم يقل في أشعارهم» [١]، ومع أن ابن مالك يتجه بشيء من التوسع في النظر للضرورات، إلا أنه لا يزال يضع القواعد النحوية والصرفية حدوداً أمام الشاعر.

وخاتمة القول، الضرورة الشعرية هي تحوّل من اللغة العادية المنطقية، وخرق للقواعد النحوية والصرفية، إن هذا التحوّل يدعونا للقول بأن لغة الشعر لغة متفرّدة، «تأبى التقييد والجمود والسكون، فهي لغة مرنة متغيّرة رحبة لا ترضخ لكل القيود والشروط التي يضعونها، وإنما ترضخ لإرادة الشاعر نفسِه وما تمليه عليه قريحته ويقتضيه فنّه، وما يفرضه وجدانه وإحساسه، وبما أنها لغة الخطاب المعترف بسموّه وتميّزه ورقيّه الفنيّ والمعنويّ، واعتباره التاريخيّ العريق، فلا بدّ من الرضوخ لها، والقياس عليها، واعتبار خروجها على القاعدة الموضوعة في حدّ ذاته قاعدة لا يمكن تجاهلها» [٢].

---

١ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت٦٧٢هـ): شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م. ١/ ١٩٧

٢ المعتوق، اللغة العليا، ص٥١

الفصل السابع

النظرية التحويلية

وفيه:

أولاً: المفهوم والغاية

ثانياً: أهم الفرضيات التحويلية

ثالثاً: قواعد التحويل

النظرية التحويلية

وفي سياق الحديث عن التحولات النحوية، لا بدّ من أن نعرض للنظرية التحويلية التي قدمها اللسانيون التي أرسى قواعدها تشومسكي، ثم تلقفها بعض الباحثين وشرعوا في تطبيقها على اللغة العربية.

قد يداخل الظن أثناء تناولنا للتحويل أن هذه النظرية لا تختلف عما جاء بها النحاة حين تحدثوا عن المحذوف والمقدر والمضمر..، ربما كان هنالك تشابه في وجه من الوجوه، إلا أن الاختلاف أكبر، ذلك أن تقديرات النحاة غايتها تبرير الحركة الإعرابية، فتكثر التقديرات حين تخالف هذه الحركةُ القواعدَ التي نصوا عليها، فيفترضون وجودَ عناصرَ في البنيةِ الداخليةِ يُعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابية.

أما التقدير التي تدور حوله النظرية التحويلية فيهتم بتركيب الجملة، وغايته تفسير علاقة هذا التركيب بالمعنى، وتقوم على مجموعة من الفرضيات والقواعد تسهم في إنتاج المعنى[١].

أولاً: المفهوم والغاية:

التحويل هو انتقال بالجملة من بنيتها التحتية حيث تتلقى تأويلها، إلى البنية الفوقية حيث تتلقى تجسيدها صوتاً ونحواً، وأي عملية تحويلية لن تكون صحيحة تماماً إلا بشرط أن تحافظ على المعنى عند الانتقال من البنية التحتية إلى البنية الفوقية المجسدة لها[٢].

فالكلام بهذا الاعتبار له بنيتان: بنية عميقة، وهي تجريدية «تحدد التفسير الدلالي»[٣] للبنية السطحية. وبينة سطحية، والمتمثلة بالمكونات الصوتية الظاهرة، والمنطوقة.

أما الغاية:

أولاً: التحويل «وسيلة للوصف والتحليل والتفسير»[٤]، فالأساس النظري الذي انطلقت منه النظرية التحويلية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي أن يحدد القواعد التي تربط ما بين الأصوات الكلامية ومعانيها الدلالية، وأن يعمل ما أمكن على تحديد عدد الحالات المختلفة، لذا فإن هذه النظرية تعمل على تحديد القواعد التي تحاول أن تفسر طبيعة المعرفة اللغوية للمتكلم لا التي يجب أن تحتكم

---

١ انظر: عبده، داود: التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، العدد ٢٩، ١٩٧٩م، ص١٤

٢ انظر: عياشي، منذر: اللسانيات والدلالة، مركز الإنماء الحضاري، ط٢، ٢٠٠٧. ص١٩١، يقول إمون باش: «إن التحويل بالدرجة الأولى، هو تمثيل لعلاقات معينة توجد بين البنى في القواعد» اللسانيات والدلالة، ص١٨٩

٣ من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص١٥

٤ المرجع السابق، ص١١

إلى تلك المعرفة الفعلية لتصلح عيوبها[١]، وتعتبر النظرية التحويلية مرحلة ثانية بعد النظرية التوليدية، بعد أن تبيّن عدم قدرة الثانية على تفسير الكثير من التراكيب اللغوية، واقتصارها في الوصف على التركيب الظاهر، لا سيما التراكيب التي تتعدد فيها المعاني كقولنا: (زيارة الأقارب تجلب الغمّ) أو (خالد يحترم ليلى أكثر من عمر)، فإذا سلّمنا بأن الكلام يحمل بنيتين: سطحية (خارجية)، وعميقة (داخلية)، وإذا كانت التوليدية تفسر البنى الخارجية، فهذا يعني أننا بحاجة إلى نظرية أخرى تفسر تحوّل البنية العميقة (والتي يتم تحديد المعنى من خلالها، وهي المرحلة التي تسبق عملية الكلام) إلى البنية الخارجية التي تمثل الصورة المنطوقة للكلام، من خلال تطبيق قواعد تحويلية تحذف بعض عناصر البنية الداخلية، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة على نحو ما سيأتي في عناصر التحويل.

إن النظرية التحويلية تهدف «إلى تحديد قواعد اللغة كلها، وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقاً من الفرضية التي تقر بمقدرة المتكلم. السامع على أن ينتج جملَ اللغةِ ويفهمَها، ويستطيع أن يصوغ عدداً غيرَ متناهٍ من جُمَل هذه اللغة لم يسبق له أن نطق بها أو سمعها من قبل، وهو قادر أيضاً على أن يربط المعاني الذهنية بمجموعة الإشارات الصوتية التي ينطق في عملية تكلم اللغة»[٢]، كما يكشف لنا مفهوم التحويل المعاني الضمنية العائدة للجمل، ففي:

١ . أكل الرجل التفاحة

٢ . الرجل أكل التفاحة

٣ . التفاحة أكل الرجل

إن الجملتين (٢، ٣) متحولتان من الجملة (١) بواسطة إجراء تحويل ينقل الاسم (الرجل) في (٢) و(التفاحة) في (٣) فيضعه في موقع ابتداء الكلام ويجري بعض التعديلات في (١)؛ إذ يترك ضميراً في المكان الذي يحتلّه الاسم الخاضع لهذا التحويل كما في (٢، ٣)[٣].

والتحويل يقوم على إنشاء علاقة بين بنيتين تركيبيتين أو أكثر تقوم بينهما عناصر قاعدية ومورفولوجية مشتركة[٤].

---

١ السابق، ص١٥، ١٦

٢ السابق، ص٢٠

٣ انظر: زكريا، ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية، ط١، ١٩٨٣م، ص١٤

٤ انظر: اللسانيات والدلالة، ص١٨٩

ثانياً: «إن القواعد التحويلية لا تنظر إلى الجملة على أنها مكوّنة من عناصر متجاورة فحسب، كما تفعل نظرية المكونات المباشرة، إن القواعد التحويلية تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحول خاصة، ولا ريب في أن هذه النظرة أقرب إلى حقيقة وطبيعة اللغة من سواها»[١].

ثانياً: أهم فرضيات النظرية التحويلية

تنطلق النظرية التحويلية من عدة فرضيات، وسنقف على ثلاث منها:

الفرضية الأولى:

يرى التحويليون أن أي تحليل نحوي سليم يجب أن يبدأ من الجملة لا من الكلمة، أي أن وحدة اللغة الأساسية هي الجملة، وما الكلمات إلا مكونات هذه الوحدة، وهذا بدوره سيمكّن المتعلّمَ من تفهّمٍ أفضلَ لأنواع الأساليب اللغوية، ومن استيعاب أعمق لمعاني الجمل المختلفة، فالواسطة التي تستخدمها اللغة لنقل فكرة ما من ذهن المتكلم إلى السامع إنما هي الجملة لا الكلمة، ولا يهم حينئذ أن تتألف الجملة من كلمة أو أكثر[٢].

الفرضية الثانية: البنى السطحية والبنى العميقة:

تتمثل البنى السطحية في الكلام المنطوق أو المكتوب (الأداء)، بمعنى أنه يمثل الصورة النهائية لعملية الحدث الكلامي. وأما البنى العميقة (الكفاءة) فهي الحقائق الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي، والأداء يعكس الكفاءة، ومعنى ذلك «أن اللغة التي ننطقها فعلاً إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة، تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن أحياناً، ودراسة (الأداء) أي دراسة (بنية السطح) تقدم التفسير الصوتي للغة، أما دراسة (الكفاءة) أي (بنية العمق) فتقدم التفسير الدلالي»[٣] ولذا فإن القواعد التحويلية تركز على المقدرة اللغوية، لا على الأداء اللغوي الفعلي، وهذه نقطة خلاف رئيس مع النظرية النحوية الوصفية، ، كما أنها تختلف عن نظرية المكوّنات المباشرة التي نادى بها بلومفيلد في أنها لا تنظر إلى التركيب على أنه مكوّن من عناصر متجاورة فحسب، ولكنها تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب

---

١ الخولي، محمد علي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح، الأردن، ص٩

٢ الماشط، عبد المجيد: النحو الاشتقاقي وتطبيقاته على اللغة العربية، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، الجزء ٧، العدد ٩، ١٩٧٤م، ص٩٣

٣ الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م، ص١١٥

آخر (البنية العميقة) عبر عملية تحويل خاصة[١]، وتمثل البنية العميقة والبنية السطحية ركيزة البحث اللغوي عند التحويليين، وقد كانا دافعاً إلى الاستعانة بمباحث العقل ومباحث علم النفس[٢].

ولعل في تعريف ابن جني للغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[٣] ما يتفق مع ما ذهب إليه التحويليون، فالأغراض هي المعاني والدلالات، والأصوات هي الشكل الخارجي للغة.

الفرضية الثالثة:

وتؤكد هذه الفرضية على وجوب تصنيف الجمل إلى أساسية (أولية)، وجمل غير أولية، وعلى وجوب الابتداء بتدريس الجمل الأولية ثم التدرج بعدها في تدريس الجمل غير الأولية، ولذا فهم يعتبرون جملة[٤]:

. التفاحة لم تؤكل من قبل الولد

ليست أولية، بل إنها مشتقة بواسطة إضافة أداة النفي من جملة أخرى هي:

. التفاحة أُكلت من قبل الولد

وهذه أيضاً جملة غير أولية، فهي مشتقة من جملة مبنية للمعلوم هي:

. الولد أكل التفاحة.

التي هي جملة أولية، بمعنى أنها غير مشتقة من جملة أخرى.

واختلف نحاة العربية في وضع حدٍّ للجملة[٥]، ولكننا نرجّح ما ذهب إليه الزمخشري من أن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه[٦].

ويعدُّ المسند والمسند إليه الجملة الأولية التي تُردُّ إليها سائر التركيبات، وقد عبّر سيبويه عن هذه الصورة بقوله: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلِّم

---

١ انظر: قواعد تحويلية للغة العربية، ص٩، ١٠

٢ النحو العربي والدرس الحديث، ص١١٩، ١٢٠

٣ الخصائص، ١/ ٣٣

٤ النحو الاشتقاقي وتطبيقاته على اللغة العربية، ص٩٣

٥ انظر: أبو المكارم، علي: مقومات الجملة العربية، دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م، ص٢٨ وما بعدها.

٦ انظر: شرح المفصل، ١/ ٧٣

منهما بُدّاً»[١]، ثم يتفرّع من هذه الصورة صور أخرى، «من ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه»[٢]، أو الفعل مع فاعله نحو: «(يذهب عبد الله)، فلا بدّ للفعل من الاسم»[٣]، والاستفهام صورة متفرّعة عن الجملة الأولية (المسند والمسند إليه)، يقول سيبويه: «تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء»[٤]، وهذا يعني بطبيعة الحال أن (المسند + المسند إليه) جملة أولية يُردُّ إليها أيّ تركيب في اللغة العربية، وفي أثناء إجراء الكلام تدخل العوامل والأدوات فيخرج الكلام عن أصله، «فالإسناد أساس جامع، باطناً ومجرّداً، لكل العلامات والصور الظاهرة والمتحققة التي يجد عبارته فيها»[٥]، وهذه الصور المجرّدة مبدأٌ للتراكيب اللغوية ورأس لها[٦].

وهذا يعني أن الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه يُسمّى بـ(الجملة التوليدية أو المنتِجة)، ويتفرع من هذه الجملة التوليدية شقان[٧]:

(١) التوليدية الاسمية: ومن أهم أُطرها:

أ . اسم معرفة + اسم معرفة

ب . اسم استفهام + اسم معرفة

ج . شبه جملة + اسم نكرة

(٢) الجملة التوليدية الفعلية: وأهم أُطُرها:

أ . فعل + اسم

ب . فعل + اسم + اسم

---

١ الكتاب، ١/ ٢٣

٢ المرجع السابق، ١/ ٢٣، وسيبويه يسمي المسند بالمبني، والمسند إليه هو المبني عليه.

٣ السابق، ١/ ٢٣

٤ السابق، ١/ ١٢٨

٥ بودرع، عبد الرحمان: من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر "الترادف"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٥، الكويت، ٢٠٠٥م، ص٤٣

٦ المرجع السابق، ص٤٣

٧ انظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ط١، ص٨٧، اختلف اللغويون في أصل البنية الداخلية، الفعل قبل الفاعل، أم الفاعل قبل الفعل، والرأي الشائع هو وقوع الفعل قبل الفاعل، ويخالف هذا الرأي الدكتور داود عبده، فيرى بأن الأصل الفاعل قبل الفعل لأسباب يمكن الرجوع إليها لمن أراد الاستزادة. (انظر: التقدير وظاهر، ص١١).

والعلاقة بين المسند والمسند إليه يوضحها سيبويه في باب: الاستقامة من الكلام والإحالة، حيث قسّم الكلام إلى خمسة أقسام[١]:

١ . المستقيم الحسن، نحو: أتيتك أمس، سآتيك غداً.

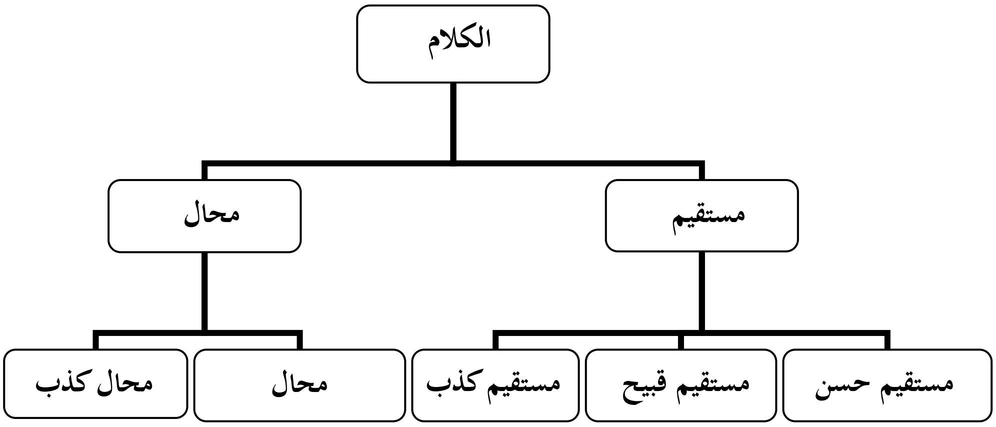
٢ . المحال، بأن تنتقض أول كلامك بآخره، نحو: أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

٣ . المستقيم الكذب، نحو: حملت الجبل، وشربت ماء البحر.

٤ . المستقيم القبيح، بأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك.

٥ . المحال الكذب، نحو: سوف أشرب ماء البحر أمسِ.

فالجملة بإطارها العام تقسم إلى قسمين: مستقيم، ومحال، ثم يتفرع عن هذين القسمين أقسام أخرى:



وبالرغم من أن سيبويه حدد معالم الكلام (الجملة) من وجهة دلالية، إلا أن في تحديده إشارة مهمة، ذلك أن ليس كل تركيب يقترن فيه المسند + المسند إليه يصلح أن يُبنى عليه جملة أو كلاماً على حدّ تعبير سيبويه، فإن الكلام الذي يحسن السكوت عليه المتحصّل من اقتران المسند مع المسند إليه يتحصّل في الكلام المستقيم، يقول سيبويه: «وقلتُ: (فيها عبد الله) حسُن السكوت عليه وكان كلاماً مستقيماً، كما حسُن واستغنى في قولك: (هذا عبد الله)»[٢].

---

١ انظر: الكتاب ٢٥، ٢٦، والكلام عند سيبويه في هذا السياق يعني الجمل. (انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م، ص٦٦)

٢ الكتاب، ٢/ ٩٠

إن الأساس التي تنبني عليها التراكيب هو المسند والمسند إليه، ثم يتفرّع منه المبتدأ والمبنيّ عليه (الخبر)، أو الفعل مع الفاعل، ثم ينتج من هذين الفرعين صور لا حصر لها[١]. وهذه الفروع الناتجة هي في الحقيقة نتاج لتأثير حاصل على الجمل الأولية، أو ما يسميه التحويليون بـ(عناصر التحويل) أو (قواعد التحويل)، فـ«أصل الكلام جملتان: فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر»[٢]، وأي تغيير في هذا الأصل يعدّ انتقالاً من الجملة الأولية إلى جملة أخرى متحوّلة.

إن فرضية الجملة الأولية جعلت التحويليين يعتقدون أن ثمة جملاً أولية تشترك بها جميع اللغات، وهو اعتقاد نابع من عدة أمور[٣]:

١. أنهم يفترضون بأن هناك لغة إنسانية واحدة تنحدر منها جميع اللغات.

٢. إن كل إنسان يولد وعنده الاستعداد ليتكلم ويفهم لغة ما، وما أن يتعرض للغة ما مدة من الزمن حتى يصبح أحد الناطقين بها، ولا يتوقف الأمر عند تقليد الطفل لما يسمع، بل إنه سرعان ما يبدأ بتكوين جمله الخاصة به وفقاً لقوانين يستنبطها هو بنفسه ولنفسه ليسيطر بها على اللغة التي تلزمه ليعبر بوساطتها عن حاجاته ومشاعره، وهذه المعرفة الضمنية التي يمتلكها المتكلم في لغته سماها تشومسكي بـ(الكفاية اللغوية) وهي «التي تتيح للمتكلم إنشاء وفهم الجمل التي لم يكن سمعها من قبل إطلاقاً»[٤]، هذا الاستعداد اللغوي الموروث المشترك بين جميع بني الإنسان لا بدّ أن يصاحبه عناصر مشتركة بين جميع لغات البشر، هذه العناصر المشتركة هي التي تكوّن التركيب الباطني العالمي، الذي يجدّ علماء اللغة في البحث للاهتداء إليه.

٣. إن إمكانية ترجمة أية لغة إلى أية لغة أخرى، هذا يعني أن هناك أوجه تشابه عديدة بين اللغات من حيث المعنى ومن حيث المبنى على السواء.

---

١ من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات، ص٧٧، يرى تشومسكي أن اللغة، أية لغة في العالم، تتكون من عدد محدود من الفونيمات، وهي بدورها تنتج عدداً محدوداً من المورفيمات، في حين أن عدد الجمل في أي لغة كالفرنسية أو الإنجليزية أو العربية هو عدد لا متناهٍ، فما من حدّ لعدد الجمل التي يمكن إنشاؤها.(انظر: سيرل، جون: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العدد (٨، ٩)، ١٩٧٩م، ص١٢٥)

٢ الأصول في النحو، ٢/ ٢٧٦

٣ انظر: قواعد تحويلية للغة العربية، ص١٣، ١٤

٤ تشومسكي والثورة اللغوية، ص١٢٧

وكثر اجتهاد علماء اللغة في وضع نظريات تبحث عن تلك القواعد المشتركة منذ بداية القرن التاسع عشر على يد دي سوسير، وتباينت هذه النظريات قرباً وبعداً، إلا أن من أحدث هذه النظريات هي النظرية التحويلية التي نحن بصددها.

ثالثاً: قواعد التحويل

⇦ التحويل بالتنغيم والنبر:

يتصل النبر والتنغيم اتصالاً مباشراً بالظواهر الصوتية التي لا تنفصل بحال من الأحوال عن التركيب، وينتج عن هذا الاتصال وظائف دلالية، تتركز على الإيضاح عن قصد المتكلم.

فالنبر والصوت، على حدّ تعبير الباحثة اللسانية إبْريزْنينْ، تتجاوز ظاهر الجملة إلى المعلومات المتعلّقة بتأويلها [١]. إلا أن ثمة فرقاً بين التنغيم والنبر في الحيّز الذي يشغله كل منهما، فالنبر يتركز على البنية الصرفية، وهو «طاقة زائدة أو جهد عضلي إضافي» [٢] في مقطع من مقاطع الكلمة بحيث ينتج عنه بروز عن بقية المقاطع، فهو إذن «وضوح نسبي في نطق مقطع من المقاطع» [٣]، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن العربية الفصحى هي إحدى اللغات التي لا يقوم فيها النبر بالتمييز بين المعاني الصرفية للكلمات، إذ لا علاقة بين النبر ومعاني الكلمات، ويعُدّ إبراهيم أنيس ذلك من مميزات العربية [٤]، في حين يرى آخرون أن النبر هو من وظيفة الميزان الصرفي لا من وظيفة الأداء [٥]، وفي تقديري، إن النبر في العربية يختلف كلياً عنه في الإنجليزية، أو الفرنسية مثلاً، فالنبر في الإنجليزية يؤدي وظيفة دلالية، فقد يغيّر النبر في دلالة الكلمة كما ذكرنا في كلمة (Import)، والفرنسيّ يضغط عادة على المقطع الأخير من كل كلمة تبعاً لعادته اللغوية [٦]،

---

١ ارجع: الفهري، الفاسي: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، ١٩٨٥م

٢ عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧م، ص٢٢٢، أو هو «إشباع مقطع من المقاطع، وذلك بزيادة ارتفاع الموسيقى أو مداه أو شدته». (البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٢، ١٩٨٧م، ص٨٠)

٣ بشر، كمال: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ٥٣٣

٤ انظر: أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥م. ص١٧٥، فاللغة الإنجليزية. مثلاً. يجري فيها النبر في التمييز بين المعاني الصرفية للكلمات، فكلمة (**Import**) حين تُنطق بنبر المقطع الأول فالكلمة اسم، وإذا كان النبر على المقطع الثاني فالكلمة فعل. (انظر: أحمد مختار عمر. دراسة الصوت اللغوي، ص١٨٩)، والفرنسي يضغط عادة على المقطع الأخير من كل كلمة. (إبراهيم أنيس. الأصوات اللغوية، ص١٧١)

٥ انظر: حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ١٩٨٦م. ص١٩٤

اللغوية[١]، في حين أن النبر في العربية الفصيحة يعدّ ظاهرة اختيارية، إذ «ليس لدينا من دليل يهدينا إلى موضع النبر في اللغة العربية»[٢] باعتبارها عادة لغوية كما هو في الإنجليزية إو الفرنسية، وإذا جرت دراسة هذه الظاهرة فإنما هي على سبيلٍ اختياريٍّ في الأداء، ينتج عنه إبرازٌ للمعنى وتسليطٌ على كلمة مقصودة هي التي جرى عليها النبر، وبهذا الاعتبار يكون «أيّ مقطع في المجموعة الكلامية، سواء أكان في وسطها أم في آخرها، صالح لأن يقع عليه هذا النوع من النبر»[٣].

ويمكن القول، إن ظاهرة النبر في العربية ليست عادة لغوية، وأعني بالعادة اللغوية أنها لا تدخل في بنية التركيب اللغوي كظاهرة ملازمة لها، لذا يمكن اعتبار النبر عنصراً تحويلياً اختيارياً يؤدي وظيفة دلالية في إبراز المعنى للكلمة المنبور بها دون المقاطع والأصوات المحيطة بها.

أما التنغيم، فيتجاوز الكلمة ليشمل الجملة، أو ربما يمتد ليشمل جملتين أو أكثر، وهو «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام»[٤]، أو نظام توالي درجات الصوت على مستوى الجملة وأجزاء الجملة، ولذا يسميه إبراهيم أنيس بـ«النغمة الموسيقية»[٥]، أو «موسيقى الكلام»[٦].

وقد عرض الدارسون للتنغيم كظاهرة لغوية، فبحثوا في أنواع النغمات[٧]، كما عرضوا للنغمات من حيث ثباتها وتغيرها[٨]، والذي يعنينا من كل هذا دراسة التنغيم باعتباره عنصراً تحويلياً يعمل على تغيير مجرى مجرى الكلام سواء في البنية أو في الدلالة، فقد جعل خليل عمايرة التنغيم عنصراً من عناصر التحويل التي

---

١ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٧١

٢ المرجع السابق، ص١٧٢

٣ مناهج البحث في اللغة، ص١٩٧

٤ المرجع السابق، ص١٩٨

٥ الأصوات اللغوية، ص١٧٦، يفرق أحمد مختار عمر بين (النغمة) و(التنغيم)، والتنغيم موضعه الجملة أو أجزاء الجملة.

٦ المرجع السابق، ص١٧٦

٧ فهناك النغمة العادية المستعملة في كل اللغات، والنغمة العالية، والعالية جداً الدالة على أمر أو تعجب أو تناقض، والنغمة الواطئة الدالة على نهاية الجملة (انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٢٢٣، ٢٢٤)

٨ فتسمى مستوية إذا كانت ثابتة، وتسمى صاعدة إذا اتجهت نحو الصعود، وهابطة إذا اتجهت نحو الهبوط، وصاعدة هابطة إذا غيّرت نوعها باتجاهين إلى أعلى ثم إلى أسفل. (أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٢٢٧)

تنقل الجملة من المعنى الأساسي إلى المعنى المقصود في أساليب التعبير المختلفة[١]، في حين نجد أن تمام حسان يعدّ التنغيم قرينة من قرائن التعليق اللفظية في السياق[٢].

والتنغيم يستخدم في العربية، وغيرها، للتمييز بين المعاني، فبهِ ينتقل الكلام من خبر إلى استفهام أو تعجب أو توكيد..، مع بقاء مكوّنات الجملة كما هي من غير تبديل أو إضافة أو حذف، ومثال ذلك ما يجري في أسلوب الاستفهام في حال حذف الأداة، كقولنا:

أ. أنت محمدٌ (نغمة عادية للخبر) ≠ ب. أنت محمدٌ؟ (نبرة صاعدة للاستفهام)

≠ ج. أنت محمد! (نبرة صاعدة للتعجب)

≠ د. أنت محمد. (نغمة صاعدة هابطة للتوكيد)

فالتنغيم يعدّ من «القرائن الصوتية الكاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدلالي»[٣]، وقولك[٤]: (يا إلهي) قد تعني التحسر أو الزجر أو عدم الرضا أو الدهشة...، وفقاً للحالة المعينة، وهذه المعاني وغيرها إنما ندركها بلون الموسيقى التي تصاحبها عند النطق، وكذا عبارة (يا ولد) هي الأخرى قد تعني مجرد النداء، أو الزجر، أو المداعبة، أو التشجيع...، وما كان ذلك إلا بفضل نغماتها المختلفة في كل حالة.

وجاء في ذلك كثير من النماذج:

قول الكُمَيْت ابن زيدٍ الأَسَديّ:

طربتُ، وما شَوْقاً إلى البيض أطْرَبُ ولا لعباً منّي، وذو الشيبِ يلعبُ؟

أي: أوَ ذو الشيب يلعبُ؟

وقول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قالوا: تحبُّها؟ قُلْتُ: بَهْراً عدد النّجْمِ والحَصى والتُّرابِ

أي: أتحبُّها؟

ولذا، يمكن القول بأن التنغيم يعدُّ عنصراً تحويلياً في الجملة، و«له وظيفة نحوية»[٥] في تحديد نوع الكلام وتوضيحه وأنماطه بين الإثبات والنفي، أو الإخبار والاستفهام، أو التوكيد وإجراء الكلام إجراءً

---

١ انظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٧١

٢ اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٦

٣ النحو والدلالة، ص١١٧

٤ انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص٥٣٤

٥ مناهج البحث في اللغة، در الثقافة، ١٩٨٦م، ص١٩٨

عادياً (نغمة عادية)، فهو «يعطي الكلام روحاً ويكسبه معنى، إنه يدل على الحالة النفسية للمتكلم»[١]، وكل ذلك يجري مع بقاء مكوّنات الجملة كما هي، كما في: (أنت محمد)[٢] من حيث: ترتيب الكلمات في الجملة، والبناء في الكلمة الأولى، والإعراب في الثانية، وحركة الإعراب وحركة البناء، إلا أن التنغيم هو ناحية الخلاف الوحيدة بين التقرير والاستفهام مثلاً، «وما دامت ناحية الخلاف هذه قادرة على أن توضح كلا المعنيين فللتنغيم إذاً وظيفة نحوية»[٣].

ولو أنعمنا النظر قليلاً، لوجدنا أن التنغيم في المنطوق يشبه علامات الترقيم في المكتوب[٤]، فلا يخفى نغمة الاستفهام المنطوقة التي تقابلها العلامة (؟)، أو نغمة التعجب التي تقابلها العلامة (!)، أو الفاصلة التي هي دليل على ارتباط الجملة بما قبلها، وما يقابلها من نغمة تدل على عدم إتمام المعنى.

ومع أهمية التنغيم في الكلام، إلا أننا لابدّ من الإشارة إلى أن هذا الضرب من التحويل لا يعدّ عنصراً لغوياً كالفاعلية والمفعولية وغيرهما، بل هو من الظواهر الصوتية، كما أشرنا في البداية، وهو ما يعرف بقرينة الحال، أو المقام.

ويرى تشومسكي أن «البنية السطحية هي التي تقرر من خلال التنغيم الصوتي ماهيّة المعلومات الجديدة أو الهامة التي تحتويها الجملة، وكذلك ما تتضمنه من مفترضات مسبقة، ويدعو هذه المعلومات الجديدة بالبؤرة التي يتركز فيها تنغيم الجملة، فيما يشير بالمفترض المسبق إلى ما يقصد ضِمناً بالجملة»[٥].

ومع أن الدراسات النحوية القديمة لم تولِ هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، إلا أننا نجد من الإشارات والإرهاصات ما يثبت أن العلماء العرب كانوا على وعي بموسيقى الكلام، وتلوين نغماته، وأنه جزء لا يتجزأ من خواص الكلام، ودوره في الناتج الدلالي، يقول سيبويه في باب الندبة: «اعلم أن المندوب مدعوّ، ولكنه متفجّع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون بها»[٦].

وابن جني، يُبرز القيمة الدلالية التي يُحدثها التنغيم والنبر، ففي: (سير عليه ليلٌ) يقول: «وقد حُذفت الصفة ودلّت الحال عليها... وهم يريدون: (ليلٌ طويل) وكأنّ هذا إنّما حُذفت الصفة لما دلَّ الحال عليها من موضعها، وذلك أنك تحسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما

---

١ كمال بشر، علم الأصوات، ص٥٣٤

٢ مناهج البحث في اللغة، ص١٩٨

٣ المرجع السابق، ص١٩٨

٤ انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٦

٥ تشومسكي والثورة اللغوية، ص١٤١

٦ الكتاب، ٢/ ٢٢٠

يقوم مقام قوله: (طويل) أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول:

أ ـ (كان ـ والله ـ رجلاً!)، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أيْ: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك.

ب ـ وكذلك تقول: (سألناه فوجدناه إنساناً!)؛ وتمكّن الصوت بـ(إنسان) وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمْحاً أو جواداً أو نحو ذلك.

ج ـ وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: (سألناه وكان إنساناً!) وتزوي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لَحِزاً أو مبخّلا أو نحو ذلك.

فعلى هذا وما يجري مجراهُ حُذفت الصفة، فأمّا إن عَرِيَتْ من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[١].

من خلال النماذج (أ، ب، ج) يتبيّن أن ثمة عنايةً من بعض العلماء بمثل هذه الظواهر، وإن كانت لم تنل حظاً كافياً، ودرساً مستقلاً عند النحاة الأوائل، إلا أننا نلمس، أيضاً، بعداً آخر مما قد يحوّلُ الكلامَ فيُخرجُه عن مساره الموضوع له أصلاً، من خلال النموذج (ج) عن ابن جني، وهو الإيماء، أو الإشارة بالوجه، فلو قيل: (سألناه وكان إنساناً) من غير أن يحدث المتكلم أي ردّة فعل، أو أي إشارة مرافقة قد يلتبس المعنى، فيحسب السامع أن المتكلم لم يستوفِ كلامه.

وهذا يعني أن في استنباط دلالة الحال من الصوت انتقالاً من بُعْدٍ دلالي منطوق إلى بُعْدٍ يُفهم بالاستنباط، ولا يدلُّ عليه اللفظ الصريح[٢].

ويمكن، بعد ذلك، حصر وظائف التنغيم باعتباره عنصراً تحويلياً بما يأتي[٣]:

١ ـ الوظيفة النحوية: وهي الوظيفة الأساسية للتنغيم، وهي، على حدّ تعبير كمال بشر، العامل في التمييز بين أنماط التركيب والتفريق بين أجناسها النحوية، وهو عامل أساسي في بيان أن المنطوق مكتمل في مبناه ومعناه أم غير مكتمل، كما هو في الجمل الشرطية، نحو: (إن تأت، تجد ما يسرّك.)، حيث تنتهي جملة فعل الشرط بنغمة صاعدة، وهو دليل على عدم تمام الكلام، فتمامه يحصل بجواب الشرط الذي ينتهي بنغمة هابطة دليلاً على اكتمال المبنى والمعنى معاً.

---

١ الخصائص، ٢/ ٣٧٠

٢ انظر ما كتبه خليل عمايرة في ذلك في كتابه: (نحو اللغة وتراكيبها) ص١٧٢ وما بعدها.

٣ انظر: كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص٥٣٩

٢ . وظيفة دلالية سياقية: ويتصل بهذا النوع من النغمات ظواهر غير صوتية تتعلق بالظروف والمناسبات التي يلقها فيها الكلام، ويظهر ذلك في حالات القبول والغضب والزجر والرضا والتهكم ...، ومثال ذلك العبارة العامية المصرية المشهورة: (لا يا شيخ)، فقد درج اللسان العامي على أدائها بصورة نغمية مختلفة وفقاً للحال ومقصودها التعبيري المعيّن، وفي هذه الحال تأتي النغمات المختلفة مصحوبة بسمات صوتية أخرى كالنبر القوي لبعض المقاطع وتطويل الحركات، مع بعض الحركات أو الإشارات الجسمية أيضاً، كرفع اليدين أو الحاجب أو هز الكتف، أو الابتسام، أو تقطيب الوجه..، وكلها مع أنماط التنغيم المختلفة تقود إلى الاختلاف أو التباين في المعنى السياقي لهذه العبارة الواحدة حسب مقتضيات المقام أو السياق الاجتماعي.

٣ . وهي وظيفة يشير إليها علماء اللغة الاجتماعيون بوجه خاص، وهي التعرف على الطبقات الثقافية والاجتماعية المختلفة، فتختلف هذه الطبقات فيما بينها في طرائق أداء الكلام وموسيقاه.

٤ . التفريق بين معاني الكلمة المفردة، «ففي اللغة الصينية كلمة (فان) تؤدي ستة معان لا علاقة بينها هي: (نوم، يحرق، شجاع، واجب، يقسم، مسحوق) وليس هناك من فرق سوى النغمة الموسيقية في كل حالة»[1].

⇦ الرتبة:

ويُقصد بالرتبة الحيّز الذي يشغله الكلم في التركيب، وتقسم الرتبة من هذا المنظور إلى قسمين:

أولاً: رتبة (محفوظة): «وهي موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب»[2]، كرتبة الصلة مع الموصول، والصفة مع الموصوف، وألفاظ الصدارة، وتقدم حرف الجر على المجرور، والتوكيد على المؤكد، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل (حسب رأي البصريين)، وفعل الشرط على جوابه. ولا تعدّ الرتبة المحفوظة موضع اهتمام في هذا السياق؛ لأن «هذه الرتبة لو اختلّت لاختلّ التركيب باختلالها»[3].

ثانياً: رتبة (غير محفوظة): «وهي موقع الكلمة المتغير في التركيب متقدماً أو متأخراً»[4]، ومنها: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة التمييز بعد نِعْمَ، ورتبة الحال، والمفعول به مع الفعل..

---

١ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٧٦

٢ فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص١٨٦

٣ اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٧

٤ أقسام الكلام العربي، ص١٨٦

وقد حدد ابن هشام معالم الرتبة في الصورة المرجعية المكوّنة من: (فعل + فاعل)، أو (مبتدأ + خبر)، فقال: «فالاسمية هي التي صدرها اسم ك(زيد قائم)..، والفعلية هي التي صدرها فعل ك(قام زيد)... والمراد بصدر الجملة: المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليها من الحروف، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل»[١]، فللكلمات داخل التراكيب الاسمية والفعلية رتبٌ بيّنها النحاة، فمرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه الفعل بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه الفعل بحرف الجر وإن كانا من الفضلات، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني..، وتقديم عنصر من العناصر على غيره ينتج عنه أغراض فنية أدبية قد تتسع بها دلالات التراكيب النحوية على غير ما أُلف، ولذا فقد وصف الجرجاني هذا الباب بأنه «باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصريف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى مشعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدّم فيه شيء وحُوّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[٢].

وإذا كانت الرتبة تُعرض في أبواب البلاغة باعتبارها شكلاً لغوياً تَدرُسُ أسلوب التركيب، أو ما صنفه البلاغيون في حيّز العناية والاهتمام، فإنه يُدرس في الإطار النحوي باعتباره شكلاً من أشكال تعيين بنية الوظائف النحوية، بمعنى أنها تدرس التركيب ذاته، ولإيماننا بأن النحو لا ينفصل بحال من الأحوال عن الدلالة، فلابدّ من عرض هذا العنصر التحويلي من وجهةٍ نحوية دلالية (البنية والدلالة)، إلا أننا سنُرجئ الحديث فيه في مبحث (التحولات التركيبية/ التقديم والتأخير).

⇦ الزيادة:

كل ما يُضاف إلى الجملة النواة من فضلات أو تتمات أو غير ذلك يعدّ عنصراً من عناصر التحويل[٣]، كقولنا: «(انطلق زيد)، ألا ترى هذا كلاماً تاماً وإن لم تذكر معه شيئاً من الفضلات، مصدراً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه ولا غيره. وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره»[٤]. فإذا كان النظم «تعليق الكلم بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض،

---

١ مغني اللبيب، ٤٢٠، ٤٢١، ويضيف ابن هشام قسماً ثالثاً سماه: الجملة الظرفية، وهي المصدر بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيد)، (أفي الدار زيد)، وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية.

٢ دلائل الإعجاز، ص١٠٦

٣ انظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص٩٦

٤ الخصائص، ٢/ ٣٧٩

وتُجعل هذه بسبب من تلك»[١] فإن بداية الكلم ينطلق من الجملة المرجعية (التوليدية)، وأي زيادة على الجملة التوليدية هو تحويل عن طريق الزيادة، نحو:

(والعصر إن الإنسان لفي خسر)

فهذه جملة محوّلة من جملة نواة هي: (الإنسان في خسر)، ثم دخل عليها ثلاثة عناصر تحويلية هي[٢]:

١ . القسم الذي يؤكد الجملة الأصل.　　٢ . (إنّ): وهي مؤكدة للجملة كاملة.

٣ . عنصر التوكيد (اللام) لتوكيد الخبر.

⇦ الحذف:

وكل حذف في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض المعنى يعدُّ عنصراً من عناصر التحويل، كما كانت الزيادة على الجملة النواة لغرض المعنى عنصراً من عناصر التحويل، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه[٣]، وللحذف صور في العربية، «فقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف في معرفته»[٤]، أما حذف الحروف والحركات فيدخلان في الدراسات الصرفية والصوتية، وأما الجملة والمفردة فتدخل في البحث التركيبي وهو موضع العناية هنا.

١ . الصورة الأولى: حذف الجملة

نحو قولهم في القسم: (تالله لقد فعلت)، فقد جرى تحويل بحذف جملة، فأصلها: (أقسم بالله) فحذف الفعل والفاعل. والحذف بالجملة يجري في أبواب كثيرة في النحو، والسياق، غالباً، هو الدال على المحذوف، فقد يجري الحذف في الأمر والنهي والتحذير والشرط، نحو قولك:

(زيداً): إن أردت: اضرب زيداً

(الطريقَ الطريقَ): أي: احذر

(الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً): أي: إن فعل المرء خيراً جُزي خيراً، وإن فعل شراً جُزي شراً.

٢ . الصورة الثانية: حذف المفرد.

---

١ دلائل الإعجاز، ص٤٤

٢ انظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٠٧

٣ انظر: المرجع السابق، ص١٠٧

٤ الخصائص، ٢/ ٣٦٠

ويكون في:

. الاسم: كحذف المبتدأ والخبر...

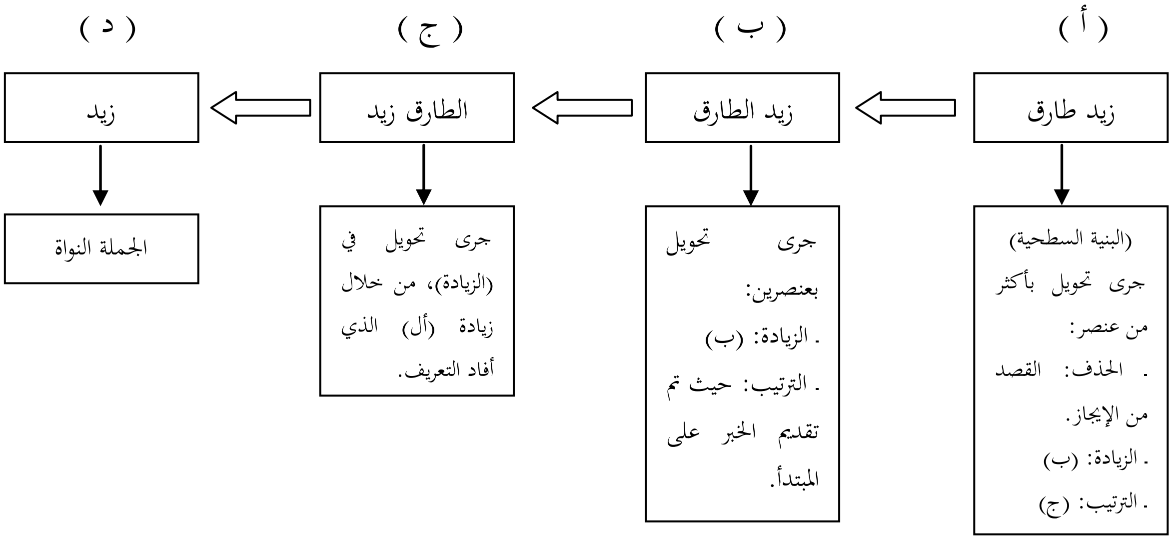
. والفعل: كحذف الفعل مع الفاعل، نحو: (زيداً ضربته)، وحذف الفعل وحده، نحو: (إذا السماء انشقت).

. والحرف.

والتحويل بالحذف كثير في كلامنا، وقد يدخل معه عنصر آخر كالزيادة أو الترتيب، فتتضافر عناصر التحويل في الجملة الواحدة، نحو:

أ . (من الطارق؟)   ب . (زيد.)

والإجراءات التحويلية التي مرت بها:



والحذف في العربية جائز إن دلّ عليه دليل، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، يقول ابن يعيش: «واعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً»[١].

⇦الحركة الإعرابية:

الحركة الإعرابية في اللغة العربية «ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها، وفي أقدم النصوص العربية المعروفة، وكان لهذه الحركات الإعرابية معانٍ في نفس المتحدث بالعربية على سجيته

---

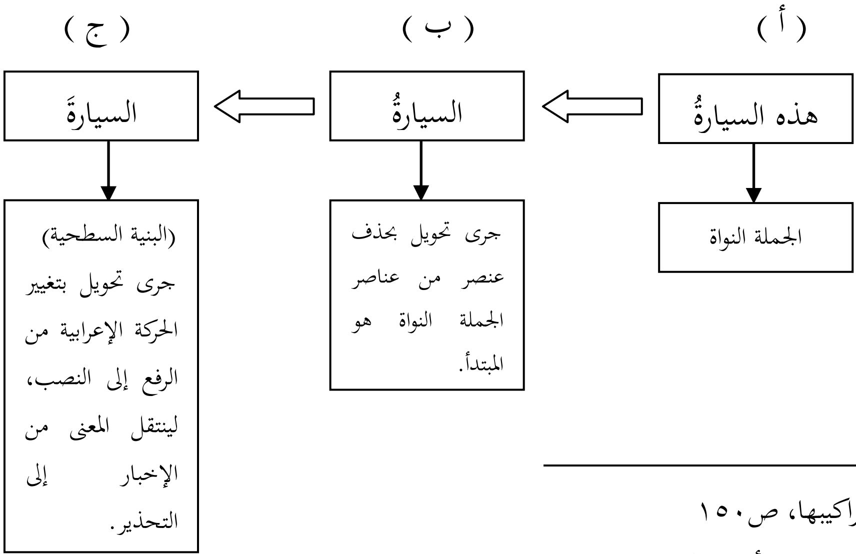
١ شرح المفصل، ١/ ٢٣٩

وطبيعته»[١]، وليست، كما يزعم البعض، أنها كانت من وضع النحاة[٢]، «فالإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا قلت: (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[٣]، وهي بهذا المعنى عنصر تحويليٌّ أساسيٌّ في الكشف عن المعنى المتشكل في ذهن المتكلم:

أ . السيارةُ.   ب . السيارةَ.

الجملة (أ) خبرية، أما الجملة (ب) تحذيرية متحولة من الجملة (أ): هذه السيارةُ، ثم جرى تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو على السياق الذي تقال فيه، فبقيت كلمة (السيارةُ) في حالى الرفع، لتشير إلى جملة خبرية لا يقصد منها المتكلم غير الإخبار بما جاء فيها من معنى. ولكنّ المتكلم عندما أراد أن يعبّر عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الأصل، والجملة التحويلية بالحذف، كان عليه أن يغيّر في أحد أجزاء هذه الكلمة (الجملة)، فإذا وقع التغيير في أي من فونيمات الكلمة فإنها تنتقل لتعبر عن صورة ذهنية أخرى، فكان لا بدّ من إجراء التغيير في فونيم الحركة، فتُستبدل الفتحة بالضمة، وينتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى جديد[٤].

وبناء على هذا التصور، يرفض خليل العمايرة أن تكون الحركة الإعرابية أثراً ظاهراً أو مقدّراً يجلبه العامل في محل الإعراب . على حدّ تعبير جمهور النحاة .، إذ لا قيمة لتقدير هذا المحذوف هنا غير تبرير الحركة الإعرابية، ولذا فهو يرى أن هذه الجملة تحويلية اسمية مرّت بمراحل:



---

١ في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٥٠

٢ انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ١٩٩ . ٢١٥

٣ الخصائص ١/ ٣٥، يقول ابن يعيش: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها» ارجع: شرح المفصل، ١/ ٧٢

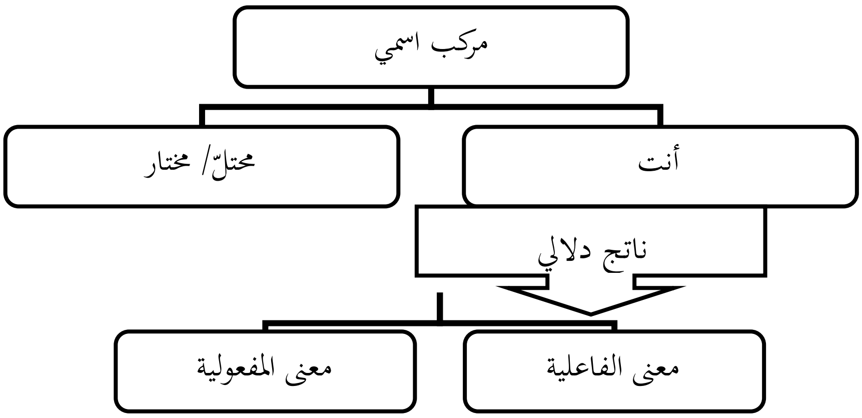
٤ انظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٦١، ١٦٢

⇦ تفسير الجمل الملتبسة في النظرية التحويلية:

مما أُخذ على النظرية التوليدية أنها وقفت عاجزة عن وصف الجمل ذات المعاني المتعددة، وفي هذه الفقرة سنقف على أسباب تعدد معاني الجمل، ونتناول نماذج من هذه الجمل، ونحللها بحسب القواعد التحويلية، أما أسباب تعدد معاني الجمل، فتنحصر بما يأتي[١]:

أولاً: تعدُّد معنى الكلمة، نحو: (جلست إلى جانب العين)، فكلمة (العين) تحمل معاني متعددة، ومثل هذه الجمل يدخل تحليلها في المستوى المعجمي؛ لأنه يتوقف على معنى المفردة.

ثانياً: احتمال الازدواجية في بنية الكلمة، نحو: أ . (أنت محتلّ)، ب . (أنت مختار)، فالجملتان يحتملان معنى الفاعلية والمفعولية، فلهما بنيتان داخليتان مختلفتان، ولنأخذ مثلاً الجملة (أ):



وفي المستوى الصرفي للغة العربية، يحدث لبس في اسم الفاعل الثلاثي للفعل المهموز العين في بعض المفردات، نحو:

سال: سائل	زار: زائر	ثار: ثائر
سأل: سائل	زأر: زائر	ثأر: ثائر

فاسم الفاعل جاء على صورة واحدة، إلا أن الأصول مختلفة، وهذا الاختلاف يترتب عليه اختلاف دلالي، إلا أن «نظام الصرف في اللغة لم يستطع أن يتجاوز هذا الاشتباه الناجم عن تطابق صيغتين متغايرتين على ظاهرٍ شكلي واحد متماثل»[٢].

---

١ انظر: داود عبده، التقدير وظاهر اللفظ، وانظر: فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص١٢ وما بعدها.

٢ الثنائيات في قضايا اللغة العربية، ص٥٧

ثالثاً: وجود بنى داخلية مختلفة لتركيبها الخارجي، نحو:

(طلب فؤاد من كمال أن يسافر)

يحتمل هذا التركيب بنيتين داخليتين مختلفتين:

الأولى: طلب فؤاد من كمال أن يسافر (فؤاد).

الثانية: طلب فؤاد من كمال أن يسافر (كمال).

وقد يتعقد التركيب، فتحتمل البنية الداخلية للتركيب الظاهر ثلاثة أو أربعة معان، نحو:

(نقد تشومسكي نقد مبرر) [١]

حيث يحتمل هذا التركيب عدة معانٍ هي:

أولاً: نقد أحدهم لتشومسكي نقد مبرر.

ثانياً: نقد تشومسكي لأحدهم نقد مبرر.

ثالثاً: مجرد نقد تشومسكي نقد مبرر.

ومثل هذه الجمل يتحد فيها التركيب الخارجي (البنية السطحية) إذ تتكون الجملة من:

(اسم + اسم علم + اسم + صفة)

ولكن يصدر عنها التباس ملحوظ في بنيتها الداخلية، أو كما قال تشومسكي بأنها تضمر عدة بنى كامنة، على نحو ما رأينا، وهي التي سماها بالبنى العميقة أو المقدّرة.

ومما يحتمل في بنيته الداخلية أربعة معانٍ، المثال الذي ساقه تشومسكي:

(زيارة الأقارب تجلب الغمّ)

يحتمل هذا التركيب أربع بنىً داخلية مختلفة:

الأولى: زيارة الأقارب لي تجلب الغمّ عليّ.

الثانية: زيارة الأقارب لي تجلب الغمّ عليهم.

الثالثة: زيارتي للإقارب تجلب الغمّ عليّ.

الرابعة: زيارتي للأقارب تجلب الغمّ عليهم.

رغم توحّد البنية الخارجية، إلا أن الناتج الدلالي مختلف تماماً، وسبب هذا التعدد يرجع إلى غياب القرائن الدالة، كالضمائر عن البنية الظاهرة في الجملتين (أ، ب)، والتي تسهم بشكل مباشر في تحديد

---

١ انظر: تشومسكي والثورة اللغوية، ص١٢٦

الفاعلية والمفعولية، وتطابق القرائن، كتطابق التذكير، أو التأنيث يعلم على تعدد احتمال البنية الداخلية، نحو:

(قرأت فصلاً من كتاب الأستاذ الجديد)

تحتمل: (الكتاب جديد) أو (الأستاذ جديد).

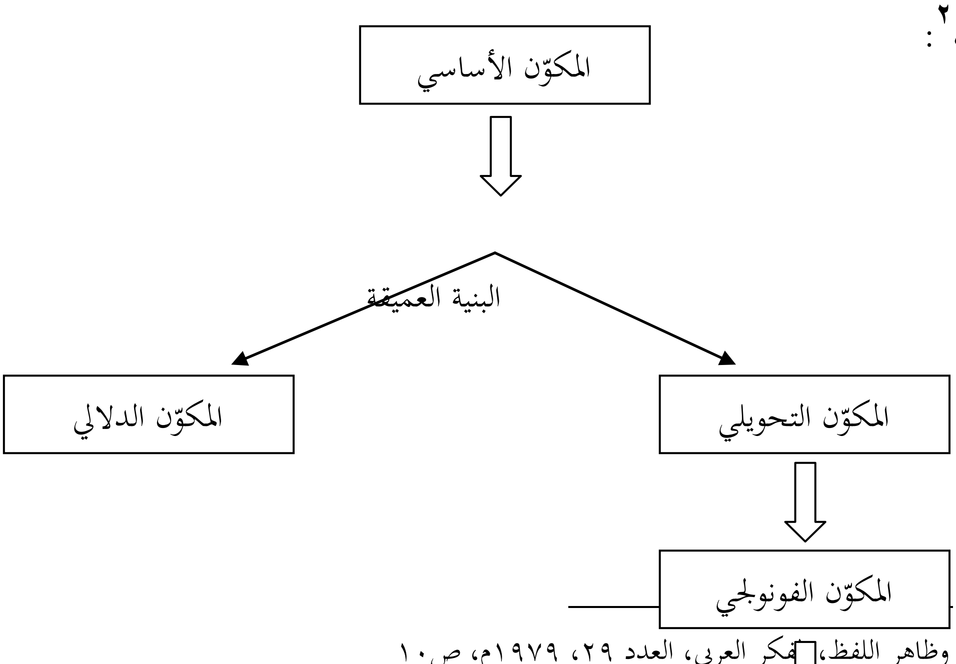
ونحو: (سلم عمر على خالد واقفاً جالساً)

تحتمل: (عمر واقف) (خالد جالس)، أو: (عمر جالس) (خالد واقف).

ولا بدّ في مثل هذه التراكيب من «تقدير بنية داخلية تختلف عن البنية الخاجية المستعمل فعلاً، أي أصل مختلف عن ظاهرة اللفظ؛ لأنه لا تفسير لوجود معانٍ متعددة لمثل هذه الجمل إلا بهذا التقدير»[1].

إن معالجة النظرية التحويلية لمثل هذه الجمل لا يتوقف على تحليل البنية العميقة، ذلك أن إحدى المشكلات التي تواجه التراكيب في بنيتها السطحية تعدد احتمالية بنيتها العميقة. ولأن البنية العميقة ترتبط بذهن المتكلم لذا فقد تدخل فيها مسألة الاجتهاد كثيراً بما يسمح له معطيات التركيب، فدراسة البنية العميقة مفيد في وصف التراكيب التي تنتج عن البنية السطحية، وينتج عن اختلاف هذا الوصف اختلاف في الدلالة.

إن النظرية التحويلية، في مثل هذه الجمل، تركز على وصف البنية السطحية بأنها من جملة التراكيب التي تتعدد فيها المعاني، ثم تحليل البني العميقة إلى المكوّنات المباشرة، فالتركيب مكوّن من: المكوّن الأساسي، والمكوّن التحويلي، والمكوّن الفونولوجي، والمكوّن الدلالي، والرسم الآتي يوضح العلاقة بين هذه المكوّنات[2]:



١ التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، العدد ٢٩، ١٩٧٩م، ص١٠

٢ تشومسكي والثورة اللغوية، ص١٣٣

الفصل الثامن

التحولات النحوية وإبداع الدلالة

وفيه:

أولاً: التحولات النحوية والبحث الأسلوبي/ التحولات الإعرابية أنموذجاً

ثانياً: القيمة الأسلوبية لتحولات الرتبة في نظر الجرجاني

ثالثاً: التحولات النحوية ودرجات التوقع

التحولات النحوية وإبداع الدلالة

أولاً: التحولات النحوية والبحث الأسلوبي: التحولات الإعرابية أنموذجاً

إذا كان الأسلوب، بأبسط تعريفاته، يُعرف بأنه «نظام تؤدي اللغة فيه وظائف مخصوصة»[١]، فإن اللغةَ وحدةٌ أساسيةٌ فيه، والأسلوبية تدرس تناسق العناصر المؤلفة للكلام وتداخلها، كما تدرس العلاقاتِ القائمة بين هذه العناصر لتحديد وظائفها، والوقوفِ عليها، فقد حدّد اللسانيون موضوع علم الأسلوب. على ضوء الدراسات اللسانية . ورأوا أنه: دراسة للتعبير اللساني، ويقول (بيرو جيرو): إن أسلوبيتنا دراسة للمتغيرات اللسانية إزاء المعيار القاعدي[٢]، لذلك فإن القاعدة الأساسية في الأسلوبية تقوم على «مخالفة القاعدة والانزياح عنها»[٣]؛ لأن النظام الأسلوبي «يؤسس اللغة على خلاف القاعدة»[٤]، لذا فإن البحث الأسلوبي يتجه إلى «إلى مراقبة وظيفة اللغة داخل الخطاب، أما علاقة هذا الخطاب بمرجع خارجي كالقائل، أو كعلاقة المعنى بالبيئة، أو بغير ذلك، فهي أمور، وإن كانت مشروعة في دراسات أخرى، إلا أنها لا تجد في الدرس الأسلوبي مكاناً لها»[٥].

فالتحولات التي تجري في الكلام في مجال الدراسات الأسلوبية «لا تقف عند حدود وصف العبارات المستخدمة فعلاً، بل تقدم تفسيراً للقواعد اللغوية التي تتحكم في الصياغة، وكذلك مدى فهم المتلقي لها، وبذلك تقدم [هذه التحولات]أداة للتحليل الأسلوبي يفسّر العلاقة بين الإبداع عند الأديب والإبداع الذهني عند المتلقي»[٦]

---

١ عياشي، منذر: الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، ط١، ٢٠٠٢م، ص٩٢

٢ المرجع السابق، ص٣٥

٣ السابق، ص٩٤

٤ السابق، ص٩٤

٥ السابق، ص١٠٧

٦ جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة، ط١، ١٩٨٥م، ص٣٤، ما بين القوسين من الكلام المقتبس هو من إضافات الباحث، فالحديث السابق عن النظرية التحويلية.

إن التحوّل في الأنساق اللغوية، والخروج عن المألوف في الوظائف النحوية المتمثلة بالتراسل فيما بينها، أو العلامات الإعرابية، أو التحولات التركيبية، أو تحولات الدلالة الزمانية وغير ذلك مما ذكرناه، يُضفي على التركيب جمالية، ويهيئ له طريقاً لإبراز الدلالات، كما يتيح المجال للخروج عن الوسط الطبيعي، ويعطي الكلام أبعاداً فكرية ونفسية جديدة من شأنها أن تخرج عن المألوف في الإنتاج الدلالي، ومن شأنها أن توسّع طريق الدلالة بألفاظٍ وأساليبَ مختلفةٍ، فتُحدث تأثيراً في نفس المتلقي، وذلك بخروج الكلام عن مساره ليدلّ على معانٍ ليست له في الأصل، فالوظائف النحوية في العربية لها مواقعُ محددةٌ لأداء المعنى كالفاعلية والمفعولية والمبتدأ والخبر... بحسب ما حددتها قواعد اللغة، غير أن هذا لا يعني صرامة القاعدة، وعدم إمكانية تبادل المواقع بين أجزاء الكلام، فالحركات الإعرابية، مثلاً، كما يرى بعض الباحثين، تعطي الكلمات مزية تجعلها قابلة للتقديم والتأخير؛ «لأن علامات الإعراب تدل على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنظومة...إذا كان هذا المعنى موقوفاً على حركتها المستقلة الملازمة لها»[١]، فليس السياق الأسلوبي يقوم على الترابط والنمطية، بل على العكس «هو نسق لغوي يقطعه عنصر غير متوقع»[٢].

ومع أن التحولات النحوية، أو كما يسميه الأسلوبيون بالانحراف أو الانزياح[٣]، يعدُّ سمة أسلوبية في السياقات، إلا أن ذلك يعدُّ من قبيل الافتراض الذي يُفضي إلى إبراز جماليات النص، ولكن هذا التحول إذا كان مستمراً، يتكرر استخدامه عن قصد أو غير قصد فإنه سيفقد قيمته الأسلوبية، بل سيصبح ضرباً من الصنعة اللفظية المتكلّفة غير المؤثرة، فينبغي، إذن، أن يكون التحول، كما يقول ريفاتير «معبراً دائماً»[٤].

إن إجراء مثل هذه التحولات يخصُّ اللغة الفنية دون اللغة الجارية، ويلزم أن يكون الدارس خبيراً باللغة، كما يلزم أن يكون على دراية بالقوانين والأنظمة اللغوية حتى تتحقق الغاية، ولذلك يميل بعض علماء الأسلوب إلى اعتبار (الانحراف) حيلة مقصودة لجذب انتباه القارئ، فهو لا يملك وسائل التعبير

---

١ العقاد، عباس محمود: اللغة الشاعرة، بيروت ـ صيدا، منشورات المكتبة العصرية، ص١٦

٢ ريفاتير، معايير لعلم الأسلوب، ضمن كتاب: (اتجاهات البحث الأسلوبي)، ترجمة وإضافة: شكري محمد عياد، أصدقاء الكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩م، ص١٤٨، يفرّق ريفاتير بين (السياق) الذي يجري وفق نسق منتظم، و(السياق الأسلوبي) الذي يمثل نسقاً لغوياً يقطعه عنصر غير متوقع.

٣ الانحراف أو الانزياح هو معنى مرادف للتحويل بالمعنى الذي نقصده، ولكنه يشمل الأسلوب بالكلية، أما التحويل فيختص في دراستنا بالنظام النحوي.

٤ ريفاتير، معايير لعلم الأسلوب، ضمن كتاب: (اتجاهات البحث الأسلوبي)، ص١٤٧

اللغوية وغير اللغوي (التنغيم، الإشارات...)، فعليه أن يستعيض عنها بمسالك للتأكيد (المبالغة، التقديم والتأخير..[١]، أو ما نسميه نحن بالتحولات النحوية بصورها المختلفة التي قدمناها، وبهذا التمايز بين اللغة الفنية واللغة الجارية نستطيع تحديد القيمة الأسلوبية للتحولات النحوية، فهي في اللغة الجارية «نسق يمكن التنبؤ به، ولا تكتسب عناصره اللغوية أية قيمة أسلوبية»[٢].

وليس من الصعوبة التوصل إلى العلاقة بين التحولات النحوية في وجوهها المختلفة، وبين ما تكتسبه الدلالة من حيوية، بل لعلنا لا نغالي إن ذهبنا إلى أن التحويل واحد من أهم مظاهر الإبداع اللغوي، فهو إضافةٌ نوعيةٌ متفردة تقتات من الانفعال باللغة، وتُمكِّن المبدع من لغته بحيث يتفاعل معها، ذلك التفاعل الذي يفضي إلى أن يسلك المبدع طرقاً مختلفة في الصياغة، ، للتعبير عن الدلالات بطريقة أكثر تأثيراً، ترقى بالنص لتصل، في كثير من الأحيان، إلى اللغة الأدبية، وتجعل للغة أبعاداً أخرى غير تلك اللغة التي ألفها الناس.

واللافت أن عناية البلاغيين تفوق عناية النحاة في البحث عن دلالات التراكيب وما يطرأ عليها من تغيرات، ولا غرو في ذلك، فقد كانت عناية البحث النحوي تتركز على تحديد المنازل التي تتنزل فيها أجزاء الكلام، وذلك عن طريق التأليف بين أجزائه وتركيبها على الوجه الذي يتشكل بموجبه المعنى الذهني، وفي هذا يشير السكاكي إلى غاية النحو قائلاً: أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى، وفقاً للمقاييس والقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب[٣]، وهي وظيفة تتناسب مع طبيعة المرحلة التي نشأ فيها علم النحو لحفظ اللغة، ولا يعني هذا أن البحث الدلالي وجمالية التركيب كان مُهمَّشاً عند النحاة، فقد كان للنحاة إشاراتٌ بلاغية تبرز من خلالها الأغراض التي تعبّر عنها اللغة، كما في إشارات سيبويه حين يتحدث عن التقديم والتأخير فيقول: «يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى»[٤] وهو ما عرفه البلاغيون فيما بعد باسم: التقديم للعناية والاهتمام.

والنحو، كما نراه، أشمل من أن يُنظر إليه من جهة الصواب والخطأ فحسب؛ لأن هذه النظرة ليست إلا جزءاً منه، فالنحو هو دراسة التراكيب، وهو يسير جنباً إلى جنب مع البحث الأسلوبي، إذ إنه

---

١ انظر: ريفاتير: معايير لتحليل الأسلوب، الفقرة (١ . ١، ١ . ٢) ضمن كتاب: اتجاهات البحث الأسلوبي، (ص١٢٣، ١٥٣)

٢ ريفاتير، معايير لعلم الأسلوب، ضمن كتاب: (اتجاهات البحث الأسلوبي)، ص١٤٨

٣ السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت ٦٢٦هـ): مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م، ٧٥

٤ الكتاب ١/ ١٤، ١٥

المادة الأولى في إنتاج المعنى، وأي تغيّر في التراكيب هو تغيّر في الجانب الدلالي وإن كان يسيراً، وهو الأمر الذي صرّح به الجرجاني فقال: «لا معنى للنظم غيرُ توخّي معاني النحو فيما بين الكلم»[١].

والتحوّلات التركيبية تُعدّ من أهم العناصر التي تُسهم في إبراز الدلالات وجماليات المعنى، يقول صلاح فضل: «أهم العناصر الخاصة بالقول الجمالي هو أنه يكسر نظام الإمكانات اللغوية الذي يهدف إلى نقل المعاني العادية، ويهدف هذا الكسر بالذات إلى زيادة عدد الدلالات الممكنة»[٢]، وفي طبيعة الالتحام بين الجانب التركيبي والانتاج الدلالي يقول رجاء عيد: يمكن القول بأن التعبير الأدبي لما كان يودّ الإبانة عن داخله الانفعالي لم يجد إلا أن يستثمر خصائص التركيب اللغوي لينشئ بناءً لغوياً له نسقه الجمالي وتركيبه اللغوي الخاص[٣].

ولصعوبة تناول التحولات النحوية جميعها من جهة أسلوبية، رأينا أن نقتصر على أنموذج من هذه التحولات، هي: (التحولات الإعرابية)، حيث إن أسلوب الكلام يتغير من شكل إلى آخر، ويَتْبعُ هذا التغيّرَ تحوّلٌ في الإعراب، وهو أمر أفضى إلى اختلاف بين العلماء في إعرابهم لشواهد شعرية، وتوجيههم لقراءات قرآنية، فأوقعهم في صدامات كثيرة لا تخفى على من طرق أبواب هذا العلم.

أول قيمة تظهر لنا من قِيَم التحولات التركيبية هو **أثرها في نفس المتلقي**، فقد كان أبو علي الفارسي سبّاقاً في هذا المضمار، حيث تنبّه إلى الأثر الذي تحدثه التحولات الإعرابية في نفس المتلقي، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة ١٧٧]، فقد تركّزت جهود النحويين والمفسّرين على الجانب الإعرابي لهذه الآية ليبرروا نصب (الصابرين)، ورأي الجمهور أن تكون (الصابرين) مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: وأمدح الصابرين، وهو رأي يتلخص في أن نصب (الصابرين) جاء لطول الكلام بالمدح، والعرب تنصب على المدح وعلى الذم إذا طال الكلام بالنسق في صفة الشيء الواحد، كما أنهم ينصبون على الذم في مثل هذا الموضع كما نصب الله تعالى: (حمالةَ الحطب)[٤]، وتناول سيبويه هذه

---

١ دلائل الإعجاز، ص٣٧٠

٢ صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العربية، ط٣، ص٣٧٥

٣ انظر: رجاء عيد، لغة الشعر: قراءة في الشعر الحديث، منشأة المعارف، ٢٠٠٣م، ص٨٧

٤ انظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٠٤

التراكيب [١]، لافتاً الانتباه أنها مما سُمع عن العرب كما في قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء ١٦٢]، وكل هذه المعالجات هي معالجات نحوية جاءت لتبرير الحركة الإعرابية من خلال النظرية النحوية القائمة على العامل النحوي.

ويطالعنا أبو علي الفارسي بتفسير لهذا النمط اللغوي بعيداً عن نظرية العامل والمعمول، فينظر إليه باعتباره تحوّل في دلالة النمط اللغوي والذي يتبعه تغييراً في الإعراب، وهذه التحولات من شأنها أن تنهض لتصبح مظهراً أسلوبياً ذا ميزة مُتَّبعة في النسق القرآني، فيقول: «هو أبلغ؛ لأن الكلام يصير على جملٍ متعددةٍ بخلاف اتفاق الإعراب، فإنه يكون جملة واحدة، وليس فيها من المبالغة ما في الجُمَل المتعددة..» [٢]، ولا أخال المعنى الذي عناه أبو علي الفارسي في عبارته إلا خروج النص عن الرتابة، وإحداث كسر في نظام النص من الناحية التركيبية بعد أن كان الكلام منسوقاً، وهذا كسر يفضي إلى المبالغة التي تُحدث جذباً للانتباه وإشعاراً يوجب الاهتمام؛ «لأن تغيير المألوف المعتاد يدل على زيادة ترغيب في استماع المذكور ومزيد اهتمامٍ بشأنه» [٣]، ويوضح الزمخشري الدلالة الناتجة عن هذا التحول فيقول: «(والصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح، وإظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال» [٤].

ولكن الخليل بن أحمد يتنبه إلى ناحية أخرى في تحوّل (الصابرين) عن النسق الطبيعي المألوف، فيرى، فيما نفهمه من عبارته، أن سَيْر الكلام في نسق طبيعي (في الصيغة الإخبارية) يعني علم المخاطب بأمر قد جهلوه، وخروجه عن النسق المألوف هو أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً فنصبه بالفعل، يقول الخليل بن أحمد: إن «نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمر جهلوه ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل» [٥]، وهي إشارة لها قيمتها في المجال التخاطبي والدلالي، إذا ليس المقصد من الكلام مُطلق الخبر في (الصابرين) و(المقيمين)، ولكنه أراد إبراز قيمة الصبر وحث المؤمنين عليه بمدح الصابرين، كما أراد حث الناس على إقامة الصلاة بمدح مقيمي الصلاة والثناء عليهم. وكل ذلك ينتهي إلى نتيجة، وهو أن الغاية المتحصّلة في التحول في التراكيب المنتَجة «تنشيط السامع،

---

١ انظر: الكتاب، ٢/ ٦٣، ٦٤

٢ الدر المصون، ١/ ٤٤٩

٣ إعراب القرآن الكريم وبيانه، ١/ ٢٥٢

٤ الكشاف، ١/ ٢٤٥

٥ الكتاب، ٢/ ٦٣، ٦٤

واتساع مجاري الكلام، وتسهيل الوزن والقافية»[١]، وقال أهل البلاغة: «إن الكلام إذا جاء على أسلوب واحد وطال حَسُنَ تغيير الطريقة»[٢].

ونضيف أمراً آخر يتعلق بالتوجيه الأسلوبي المتمثل بتحوّل العلامة الإعرابية، نستطيع أن نلمحه من كلام الخليل والفارسي، وهو خروج التركيب من شكله الخبري في: (الصابرين) من آية البقرة، و(المقيمين) من آية النساء، إلى شكل آخر انفعالي يتمثل بأسلوب المدح، وفي تصوري، إن شكل التركيب يتناسب مع الطبيعة الانفعالية التي تقف خلف هذا الشكل، فالأسلوب الخبري، عادةً، يجري وفق نبرة هادئة، فإذا ما طالعنا شكلٌ انفعاليٌّ كالنداء أو التعجب أخذت هذه النبرة بالتصاعد، والآية كذلك، تسير في شكلها على النمط الإخباري الهادئ، ثم يتغيّر هذا الهدوء من خلال التحوّل الإعرابي في (الصابرين/ المقيمين) لما فيهما من طبيعة انفعالية تمثلت بأسلوب المدح، وهكذا يتحقق الربط بين الشكل اللغوي والتعبير الوجداني المتضمَّن في الشكل اللغوي.

وعلى الرغم من أن النحويين كانوا حريصين كل الحرص على تبرير الحركة الإعرابية، إلا أن ثمة آراء تطالعنا عند بعضهم تلتقي بشكل مباشر مع ما نتَّجِهُ إليه في هذا البحث من (التحولات الأسلوبية في الحركات الإعرابية)، فقد ذكر ابن جني أنه «كلما زاد الإسهاب في الثناء أو الذم كان أبلغ فيهما، ألا ترى إلى قول خِرنِقٍ:

لا يَبْعَداً قومي الذينَ هُمُ   سمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلينَ بكلِّ مُعتَرَكٍ   والطَّيِّبين مَعاقِدُ الأُزْرِ

ويروى: النازلون والطيبون، والنازلين والطيبون، والطيبين والنازلون. والرفع على (هم)، والنصب على (أعني)، فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروباً، فكان أبلغ منه إذا أُلزم شرحاً واحداً. فقولك: (أثنى على الله، أعطانا فأغنى) أبلغ من قولك: (أُثني على الله المعطينا والمغنينا)؛ لأن معك هنا جملة واحدة، وهناك ثلاث جمل»[٣].

---

١ البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٣٢٦

٢ المرجع السابق، ٣/ ٣٢٦

٣ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ): المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٩٤م، (٢/ ١٩٨)، البيتان: خِرْنِق شاعرة جاهلية من بني ضبيعة رهط الأعشى، والعداة: جمع عاد، والجزر: جمع الجزور، وهي الناقة التي تُنحر، وسُكّنت الزاي للتخفيف، والطيبون معاقد الإزر: كناية عن العفة.

وقال أبو عبيدة: «إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، يريد ما نحن عليه؛ لتختلف ضروبه، وتتباين تراكيبه»[١].

والأمر كذلك في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد ٤، ٥]، ولكنه في الذم، حيث جرى تحوّل في الحركة الإعرابية بين الرفع والنصب، ويعزز هذا التحوّل أنه قُرئ بالرفع[٢]، ولكنّ قراءة الرفع تجري وفق نسق تركيبي منتظم، أما قراءة النصب فهو خروج على هذا النسق المنتظم، وربما كان هذا الخروج هو الذي دعا الزمخشري إلى القول في قراءة النصب «وأنا أستحب هذه القراءة»[٣]، لما له من تنشيط ذهن السامع ولفت انتباهه، والمعنى الذي ينتج عنه، فهي على تقدير فعل الذم، أي: (أذمّ حمالةَ الحطب).

ومن المواضع التي لفتت انتباهي، أن السياق القرآني يراوح بين الرفع والنصب، مع احتمالية جواز رفع الاثنين، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس ٣٨، ٣٩]، فـ(الشمسُ) مرفوعة على الابتداء، و(القمرَ) منصوبة على الاشتغال، ويعزز هذا التحول قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم بالرفع على الابتداء[٤]، يقول الفراء: «الرفع فيه أعجب إليّ من النصب ، لأنه قال (وَ آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ) ثم جعل الشمس والقمر متبعين لليل وهما فى مذهبه آيات مثله. ومن نصب أراد : وقدّرنا القمرَ منازل ، كما فعلنا بالشمس. فردّه على الهاء[٥]، من الشمس فى المعنى ، لا أنه أوقع عليه ما أوقع على الشمس. ومثله فى الكلام : عبد اللّه يقوم وجاريته يضربها، فالجارية مردودة على الفعل لا على الاسم ، لذلك نصبناها لأنّ الواو التي فيها للفعل المتأخّر»[٦].

ويظهر في كل ذلك القيمة الدلالية والأسلوبية لهذه التحولات. وإذا كنا نتحدث عن هذه القيم في التحولات الإعرابية، فإننا لا نغفل **الأثرَ الصوتي والجمالي**، «فلا يشعر به وبقيمته الحقيقية ووقعه على

---

١ ابن جني، المحتسب، ٢/ ١٩٨

٢ وهي قراءة باقي السبعة وعاصم في رواية، وأبو جعفر ويعقوب وخلف (انظر: معجم القراءات ١٠/ ٦٣١)، وتعرب بالرفع على النعت لـ(امرأته)، أو بدل، أو خبر لمبتدأ محذوف.

٣ الكشاف ٤/ ٨٢١

٤ انظر: معجم القراءات ٧/ ٤٨٧

٥ كأنه يريد بالهاء الضمير فى (تجرى)

٦ الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٣٧٧

السمع والنفس إلا من صفتْ أو استقامت سليقته وتهذّب ذوقه، ورقّ إحساسه، حتى وإن لم يكن قد درس النحو وعرف قواعده وأصوله»[١].

وتحولات الحركة الإعرابية هو من التحولات الاختيارية، كما يقولون في اللسانيات الحديثة، وهذا النوع من التحولات (التحولات الاختيارية) يدخل بشكل مباشر في الأسلوب، فالكاتب يستخدم أنواعاً معيّنة في لغته تتعلق بهذه التحولات، بحيث تصبح هذه التحويلات مميزاً أسلوبياً عنده؛ لأن هذا الاختيار دون غيره إنما هو في الأصل استغلال لطاقات اللغة الكامنة في النظام اللغوي بتحويلات معينة[٢].

كما أوضح أوهمان أن الكثير من هذه التحويلات ذات طابع اختياري، أي إن التركيب المستعمل يمكن تحويله إلى عدّة تراكيب على المستوى السطحي، دون أن يَحدُثَ تغييرٌ يؤثِّر تأثيراً كبيراً في دلالة هذا التركيب، كما أوضحَ العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة فيما يتعلق بالتراكيب التي يمكن استغلالها أسلوبياً، وذلك في التراكيب المحوَّلة عن بنية عميقة واحدة، حيث نجد أن هذه التراكيب المحوَّلة تظلُّ تحتفظ بعلاقتها بالتراكيب العميقة، ومن ثم نستطيع أن نفسِّر كيف تتحول عدة تراكيب سطحية إلى بدائل أسلوبية[٣].

إن أهم ما يميّز أمر التحولات، على العموم، والتحولات الإعرابية، على وجه خاص باعتبارها أنموذج الدراسة هنا، هو الخروج عن النسق، أو انحرافها عن المتوقع في النمط اللغوي، فيتحول التركيب في بنيته السطحية في الحركات الإعرابية إلى بنيات أخرى، كتحوله من الرفع إلى النصب في الآيتين السابقتين، أو التحول من النصب إلى الجر وغير ذلك مما عرضناه في التحولات الإعرابية في فصل سابق، وهذه التحولات تنهض بمهمة دلالية/ أسلوبية إما لِلَفْتِ انتباه السامع في ترغيبه لأمر ما، أو تنفيره من أمر ما، وإما بإحداث تغيّر في الإيقاع مما يضفي جمالية موسيقية على التركيب، وفي كلا الحالين فإن الخطاب أو النص يتجاوز الوظيفة الإيصالية الذي يتركز على الإجابة عن: (ماذا يقول الخطاب، ومن الذي يقوله) إلى وظيفته الأخرى وهي (الإبداعية) والذي يركز على الإجابة عن: (كيف يقول الخطاب)[٤]، وبالتالي، فإن هذه التحولات ستجد مكانها لتصبح جزءاً من الإجابة على السؤال الذي طرحه (رومان جاكبسون) في مبحث الإيصال والإبداع، سؤاله هو: (ما الذي يجعل من رسالة كلامية عملاً فنياً؟).

---

١ أحمد المعتوق: نظرية اللغة الثالثة، ص١٧٤

٢ انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص٣٣، ٣٤

٣ المرجع السابق، ص٣٣، ٣٤

٤ انظر: منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ص١٠٦

ثانياً: القيمة الأسلوبية للتحولات النحوية في نظر الجرجاني/ تحولات الرتبة أنموذجاً:

وفي صورة من صور التحويل التي عرضناها في غير موضع، وهي التحويل بالرتبة (التقديم والتأخير)، هذا النوع الذي يتم من خلال تغيير مواقع أجزاء الكلام داخل التركيب النحوي للجملة، الذي درسه البلاغيون تحت مبحث التقديم والتأخير، فهو «باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شِعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعُه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[١].

وقد كان لعبد القاهر الجرجاني إشاراتٌ مباشرةٌ تناول فيها مواضع التحولات، وجمالياته، فقال: «ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الكلام في التأكيد والإحكام»[٢] وقد خاض البلاغيون من بعده في البحث عن الأغراض المتحققة للتقديم والتأخير، وذلك من خلال «محاولة استلال القيمة البلاغية الخاصة بكل موضع من خلال التجاوب السياقي بين السطح اللغوي والدلالة المعنوية، إذ لا يمكن أن يعطي المظهر اللغوي الواحد ـ المقدم أو المؤخر ـ نفس القيمة البلاغية في كل مرة. وإنما يتم استجلاؤها عبر التواشج القائم بين العدول الشكلي والمعنى المراد، وبهذا تتعدد القيم البلاغية للمظهر الشكلي الواحد بحسب السياق الذي يحتويه، وعلى هذا الأساس كان تعدد الأغراض في تقديم المسند وفي تقديم المسند إليه»[٣].

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن من الخطأ في أن يقسّم تقديم الكلام قسمين: فيُجعل مرة مفيداً، وأخرى غير مفيد؛ وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه[٤]؛ لأن التقديم والتأخير في الكلام البليغ إنما يكون لعلل بيانية يقتضيها، على حسب رأي الجرجاني، وإن كنا نتفق معه في ذلك إلا أننا نضيف إلى أن التقديم قد يكون لعلة غير بيانية، فقد تأتي لتحسين نظم الكلام كما يرى ابن الأثير والزركشي على نحو ما سيأتي.

---

١ دلائل الإعجاز ١٠٦

٢ المرجع السابق، ١٣٢

٣ تركي، إبراهيم منصور، العدول في البنية التركيبية، قراءة في التراث البلاغي، مجلة جامعة أم القرى، مج١٩، ع ٤٠، ربيع الأول ١٤٢٨هـ، ص٥٦٨، ٥٦٩

٤ انظر: دلائل الإعجاز، ص١١٠

ويرى الجرجاني أن هذا المبحث إنما صَغُر في نفوس الناس لأنهم اكتفوا أن يقولوا (إنه قُدّم للعناية ولأن ذكْرَه أهم) من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبمَ كان أهم؟[١]، فلا بدّ من إظهار العلل البيانية الناتجة عن أي تغيير في التركيب، ومن هنا يظهر لنا التحام النحو مع البلاغة.

والكلام في التقديم والتأخير كثيرٌ، خَصّص له الجرجاني فصلاً مستقلاً، وجمع فيه الزركشي أنواعه والمعاني المتحققة فيه[٢]، لذا سنكتفي بالجانب النظري لنسوق أمثلة توضح أثر التقديم والتأخير، باعتباره عنصراً تحويلياً، في إنتاج المعنى:

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية ٢٥، ٢٦] فقدّم الخبر لإفادة الاختصاص، فالإياب والحساب لا يكونان إلا على الله، يقول الزمخشري في معنى التقديم: «معناه التشديد في الوعيد، وأن إيابهم ليس إلا إلى الجبّار المقتدر على الانتقام، وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه»[٣].

وأما قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الحجرات ٧] فالتقديم فيها للعناية والاهتمام بالخبر ليفيد، «توبيخ هؤلاء القوم على ما وقع منهم من تفريط، ورسول الله بينهم، لذا قدم الخبر لأنه مناط التوبيخ ومحل الزجر»[٤].

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية ٢٣] يقول الزركشي: «أصل الكلام: (هواه إلههُ) كما تقول: اتخذ الصنم معبوداً، لكن قدم المفعول الثاني على الأول للعناية، كما تقول: (علمت منطلقاً زيداً) لفضل عنايتك بانطلاقه»[٥]. وتبقى الإشارة إلى أن تحديد الغرض من التقديم والتأخير تجري وفق مقتضيات السياق.

وأشرنا إلى أن التقديم قد يكون لتحسين نظم الكلام، وهو ما يراه ابن الأثير[٦]، والزركشي[٧]، كقوله كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [طه ٦٧]، ولا ينفي ذلك استجلاء الدلالة البيانية، حيث يجري تكثيف الإضاءة على الحالة النفسية التي عليها موسى عليه السلام، والخوف الذي يشعر فيه،

---

١ المرجع السابق، ١٠٨

٢ انظر: البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٢٣٣ وما بعدها.

٣ الكشاف ٤/ ٧٤٨

٤ أبو موسى، محمد محمد، دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٧٧

٥ البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٢٧٧

٦ انظر: المثل السائر، ٢/ ٣٦

٧ انظر: البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٢٤٤، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون ٣٧]، يقول الزركشي في تقديم الموت على الحياة: «لأجل مناسبة رؤوس الآيات».

ذلك أن «التقديم هنا خروج عن النسق إلى نسق ذي دلالة فنية خاصة نحسها في بيان الأثر النفسي في شعور الخوف كأنه قد بلغ من ضخامته وقوته أن تضاءل بجانبه من كان في ذلك الأثر وهو: موسى»[١].

ومن ذلك قول الشنفرى في لاميته:

وَكلُّ أبِيٌّ باسلٌ غيرَ أنّني　　　إذا عرَضَتْ أولي الطَّرائد أبسَلُ

فقد كان ليوسف اليوسف ملحظاً دقيقاً في هذا البيت، فما أن قال الشاعر (غير أنني) حتى يتوقع السامع بعد انتهاء الشطر الأول أن الشاعر سيضيف البسالة إلى نفسه كذلك، ولكن التوقع نفسه سيُلغى لو أنّ لفظة (أبسلُ) وقعت بعد عبارة (أنني) مباشرة؛ لأن الفاصل الزمني يغدو قصيراً إلى حدٍّ لا يسمح بتوقع شيء. أما حينما تم الفصل بعبارة طويلة: (إذا عرضّتْ أولي الطرائد) فإنه قد أتاح للوعي فرصة التوقع ثم لقمه ما توقعه فوراً، فالكلمة المنتظرة جاءت عينها، والمألوف من تجاربنا أننا نحصل على لذة عظيمة حينما نتوقع شيئاً وتأتي به النتائج بالفعل[٢].

وأخيراً، فلا بدّ من الإشارة إلى أن دراسة التحولات النحوية لا ينفصل بحال من الأحوال عن البحث الأسلوبي، للكشف عن كنه الدلالات وإنتاج المعاني المتوخاة بتجاوز استعمال إلى استعمال آخر، فالدراسات الأسلوبية تقوم على أساس مهم يتركز على التحولات في مستوياتها المختلفة في النص، فهذه التحولات هي مناط البحث والتحليل عندنا، والالتحام بين التحولات اللغوية والدراسات الأسلوبية يفضي إلى تكريس الجهود لاستظهار القيم الجمالية، وهذه التحولات ترى في النص «خالقاً لجمالياته من خلال صياغته، وفي هذا يفترق نصٌّ عن نصٍّ، ويختلف عمل أدبي عن آخر. لا من خلال الجودة والرداءة. ولكن من خلال نظامه الذي تتشابك فيه مستويات الصياغة، فتنتهك المثاليات المألوفة في الأداء، أو تتكرر الأنماط، أو تتكاثر المنبهات الفنية»[٣].

---

١ رجاء عيد: فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص٧٩

٢ اليوسف، يوسف: مقالات في الشعر الجاهلي، دار الحقائق، ط١، ٢٠٠١م، ص١٨٦

٣ محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوب، ص٣٥٦، ٣٥٧

ثالثاً: التحولات النحوية ودرجات التوقع:

يُستخدم مصطلح (التوقع)[١] عند الإعلاميين كثيراً، وفحواه أنه إذا كانت نسبة التوقع لوحدة ما من وحدات الرسالة هي الواحد الصحيح (أو مائة بالمائة) فإن قيمتها الإعلامية تكون صفراً، ويوضح شكري عياد هذا المصطلح بمثال الإشارة الضوئية فيقول:

«فهذه شفرة مكوّنة من رمزين اثنين: ضوء أخضر يعني: (مُرّ)، وضوء أحمر يعني: (لا تمرّ)، فالقيمة الإعلامية لكل واحد من هاتين العلامتين هي الواحد الصحيح أو مائة بالمائة، بمعنى أنك إذا كنت قادماً بسيارتك نحو إحدى إشارات المرور فلا يمكنك أن تتوقع كون العلامة خضراء أو حمراء، إذ إن كلا الأمرين ممكن على حد سواء. وبالعكس: حين تصل إلى الإشارة تكون القيمة الإعلامية للعلامة التالية صفراً؛ لأنك تعلم يقيناً إذا كنت متوقفاً أمام الإشارة الحمراء أن الإشارة التالية ستكون خضراء، وإذا أدركت الإشارة الخضراء فقد تهنئ نفسك لأنك تعلم يقيناً أن الإشارة التالية ستكون حمراء»[٢].

ولنفترض أن يلي اللون الأخضر لون أسود أو أزرق، لنا بعد ذلك أن نتخيل الدهشة والغرابة في وجوه السائقين، وهم في مقام المتلقي المدرِك لدلالات النص، وهذا يعني أنه يلزم أن يكون الدارس الأسلوبي، أو المتلقي خبيراً باللغة التي يقرؤها ويبحث في أسرارها، ومدرَّباً على هذا النوع من القراءة على حدّ تعبير شيستر[٣]، تماماً كالسائق الخبير بدلالات الإشارات والألوان.

ويُضاف إلى ذلك، إن إسقاط نظرية التوقع على اللغة، في تقديري، ستكون مفيدة وذاتَ قيمة في تفسير كثيرمن التحولات، وإبراز القيمة الفنية للنص، وقدرة المنتج، فنسبة التوقع للغة الجارية في الغالب هي الواحد الصحيح، بمعنى أن قيمتها الفنية أو الأدبية هي الصفر، فحرف الجر يليه اسم، وكان يتبعها اسم وخبر، والفعل يُتبع بالفاعل وهكذا، والتحولات النحوية في الأدب المكتوب أكثر منه في الأدب الشفوي؛ لأنه «في الأدب المكتوب هو الوسيلة الوحيدة لجذب انتباه القارئ، أما في الأدب الشفوي فهو وسيلة واحدة بين وسائل عدة»[٤] كالنبر والتنغيم والتعبير بحركات الوجه واليدين...

---

١ التوقع أو نتائج وقع الخبر الصحفي، أي إن جانباً كبيراً من أهمية الخبر الصحفي هو في مدى ما يثيره لدى القارئ من توقع لما ينتج عنه أو ما يثيره من احتمالات وإيحاءات لدى القارئ، أو ما يطرحه في ذهن القارئ من تساؤلات عن نتائج وعواقب هذا الخبر. (انظر: الفار، محمد جمال: المعجم الإعلامي، عمّان. الأردن، دار أسامة، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٢١)

٢ عياد، شكري محمد: اللغة والإبداع، ط١، ١٩٨٨م، ص٧٩

٣ المرجع السابق، ص٨٢

٤ السابق، ص٨١

ولا يعني أن التحولات النحوية تعني مخالفة القواعد، فإن قلت: (وحيداً جلست في الدار) بتقديم الحال على الفعل، فهو تحوّل، والسامع أو القارئ يدرك بحسّه أن الابتداء بالحال هو مناط الاهتمام وتسليط الضوء، ذلك أن «أن التقوية الأسلوبية تنتج من إدخال عنصر غير متوقع في نسق»[١]

وقد تكون بعض التحولات النحوية فيها إجهاد للذهن لبعدها، إلا أنها لا تخالف القواعد النحوية، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾[٢] [هود ٧٣]، فجعل (يعقوبَ) في موضع جر، حيث جُعِل حرف العطف (الواو) نائباً عن حرف الجر (الباء) في قوله (بإسحاقَ)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان الأول يليه، والجارّ لا يجوز فصله عن مجروره، وهو في الآية قد فَصل بين الواو و(يعقوب) بقوله (ومن وراء اسحاق)، والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه[٣]، وتقدير الآية: (فبشرناه بإسحاقَ ويعقوبَ من وراء اسحاقَ)، وهو رأي الكسائي والأخفش وابن جني، وهو غير جائز عند الفراء؛ لأن العطف على مجرور لا يصح إلا بإعادة الجار، وكذا الأمر عند سيبويه، فهو قبيح لأنك فصلت بين يعقوب والباء، وجعل آخرون النصب بفعل مقدَّر أي: (ووهبنا يعقوبَ من بعد اسحاق) وهو رأي ابن جني[٤].

وفي كلا التفسرين فالآية يجري عليها تحوّل من خلال الخروج عن الأصل، فالأصل في التفسير الأول إعادة حرف الجر في العطف على المجرور كقولك: (مررت بزيد وعمرو)، والأصل في التفسير الثاني الذكر. واختلاف النحاة في التفسير دليل على وقوع التركيب ضمن نظرية التوقع المشار إليها سابقاً، ومهما يكن من اختلافهم والرأي الراجح بينهم، فلا شك أن لهذه الكلمة في هذا الموضع قيمة تعبيرية.

---

١ ريفاتير، معايير لتحليل الأسلوب، ضمن كتاب: (اتجاهات البحث الأسلوبي)، ص١٤٨

٢ بفتح الباء في (يعقوب) وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، وقرأ الباقون بالرفع.

٣ الخصائص، ٢/ ٣٩٥

٤ انظر: معجم القراءات، ٤/ ١٠١

الباب الثاني

الثابت والمتحول: المثال والواقع

" دراسة في اللسانيات الاجتماعية "

وفيه:

أولاً: التطور اللغوي

ثانياً: بعض أشكال التحولات النحوية في لغة الخطاب اليوميّ

ثالثاً: بين سعة الاختيار وصرامة المعيار

رابعاً: الازدواجية: تنازع المثال المنشود والواقع المستعمل

خامساً: السليقة السماعية وجهٌ من أوجه الثبات اللغوي

سادساً: اللهجات المحليّة والعربية الفصحى: عوداً على بدء

الثابت والمتحوّل: المثال والواقع

أولاً: التطور اللغوي:

اللغة وثيقة الصلة بالإنسان وبيئته، تتطور بتطوره، وليست العربية بدعاً في ذلك، فثمة عواملُ زمانيةٌ ومكانيةٌ وذاتيةٌ تتمثل بالتأثر والتأثير، تسهم في تغيرات اللغة الصوتية والكتابية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد انتهى البحث في لغة القرآن الكريم إلى أنه قد جرت عليه سنن التأثر، ففيه كلماتٌ أعجميةُ الأصولِ، وإلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي (ت ٢٢٤هـ)[١]، فمن ذلك كلمة (سجّين) في قوله تعالى: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ) [المطففين ٧] والسجّين: هو الصلب من كل شيء، وقالوا: وادٍ في جهنم..[٢]، وذكر السيوطي في الإتقان أنه غير عربي، نقلاً عن (كتاب الزينة) لأبي حاتم الرازي الذي يعدّ مورداً لكثير من الباحثين في الألفاظ الإسلامية، على أن أبا حاتم في (الزينة) جعله من الألفاظ التي استعملها القرآن استعمالاً لم يعرفه العرب في جاهليتهم، وهو من ألفاظ القرآن[٣].

واستخدامُ ألفاظِ غيرِ عربيةٍ في أصولها هو مظهرٌ من مظاهرِ التحوّلِ اللغويّ، من ذلك استخدام القرآن لكلمة (الطور) في قوله تعالى: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاء) [المؤمنون ٢٠] فقد ذكر الجواليقي في (المعرّب): «قال ابن قتيبة: الطور الجبل بالسريانية»[٤]، ومن أمثلة ذلك الكثير، فقد وجدوا في العربية، ومن لغة القرآن خصوصاً، موادَّ دخيلةً من أصولٍ غيرِ سامية، ولكن العربية طبعتها بطابعها واستعملتها استعمالاتٍ كثيرةً، وربما عدّها جماعةٌ عربية في الأصل، فأخرجوا منها اشتقاقات تشير إلى عروبتها، ومن ذلك: كلمة (الصراط) فقالوا: إنها رومية، ويرى آخرون أنها لاتينية انتقلت إلى العربية عن الآراميين الذين

---

١ السامرائي، إبراهيم: العربية بين الجمود والتطور والتوليد، مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد، العدد ٢، ١٩٦٠م، ص٩٩، وخالفه أبو عبيدة فذهب إلى غير هذا المذهب وقال: اللفظ يوافق اللفظ ويقاربه ومعناهما واحد، وتبعه في ذلك الطبري والثعالبي.

٢ لسان العرب مادة (سجن)

٣ العربية بين الجمود والتطور والتوليد، ص٩٩

٤ الجواليقي، أبو منصور (ت٥٤٠): المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦١هـ، ص٢٢١، قال المحقق في الحاشية: جاء في الجمهرة لابن دريد: «والطور: جبل معروف، قال قوم: هو اسم جبل بعينه، وقال آخرون: بل كل جبل طور بالسريانية» وفي اللسان ومعجم البلدان: «الطور في كلام العرب: الجبل»، وزاد في المعجم: «وقال بعض أهل اللغة: لا يسمى (طوراً) حتى يكون ذا شجر، ولا يقال للأجرد طوراً».

أخذوا من اليونانية شأن غيرها من الألفاظ[١]، و(القسطاس) و(الفردوس) وغير ذلك[٢].

ومع اعترافنا بقضية التطور اللغوي، وإمكانية تأثر العربية باللغات الأخرى، إلا أننا لا نذهب بعيداً في التسليم بهذه المقولة، أو بعبارة أدق، لا يعني التطور انقطاع الحاضر عن التراث، وتجاوز الأصول والثوابت، ولكن التطور الذي نسلّم به هو تطوّر اللغة في بعض الخصائص، إذ إن «للتطوّر اللغوي مستويات؛ المستوى الأول: تطوير اللغة من الداخل، ونقصد به مسايرة نمو المجتمع ومواكبة تطوره، من خلال الاشتقاق والنحت والتجوّز والتوليد والتعريب، وهذا الضرب من التطور بطيء بطبيعته... أما المستوى الثاني، فهو تطوير اللغة من الخارج، ونقصد به التأثيرات الضاغطة التي تفرض التصرّف في اللغة قلباً وتحويراً، وحذفاً وإضافة، وإفساداً وتشويهاً، وخروجاً على القواعد المتبعة والأصول المعتمدة، وهذا التطور قسْريّ وقهريّ؛ لأنه مفروض بقوة الواقع»[٣].

وعلى المستوى التداولي، فيلحظ دارس العربية أن ثمة تبايناً، في مستواها المعجمي، بين صورة العربية الفصحى الأولى والصورة المتداولة الآن، وقد أعان على ذلك «قرون طويلة من الاستعمال كان الناس فيها يترسّمون القواعد الموضوعة ولكنّهم، بالضرورة، يأتون بالكلام على وجه المطابقة حيناً والمقارنة حيناً»[٤]، وتغيّرات العصر المتلاحقة، والاختلاط بالأجناس الأخرى، كل هذا ساهم في الاستجابة لنواميس التطور.

ومن جانب آخر، وهو الذي يعنينا، فإن النحو يكاد يُحكَم عليه بالإجماع بأنه ثبوتي لأنه «بطيء الاستجابة لنواميس التطور إذا ما قيس بمستويات البناء اللغويّ الأخرى من هذه الجهة»[٥]، فصورة النحو لا تكاد تختلف على مرّ العصور، إلا أنه يلفت انتباهَنا بعضُ الظواهر:

١. بعض أشكال التحولات النحوية في لغة الخطاب اليوميّ.

---

١ انظر: برجشتراسر: التطور النحوي، أخرجه وصححه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م، ص٢٢٨، وانظر: الرازي، أبو حاتم: الزينة في الكلمات العربية والإسلامية، عارضه بأصوله وعلّق عليه: حُسَيْن بن فيض الله الحمداني، مركز الدراسات والبحوث اليماني، ط١، ١٩٩٤م، ص٣٩٨

٢ انظر: التطور النحوي، ٢١١ وما بعدها، وانظر: الزينة، ص٣٩٩

٣ التويجري، عبد العزيز بن عثمان: مستقبل اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٤م، ص١٣، ١٤

٤ الموسى، نهاد ياسين: اللغة العربية بين الثبوت والتحول، مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٣، ١٩٧٦م، ص٨

٥ المرجع السابق، ص٧

٢. اتجاهات الدارسين للغة إزاء التحولات اللغوية بجميع متسوياتها (المعجمية والنحوية...) تشعبت بين سعة الاختيار وصرامة المعيار.

٣. ظهور مستويات لغوية في العربية تتباين قرباً وبعداً عن الصورة النحوية المثالية، وهي ما عبّر عنها الدارسون (بالازدواجية)، وتناولناه تحت عنوان: بين المثال المنشود والواقع المستعمل.

٤. السليقة السماعية.

ولا بدّ، ونحن بعْدُ على عتبة الموضوع، أن نوضح أن العنوان (الثابت والمتحوّل: المثال والواقع) فيه شقّان، الأول: قضية الثبات والتحوّل في المستويات اللغوية من خلال تداخل أحدها بالآخر، والثاني: أننا سنقتصر على التحولات النحوية بين هذه المستويات من خلال مقارنة الواقع المتمثل باللغة اليومية، بالمثال وهي اللغة الفصحى، لغة القرآن، والكتابة، وهو ما سنعرض له في العنوان الأول.

ثانياً: بعض أشكال التحولات النحوية في لغة الخطاب اليوميّ :

إن اللغة العربية الفصيحة هي مستوىً من ثلاثة مستويات يتكوّن منها اللسان العربي، المستوى الثاني هو لغة الخطاب اليوميّ المعروفة بـ(العاميّة)، والمستوى الثالث هي كما سماها توفيق الحكيم بـ(اللغة الثالثة)، أو اللغة الوسطى، وبين هذه المستويات مسافة تقترب حيناً في بعض المجالات الصرفية والنحوية، وتبتعد أحياناً في المجالات ذاتها. وفي تصوّر، يإن وجود المستويات بات طبيعياً، مسلّماً به، وإذا أردنا أن نكون موضوعيين في وصفنا، فإن المستعصي في المجال التخاطبي هو اللسان الفصيح، إلا في مقامات خاصة، وقد بات من الحقائق، أيضاً، أن العلاقة بين هذه المستويات تقوم على التصارع، بحيث صار لكل منهما أنصار[١]، وما يعنينا مباشرة، في هذا المقام، من هذه المستويات، أننا نستطيع على هديها أن نعرض بعض القضايا التي أفرزها تمازج هذه المستويات، ومن هذه القضايات التحولات النحوية، حيث يظهر في المستوى الثالث، مستوى لغة الخطاب اليومي (اللغة العامية)، تحولاتٌ في بعض المسائل النحوية، وهي موضع عنايتنا، وإنما نعرض للغة العامية دون اللغة الوسطى (الثالثة) باعتبارها لغة الخطاب المحكية.

---

١ يتبيّن، من خلال مطالعتي، أن بين هذه المستويات مواقف متباينة في أنظار الدارسين، فمنهم من نادى بإحلال الفصحى محلّ العاميّة كما هو الحال عند أنطون سعادة، واتجاه يرى باعتماد العامية محل الفصحى كما هو عند أنيس فريحة وسعيد عقل ومنهم من نادى بلغة ثالثة تكون وسطاً بين اللغتين ويسميها البعض (لغة ثالثة) كتوفيق الحكيم، وقد جنح البعض إلى التخلص من اللغتين ومن اللسان العربي، واعتماد لسان أجنبي يحلُّ محلّه، وقد نادى بهذا أمين شميل.
(انظر: يعقوب، إميل بديع: فصول في فقه اللغة، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط١، ٢٠٠٨م، ص٢٢٨، ٢٢٩/ وانظر: مكتبي، نذير محمد: الفصحى في مواجهة التحديات، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩١م، ص١١١ وما بعدها).

من المشكلات التي تظهر جلياً في لغة الخطاب اليومي مشكلة الإعراب، وهو من أهمّ خواص العربية، وتبرز ملامح هذه المشكلة في اللحن الذي يقع في الكلام والقراءة مما لا يخفى على أحد، كما تتجلى مظاهر هذه المشكلة وتتفاقم أن مراعاة الإعراب في الكلام بات «عملاً ذهنياً إدراكياً واعياً»[١]، فلم يعد سلوكاً عفوياً آلياً، وهذا من شأنه أن يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً، ونفوراً عند البعض.

قدّم الدكتور نهاد الموسى دراسة جزئية تناول فيها بعض مسائل (الإضافة) من نحو العربية[٢]، وبالرغم من جزئيّتها (من خلال تناولها باباً من أبواب النحو) إلا أنها تدل على ملامح الصور الكلية، وتلفت الانتباه إلى مظاهر التطور الجاري على العربية ودرجة التحول والثبوت في قواعدها، لا أهدف إلى إعادة ما تقدّم به الدكتور نهاد الموسى، ولكني أودّ أن أتابع بعض مظاهر هذه الصورة الجزئية بمسائل متفرقة من النظرية النحوية العربية، تظهر التباين الواقع بين المثال النحوي والأحداث الكلامية، فقد لفت انتباهي استخداماتٌ عصرية لا تجري على النمط العربي الذي ألفناه في لغتنا[٣]، ومع ذلك فقد حدث نوع من التوسّع في الاستعمال سوّغ أن يكون لها وجهٌ في العربية، ومنها ما يمسُّ الأصول، وليس له وجه في العربية، من ذلك:

١. تنص النظرية النحوية العربية أن الجرّ من خصائص الأسماء كما أن الجزم من خصائص الأفعال، يقول ابن مالك:

والاسم قد خُصص بالجر كما   قد خُصّص الفعل بأن ينجزما

ويكثر الاستعمال في اللغة اليومية إدخال عامل الجر على الفعل المضارع، فيقولون:

بعرف: (بـ + أعرف)

بكتب: (بـ + أكتب) وهكذا.

٢. إلزام الياء للمثنى وجمع المذكر السالم:

فنقرأ في صحفنا اليومية كثيراً من مثل هذه الظاهرة، حيث يلزمون الياء للمثنى وجمع المذكر السالم، فيقولون: (مطلوب موظفين)، ويقولون: (فهاتين الصيغتين قد استعملهما الشاعر ليدلّ بهما على القلة)[٤]،

---

١ حاطوم، أحمد: اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي، دار الفكر اللبناني، ص٢٨٩

٢ بحثه الموسوم بـ: اللغة العربية بين الثبوت والتحول، مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٣، ١٩٧٦م.

٣ لا نهدف أن نحاكم هذه الأساليب من حيث الخطأ والصواب، ولكننا نهدف وصفها، ومع ذلك فقد أجاز مجمع اللغة العربية بعض هذه الأساليب على نحو ما سيأتي.

٤ الموسى، نهاد ياسين: اللغة العربية وأبناؤها، دار المسيرة، ط١، ٢٠٠٨م، ص١٣٨

ويقولون: (معي دينارين)، وهو ما سمّاه رمضان عبد التواب (سيادة الحالة الواحدة من الحالات الإعرابية)، وحينئذ تفقد العلامة الإعرابية وظيفتها الدلالية، «وتعتمد اللغة في هذه الحالة على نظام ترتيب الكلمات في جملها»[١].

٣. إسقاط نون الإعراب من الأفعال الخمسة باطّراد، من ذلك[٢]:

(الخيال العربي أوحى إلى كتّاب القصص العلميّ في أوروبا ما يتخيّلوه في قابل الزمان)

(كانوا يقدّموا لنا ما عندهم من معلومات).

٤. في نعت الممنوع من الصرف:

فيقولون: (يمر الطفل بمراحلَ مختلفةً في...)، وقد يجرّون الممنوع من الصرف (بمراحلِ أو بمراحلٍ).

٥. نعت جمع المؤنث السالم:

فيقولون: (سلّمت القوات الـ... طائراتٍ حربيةٍ من نوع ...)

٦. اسم (إنّ) في حال تأخيره:

ولعلها من أكثر المواضع التي يقع فيها المتكلمون والمؤلفون من أخطاء، فيقولون:

(ومن ناحية أخرى، فقد صرّح المسؤول أن بالإمكان تقديمُ الدعم اللازم...)، (...على أنّ هناك تباين بين هذه الآراء..)

ويزداد الأمر تفاقماً إن كان اسم (إنّ) جمعَ مؤنثٍ سالماً، نحو:

(قالت وكالة الاستخبارات الـ...: إن هناك جماعاتٌ مناوئة للسياسة الـ....)

٧. دخول (أل) على (لا):

ومن التراكيب الشائعة حديثاً، ولا سيما عند الفلاسفة، قولهم: (اللامعقول، اللاشعور، اللانهاية..) فيدخلون (أل) على (لا)، ففي قصيدة واحدة لصلاح عبد الصبور، وهي قصيدة (تجريدات/ تجريدة ٢) تكرر هذا التركيب ثماني مرات، من أصل (١٦) سطر من شعر التفعيلة، ومن هذه المواضع[٣]:

. (يهرب من قاع اللافعل إلى قاع اللارغبة).

. (فيداهمه سيف اللاجدوى).

---

١ عبد التواب، رمضان: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي، ص١٧٧، وربما كان لمثل هذه الظاهرة أصل فيما نقرأه في الكتب النحوية في المثنى حيث يرفع وينصب ويجر بالألف عند قبيلة بلحارث، بن كعب، وسُمع عن العرب ذلك أيضاً في الأسماء الخمسة فيقولون: (هذا أباك، رأيت أباك، مررت بأباك)، كقول الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

٢ المثالان من: اللغة العربية وأبناؤها، ص١٣٨

٣ عبد الصبور، صلاح: الإبحار في الذاكرة، بيروت، الوطن العربي، ط٢، ١٩٨٢م. ص١٠٤، ١٠٥

. (واللارغبة واللافعل يموت).

ويرى الدكتور شوقي ضيف في مثل هذا التركيب أن الكلمة مع (لا) النافية عوملت معاملة اسم واحد، فدخلت عليها أداة التعريف، وأصبحت مع ما بعدها كلمة واحدة[١]، ويرى الدكتور تمام حسان أن مثل هذا التركيب وإن كان مخالفاً لكل أنواع المركبات المعروفة، إلا أنه يمكن أن يُطلق عليه اسم: (المركب المنفي)[٢].

أما مجمع اللغة العربية في القاهرة، فقد انتهى في هذا التركيب إلى جواز اعتبار (لا) مركبة مع ما بعدها، اعتبار (لا) النافية غير عاملة، على أن يُعرب ما بعدها بحسب موقعه مما قبلها. والثاني، اعتبار (لا) مركَّبة مع ما بعدها، ويُعرب المركب حسب موقعه[٣]. وهو قرار يراعي الاستعمال الشائع، ويخرج من أي تعصّب، كما أنه لا يتعارض مع خصائص العربية.

٨. قولهم: (لم ولن)، و(لا ولن):

جاء في كلام جبران خليل جبران: (إن الحياة لا ولن تحاول تبرئة نفسها أمام الموت، والحقيقة لا ولن تشرح ذاتها)، وجاء عن طه حسين في (حديث الأربعاء) قوله: (وأزعم أنه لم ولن يفهم من مقدمته شيئاً)[٤]. وقولهم: (إن صورتها لم ولن تغيب عني) بعطف حرف على حرف، وهو أسلوب غير معروف في العربية، فلم يتحدث النحاة عن الجمع بين كل منهما، يقول ابن هشام: «وعطف الحرف على الحرف غريب»[٥]، فلم يُعهد في العربية عطف حرف على حرف، كما لم يُعهد مثل هذا التركيب في المأثور، وبعد مناقشة مجمع اللغة العربية لهذا التركيب سوّغ المجمع هاتين الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، أخذاً برأي البصريين الذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني مع السعة في تطبيق تلك القاعدة على الحروف[٦].

---

١ عبد العزيز، محمد حسن: الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ص١٨٠

٢ المرجع السابق، ص١٨١

٣ السابق، ص١٨١

٤ المثالان من كتاب: ستتكيفتش: العربية الفصحى الحديثة، ترجمة: محمد حسن عبد العزيز، ص٢٤٦

٥ مغني اللبيب ١/ ٦٢، وذلك في حديثه عن (إمّا) في قولهم: (قام إمّا زيد وإمّا عمرو)، فلا خلاف أن (إمّا) الأولى غير عاطفة، و(إمّا) الثانية: فأكثر النحاة أنها عاطفة، وذهب آخرون أنها غير عاطفة لملازمتها الواو العاطفة، وذهب بعضهم إلى أن (إمّا) عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إمّا على إمّا.

٦ الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، ص١٨٥

وتسويغ هذا الوجه وسّع باب التنازع، فالتنازع كما هو في المظانّ النحوية يرد في الأفعال فحسب، ولم يُعرف حدوثه في الحروف، والقياس أتاح هذا التوسّع.

١٠ـ من صور التباين بين الاستعمال القديم والحديث، استعمالهم لـ(ما دام)، ففي الفصحى يقولون: (لا داعي للبس المعطف ما دام الجو معتدلاً)، إلا أننا نشهد بعض الاستعمالات الحديثة تخالف الفصيح ، حيث تأتي (ما دام) متصدرةً في جملتها، فيقولون:

. (ما دام صاحب الاقتراح قد حضر فلنناقش الأمر)

. (ما دام علي مجتهد في دروسه فسيكتب له النجاح)

ويرى المجمع قبول التركيبين، وتخريجهما على أحد الوجهين الآتيين: أن تكون جملة (ما دام) مقدّمة من تأخير. أو أن تكون (ما) في (ما دام) زمانيّة شرطية، كما في قوله تعالى: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) [التوبة ٧]

٩. إلحاق علامات التثنية والجمع بالفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع، فيقولون:

(ظلموني الناس)، و(زارونا الجيران)، و(استقبلوني زملائي)

والأصل الوضعي الذي جرت عليه الفصحى لمثل هذه الجمل أن يلازم الفعل الإفراد ولا تلحقه علامات التثنية والجمع سواء أكان الفاعل مفرداً أم مثنى أم جمعاً[١] :

(ظلمني الناس)، و(زارني الجيران)، و(استقبلني زملائي)

إلا أن في العربية ألفاظاً وأساليبَ خالفت هذا الأصل الوضعي، فجاء في كلام العرب شعرهم ونثرهم والقرآن الكريم أمثلةٌ تنبّه إلى أن هذه الأساليب كانت مستعملة في فترة ما، وهو إلحاق علامات التثنية والجمع بالفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع كما تلحقه التاء إذا كان مسنداً إلى مؤنث، ثم تركوه طلباً للخفة، من ذلك ما سمّوه بلغة (أكلوني البراغيث)[٢] ، ومع أن العربية قد تخلصت منها رويداً رويداً إلا أن بقاياها ظلت حيّة عند بعض القبائل العربية القديمة[٣] ، قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة) فكأنهم أرادوا أن يجعلوا

---

١ انظر: الكتاب، ٢/ ٣٧

٢ انظر: الدالي، محمد أحمد: لغة أكلوني البراغيث، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والستون، الجزء الثالث، ١٩٩٣م. وقد عُرفت بهذا الاسم؛ لأن سيبويه هو أول من مثّل لها في كتابه، واختار هذا المثال فقال: «.. من قال: أكلوني البراغيث» . الكتاب ٢/ ٤١ . وانظر: بحوث في اللغة، ص٧٠

٣ عبد التواب، رمضان: بحوث ومقالات في اللغة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م، ص٧٠

للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة..» [١] ، وعُزيت هذه اللغة إلى طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب [٢] ، وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم، كقوله تعالى: (وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ) [الأنبياء ٣]، وقوله تعالى: (ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ) [المائدة ٧١]، وفي الحديث الشريف، كقوله . صلى الله عليه وسلم .: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار) بدلاً من: (تتعاقب فيكم ملائكة) وإن كان بعض العلماء يرى في هذا الحديث أنه مختصر من حديث طويل، وأن الواو فيه ضمير يعود على اسم ظاهر متقدم، وليس علامة جمع، وأن أصل الحديث: (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار). وأما شواهد الشعر التي تمثل هذه الظاهرة فهي كثيرة، وإن كان ثمة خلاف في صحة نسبة هذه الشواهد إلى هذه اللغة [٣] .

وبالرغم من صعوبة إثبات أن مثل هذه الظاهرة كانت مستعملة في طور من أطوار العربية في زمن ما، لأن مثل هذه الدراسات تعدّ من قبيل الدراسات الظنية التي يرفضها ابن جني [٤] ، إلا أن ثمة شعوراً قوياً يتجه نحو ذلك، لا سيما أن هذه الظاهرة كانت موجودة في اللغات السامية، كالعبرية والآرامية والحبشية، وقد أورد رمضان عبد التواب أمثلة هذه الظاهرة في اللغات السامية، نسوق ترجمة هذه الأمثلة دون النص الأصلي لها [٥] :

ـ في العبرية عن سفر (روث): (ماتا كلاهما محلون وكليون). وعن سفر (المزامير): (لا يقوموا الأشرار بالعدل).

. في الآرامية من كتاب: (أحيقار حكيم من الشرق الأدنى): (لئلا يزنوا الآخرون بامرأتك).

. في الحبشية: (فعادوا الشعوب)، (وكثروا الأطفال).

---

١ انظر: الكتاب ٢/ ٤٠، الأصول ١/ ١٧٣

٢ الجنى الداني، ١٧١

٣ انظر: محمد أحمد الدالي، لغة أكلوني البراغيث، ص٤٠٢ وما بعدها.

٤ يرفض ابن جني مقولة أن تكون بعض الأصول المرفوضة مثل (استحاذ، قوَم، ودع) تمثّل مرحلة تاريخية مرت بها هذه الألفاظ قبل أن تستقر اللغة على ما هي عليه، ويرى أن قولنا في (قام . قوَم) وفي (باع . بيع) لا يعني أن العرب كان ينطقون بهذا الأصل، بل معناه أنه لو جاء مجيء الصحيح لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر. (الخصائص ١/ ٢٥٧)

٥ انظر: بحوث ومقالات في اللغة، ص٦٩

يقول نهاد الموسى: فإذا كنّا نعدّ مثل هذه الاستعمالات من الأخطاء الشائعة، إلا أن هذه الطريقة من الوجهة التاريخية كانت مستعملة، ولذا فإنه يستطيع من يتمسك بالمعيار النظري أن يحتج لها أو أن يجد لها وجهاً، فقد وجد النحويون لكثير من المواضع في البناء اللغوي الذي أقاموه أكثر من وجه، وكلها وردت عليهم من لهجات مختلفة، فرتبوا هذه الوجوه منازل تتفاوت في درجات الاعتبار ولكنها جميعها مؤهلة للقبول، وقد يَقْوَى أحدُ الوجوه إلى مستوى الغلبة المطلقة في مقاييس الاستعمال والمألوف في السماع، ولكن يبقى لسائر الوجوه مكان على المستوى التاريخي النظري يتعلق به من يشاء توسعاً أو مماحكة[١].

وينضاف إلى ذلك، فقد كُتب لهذه الظاهرة بالشيوع في كثير من اللهجات العربية الحديثة، كقولنا مثلاً في لغة الخطاب في مصر: (ظلموني الناس)، و(زارونا الجيران)، و(استقبلوني زملائي)...

ثم إن اللغة العربية والقرآن الكريم والحديث الشريف قد حفظتها، وهي (أي اللغة العربية) تعدّ من أحدث اللغات السامية ظهوراً، فقد «جاء العرب إلى أرض الحضارة في آخر موجة من موجات هجرة الشعوب السامية، وورثت لغتهم كل اللغات السامية الأخرى تقريباً»[٢]، وربما يعزّز مثل هذا الاتجاه وجود كثير من المفردات في العربية هي من أصول آرامية، أو حبشية، أو آكادية، وقد أفرد لها الباحث المستشرق (براجشتراس) مبحثاً يغني عن إعادة القول فيه[٣]، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى جعلها ممثلاً أميناً للسامية الأصلية، بسبب انعزالية موطنها التي حمتها من التلوث باللغات غير السامية التي عصفت ببعض الساميات كالآشورية والعبرية[٤]، يقول وليم رايت: «لقد حفظ العرب حتى القرن السادس أو السابع من تاريخنا الشكل والنمط القديمين للكلام السامي أكثر بكثير من أي فرع من بني جنسهم، فإن لم تكن العربية هي السنسكريتية فهي على الأقل اللتوانية بين الألسن السامية»[٥].

---

١ الثنائيات في قضايا اللغة العربية، ص٤٨، وتتجه الدراسات قديماً وحديثاً إلى دراسة القليل دون العمل به، فالعمل يكون بالأشهر وتترك القليل الشاذ حتى لا تحصل فوضى لغوية، وانعكس ذلك منهجاً في التأليف كما هو الحال عند عباس حسن (انظر: النحو الوافي ١/ ٥٩٤)، وهو منهج علماء العربية الأوائل كأبي عمرو فيما رواه ابن نوفل، وسيأتي عرض القصة في العنوان التالي.

٢ فقه اللغات السامية، ص٢٨

٣ انظر: التطور النحوي، ص٢٠٣ ـ ٢٢٩

٤ انظر: الشايب، فوزي، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الرابع، ١٩٩٦م، ص٦٩٤

٥ المرجع السابق، ص٦٩٤، يعني أن العربية إن لم تكن بالنسبة إلى الساميات في منزلة السنسكريتية بالنسبة إلى اللغات الهند أوروبية فهي إلى الساميات بمنزلة اللتوانية إلى الهند أوروبية.

يظهر لي، مما سبق، أن التعبيرات الحديثة، في الظواهر السابقة، قد انزاحت في مسارها عن المثال النحوي، ولا يسوّغ ذلك التعميمَ على النحو كلّه، بل على العكس، فإنا إذا كنا نقارن اللغة الوسطى (لغة الصحافة والإعلام) بالفصحى، فإننا سنجد أن «مستوى النحو في العربية المعاصرة ما يزال يوازي، على وجه التطابق مستوى النحو في العربية الفصحى في الشطر الأكبر من القواعد. ولكنّ نحو العربية المعاصرة يفارق نحو الفصحى في بعض القواعد....، ودرجة التحوّل هنا لا تعدو الاختلاف في نسبة شيوع الظاهرة بين القديم والحديث»[١]، لذا فإن اللغة العربية بقواعدها النحوية ما تزال «تؤدي وظيفتها في إنتاج كلماتٍ وجملٍ صحيحةٍ لا تختلف عما يألفه القرآن الكريم، أو الكتابات المعاصرة في الشعر والنثر»[٢].

وإذا صحت هذه المقارنة بين العربية الوسطى والفصحى، فإنها، من جانب آخر، ستصبح مغايرة جداً، وستتسع المسافة إذا قارنّا العربية الفصحى مع العامية، حيث تختفي، أو تكاد، ملامح النحو الأساسية فضلاً عن صوره الفرعية، وتُغيَّبُ فيها العلامات الإعرابية، وتحلّ محلها قرائن أخرى كنظام ترتيب الكلمات في جملها، وهي مسألة سنزيد التفصيل فيها في (المثال والواقع).

كما لا يُعلم من تغيّر في قواعد النحو العربي أو صرفه إلا النزر اليسير لا يتجاوز المصطلح، كتقعيد باب المصدر الصناعيّ في الصرف، فهو لفظ حديث، أول ما نجده عند الحملاوي في كتابه (شذى العرف في فن الصرف)[٣]، وسمّي صناعياً؛ لأنه يقوم بوظيفة المصدر عن طريق اللواحق أو اللواصق، للدلالة على حقيقة المصدر وما يحيط به من الهيئات والأحوال[٤]، بخلاف المصادر الأخرى التي تعتمد على الاشتقاق، وتدل على مجرد الحدث.

والنحويون القدماء لم يستخدموا هذا المصطلح، فكانوا يسمون مثل هذه الصيغ بـ(نظائر)[٥]، وأحياناً كانوا يعبّرون عن هذه الصيغ بألفاظٍ مختلقةٍ، فهذا الرضي في حديثه عن المصدر المؤول من (أنّ واسمها وخبرها) يقول: «(أنّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى: (بلغني أن زيداً قائم) أي: بلغني قيام زيد، وكذا إن كان الخبر جامداً، نحو: (بلغني أنك زيد) أي: زيديّتك،

---

١ اللغة العربية بين الثبوت والتحول، ص٥١

٢ التفكير العلمي في النحو العربي، ص٤٢

٣ انظر: شحاته، محمد عبد الوهاب: المصدر الصناعي في العربية، القاهرة، دار غريب، ص٣١، ٣٢

٤ فإذا قلت (الرجوليّة) فهذا اللفظ يضم في ثناياه المعنى الأول للفظ (الرجولة) ضد (الأنوثة)، ثم لوازمه من: الشهامة، والكرم، والشجاعة، والدفاع عن الأهل والوطن...(انظر: محيسن، محمد سالم، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٧م. ص٣٤٥)

٥ تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، ص٣٤٦

فإنّ ياء النسب إذا لحقت آخر الأسماء وبعدها التاء أفادت معنى المصدية، نحو: الفرسيّة، والضاربيّة والمضروبيّة»[١]، وهناك شواهد فصيحة قديمة، من لغة العرب ولغة القرآن مثل: (الرهبانية، والجاهلية) جعلت من هذا الوزن شائعاً مطرداً مما حمَل مجمع اللغة العربية في القاهرة بإصدار قرارٍ بقياسية هذا الوزن[٢].

ومن التحوّل الطفيف تغيير بعض مسميّات الأبواب النحوية كتسمية (نائب الفاعل) مكان (فاعل ما لم يسمّ فاعله)، ومع ذلك نقول بأن هذه تغييرات لا تُذكر أمام نظرية متكاملة، لذا فالنحو العربي موسوم بالثبات.

ثالثاً: بين سعة الاختيار وصرامة المعيار:

قال ابن نوفل، سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو: أخبرني عمّا وضعتَ مما سمّيتَه عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا. فقلتُ: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات[٣].

إن بناء العربية قد أُقيم على لهجات متعددة، تلتقي على قدر أساسي مشترك في نظمها الصوتية والصرفية والنحوية..، وتفترق في أشياء من ذلك، وقد جهد اللغويون والنحويون في حصرها عندما بدأ التقعيد[٤]، وقد وجد النحويون في البناء النحوي الذي أقاموه وجوهاً مختلفة للموضع الواحد[٥]، ونسبوا كثيراً من هذه الخلافات الإعرابية إلى اختلاف اللهجات العربية، ومن أمثلة ذلك[٦]:

. ينصب الحجازيون خبر (ليس) مطلقاً، ولكن بني تميم يرفعونه إذا اقترن بـ(إلا) حملاً لها على (ما)، فالحجازيون يقولون: (ليس الطيب إلا المسكَ)، والتميميون يقولون: (ليس الطيب إلا المسكُ).

ـ قسّم النحاة (ما) النافية إلى حجازية وتميمية، وقرروا أن خبر (ما) يكون مرفوعاً عند بني تميم، ومنصوباً عند أهل الحجاز، وقال ابن يعيش: «فاللغة الأولى (يقصد لغة تميم) أقيس، واللغة الثانية (يقصد لغة الحجاز) أفصح وبها ورد الكتاب العزيز، قال تعالى: (ما هذا بشراً) [يوسف ٣١]، وقال: (ما هنَّ أمهاتِهم)

---

١ شرح الرضي ٤/ ٣٤١

٢ تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، ص٣٤٧

٣ الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ص٣٩

٤ الثنائيات في قضايا اللغة العربية، ص٧١

٥ التعدد في وجوه العربية يرتدّ إلى عاملين: أولاً: العامل التاريخي، وله أبعاد: البعد المكاني، والزماني، والمنهجي من خلال اختلاف طرائق النظر النحوي. ثانياً: العوامل اللغوي..(انظر: الثنائيات، ص٦١)

٦ انظر: أنيس، إبراهيم: في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص٧٤، ٧٥

[المجادلة ٢]»[١]، وقد اشترط النحاة شروطاً لنصب خبر (ما) عند الحجازيين، مما هو معروف في كتب النحو[٢].

. بنو أسد يصرفون ما لا ينصرف، ويقع منهم ذلك فيما علة منعه الوصفية وزيادة الألف والنون، فيقولون: (لست بسكرانٍ).

. لهجة تميم تنصب تمييز (كم) الخبرية مفرداً فيقولون: (كم درهماً أنفقت!)، ولهجة غيرهم توجب جره وتجيز إفراده وجمعه، فيقولون: (كم درهمٍ أنفقت!) و(كم عبيدٍ ملكت!)، ولهذا كان قول الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدْعاء قد حلبَتْ عليّ عشاري[٣]

موضع نقاش وجدل بين النحاة[٤].

. تعمل (لعل) الجر في اسمها عند عقيل، قال شاعرهم:

لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء أن أمّكم شريم[٥]

. تعمل (متى) عمل الجر عند هذيل، قال شاعرهم:

شربْنَ بماء البحر ثمّ ترفّعتْ متى لججٍ خضرٍ لهنّ نئيج

. تنصب (ليت) الاسم والخبر عند تميم.

ومع أن منهج البصريين كان له الغلبةُ والسيادةُ في إقامته العربيةَ على الكثير، إلا أن المنهج الذي رسموه لم يحسم القضية على وجه قاطع، فقد ظل هذا القليل النادر، وما سمّاه أبو عمرو بن العلاء باللهجات، ظل يتداخل في قضية الصواب والخطأ، ويوسّع مساحة النحو، مما جعل العربية تتردد «بين منازل متدرجة متفاوتة تتراوح بين الدرجة العليا الفصحى ودرجات أخرى فصيحة جيدة حسنة أو مقبولة..»[٦]، وقد عبّر ابن يعيش عن هذا المفهوم بقوله (أقيس) و(أفصح) مما مرّ معنا في قضية إعمال

---

١ شرح المفصل، / ٢٦٨

٢ يشترط النحاة خمسة شروط مجتمعة لإعمال (ما)، منها: ١ـ ألا تقع بعدها كلمة (إنْ) الزائدة، فتقول: ما إنْ الحقُّ مغلوبٌ. ٢. وألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع (إلا) بعدها، فلا تعمل في: (ما الجوّ إلا معتدلٌ). ٣ـ التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة، ولهذا تعمل في (ما المعدنُ حجراً) وتُهمل في: (ما حجرٌ المعدنُ) لتقدم خبرها عليها، فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها. ٤. ألا تتكرر (ما)، نحو: (ما، ما الحرُّ ساكتٌ عن الظلم). (انظر: النحو الوافي ١/ ٥٩٥).

٣ شرح المفصل، ٣/ ١٧٨

٤ فقد ينشد بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه: النصب على التمييز، والجر على بالإضافة، والرفع على أنه مبتدأ لـ(لك). انظر: شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب ٣/ ١٧٨

٥ ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط١٠، ١٩٥٨م، ٢/ ٤

٦ الثنائيات، ص٧٩

(ما)، وهكذا يصبح أمر العربية قائماً على سعة الاختيار في قبوله للهجات العربية كونها واقعاً لغوياً محكياً من جهة، وهو منهج متساهل في النظر إلى اللغة، ومن جهة أخرى نلمح اتجاهاً آخر ينظر إلى اللغة نظرة التشدد والصرامة المعيارية، ويمثّل هذا المنهج مجموعةٌ من العلماء، فثعلب في كتابه (الفصيح) جرى على اختيار الأفصح، وعلى مثل هذا المنهج جرى الزُّبيدي في لحن العامة، والحريري في درّة الغواص، والجُواليقي في التكملة، وابن الجوزي في تقويم اللسان، فالزبيدي، مثلاً، يخطئ (سكرانة) في تأنيث (سكران)، وهو ينكر بذلك لغة قوم من بني أسد كانوا يؤنثونها بالتاء[١].

وفي المقابل فإن ابن السِّيد البَطَلْيُوسي وابن مكي الصقلّي وابن هشام اللخمي ينهجون نهج التوسعة والتساهل، فابن هشام اللخمي يأبى أن يُدخل في لحن العامة ما قال به اللغويون أو جرى على لغة مسموعة، يقول ابن هشام اللخمي: «وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى فكيف تُلحّن بها العامة وقد نطقت بها العرب وإنما تلحَّ العامة بما لم يتكلم به عربي... وما اختلف فيه أهل اللغة لا تُلحَّن فيه العامة»[٢].

وهكذا فإننا إزاء مقياسين في دراسة اللغة، «مقياس الصواب عند المتشددين هو الأفصح، وما عداه لحْن، وعند المتساهلين: كل ما تكلّمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب»[٣]، وكل فريق يستند في وجهة نظره إلى ما يدعمها مما يقتنع به، ولسان حال المنهج المتشدد ما قاله الجواليقي: «واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره، فإن ورد شيء مما منعتُه في بعض النوادر فمُطَّرَحٌ لقلّته ورداءته. فقد أُخبرتُ عن الفرّاء أنه قال: واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسّعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول: رأيت رجلان»[٤]. وأما المنهج المتساهل فيؤنسهم إلى مذهبهم ما «روى الفرّاء أن الكسائي قال: على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يَلْحَن أحدٌ إلا القليل. وقال الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس من لم يُلحِّن أحداً، وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن في متكلم»[٥].

وقد ظلّ هذا الانقسام في مدٍّ حتى يومنا هذا، وهو ما نلمحه في بعض المصنفات، نحو: (قل ولا تقل) لمصطفى جواد، أو (معجم الأخطاء الشائعة) لمحمد العدناني من ذوي الاتجاه المتشدد، و(رد العامي إلى الفصيح) لأحمد رضا، و(تذكرة الكاتب) لداغر من ذوي الاتجاه المتساهل. يقول داغر يصف خطته في

---

١ مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٦م، ص١٠٣

٢ عبد التواب، رمضان: لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م، ص٢٣٣

٣ لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص٤٧

٤ لحن العامة والتطور اللغوي، ص٢٢٢، وانظر: الثنائيات، ٨١

٥ لحن العامة، ص٤٧، وانظر: الثنائيات، ص٨٤، وانظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص٢٣٣

كتابه بأنها تتمثل في «وضع كتاب أنشره ... فصولاً متوالية أضمِّنها كل ما أعثر عليه من الكلمات والتراكيب التي يبدو لي أن بعض الكتاب يُخطئون في استعمالها وجوهَ الصحة فأصلحها بإثبات ما أظنه صواباً أو ما أراه وارداً على أصح الوجوه وأرجح الآراء»[١].

وعلى أي حال، فإن النظر إلى اللغة وفق معايير الصواب والخطأ يستدعي التثبُّت، ويتطلب استقراءً شاملاً لكلام العرب شعرهم ونثرهم، والقرآن الكريم، والحديث الشريف، ودرايةً بالقياس والأحكام النحوية، «فربما حكم أحدهم بالخطأ على صورة من صور الاستعمال محتكماً إلى بعض الأدلة، فخالفه في ذلك غيره وصوّب ما رآه خطأ بأدلة أخرى أسعفه بها أن ذهَبَ في الاستقراء مذهباً أوسع امتداداً فوقف على ما لم يقف عليه المخطِّئ»[٢].

وبين سعة الاختيار وصرامة المعيار نلمح اتجاهاً حديثاً معتدلاً، ينظر إلى اللغة على مبدأ المفاضلة، وقد عبّر عباس حسن عن هذا المعنى أثناء عرضه لإعمال (ما) وإهمالها: «والذي يحسن الأخذ به في عصرنا الإعمال، لأنه اللغة العالية، لغة القرآن، وأكثر العرب، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى . وهي صحيحة . يجوز الأخذ بها. منعاً للبلبلة، وتعدد الآراء من غير فائدة»[٣]، وقد جرى عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) على هذا المنهج، فلم يخض في خلافات النحاة، وإنما بنى أحكام النحو على الشائع والمستعمل، دون أن يتبنى مدرسة نحوية بعينها.

ومن بين هذه الاتجاهات الثلاثة، لا بدّ لنا من الاعتراف بأن اللغة العربية ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر تخضع للتطور، هذه القضية التي لم تُحسم بين النحويين، ودليل ذلك أن قرارات مجامع اللغة العربية تجيز تراكيبَ وصيغاً لم تُسمع في عصور الاحتجاج على نحو ما رأينا سابقاً، وهو دليل بالاعتراف بالتطور اللغوي الذي امتدّ إلى القواعد وإن كان بدرجة قليلة، لا تصل إلى ما وصل إليه المستوى المعجمي.

وإن كان لنا سهم في هذا السياق، فإنه، ربما، سيميل إلى المنهج الوسط، فلا إفراط ولا تفريط، ولا بدّ من النظر إلى الواقع، والتعامل معه، وهو يشكل، في كثير من أحواله، تحدياً وعقبات تواجهها اللغة العربية تحول دون استعمالها بصورتها الناصعة التي عرفناها في أدبنا وتراثنا. وهذه الوسطية، في تقديري، منهج القرآن الكريم في صياغة لغته، ذلك أنه قد جُمعت فيه لهجات العربية، فلم تُخطَئ هذه أو تلك.

وفي المقابل، لابدّ من التمسّك بالمبادئ الأساسية، بحيث لا نتساهل في قبول كل ما يُقال، لا سيما أننا نعيش عصر العولمة، فلم تعد المشكلة في اللغات العامية، بل امتدت لتكون اللغات الأخرى

---

١ داغر، أسعد، تذكرة الكاتب، القاهرة، دار العرب، ١٩٩٥م، ص٦، ٧

٢ الثنائيات، ص٨٥

٣ النحو الوافي ١/ ٥٩٤

وجهاً من أوجه التحدي اللغوي. إذن، لا بدّ لنا من وضعية لغوية مشتركة، نتفق عليها، على الأقل في محافلنا، وجامعاتنا، ومدارسنا، وإعلامنا، وهو أمر سنناقشه في العنوان الآتي.

رابعاً: (الازدواجية)[١]: تنازع المثال المنشود والواقع المُستعمَل[٢]:

والازدواحية بالمفهوم الذي نقصده: وجود مستويين لغويين في لغة واحدة بينهما فرق واضح، وهو ما نشهده من التقاء العامية بالفصحى[٣]، وبين هذين المستويين فرق أساسي حاسم (من الوجهة الإعرابية) «يتمثل في أن الفصحى نظام لغوي معرب. أما العامية فقد سقط منها الإعراب بصورة شِبْه كليّة»[٤]، أضف إلى ما بينهما من فروق تتمثل في الاختيارات المعجمية والاشتقاقات الصرفية.

⇦ ونودُّ أولاً أن نطرح بعض التساؤلات ننطلق منها:

. هل ثمة ازدواجية في العربية (قديماً وحديثاً)؟

. وهل العربية متفردة في هذه الظاهرة؟

. وهل ظاهرة الازدواجية ظاهرة طبيعية؟

. ما الحدود الفاصلة بين المثال المطموح له (الثابت)، والواقع المستعمل (المتحوّل)؟

وهي أسئلة تلقي بظلالها على موضوع هذا البحث، على اعتبار أن أبناء العربية يتجاذبون اللغة بين مستويات مختلفة، فيُفضي بها إلى تحوّل من مستوى إلى آخر في مقامات اجتماعية مختلفة.

والتساؤلات السابقة تناولها بعض الباحثين المعاصرين[٥]، فرأوا أن الازدواجية ظاهرة طبيعية في جميع اللغات؛ فليست العربية بدعاً في ذلك، كما يذهبون إلى أن الازدواجية في العربية تمتد في الزمان إلى العصر الجاهلي، إذ يرون أن للعربي الجاهلي مستويين لغويين: الأول يتمثل في اللغة المشتركة التي يصطنعها الشاعر

---

١ أول من أطلق هذا المصطلح (وليم مارسيه)، ولكن (تشارلز فرجسون) هو الذي اشتهر به في مقالة نشرها في مجلة (**WORD**) عام ١٩٥٩. (الموسى، نهاد ياسين: اللغة العربية في العصر الحديث، دار الشروق، ط١، عمّان، ٢٠٠٦م، ص١٣٧)

٢ العنوان مستوحى من كتابات الدكتور نهاد الموسى في أبحاثه المجموعة في كتابه الموسوم بـ(الثنائيات في قضايا اللغة العربية).

٣ يرى البعض أن الازدواجية لا تكون إلا بين لغتين مختلفتين، وأما ما دلّ على (الفصحى والعامية) فأطلقوا عليه مصطلح (الثنائية)، إلا أن استعمال (الازدواجية) للدلالة على (الفصحى والعامية) في المشرق أشْيع، واستعمال (الثنائية) لنفس الدلالة في المغرب أشْيع، وهو غير مطرد. (انظر: ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٧م، (مقال للدكتور نهاد الموسى ص٨٤ ، ومقال للدكتور سمير استيتية ص١٢١).

٤ الثنائيات، ص١٢٥

٥ انظر: ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مقال للدكتور سمير استيتية، ص١٢٢، ١٢٣

أو يصطنعها العربي إذا امتد خارج قبيلته في الحج أو التجارة، والثاني في لهجته الخاصة التي يتكلم بها في نطاق بيئته القبلية وشؤون المعيشة اليومية[١]، وكان العربي خارج نطاق قبيلته للحج أو التجارة.. « يلقف السمات الإضافية التي يلحظها في اللغة المشتركة المتداولة ثَمَّةَ أو الملبِسة عند التواصل؛ شأنه في ذلك شأن العربيّ المتنقل بين قطر عربي وآخر، هذه الأيام، فإنه يلحظ بالتجربة المباشرة ما يكون في لهجة كل إقليم من ظواهر مُباينة للهجته، ويحرص على التنبُّه لها حِذار الوقوع في المحذور»[٢]، فلم ينكر الدارسون تعدد اللهجات في فترة ما قبل الإسلام، كما «لا نستطيع أن ننكر وجود مستوى لغوي مشترك كان أبناء العربية يتواصلون به»[٣]، ولكنّ نهاد الموسى يذهب إلى أن «الفرق بين مستوى اللغة المشتركة ومستوى اللهجة لم يبلغ يومذاك أن يمثّل وضعاً ازدواجياً»[٤].

لن أتوسع في قضية الازدواجية قديماً (فيما كان)؛ لأن غاية البحث أن يتناول موضوع الازدواجية للغة العربية في ما هو كائن باعتبارها تمثل وجهاً من أوجه تحوّل اللغة بين المتسويات، ولكنها إشارات أحببت أن أبدأ بها، للتنبيه إلى أن ظاهرة الازواجية، نسبياً، لها جذور في العربية قديماً.

يتعلم الطفل في سنواته الأولى لغة أمه وأبيه، ولغة بيئته، ثم تصبح اللغة بعد ذلك تأخذ بعدين:

ـ مُكتسَب، من خلال تعرُّضه للاستعمال الجاري من أبناء بيئته، واكتسابه لأحدى اللهجات العربية بحيث تصبح لغته الأم التي ينشأ عليها.

ـ ومُتعلَّم، من خلال المثال المنشود فيما يتعلمه على المستوى النظري للغة الفصحى من قواعد وصيغ صرفية توجّهه نحو الاستعمال الصحيح، التي ـ ربما ـ يحاول أن يحاكيها في مستويات اجتماعية معينة يغلب عليها الطابع الرسمي.

وقد يتعرّض للغة المثالية بصورةٍ تلقائيةٍ غيرِ قليلة من خلال الصحف أو المجلات، أو الفضائيات[٥] التي، ربما، هي سبب رئيس في تشكل اللغة ورسم معالمها لدى الأفراد في وقتنا الحاضر، وهذا يتيح بتشكل

---

١ انظر: ندوة الازدواجية (نهاد الموسى) ص٨٤، ٨٥، ارجع: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص٢٨، سعيد بدوي. مستويات العربية المعاصرة، ص٢١، إميل بديع يعقوب، فصول في فقه اللغة العربية، ص١٩٦

٢ ندوة الازدواجية (نهاد الموسى)، ص٨٥

٣ ندوة الازدواجية (سمير استيتية)، ص١٢٨

٤ ندوة الازدواجية (نهاد الموسى)، ص٨٥

٥ يرى البعض أن لغة الصحافة والفضائيات (الإخبارية خاصة) تمثل مستوى ثالثاً، فهي وإن كانت تطرح الإعراب، إلا أنها في اختياراتها المعجمية وصياغاتها الصرفية تقترب إلى الفصحى، ولذا فهي عندي، وإن كانت تمثل مستوى ثالثاً، إلا أنها أقرب إلى الفصحى.

مستويين لغويين بينهما فرق واضح، وإن كانت اللغة الفصحى في صورتها المثالية التي رسمها النحويون واللغويون تقترب في بعض عناصر مستوياتها من اللهجات المحكية، إلا أن هذا التمازج لا يسوّغ جعل اللهجات المحكية هي اللغة الأم، كما لا يسوّغ جعلها سليقة العربي المعاصر، «ولعل من أقرب الأدلة [على ذلك]... أن الذين يخطئون لا يتنبهون إلى أخطائهم، بل قد لا يتبينون وجوهها حين يُنبّهون إليها»[١].

بل إن هذا التمازج والتداخل بين المثل الفصيح الأعلى والواقع الذي يجري الاستعمال به «يُحدث في وضع العربية على العموم التباساً مُضلّلاً»[٢]، وربما انفصاماً في الأداء اللغوي عند بعض الأفراد الذين يحاولون محاكاة الفصحى، فتتداخل لديهم المفردات العامية بالمفردات الفصيحة. وهذا التمازج يفضي في الواقع إلى ثلاثة مستويات للعربية:

١ـ العربية الفصيحة: وتتمثل في النشاطات الكتابية، أو مواقف محدودة، أما في المشافهة فيكاد يختفي من مظاهر الحياة اليومية.

٢ـ العامية: وهو المستوى اللغوي العفْوي والتلقائي المستعمل في المجال التخاطبي في المحيط الاجتماعي، ويمكن أن نسميها بـ(اللغة الثانية).

٣. العربية الوسطى، أو (اللغة الثالثة)، وهي لغة الصحافة في النشاطات الكتابية، ولغة الفضائيات (الإخبارية خاصة[٣]) في المشافهة، وإن كان البعض يرجّح أن تكون من العامية لغياب الإعراب عنها[٤]، إلا أني أجدها في مجال المشافهة تقترب إلى الفصحى، لحضور الإعراب، واختياراتها المعجمية، وصياغاتها الصرفية.

والعلاقة بين العربي ولغته هي علاقة اتصال، والتصاق، ذلك أن هذه المستويات الثلاثة تشكل جزءاً هاماً في التواصل بين المجتمعات العربية، فكلما ابتعد العربي عن الفصحى واقترب من العامية فإنه يبني سياجاً يحدّ من التواصل مع المجتمعات الأخرى، فالعامية متعددة بين المجتمعات، بل هي متعددة في المجتمع الواحد، وهي أضيق من أن تستوعب حاجاتنا، ويظهر قصورها من خلال اختلاطنا بالمجتمعات العربية الأخرى كالمغربية مثلاً، وهذا يعني أن حاجتنا إلى العربية الوسطى، على الأقل، ضرورية لاستمرار التواصل مع المجتمعات العربية الأخرى، يقول هاشم ياغي: «ومن هنا نستطيع أن نقول: إن استراتيجية الفصحى

---

١ الثنائيات، ص٩٠

٢ انظر: الثنائيات، ص٨٩، ٨٠

٣ مثل قناة الجزيرة وقناة (**BBC**)

٤ وهو رأي نهاد الموسى، انظر: الثنائيات، ص١٢٥

المبسّطة في مرحلتنا الحديثة تفرض علينا جميعاً دعمها وتقويتها والاتكاء التام عليها في جميع أوجه نشاط أمتنا الحضارية، والتفريط في هذا الدعم إنما هو تفريط في تقوية صمودنا التاريخي الحضاري» [١] .

إن الازدواجية شاخصة ماثلة في نشاطاتنا اللغوية على مستوى الأفراد، فضلاً عن المستويات الأخرى كالفضائيات مثلاً، فالواحد قد يتنقل بين هذه المستويات اللغوية الثلاثة في مواقف مختلفة، كما أن الفضائيات تشهد أيضاً مراوحة تفضي إلى الازدواجية، فثمة قنواتٌ تتبنى العربية الوسطى، أو الفصحى، وأخرى تُجري حواراتِها بالعامية، وبرامجُ الأطفال إلى عهد قريب كانت تتبنى الفصحى أو الوسطى، حتى ظهرت بعض البرامج بالعامية المصرية وهي غيرُ قليلة، والأمر كذلك في الإعلانات التجارية في شوارعنا، فإنك تعايش الازدوجية في مظهرها الكتابي بشكل واضح وصارخ.

كما تظهر أعراض الازدواجية في تردد الأفراد بين المستويات الاجتماعية، فالكل يدرك أن لكل مستوًى اجتماعيٍّ لغةً تليق به، فإذا ما وُضع هذا الفرد في سياق يتطلب الحديث بالفصحى أو الوسطى تعثر وتلعثم، ووقع في نطاق التجاذب والمدافعة بين ما ينطق به على نحو تلقائي بلهجته في أسرته ومجتمعه، وما تعلمه في اللغة الفصحى التي تتطلب تفكيراً في الشكل اللغوي، وهو أمر يشغل عن تلقائية التعبير وإصابة الفكرة، فيفضي إلى التلعثم.

فإذا كنا ننشد أن ننشر العربية في بعديها الإسلامي والعالمي، ونستأنف دورها الحيويّ والحضاريّ، فإن الازدواجية تقوم في وجه هذا الانتشار كالجدار، فهي جرثومة الانفصام في وجدان الكاتب العربي الذي يتوزع والعذاب المقيم في وجدان الكاتب العربي الذي يتوزع في معالجة قضيته بين محورها المحلي وأفقها العربي [٢] .

وأخيراً، «تمثّل الازدواجيّة في العربية مظهراً حاسماً من مظاهر التحوّل الذي جرى على العربيّة» [٣] ، ويرى نهاد الموسى أنّ «اللهجات العربية المعاصرة هي تحولات عن تلك اللهجات العربية» [٤] التي كانت سائدة قديماً، وأنه «يمكننا القول أن كل لهجة عربية معاصرة، من حيث الأصل، كانت لهجة من تلك اللهجات، ولكنها جرت على ألسنة أصحابها منطوقة، وامتثلت لأمر التطور ودخلها في دورة الزمن ... وجوه من التحوّل أفضى بها إلى صورتها المعاصرة» [٥] .

---

١ ندوة الازدواجية (هاشم ياغي)، ص١٤٧

٢ الثنائيات، ص١٢٨

٣ اللغة العربية في العصر الحديث، ص١٣٧

٤ المرجع السابق، ص١٣٨

٥ السابق، ص١٣٨

إن لغة القرآن التي تمثل مرجعية الثبوت قد استعصت أن تثبت على ألسنة أبنائها في المجال الخطابي، فصار العربي يعيش في مستويين، العامي المتمثل باللهجات المحكية، والفصيح الذي يعدّ مثالاً ناصعاً يقتدي به المتعلمون، وبين هذين المستويين يظهر مستوى لغوي ثالث يقع بينهما، وهو «يشبه أن يكون سليقياً لدى المتعلمين والمثقفين، ولكن الإعراب فيه ما يزال غائباً إلا نادراً، وإن يكن تخلّص من الخصوصيات المعجمية اللهجية، وعدَّل انحرافات الأبنية الصرفية» [١]، بل قد يكون في بعض تجلياته تحوّلاً متدانياً إلى الفصيحة كما نشهد في بعض الفضائيات، فهو في حالة تجاذب ومدافعة دائمة بين هذا وذاك.

إذن، لابدّ من رسم معالم واضحة حتى لا تبقى المسائل معوّمة، فالعربية في بنيتها الناصعة القديمة تأتلف في نسق معروف متمثل بنماذج مختلفة كالقرآن الكريم ولغة العرب، وهذه النماذج هي المثال المنشود المطموح للوصول إليها، ولكننا، مع ذلك، لابدّ من التفريق بين النظام اللغوي المتمثل بالقواعد الصوتية والصرفية والإعرابية، والنظام الأسلوبي، فالقرآن الكريم، كما أسلفنا، قد استوعب اللهجات، فقام على المشترك منها، وهو مظهر أسلوبي دلالي، وأسلوبيّته جعلت منه معجزة يتحدى بها العرب، فهو مظهر من مظاهر التحوّل.

إذن، إن «التمايز الأسلوبي ظاهرة لا تمس بنية المثال... ولكنّ العربية، في مجرى الاستعمال ومُشخَّص الأداء قد خرجت عن المثال على أنحاء شتى، وبدرجات متفاوتة» [٢] بما قدمنا من أمثلة.

أضف إلى أن الدعوة إلى إلغاء الإعراب في المحافل والكتابات الرسمية والأدبية، وإن كان واقعاً متحصّلاً في الأحداث الكلامية، إلا أنه مطلب صعب؛ لأنه، فضلاً عن القيمة الدلالية التي يستند إليه الكثير، فهو مرتبط بتراث وتاريخ يصعب نزعه. كما لابدّ من الاعتراف، أيضاً، أن إتقان الإعراب، والدعوة إليه مطلب صعب المنال، إلى جانب كونه «مطلباً ثقافياً» [٣]

خامساً: السليقة السماعية وجه من أوجه الثبات:

---

١ السابق، ص١٣٨

٢ السابق، ص١٧٨

٣ الموسى، نهاد: قضية التحوّل إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، عمّان، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧م. ص١٢٢

قد يكون عنوان (السليقة السماعية) غريباً بعض الشيء، ولكنني أقصد بها استحسان أبناء العربية للغة الفصحى، وامتعاضهم ونفورهم من العامية المحلية، على الأقل في المحافل الرسمية، والإعلام الرسمي وجوانب أخرى، لذلك سميتها بـ(السليقة السماعية).

فإذا كنا نعترف بأن العربية الفصيحة قد استعصت على ألسنة أبنائها في المجال الخطابي، إلا أننا نرى أن القضية، ما زالت مخاضاً، وتحمل في رحمها الكثير، فقد يُنظر إليها من وجه آخر، نراه إيجابياً، قد لفت انتباهنا، هذا الوجه يتمثل في السماع، فما زلنا نسمع من غير المتخصصين، بل من المحيط الاجتماعي بكل طبقاته الذين لم يدرسوا النحو ولا عرفوا قواعده، ما زلنا نسمع منهم اعترافاتٍ عفويةً بالأثر الصوتي الجمالي الذي تحدثه الحركات الإعرابية المنطوقة بنحو خاص، وإن دلّ ذلك فإنما يدل على أننا ما زلنا نمتلك السليقة السماعية، ولسنا نتحدث هنا عن وظائف الإعراب النحوية في التراكيب، ولكنها هنا تمثل إيحاءات نبرية صوتية خاصة لها دلالات في الكلام، فتدلّ أحياناً على «الشدة والقوة، أو اللين والضعف، أو العلو والانخفاض، كما لها آثارها الملحوظة الواضحة في وصل الكلام وتنغيمه ومن ثم زيادة تأثيره»[١]، وربما هذا ما جعل عالماً لغوياً مثل قطرب (ت٣٠٦هـ) يقول: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف عليه يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محركاً حتى لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال»[٢]، وإن كان قطرب يجنح في ذلك إلى أن وظيفة الإعراب الأولى والأخيرة هي وصل الكلام، وأن الأمر يتعلق بالناحية الصوتية فحسب، إلا أننا نتفق معه في جعل الناحية الصوتية جزءاً من وظيفة الإعراب.

إذن، فالجانب المهم هو أن العربي المعاصر ما زال يستشعر بالقيم الجمالية والدلالية أحياناً، والأسلوبية أحياناً أخرى للإعراب، وكل هذا يصب في سلامة السليقة السماعية عنده، وليس أدلّ على ذلك من نظرات الإعجاب في عيون الناس لخطيب يتكلم الفصحى على وجهها الصحيح، ونظرات الاشمئزاز والتضجر ممن يتخبط في الكلام بين الفصحى والعامية على المنبر، فضلاً عن العامية.

كما أن وسائل الإعلام والفضائيات ما زالت شاهداً عياناً فيما تقدمه من أفلام ومسلسلات تاريخية، وأفلام مدبلجة، وبعض البرامج الدينية والثقافية والتعليمية، وحتى رسوم الأطفال المتحركة، وكلها تُقدَّم بالعربية الفصحى، وتلقى إقبالاً من عامة الناس، وفهماً من غير عناء، وفي المقابل، وعلى العكس تماماً، نشهد صورة من العامية من خلال بعض المسلسلات المدبلجة إلى السورية أو المصرية أو الخليجية، والرسوم المتحركة المدبلجة إلى المصرية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، فإنها لا تلقى ذلك القبول، وإن كانت

١ نظرية اللغة الثالثة، ص١٧٤

٢ مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، ط٢، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٥١

لغة محكية. وإن كان هذا الحكم بحاجة إلى استقراء أكثر، إلا أنني أطلقته من خلال ما شاهدته على وجوه أبنائي، وبشكل عفْوي، في تفضيلهم الأفلام الكرتونية (باللغة الفصحى)، وإحجامهم عن المدلجة إلى المصرية، بل تجاوز الأمر في أحيان كثيرة إلى تفاعل الأبناء مع هذه المسلسلات الكرتونية، وتقليد لغتها، وهو بدوره يدفعنا إلى تفعيل الوسائل الإعلامية في المجال اللغوي.

في ضوء ما تقدّم، يتبيّن لنا أن العربي المعاصر ما زال يحتفظ في سليقته السماعية، ويستحسن الفصحى، وإن كانت مستعصية عليه في الخطاب، إلا أن هذا لا يسوّغ الوقوف مع من بالغوا وتحمّسوا لإلغاء الإعراب في العربية «بحجة صعوبة الالتزام به، ووقوعه عائقاً أمام الانطلاق والإبداع واليسر في عمليات الخطاب، جاهلين أو متجاهلين ما يمكن أن يكون لإغفاله أو الاستغناء عنه على المدى البعيد من خطورة على اللغة وتراثها»[١]، وهذا الاستحسان، في تقديري، مظهر من مظاهر الثبات الذي مازالت العربية الفصحى تحافظ عليه، وإن كانت مشاهداتهم للفصحى لا تصل إلى الدرجة ذاتها من المستويات الأخرى.

اللهجات المحليّة والعربية الفصحى: عوداً على بدء

بعد أن كانت اللهجات في بداية تناولها وباءً صار التسليم بها دواءً، وهو ما دفع مجمع اللغة العربية بتنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلدان العربية، وصار النظر إلى اللهجة والعربية الفصحى يحمل طابع المقاربة، واعتبارهما لغة واحدة لا يجوز أن يكون بينهما حاجز، ثم توجّهت الدراسات إلى المقاربة بين هذين المستويين[٢] من نواحٍ معجمية وظواهر صرفية وصوتية، على اعتبار أن اللهجات العربية الحديثة ما زالت تحتفظ بظواهر منسوبة في اللهجات القديمة التي أقيمت الفصحى على ائتلافها وتأليفها[٣]، كاستخدام الناس للغة (أكلوني البراغيث) التي جاء بها القرآن والحديث الشريف، وإلزام الياء لجمع المذكر السالم، وهي لغة بني تميم:

وكان لنا أبو حسن عليّ   أباً برّاً ونحن له بنين

كما نُسب إلى ربيعة حذف نون الرفع لغير ناصب أو جازم فتقول: أنتم تحبّوا الحقّ..

كما أن أهل اليمن يقلبون لام التعريف ميماً، وقد وردت أحاديث في ذلك: (ليس من أمبر امصيام في امسفر[٤]، ونحن في بلدنا بدل (البارحة): امبارح

الخاتمة

---

١ نظرية اللغة الثالثة، ص١٧٥

٢ انظر: قضية التحول إلى الفصحى، ص٨٩ وما بعدها.

٣ المرجع السابق، ص٩٨

٤ المرجع السابق، ص١٠٠

حاولنا في هذا العمل أن نقدّم معالجة لـ(الثابت والمتحوّل في نظرية النحو العربي)، توخّينا من خلالها تحقيق مطلب الشمولية في هذه الدراسة، لرصد ما يمكن رصده، وللوصول إلى هذا المسعى سرنا في ثلاثة اتجاهات:

الأول: الثابت في نظرية النحو العربي، وكانت دراسته نحوية دلالية، من خلال سعي حثيث للربط بين معطيات التركيب وما يفرزه من ناتج دلالي.

الثاني: المتحوّل في نظرية النحو العربي، وذلك برصد هذه التحولات، والتي أخذت أكثر من شكل، منها: التحولات الإعرابية، والتحولات التركيبية من خلال دراسة الثنائيات اللغوية، وتحولات الوظائف النحوية..

الثالث: الثابت والمتحول/ المثال والواقع، وجرت المعالجة ضمن اللسانيات الاجتماعية، قدمنا خلالها مقاربة حول درجات الاتصال والانفصال بين الأداء اللغوي المستعمل، والمثال المنشود.

وقبل أن نلقي عصا الترحال، يجدر أن نختم القول . وهو لا يزال يحتمل المقال . بالوقوف على أهم النتائج:

أولاً: أعادت هذه الدراسة النظر في بعض الأساليب والتراكيب والمفردات الثابتة من حيث منهجية الدراسة، فقد ضرب البحث صفحاً عن خلافات العلماء، وإنْ تعرّض لها، وهو قليل، فإنما هو عرض يغني المعنى الدلالي، ومناقشةٌ موضوعيةٌ تتناسب مع مسار البحث وهدفه، كما هو الحال في مناقشته لصيغتي التعجب (ما أفعلَ/ وأفعلْ بـ).

كما حرص البحث على الربط بين طبيعة التركيب الثابت بما فيه من ثبات في البنية الصرفية وعلاقته بإنتاج الدلالة، وهو مسلك حرص الباحث على تتبعه في مفردات البحث عموماً، والباب الأول خصوصاً، فالحاجة ماسّة إلى دراسة الجملة دراسة دلالية، وهو مطلب تصبو إليه الدراسات اللغوية الحديثة، متّكئين على ما جاء في كتب التراث، فلا نقتصر على شكل الجملة ومبناها الصرفي التي، ربما، أخذت صفحات طويلة في كتب النحو، إذ لا بدّ من دراسة العلاقات بين العناصر داخل الجملة، وتناولها في إطار معناها في التركيب، ودلالة السياق أو المقام عليها مع ما تحمله كل لفظة من بناء صرفي يميّزها؛ لأن المعنى غاية اللغة، ومن غير تحققه يظل الكلام عشوائياً لا يحمل قيمة تُذكر.

وكان الباحث، أحياناً، يتناول هذه التراكيب على المستوى التداولي، فيربط بين طبيعة التركيب الثابت ودورها في بناء الخطاب كما رأينا في أسماء الأفعال، والأدوات الثابتة. وقد يدرس ما يتضمنّه التركيب من طبيعة اختزالية تُسهم في الناتج الدلالي.

ثانياً: انتهى البحث في الإنشاءات الثابتة (التعجب والمدح والذم وأسماء الأفعال) إلى حقيقة مفادها: إن المعاني المخصوصة تنزع إلى الاستقلال بألفاظ مخصوصة، وهو ملحظ أشار إلى الرضيّ فقال:

«كل لفظ صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام»[١]، **وقد يجري تراسل بين هذه الإنشاءات في المجال النحوي والدلالي والصرفي،** فهي غير متصرفة في مجالها التركيبي، أما تراسلها في المجال التركيبي، فيختلط فيها معنى التعجب وقد لاحظ سيبويه التداخل بين المدح والذم من جهة والتعجب من جهة أخرى، فقال: «(نِعْم رجلاً عبدُ الله) كأنك قلت: (حسبك به رجلاً عبدُ الله؛ لأن المعنى واحد... و(حسبُك به رجلاً) مثل: (نِعْمَ رجلاً) في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنهما ثناءٌ في استيجابتهما المنزلة الرفيعة»[٢]، فالتعجب والمدح والذم يحملان الدلالة ذاتها، والمعنى نفسه، وكلاهما يحمل البنية ذاتها في أنهما يقومان على الإبهام ثم التفسير، «فلا يجوز أن تقول (نِعْمَ) أو (ربّه) ثم تسكت؛ لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير»[٣]، ويقول ابن يعيش: «أنت حين تمدح تمدح وأنت متعجب»[٤]، وقال: «التعجب باب مبالغة مدح أو ذم»[٥]، وقد قسّم الرضي معاني أسماء الأفعال إلى طلبية وخبرية، وبيّن أنّ «كل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب»[٦].

وحتى أسماء الأفعال التي لم توضع للأمر، فالرضي يرى أن كل ما ورد منها بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب، فمعنى هيهات، أي: ما أبعده، وشتّان، أي: ما أشدّ الافتراق، وسرعان ما أسرعه، ورُبطآن ما أبطأه[٧].

وأما التراسل في المجال الدلالي، فكلٌّ منها عَلَمٌ للمعنى الذي يؤديه، يقول الرضي: «وإنما لم يُتصرَّف فيهما لكونهما عَلَمَيْن في المدح والذم، كما ذكرنا في باب التعجب»[٨].

ثالثاً: كشف البحث عن كثير من خصائص الحروف، وقد نبّه علماؤنا إلى هذه الخصائص، ولكنها جاءت منثورة هنا وهناك، فلم يخصَّص لها باب، وكانت أغلب دراساتهم للحروف والأدوات في مجال الاستعمال والمعاني الذي تنتجه في السياقات المختلفة كما هو الحال في كتب حروف المعاني (مغني اللبيب، والجنى الداني..)، وقد نجد تلك الملاحظات، أقصد الملاحظات التي يمكن من خلالها تشكيل نظرية الحرف في العربية، عند بعض علمائنا، وأخص ابن يعيش والرضي، فكتابهما، في تقديري، من أهم ما

---

١ شرح الرضي ٤/ ٢٢٨

٢ الكتاب ٢/ ١٧٥، ١٧٦

٣ السابق، ٢/ ١٧٦

٤ شرح المفصل، ٤/ ٤١٥

٥ السابق، ٤/ ٤١٤

٦ شرح الرضي ٣/ ١٠٧

٧ انظر: السابق، ٣/ ٩٠

٨ السابق، ٤/ ٢٣٩

قدّمت المكتبة العربية في الدراسات النحوية، فقاما بتفتيق المعنى النحوي، واستخلاصه من تراكيبه، وقد نظروا في ألفاظ الحروف في إطار أدائها الوظيفي والتركيبي، وأنها مُنشئة للمعاني، لا سيما إن كان لها موقع الصدارة، وهنا يتجاذب كل من الموقعية والمعنى المعجمي للحرف في أداء الناتج الدلالي، وجاءت مثل هذه الإشارات على هامش أو في ثنايا الدرس النحوي عندهم، وإن كان لنا فضل، فإنما هو بصياغتها في باب واحد، والإشارة إلى أهميتها في حيّز التركيب والدلالة، ثم توجيهها بما يتناسب مع معطيات وأهداف هذا البحث.

رابعاً: كان الباحث في بعض فصول هذه الدراسة، وخصوصاً فيما يتعلق بدراسة الأدوات الثابتة، يتّكئ على الدراسات الصوتية حيناً، والدلالة المعجمية والنحوية حيناً آخر، وأحياناً ينظر إلى تولّد هذه الأدوات من أصول أخرى، كما هو الحال في دراسة (لات، وسوف والسين، وحروف النداء...)، وغاية ذلك دراسة العلاقة النظامية المكوِّنة للأداة بالنظر إلى أصلها والحال الذي آلت إليه، أو دراسة العلاقات النظامية للمجموعة الواحدة كما هو في (إنّ وأخواتها، وأدوات النداء، حروف النفي، حروف الأمر والنهي، وحروف العرض والتحضيض..) من حيث الوجهة الإعرابية والدلالية، وأحياناً التداولية، وعلاقة كل ذلك بثبات الصيغة الصرفية، أو ثباتها في حيّز التركيب الذي تشغله، فمن الأدوات، مثلاً، ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال، وهكذا.

خامساً: تتجّه التحولات النحوية في عدّة محاور، وقد عرضنا لها ضمن تقسيمات رأينا أنها مناسبة، وكنا في كل محور منها حريصين على ربط الإجراءات التحويلية بالمادة البلاغية من خلال دور التحويلات في توجيه المعنى، وقد أبرز البحث أهمية هذه الظاهرة في اللغة، إذ كثُر دورانها في القراءات الكريم وقراءاته، ولغة العرب.

سادساً: إن التحولات النحوية بأنواعها جميعاً ليست ضرباً من الوهم، أو خطأ في الاستعمال، فإنه إن وقع في القرآن الكريم وقراءاته فإنه تحوّل يُنبئ عن دقة في الأسلوب يدفع الدارس إلى كثير نظر لاستخلاص ما بين السطور من دلالات ومعانٍ، ولو كان خطأً أو همّاً لاستبعده النص القرآني.

سابعاً: ركّز البحث على أهمية الربط بين التحولات النحوية والدرس الأسلوبي، إذ إن هذه التحولات تعدّ سمة أسلوبية، لا سيما إن كان معبّراً، وهو غالباً ما يخص اللغة الفنية دون اللغة الجارية، وهو، أيضاً، حيلة مقصودة لجذب انتباه القارئ، تقوم مقام وسائل التعبير غير اللغوية التي تتم عن طريق المشافهة، كالإشارة، والإيماء، والتنغيم...، فالأديب أو الشاعر لا يملك هذه الوسائل، لذا، فهو يستعيض عنها بمسالك أخرى، كالتقديم والتأخير، وتحولات إعرابية...

ثامناً: ينتج عن التحولات النحوية مجموعة من القيم الدلالية والإسلوبية، في مقدمتها الأثر الذي تُحدثه في نفس المتلقي، وقد تنبّه إلى هذا الأثر أبو علي الفارسي. ومن هذه القيم أيضاً الأثر الصوتي والجمالي من خلال خروج النص عن الرتابة، وإحداث كسر لعناصر العلاقات النظامية في النص.

التوصيات:

١. ضرورة توجّه الباحثين في دراساتهم للربط بين طبيعة التركيب وما يفرزه من ناتج دلالي، وإجراء مزاوجة بين الدرس النحوي والبلاغي، فهو مطلب ضروري للسعي وراء المعنى، وإظهار جمالية التراكيب.

٢. لا بدّ من جعل الأنظار اللسانية الحديثة تحتلّ حيزاً في الدرس اللغوي، حتى وإن كان هذا الدرس يتناول التراث، فالدراسات اللغوية حلقة متصلة، وانقطاعها هو انقطاع في الفكر اللغوي الذي يفضي إلى نقص،

٣. يظهر للباحث، من خلال ما قدّم، ضرورة صوغ نظرية للحرف في اللغة العربية من وجهة نحوية دلالية تداولية، فقد رأى أن الحرف لا يشكّل دوراً تطريزياً في الكلام، وإنما هو مُنشئ للمعنى، ومغيّر له ولمضمونه، لا سيما إن كان له موقع الصدر، وهو بحث بِكْر، فيما أعلم.

٤. ضرورة الربط بين التحولات النحوية والقيم الدلالية والأسلوبية التي تشكّلها هذه الظاهرة.

٥. ضرورة توجّه الدراسات الحديثة في إعادة النظر في (نظرية العامل) ضمن المنظور الذي قدّمه علماؤنا، فقد ظهر للباحث بعد دراسة التحولات النحوية عن حقيقة فهم النحاة للعامل، وأن حقيقته هو المعنى، وأن ما يطرأ من تغيير في الحركات الإعرابية إنما هو بسبب تحول المعنى، ويظهر صحة هذه المقولة في تصريح الجرجاني إذ يقول: لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك.

المراجع

ـ **القرآن الكريم**.

ـ **اتجاهات البحث الأسلوبي**، ترجمة وإضافة: شكري محمد عياد، أصدقاء الكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩م.

ـ ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين (ت٦٣٧هـ): **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٩م.

ـ الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩١٥هـ): **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

ـ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٨هـ): **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٩٦م.

ـ الاسفراييني، تاج الدين (ت٦٤٨هـ): **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ١٩٨١م.

ـ الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت١٢٧٠هـ): **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: محمد أحمد الأمد، عمر عبد السلام، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م.

ـ الألوسي ،محمود شكري: **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، مصر، المطبعة السلفية، ١٣٤١هـ

ـ الأنباري، أبو البركات (ت٥٧٧هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م.

ـ الأنباري، أبو البركات، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٦م.

ـ أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٨٧م.

ـ أنيس، إبراهيم: **في اللهجات العربية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

ـ أنيس، إبراهيم: **من أسرار العربية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٦٦م.

ـ أوستن، نظرية **الأفعال الكلامية**، ترجمة: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، ط٢، الدار البيضاء، ٢٠٠٨م.

ـ البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ): **الجامع الصحيح**، تحقيق: مصطفى البغا، بيروت، دار ابن كثير، دار اليمامة، ط٣.

ـ بركات، إبراهيم إبراهيم: **التأنيث في اللغة العربية**، المنصورة، دار الوفاء للطباعة، ط١، ١٩٨٨م.

ـ البصري، أبو الحسين محمد بن علي (ت٤٣٦هـ): **كتاب المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: محمد حميد الله، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٦٤م.

ـ براجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصحح وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م.

ـ بشر، كمال: **علم الأصوات**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

ـ البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق: **عبد السلام هارون**، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩١م.

ـ البكوش، الطيب: **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، ط٢، ١٩٨٧م.

ـ بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، **الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع بن الأزرق**، القاهرة، دار المعارف، ط٣.

ـ بنعاشر، الحسن، **الرتبة في العربية من خلال أشكال ونماذج تمثيلية**، حوليات كلية اللغة العربية، العدد السادس، ١٩٩٥م.

ـ بودرع، عبد الرحمان: **من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر "الترادف"**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٥، الكويت، ٢٠٠٥م.

ـ تركي، إبراهيم منصور، **العدول في البنية التركيبية، قراءة في التراث البلاغي**، مجلة جامعة أم القرى، مج١٩، ع ٤٠، ربيع الأول ١٤٢٨هـ.

ـ التهَانَوي، محمّد علي: **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

ـ الثعالبي، أبو منصور (ت٤٢٩هـ): **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: خالد فهمي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م.

ـ جبل، محمد حسن: **دفاع عن القرآن الكريم**، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية،، مطبعة البربري، ط٢.

ـ الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن، (ت٤٧١هـ): **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني.

ـ الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـ): **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر كاظم، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

ـ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣هـ): **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضبّاع، دار الفكر.

ـ جمعة، حسين: **جمالية الخبر والإنشاء**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥م.

ـ الجمل، محمد أحمد: **الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة**، دار الفرقان، ط١، ٢٠٠٩م.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ): **الألفاظ المهموزة وعقود الهمز**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ): **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، دمشق، ١٩٩٣م.

ـ الجواليقي، أبو منصور (ت٥٤٠): **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ.

ـ ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ): **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٢م.

ـ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ): **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني.

ـ حاطوم، أحمد: **اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي**، دار الفكر اللبناني.

ـ حامد، أحمد حسن: **التضمين في العربية**، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م.

ـ ابن حبّان، أبو حاتم (ت٣٥٤هـ): **صحيح ابن حبّان**، تحقيق: شُعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣.

ـ حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، ١٩٩٤م.

ـ حسان، تمام: **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، ١٩٨٦م.

ـ حسن، عباس: **النحو الوافي**، مصر، دار المعارف، ط٣.

ـ الحسون، خليل بنيان: **كتاب في الضرورات الشعرية**، بيروت ـ لبنان، نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة أولى، ١٩٨٣م.

ـ حسين، عبد القادر: **المختصر في تاريخ البلاغة**، دار المشرق، ط١، بيروت، ط٢.

ـ حسين، وليد، **نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل اللغوي**، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦م.

ـ الحمد، علي/ الزعبي، يوسف جميل: **المعجم الوافي في النحو العربي**، عمّان . الأردن، منشورات دائرة الثقافة والفنون، ١٩٨٤م.

. حمدان، ابتسام أحمد: **الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي في العصر العباسي**، حلب، دار القلم العربي، ط١، ١٩٩٧م.

. الحموز، عبد الفتاح، **ظاهرة التغليب في العربية**، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣م.

ـ الحموز، عبد الفتاح، **انزياح اللسان الفصيح والمعنى**، عمّان . الأردن، دار عمار، ط١، ٢٠٠٨م.

ـ حميدة، مصطفى: **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

. الحناش، محمد: **ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية**، مجلة التواصل اللساني، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٩٩١م.

ـ أبو حيان، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م.

ـ أبو حيان، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي، علي محمد عوض، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

. ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبعة**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٣، ١٩٧٩م.

. الخطيب، عبد اللطيف: **معجم القراءات**، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٢م.

. الخولي، محمد علي: **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح، الأردن.

. داغر، أسعد، **تذكرة الكاتب**، القاهرة، دار العرب، ١٩٩٥م.

ـ الدالي، محمد أحمد: **لغة أكلوني البراغيث**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والستون، الجزء الثالث، ١٩٩٣م.

. الدرويش، محي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار ابن كثير، ط٤، ١٩٩٤م.

. **ديوان بشار بن برد**، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر، ٢٠٠٧م.

. **ديوان عنترة**، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

. الراجحي، عبده: **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

ـ الرازي، أبو حاتم: **الزينة في الكلمات العربية والإسلامية**، عارضه بأصوله وعلّق عليه: حُسَيْن بن فيض الله الحمداني، مركز الدارسات والبحوث اليماني، ط١، ١٩٩٤م.

ـ الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن (ت٦٠٦هـ): **التفسير الكبير**، بيروت ـ لبنان، دار إحياء التراث، ط٢، ١٩٩٧م.

ـ الرازي، فخر الدين، (ت ٦٠٦هـ): **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٥م.

ـ ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (٥٩٩ ـ ٦٨٨)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقق: عيّاد بن عيد الثبيتيّ، بيروت ـ لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

ـ رشيد، كمال، **الزمن النحوي في اللغة العربية**، عمان ـ الأردن، عالم الثقافة، ط١، ٢٠٠٨م.

ـ الريحاني، محمد عبد الرحمن، **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية**، القاهرة، دار قباء.

ـ الزَّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط٢، القاهرة، دار المعارف.

ـ الزَّبيدي، محمد مرتضى بن محمد الحسيني (ت١٢٠٥هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧م.

ـ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري (ت٣١١هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

ـ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧هـ): **كتاب اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م.

ـ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت٧٩٤هـ): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل، بيروت، دار المعرفة، ط٢.

ـ زكريا، ميشال: **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية**، المؤسسة الجامعية، ط١، ١٩٨٣م.

ـ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت ـ لبنان، دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ العربي، ط٢، ٢٠٠١م.

ـ الزناد، الأزهر: **الإشارات النحوية**، منوبة، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، ٢٠٠٥م.

ـ الساقي، فاضل مصطفى: **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.

ـ السامرائي، إبراهيم: **الفعل زمانه وأبنيته**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٣م.

ـ السامرائي، إبراهيم: **النحو العربي نقد وبناء**، دار الصّادق.

ـ السامرائي، إبراهيم: **العربية بين الجمود والتطور والتوليد**، مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد، العدد ٢، ١٩٦٠م.

ـ السامرائي، فاضل صالح: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، عمّان، دار الفكر، عمّان، ط١، ٢٠٠٢م.

ـ السامرائي، فاضل صالح: **الجملة العربية والمعنى**، دار الفكر، ط١، عمّان، ٢٠٠٧م.

ـ السجستاني، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: حاتم الضامن، دار الفكر، ط١، دمشق ـ سورية، ١٩٩٧م.

ـ ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩م.

ـ أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت٩٨٢هـ): **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.

ـ السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (ت ٦٢٦هـ): **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م.

ـ السمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف (ت٧٥٦هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.

ـ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١هـ): **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد البنا، دار الاعتصام.

ـ سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

ـ السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ): **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

ـ سيرل، جون: **تشومسكي والثورة اللغوية**، الفكر العربي، العدد (٨، ٩)، ١٩٧٩م.

ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): **الاقتراح**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الصفا، ١٩٩٩م.

ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): **المزهر في علوم العربية**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، ط٣.

ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): **هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

ـ الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (من نحاة القرن الرابع): **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٨٢م.

ـ ابن أبي طالب، مكي (ت٤٣٧هـ): **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٧م.

ـ الشاذلي الهيشري، المنصف عاشور: **قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية**، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، ٢٠٠٥م.

ـ شاويش، مصطفى: **موقف ابن هشام الأنصاري من الزمخشري في آرائه النحوية**، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن، ٢٠٠٦م.

ـ الشايب، فوزي: **التأكيد بالنون: طبيعته، أصله وأثره**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، ١٩٨٨م.

ـ الشايب، فوزي: **ضمير الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية السابعة والعشرون، ٢٠٠٦م.

ـ الشايب، فوزي، **منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي**، مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الرابع، ١٩٩٦م.

ـ ابن الشجري، هبة الله بن عليّ بن محمد (ت٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

. شحاته، محمد عبد الوهاب: **المصدر الصناعي في العربية**، القاهرة، دار غريب.

ـ الشريف، محمد صلاح الدين: **الشرط والإنشاء النحوي للكون**، تونس، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، ٢٠٠٢م.

ـ الشريقي، فواز: **الأمثال في القواعد اللغوية**، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٤م.

ـ الصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ): **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

ـ الضبي، أبو سلمة الكوفي بن عاصم (ت٢٩١هـ): **الفاخر في الأمثال**، تحقيق: قصي الحسين، بيروت، دار ومكتبة الهلال.

ـ ابن أبي طالب، أبو محمد مكي (ت٤٣٧هـ): **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ووجوهها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م.

ـ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ): **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، ط١، ٢٠٠١م.

ـ طحان، ريمون: **الألسنية العربية**، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٢م.

ـ ابن عاشور، محمد الطاهر: **تفسير التحرير والتنوير**، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤م.

ـ عاشور، المنصف: **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، تونس، منشورات كلية الآداب، منوبة، ط٢، ٢٠٠٤م.

ـ عباس، فضل حسن: **القراءات القرآنية وما يتعلق بها**، عمّان، دار النفائس، ط١، ٢٠٠٨م.

ـ عبد التواب، رمضان: **بحوث ومقالات في اللغة**، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م.

ـ عبد التواب، رمضان: **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٠م.

ـ عبد التواب، رمضان: **لحن العامة والتطور اللغوي**، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.

ـ عبد الجبار، أبو الحسن (ت٤١٥هـ): **المغني في أبواب التوحيد**، قوم نصه: أمين الخولي، الشركة العربية، ط١، ١٩٦٠م.

ـ عبد الرحمن، نصرت: **حول دلالة (عَمْرُ) في القسم والدعاء في الشعر الجاهلي**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ١٩، ٢٠، السنة السادسة، حزيران ١٩٨٣م.

ـ عبد الصبور، صلاح: **الإبحار في الذاكرة**، بيروت، الوطن العربي، ط٢، ١٩٨٢م.

ـ عبد العزيز، محمد حسن: **الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة**، القاهرة، دار الفكر العربي.

ـ عبد اللطيف، محمد حماسة، **بناء الجملة العربية**، دار الشروق، ط١، ١٩٩٦م.

ـ عبد اللطيف، محمد حماسة: **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**، دار الشروق، ط١، ١٩٩٦م.

. عبد اللطيف، محمد حماسة: **النحو والدلالة**، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م.

. عبد الله، زيد عمر، **أسلوب التضمين وأثره في التفسير**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مج: السابعة عشرة، العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٢م.

. عبد المطلب، محمد: **البلاغة والأسلوبية**، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

. عبده، داود: **التقدير وظاهر اللفظ**، الفكر العربي، العدد ٢٩، ١٩٧٩م.

. أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، **مجاز القرآن**، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد سَزْكِين، الخانجي، ط١، مصر، ١٩٥٤م.

ـ العسكري، أبو هلال (القرن الرابع): **كتاب جمهرة الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل، عبد المجيد قطامش، بيروت . لبنان، دار الجيل، ط٢.

. عضيمة، محمد عبد الخالق: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القاهرة، دار الحديث.

. العقاد، عباس محمود: **اللغة الشاعرة**، بيروت . صيدا، منشورات المكتبة العصرية.

ـ ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ): **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

ـ ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط١٠، ١٩٥٨م.

. العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ): **إعراب القراءات الشاذة**، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، بيروت . لبنان، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٧م

ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ): **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ): **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، بيروت . لبنان، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠١م.

ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث.

. علي، محمد محمد يونس: **المعنى وظلال المعنى**، دار المدار الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٧م.

. عمايرة، إسماعيل: **بحوث في الاستشراق واللغة**، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.

. عمايرة، إسماعيل: **خصائص النفي في الأفعال والأسماء**، عمّان، دار حنين، ط٢، ١٩٩٢م.

. عمايرة، إسماعيل، **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية**، دار حنين، ط٢، عمّان . الأردن.

ـ عمايرة، خليل: **في نحو اللغة وتراكيبها**، جدة، عالم المعرفة، ط١، ١٩٨٤م.

ـ عمايرة، خليل: **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، عمان ـ الأردن، دار وائل، ط١، ٢٠٠٤م.

ـ عمر، أحمد مختار: **دراسة الصوت اللغوي**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧م.

ـ عودة، أبو عودة: **لمّا بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد السابع والسبعون، الجزء الثاني، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م

ـ عياد، شكري محمد: **اللغة والإبداع**، ط١، ١٩٨٨م.

ـ عياشي، منذر: **الأسلوبية وتحليل الخطاب**، مركز الإنماء الحضاري، ط١، ٢٠٠٢م.

ـ عياشي، منذر: **اللسانيات والدلالة**، مركز الإنماء الحضاري، ط٢، ٢٠٠٧.

ـ عيد، محمد: **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، القاهرة، عالم الكتب،١٩٨١م.

ـ عيد، رجاء: **لغة الشعر: قراءة في الشعر الحديث**، منشأة المعارف، ٢٠٠٣م.

ـ الفار، محمد جمال: **المعجم الإعلامي**، عمّان ـ الأردن، دار أسامة، ط١، ٢٠٠٦م.

ـ ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ): **الإتباع والمزاوجة**، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥م.

ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧): **الحجة للقرّاء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.

ـ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ): **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مصر، دار الكتب المصرية.

ـ الفرجاوي، عبد الفتاح، **العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو العربي**، دار سحر، ط١، ٢٠٠٧م.

ـ فضل، صلاح: **نظرية البنائية في النقد الأدبي**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العربية، ط٣.

ـ الفهري، الفاسي: **اللسانيات واللغة العربية**، دار توبقال للنشر، ١٩٨٥م.

ـ قباوة، فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٣،، ١٩٨١م.

ـ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت ـ لبنان، دار الكتاب العربي، ط٤، ٢٠٠١م.

ـ القوزي، عوض حمد: **المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري**، جامعة الرياض، ١٩٨١م.

ـ ليونز، جون: **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة، ط١، ١٩٨٥م.

ـ الماشط، عبد المجيد: **النحو الاشتقاقي وتطبيقاته على اللغة العربية**، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، الجزء ٧، العدد ٩، ١٩٧٤م.

ـ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله (ت٦٧٢هـ): **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

ـ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ): **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العانب، ١٩٧٧م.

ـ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ): **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية.

ـ محمد، أحمد سعد: **التوجيه البلاغي للقراءات**، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ١٩٩٨م.

ـ المبخوت، شكري: **إنشاء النفي**، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، ٢٠٠٦م.

ـ المبخوت، شكري: **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩م.

ـ المخزومي، مهدي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، صيدا ـ بيروت، منشورات المكتبة العصريّة، ط١، ١٩٦٤م.

ـ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ): **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.

ـ محمد، السيد إبراهيم: **الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية**، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨١م

ـ محمد، عبد الفتاح: **التنبيه في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٢٥، العدد٦١، ٢٠٠١م.

ـ محمد، عزمي، **حق الصدارة في النحو العربي**، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧م.

ـ محيسن، محمد سالم، **تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٧م.

ـ المخزومي، مهدي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، صيدا ـ بيروت، منشورات المكتبة العصريّة، ط١، ١٩٦٤م.

ـ المرادي، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ): **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

ـ ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد الشيرازي (ت٥٦٥هـ): **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٣م.

ـ المسدي، عبد السلام: **الأسلوبية والأسلوب**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط٢، ١٩٨٢م

ـ المعتوق، أحمد محمد: **اللغة العليا**، دراسات نقدير في لغة الشعر، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٦م.

.

ـ مصطفى، إبراهيم: **إحياء النحو**، ط٢، القاهرة، ١٩٩٢م.

ـ مطر، عبد العزيز، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٦م.

ـ المراغي، أحمد مصطفى، **علوم البلاغة**، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٠م.

ـ أبو المكارم، علي: **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، القاهرة، دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م.

ـ أبو المكارم، علي: **مقومات الجملة العربية**، دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م.

ـ مكتبي، نذير محمد: **الفصحى في مواجهة التحديات**، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩١م.

ـ الملاخ، امحمد: **الزمن في اللغة العربية**، الرباط، دار الأمان، ط١، ٢٠٠٩م.

ـ الملخ، حسن: **التفكير العلمي في النحو العربي**، عمّان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م.

ـ الملخ، حسن: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، عمّان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٧م.

ـ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ): **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م.

ـ منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، دار المعارف.

ـ أبو موسى، محمد: **خصائص التراكيب**، مكتبة وهبة، ط٤، ١٩٩٦م.

ـ أبو موسى، محمد محمد، **دلالات التراكيب**، مكتبة وهبة، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م.

ـ الموسى، نهاد ياسين: **الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، عمّان ـ الأردن، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٣م.

ـ الموسى، نهاد ياسين: **قضية التحوّل إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**، عمّان، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧م.

ـ الموسى، نهاد ياسين: **اللغة العربية بين الثبوت والتحول**، مثل من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٣، ١٩٧٦م.

ـ الموسى، نهاد ياسين: **اللغة العربية في العصر الحديث**، دار الشروق، ط١، عمّان، ٢٠٠٦م.

ـ الموسى، نهاد: **اللغة العربية وأبناؤها**، دار المسيرة، ط١، ٢٠٠٨م.

ـ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت٥١٨هـ): **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروا ـ لبنان، دار القلم.

ـ ميلاد، خالد: **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة**، تونس، كلية الآداب، جامعة منوبة، ط١، ٢٠٠١م.

ـ النجار، شريف: **أثر الخلافات النحوية في توجيه آيات القرآن الكريم على الحكم الفقهي**، مجلة جامعة أم القرى، مج١٨، ع٣٨، رمضان ١٤٢٧هـ.

ـ النجار، لطيفة: **دور البنية الصرفي في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، دار البشير، ط١، ١٩٩٤م.

ـ النجار، لطيفة: **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.

ـ النجار، لطيفة: **الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٥، السنة السابعة والعشرون، ٢٠٠٣م.

ـ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ): **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غزي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.

ـ نحلة، محمود أحمد: **التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة**، دار التوني، ١٩٩٧م.

ـ **ندوة الازدواجية في اللغة العربية**، مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٧م.

ـ ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٦٤م.

ـ الهيشري، الشاذلي، **الإبهام: معناه وتفسيره: كم نموذجاً**، حوليات الجامعة التونسية، العدد٣٦، ١٩٩٥م.

ـ ولويل، كامل جميل: **الحركة الإعرابية لا مدلول لها**، البلقاء للدرسات والبحوث، المجلد ٨، العدد٢، ٢٠٠١م.

ـ ويس، أحمد محمد: **الانزياح وتعدد المصطلح**، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، الكويت، يناير/ مارس، ١٩٩٧م.

- ويليك، رينيه: **نظرية الأدب**، ترجمة: محيي الدين صبحي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧م.

. يعقوب، إميل بديع: **فصول في فقه اللغة**، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط١، ٢٠٠٨م.

. يوهان فك: العربية، ترجمة: عبد الحليم النجار، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٦م.

- يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.

. ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي النحوي (ت٦٤٣هـ): **شرح المفصل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت٦٤٣هـ): **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ١٩٧٣م.

. اليوسف، يوسف: **مقالات في الشعر الجاهلي**، دار الحقائق، ط١، ٢٠٠١م.